١٠ كلمة
٢٢ كلام
٤١ الاسم
٥٢ خواص الاسم
٥٩ في المعرب
٦٧ الاعراب

PJ
6101
I172J336
1890
v.1
c.1
ROBA

الجزؤ الاول من حاشية المولى ﴿ محرم ﴾ على الشرح الشريف * والكشف اللطيف * المسمى بالفوائد الضيائية * وهى فى علم النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجامى * على متن الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة المدقق * المشتهر فى المشارق والمغارب * كاشتهار الشمس بين القمر و الكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تغمدهم الله تعالى بغفرانه * وبوأهم فى اعلا غرف جنانه

﴿ طبع فى المطبعة النفيسة العثمانية * لا زال شرفها الى يوم القيامة ﴾

١٣٠٩

﴿ الجلد الاول من حاشية محرم ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالحمدلة بعد المسئلة اقتداء بالقرآن العظيم * وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم * فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم * وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من انعام اوغيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام اوغيره يعنى سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمده مكافأة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه * واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا فى الذهن ولا فى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت اوكائن * وهو ضد العدو من الولى بمعنى القريب وكل من ولى امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه اومن الولاية لان كل من ولى امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائزان * اما على الاول فالمعنى جنس الحمد اوكل حمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة فى وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده اوحمد من يحبه * واما على الثانى فالمعنى

ان جنس الحمد اوكل الحمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان اوما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر * اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه * واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا فيحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة (٣) كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهى من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولى تقديره على نبى ولى الحمد * والنبى امام من النبوة وهى ما ارتفع من الارض سمى به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح اومن النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبىء على وزن جرىء وعلى الاول نبو مثل غبو سمى به لان النبى مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى ﴿ياايها النبى بلغ ما انزل﴾ الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبى لان كل رسول نبى ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس * واضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلاة على النبى المعهود فى القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى حينئذ والصلاة على كل نبى له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما فى نفسه * وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام احرى اعنى اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلاة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلاة لمتابعة النبى عليه الصلاة والسلام كأنهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى ﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾ يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعنى يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلاة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى ﴿تنزل الملائكة والروح﴾ واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثانى فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه فيتكرر الدعاء لهم آله واقرباءه او الآل اصله اهل قلبت الهاء همزة

(٣ قوله كتبت بالواو) فيه نظر لان كتب لفظ الصلاة والزكاة بالواو ليس على اطلاقه بل على رسم المصحف العثمانى رضى عنه ربه الغنى وفى غيره يكتبان بالالف كما قال العصام فى حاشيته على القاضى والصلاة بالالف فالواو ليس بحسن ورسوم المصحف لا تقوم حجة اذ اصلها صلوة بفتح اللام ويحتمل السكون اذ كلاهما يستحق قلب الواو الفا كما علم فى محله (المصححه)

لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبى حيث قال * فابداله من همزة هاء اصلها * وقد قال بعض الناس من واو ابدلا * ومضاف الى الضمير الراجع الى النبى (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشبان * ثم قيل الصحابى من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه اوخدم خدمته واختلف فى تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام ﴿اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم﴾ كذا فى حاشية المطول (المتأدبين) صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل اومن باب الحذف والتفسير للابهام الناشى منه * تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه المتأدبين حذف الوصف الاول اختصارا اوذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير * الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلاة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قال الله تعالى ﴿انك لعلى خلق عظيم﴾ وهو خلق القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبى عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام فى اثناء وعظه ﴿الاهل بلغت﴾ قالوا بلى قال ﴿فليبلغ الشاهد الغائب﴾ والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبى عليه السلام اياهم (بآدابه) جمع ادب يعنى اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبى عليه السلام لهم وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر فى موضعه * تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها اما المقدرة لان ماقبل بعد مظنة اما يدل عليه الفاء فى قوله فهذه اولانها مقدرة فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لامنع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل فى اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية فى عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التى كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية اواشارة الى ما فى الذهن بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفى محشى عصام اى هذه

الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشاربه الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد) خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهى مااستفيد من علم اوجاه اومال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشىء اذا تم يفى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعل فمعنى وافية كثيرة تامة لانقصان فيها واللام فى (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثانى ان يكو الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثانى يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد * الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه ردّ والمراد ههنا الايضاح والبيان اى لايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه * الكافية اسم كتاب لابن الحاجب (للعلامة) صفة الكافية فى تقدير الكائنة له من حيث التأليف اوحال منها وهى مضاف اليه للمشكلات وهى مفعول به للمصدر ليكون مبينا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز أن يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المرام فليطالع العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح (فى المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة فى اشتهاره وانما ثنى فى قوله

تعالى ﴿رب المشرقين ورب المغربين﴾ باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان فى كل سنة وكذلك المغرب والافراد فى بعض المواضع باعتبار الجنس يعنى جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته اومن خمسين اومن احدى وخمسين الى آخر عمره اوالى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه (تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله فى غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا فى الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه المذكور فى النفس وتخييلية وهى اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشئ النفيس بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة (بحبوحة) بالباء الموحدة من تحت بعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشئ الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهى فى الاصل الحديقة التى هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل يعنى اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك اى جمعت الفوائد الوافية (فى سلك) متعلق بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعنى ❊ قرار داده ❊ والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفى وهو التلفظ بالالفاظ حسبما تقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التى هى المعانى يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالخرز فى السلك ووجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتئام وقيل التقرير جعل الشئ فى قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب (وسمط) عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك مادام فيه الخرز (التحرير) وهو التقويم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اى جمعتها فى التقرير الذى هو كالسلك الذى فيه الخرز والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها الولد المولود (العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به

فى قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قال للصبى الموصوف بالذكاء والفضل (ضياء الدين) هذا اللقب عطف بيان اوبدل منه والثانى هوالاولى (يوسف) اسمه عطف بيان (حفظه) اى يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى واحد هو الغصة والكربة الا ان فى الثانى مبالغة فى الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا فى الصحاح يعنى حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا فى الدنيا والآخرة (وسميتها) اى سميت الفوائد التى نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابنى زيدا وتتعدى الى الثانى بالباء نحو سميت ابنى بزيد وههنا من القسم الثانى (بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم فى اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب فللتفأل تنسب اليها وقيل المقصود الاصلى فى التركيب الاضافى ان كان فى الجزء الثانى فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلى ههنا الجزؤ الاول لان المصنف كأنه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كما فى قولك عبد مناف يقال فيه عبدىّ لا منافىّ وفى ابن الزبير زبيرىّ وفى امرئ القيس قيسىّ قوله (لانه) علة للجملة التى هى قوله نظمتها اى لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو ألذّ وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلايصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهى ماتقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وههنا فى الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو فى الواقع مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود. واما نفس يوسف فهى متقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لاعلى طريق التحقيق ويجوز أن يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف فى جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ليس كمثله شىء﴾ فلم يصح قول من قال ولوقال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة لماعرفت فاعلم ان العلل اربع عندهم العلة الفاعلية وهى ههنا مؤلف هذا الكتاب

والعلة المادية وهى ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهى ههنا جرم هذا الكتاب على اىّ وجه كان والعلة الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد بالماضى للتفأل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائر) معطوف على مفعول نفع وهوالضمير البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر * فالسؤر بقية ما اكل اوشرب ومعناه الباقى ويجىء ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعوّ له انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء فى حقه اوّلا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدىء وهو من ابتدأ فى كل شىء يقال له فى ابتدائه مبتدىء فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعنى لفظ اصحاب التحصيل لايطلق فى عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به (وماتوفيقى) مصدر مضاف الى مايقوم مقام الفاعل * والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موفقا يعنى فماتكون اسبابى موافقة للمسبباتى بشىء من الاشياء (الا) معونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشىء فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كونى اوما اكون مستعدّا على الاقدام بشىء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لمايحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالى موافقة لمايحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى ومايكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل * العبد يدبر والله يقدر * وقيل هوالامر المقرّب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ زاده (وهو حسبى) والواو للحال والجملة حال اى حسبى وكافىّ فى جميع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا فى المطول او على حسبى عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿ نعم العبد ﴾ اى نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال

(الانقطاع)

الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظ ان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما فى الثانى فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وخالف السلف فيهما لانهم كتبوهما فأجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله (بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اى جعل المصنف الحمد لله (جزأ) مفعوله الثانى (منها) الجار والمجرور صفة لجزأ والضمير البارز راجع الى الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة كتبا لان الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى او القولى او القلبى حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر رسالة بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد أن يوقعه فى اعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلاة على النبى عليه السلام والباء فى قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضما وهو القاء الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر أن وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدربه) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق اى على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا)

لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا (حتى يكون كتابه) هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا وفعلا (اقطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام «كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع» وفى رواية «فهو اجزم» (لجواز اتيانه) اى المصنف (بحمد الله) قولا وفعلا (من غير أن يجعله جزأ من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى واليق (وبدأ) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل اوّلا فى النحو أن يشتغل بتعريف الاعراب والبناء ومايبتنى عليهما الا ان المصنف بدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الذات مقدم على الصفة كذلك ههنا فما لم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (فمتى لم يعرّفا) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايا ما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذوات (كيف يبحث عن احوالهما) يعنى على اىّ حال وعلى اىّ وصف يريد البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم يعرف (وقدّم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدّمها على الكلام (لكونها افرادها) اى افراد الكلمة (جزأ من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد او قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤ من زيد قائم فتكون افرادها جزأ من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اى الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصف بالقيام جزؤ من قولك شخص معين وذات معين بالقيام والجزؤ مقدم على الكل طبعا فقدم الاول على الثانى وضعا ليناسب الوضع الطبع تأمل فقال (الكلمة) قيل

هى والكلام مشتقان) الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق فى المشتق منه فاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين فى موضعه فلايلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك﴾ كذا فى الرضى (من الكلم) الكائن (بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء فى الاول والالف فى الثانى وتحريك العين فيهما (وهو الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع و بالضم اسم للاثر الذى حصل فى المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث ﴿زملوهم بكلومهم ودمائهم﴾ واللام فى قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كتأثيره فى نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قيل انه على ابن ابى طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء فى كلامه المعجز القديم بقوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على على رضى الله تعالى عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اى الكلمة والكلام (فى النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا مالايكون سببا ومؤديا الى الموت ولايتعلق به بقرينة الالتيام لان ماكان سببا له وتعلق به الموت لايلتئم (السنان لها التيام) جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمى سنا لقصره كالسن والمراد بها ههنا مايكون آلة الجرح سواء كان حديدا اوغيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) ما موصولة او موصوفة صلتها اوصفتها قوله (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى ﴿أهذا الذى بعث﴾ اى بعثه ﴿الله﴾ (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث قال ولا يلتام ماجرح اللسان مقام ما لفظه اومقام ما كلمه * وبماقيد قوله من الكلم بتسكين الكلام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه

فما ذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لاجمع) بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضى وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الا على مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعنى كما ان تمرا جنس لاجمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى الى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنا فآنا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان جمعا لماجاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ماسيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضمير الجماعة واجب وبوقوعه تميزا لاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لماسيأتى تفصيله (وقيل) هو (جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول مافوق العشرة بلاقرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة ومادونها بلاقرينة ومافوقها مع القرينة (حيث لايقع) على شئ من الاشياء (الا على الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الا عليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى * ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأول ببعض الكلم) يعنى مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لاالمضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير والتميز ممنوع لانه امر هين لايدل على اصل متقن (واللام فيها) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فمايدل على استغراق الافراد بحث لايشذ فرد منها نحو ﴿ان الانسان لفى خسر﴾ واما الثالث فمايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى مايدل على الماهية لاغير لان الحد انما يذكر

لبيان ماهية الشيء (والتاء للوحدة) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو أن الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما * وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما يقال الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة لما اتصف احدهما بالآخر (ويمكن) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (اللفظ) فى الاصل مصدر فعله كضرب (فى اللغة الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بما يقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى مايتلفظ به الانسان يقال لما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام

الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال لما يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان (اوحكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل (مهملا كان) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان مايتلفظ به الانسان مهملا (اوموضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان اومستعملا وانما عدل عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكأن المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعد هذا ماذكره الشارح رحمه الله هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان مايتلفظ به الانسان (اومركبا و) مثال (اللفظ الحقيقى) حال كونه موضوعا مفردا فى الاسم (كزيدو) الفعل كـ(ضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى) وهو ماكان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كما (فى (نحو) زيد ضرب) وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا اومتكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير أن يكون له وهذا اولى بان لايكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى * قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا (من نحوهو) للمنوى فى زيد ضرب وانت للمنوى فى اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه

(ومؤكدا)

ومؤكدا ومعطوفا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا اوغيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لايمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ اى وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظه المخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع بآذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والألسنة والآذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليتأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذهى) اى الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالفاظه (والجن) وهى كالملائكة كقول من صاح على حرب ابن امية فمات من صيحته * وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما فى الماء اوغيره (والاشارات) جمع اشارة وهى اما بالعين او باليد او غيرهما للانتباه وضده وغيرهما (غير داخلة فى اللفظ) لانها ليست ممايتلفظ به الانسان اصلا وغيره ومالم يتلفظ به حقيقة او حكما لايكون داخلا فى اللفظ (فلا حاجة الى قيد يخرجها) اى الدوال الاربع لان مالم يكن داخلا فى شئ لايحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر فى التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) بالتاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لوقصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ماسيجئ بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لايحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) فى قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون مفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة فى الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا * اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق ومافى حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة فى التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها ﴿وضع﴾ مبنى للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ فى الالفاظ وبالثانى المعنى يعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى فى مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثانى كما فى الالفاظ بغير قرينة (اواحس) مبنى للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمس حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ الاول (الشئ الثانى) بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع * قوله اطلق اواحس تنازعا فى قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية والاول عند الكوفية وسيأتى تحقيقه * اعلم ان الواضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى

﴿كالحيوان﴾

كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص اولشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلايكون جامعا (حيث لايفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لايفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لايفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذاضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشىء (اطلاقا صحيحا) لان الشىء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شىء ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشىء الثانى (واطلاق الحرف بلاضم ضميمة غير صحيح ولايبعد أن يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لايخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولايبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولايبعد بأن يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع اواحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى مايصح به القصد (ما يقصد) مبنى للمفعول (بشىء) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شىء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (اومصدر ميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر ميمى الا انه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول (اومخفف معنى ّ اسم مفعول كمرمى ّ) يعنى ان مرميا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى ّ اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنى ّ بالتشديد كمرمى ّ ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتوين فحذفت الالف لدفعه فصار معنىً على وزن مرعىً وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدّر تقديره أن ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذاكان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعاقاله كقوله تعالى ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثل ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق ون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى وبعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة مَن (فكيف) اى فعلى اىّ حال واىّ وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه ومايتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لماسبق فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدّم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم اوقام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام فى الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا اومركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لايدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظها مركبة لماسبق (وقداجيب) المجيب هوصاحب الوافية من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو أنه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو أنه قدر وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده) اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا اوغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب اومادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهومادل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغيرذلك عاملا كان

(اوغيره)

او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولايخفى عليك) ايها المخاطب المتصف الذى كان حاله التميز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد اومركب نحوالذى قلت فيماقلت زيد اوزيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (اومركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كا عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظااومعنى اوحكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المفيدة للعموم اشارة الى ماليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعنى الا ان الموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلامستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة اومركبه (مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (امامجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته على ماسيأتى حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لايدل جزؤ لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاى والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لايدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف اوفى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب) يعنى يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اوّلا ثم ينظر أن دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الابهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجيء متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى فى دفع الابهام (تجوّز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوّز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوّز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ﴿ياايها النبى حرّض المؤمنين على القتال﴾ قال ﴿من قتل قتيلا فله سلبه﴾ الاستشهاد فى قوله قتيلا سمى به مجازا لقربه بالقتل باعتبار مايؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا مثل قوله تعالى ﴿انى ارانى اعصر خمرا﴾ (او مرفوع) لفظا (على انه صفة اللفظ) على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لايدل جزؤه) اى جزؤ ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اى حين ان يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لايظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احدالوصفين) والآخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افرد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى الايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

والمجرور نائبه (بصيغة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع * قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصفة الاولى لانه لوقدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ماهو خلافه لتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لوقدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس * وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى مااستكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد * اورده باما الاستينافية لان رسم الخط لمالم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فأزال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك لانه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما * والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ماسيأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولامفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبر أن (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانيهما متحدان بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذلا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لابالزمان وهو لاينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون صفة له لماسبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشيء حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد مايعدّ كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخر سواء كان الجزؤ الاول منه حرفا (مثل الرجل) اوالجزؤ الثانى منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار المذكور (يعدّ) فعل مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعدّ ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعدّ لان العدّ قد يتعدى الى مفعولين يقال عدّ الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال عطف على يعدّ فتذكير الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة له وَاِنْ يَدْعُوا مايُقابِلُه من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا فى المحشى واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله اولفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا كلمة واحدة وبقيا على ماكانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لايدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لايدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد

(ولا)

(ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعني ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف اىّ كلمة معربة واىّ كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعني لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل) وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يعني جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماسيأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله اللفظة (فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوضع الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة اوغير جملة إسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب اومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرىء القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى اسما (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة وبصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة اوحكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو أن صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف اوّلا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لاسيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام هنا الاستلزام الحقيقي لاالعقلي فافهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) والوضع كما سبق تخصيص شيء بشيء متى اطلق اواحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لايوجد بدونه بلاعكس يعني ان الاعم لايستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعني متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يغني ذكر الاخص عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع في هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لاتستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لايستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لابالعقل وقال المحشي اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف مالوكان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ماقصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولوكان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعني من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولابد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة لفظ اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعني صدر اللافظ اى في صدره *قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة اوضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا في شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لايستلزم الاخص بل لابد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت

انها لاتستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف * ولمافرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمهافقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها اويكون الاجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى (اسم وفعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء * وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ماقلت ان لوكان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد مايدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه * وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم الكلام وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة * وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف امامن الاسم او من الخبر اى لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز أن يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى * والشارح الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسها) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا (والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلة اخرى اليهـا) يعنى من غير اعانة كلة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكونه مستقلا فى الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لايحتاج فى الفهم عنها الى كلة اخرى كما ان الكلمة لاتحتاج فى الدلالة عليه الى كلة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل * ولما كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ماكان فى المعطوف عليه (على معنى) كائن (فى نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام كلة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى فى الانفهام عن الكلمة (وسيجىء تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة اوغير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (فى بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينه كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (مالايدل على معنى) كائن (فى نفسها) (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف آخر ولان الشروع فى البيان من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان فى الوجود شرف كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (يحتاجان فى الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معنييهما) اعنى ان معنى من (الابتداء و) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة فى الدلالة على المعنى بحيث لولم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى الكائنتين (فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم

(الذى)

الذى لايدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولا مسندا اليه ﴿و﴾ القسم ﴿الاول﴾ من قسمى الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس مادل ﴿اما﴾ (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ﴿ان يقترن﴾ مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مأول بحذف المضاف اما من جانب الاول اومن جانب الثانى لما سبق اوبتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل ﴿اعدلوا هواقرب للتقوى﴾ (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول ﴿باحد الازمنة الثلاثة﴾ جمع زمن كمثل وامثلة * الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوضعى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن اوغدا اوامس مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده

بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس ﴿ او ﴾ (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) ﴿ لا ﴾ (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) ﴿ الثانى ﴾ (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) ﴿ الاسم ﴾ (وهو ماخوذ من السموّ) بكسر السين اوضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو سموّا على وزن قنوّا حذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزه ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السموّ (العلو) لغة لان العرب تقول كل ماعلاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لايتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو ماخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة انما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة ليمكن الابتداء بها ﴿ و ﴾ (القسم) ﴿ الاول ﴾ (وهو ما) اى كلمة (دل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) ﴿ الفعل ﴾ (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل اوالقسم الاول (الفعل) اللغوى وهو المصدر والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى * اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام * حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمه فى الاقسام الثلاثة * وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية * وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

﴿ كانحصار ﴾

كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه ﴿ وقد علم ﴾ الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قدتبين وقدعلم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجىء لهذا زيادة تحقيق اواعتراضية بين الكلمة والكلام للعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور اوترغيبا للطالبين اوليرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ٭ ولفظ قد اما للتقريب اوللتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية ﴿ بذلك ﴾ اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختيار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى الاقسام الثلاثة)التى هى الاسم والفعل والحرف ﴿ حد ﴾ مفعول مالم يسم فاعله ﴿ كل واحد ﴾ كائن ﴿ منها ﴾ لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية (به) اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لاتدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل تحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشترك بين هذه الاقسام الثلثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين واراد تميز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتميز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فالحرف) كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال فى الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنه الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميز له عما عداه (وليس المراد) اي مراد المصنف (بالحد هنا) فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو مايبين ماهية الشىء يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة حملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن

دليل

دليل الحصر) رعاية لجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك مانبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبائع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح فبينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه مايكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿ انما يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لايفهم لقصور مافى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لايفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم * لمافرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض مايتعلق بها اراد أن يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة مايتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيد اوضرب اوان من الاسم والفعل والحرف كلاما (كان اوكثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ماتضمن) آثر تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لوقال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين) (حقيقة) مثل زيد قائم اوقام زيد (اوحكما) اوالاولى حكما والثانية حقيقة مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد اوالعكس مثل زيد قام ابوه اوزيد ابوه قائم فالاقسام ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولاتكن من الغافلين * وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ماقاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركب وان كان اخصر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب او واجبا مثل اضرب وغير لك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير المجرور راجع الى الموصول * اذا كان الكلام فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التميز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعر للتميز والتفريق بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لايمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزله الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموعَ الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولاتكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى * وفى الرضى المراد

(بالاسناد)

بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم وفى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت واشتريت والطلبى هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط اوغيره اومن السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة او حكما (الى) الكلمة (الاخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعنى يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الالفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها لمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية فى قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد و) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك اوصوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثل ضرب زيد او) مؤنث مثل (ضربت هند او) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (اوانشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى اومن قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلمتين احداهما ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى) والثانية (معنوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احداهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الاتى

فان الاخبار الخ (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف) قدمر أن الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة اما ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة اوعلى العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد (ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز أن يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لالغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ماكان الجزؤ الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المصنف وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء فى قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف مايصح

(ان)

ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل (حيث قال) فى تعريفه (الكلام هو المركب) حقيقة اوحكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا اووجوبا (من كلمتين) حقيقة اوحكما (اسندت احداهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد فى تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذاالتعريف (صريح فى ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لايطلق على المجموع كلام كما اطلق فى كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل (ان صاحب المفصل) قدذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى تراد فهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى فى تعريف الكلام) الجار والمجرور فى قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لافرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيجىء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لاالتى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وماقام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبرما ولاالمشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب

حسبت وفى هذه المواضع تكون فى محل النصب لان ما قامت هى مقامه منصوب (او اوصافا) فهى فى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودا لغيره يعنى يكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيهامقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لايقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (فى بعض الحواشى) هى جمع حاشية وهى ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (المقصود لذاته) فقط على ان يكون اللام فيه للعهد (وحينئذ) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفى الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكره من الجملة والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولاينعكس انتهى ﴿ولا يتأتى﴾ (اى لايحصل) من الحصول لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ﴿ذلك﴾ (اى الكلام) لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ماتضمن او التضمن او الاسناد الاصلى اى لايحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل فى بمعنى من اى لايحصل الكلام الا من هذين القسمين ﴿الا فى﴾ (ضمن) ﴿اسمين﴾ بحذف المضاف (احدهما مسند والآخر مسند اليه) اذلا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمى الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لايصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لايخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والاخر مسنداليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيده

﴿اعتمادا﴾

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر لايخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين اوههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج اوفرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لايتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ اوفى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله (فان التركيب) تعليل لمفهوم الكلام وهو أن المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب (الثنائى) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لايحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه (لابدله) اى للاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لايحصل الا بين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبى لايحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لايتحققان) ولا يحصلان فى شئ من الاشياء (الا فى اسمين) احدهما مسند والآخر مسند اليه (او فى اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لا يوجد ان الا فى اسمين او فى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ * ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجد ان الا فى اسمين او فى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو أن يقال لحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستينافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا او مسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند او المسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان الاسم مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبى لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيدا وأزيد (فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام فى القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد فى الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعوزيدا) فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من تركيب الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل) المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق * ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كلا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد أن يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرّفا بلام العهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد معرفة يكون الثانى عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفى الرضى لم يقتصر على ماتقدم من قوله وقدعلم لانه اراد أن يصرّح بحدّ كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدّا مصرّحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه ﴿مادل﴾ انما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلت) ﴿على معنى﴾ كائن ﴿فى نفسه﴾ (اى فى نفس مادل) يعنى ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعنى الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو أن الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل اوفى نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهى مؤنثة فيجب تانيث الضمير فى الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير فى الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز أن تكون موصوفة اوموصولة واشار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى (قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل) فيه ردّ على الرضى حيث قال بعد نقل كلام المصنف بأسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله فى الايضاح قيد به احترازا عن غيره (الضمير فى مادل على معنى فى نفسه) يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه فى التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه) اى لايدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع مايحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور وخبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد اوكونها قريبة من الجامع اوكون جيرانها صلحاء اوكونها قريبة من الحمام اوغير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ماوجد فى ذاتها وماقام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى اولكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل اى الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى فى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كما ان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا *تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولايسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمه الاول (فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهد شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار اومجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها

(فان)

فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه و به * فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح من حيث وجوده لا من حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه و به وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد منهما محكوما عليه و به وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اى كما ان الموجود الخارجى قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (فى الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ماهو فى الذهن (هو) اى ذلك المعقول فى الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله هو (فى ذاته) لا فى ذات غيره (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ فى ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن فى النيل (و) فى الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشىء منهما) اى من المحكوم عليه و به تأمل ولا تكن من الغافلين لحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجى اراد أن يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهوالاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ماضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة اوغير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ماضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا و بالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لايفهم من لفظ الابتداء الاقصدا وبالذات (ف) حينئذ (لاحاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (ليدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجام فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ماقلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم ممايدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان ممايدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما

(كانت)

كانت دلالته على الحدث والنسبة لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ماسيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حاليهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها اليه مستقلا فى الدلالة بالمفهومية (و) حينئذ (لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله لا يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشىء من الاشياء (الا بذكر متعلقه مخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشىء من الاشياء الا (بـ)ـضم (كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظ من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعقلة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعقلة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لافى غيره (ف) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لاتصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذلابد فى كل واحدمنهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذلابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غيرذلك الكل فالضميران يرجعان الى كل فى قوله اذلابد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه (الابذكر متعلقاتها) فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) ورابطة (لملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى مالاحظه العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لا فرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها من

غير حاجة الى ضم كلة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لاتحتاج الى معاونة كلة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذاعرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المآل والواقع لان مآلهما واحد (فمرجع) مبتدأ (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه) على التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه *ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لافرق بينهما فى المال وهو الاستقلال بالمفهومية كماسبق بل الفرق بينهما ليس الافى التوجيه اورد ههنا بيان ماهو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (فى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفته فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة له فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور او للرجوع او للاحتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين اى الا ان (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم مادل على معنىً فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء فى قوله (بما يدل) متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكأن وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى فى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو أن المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لايحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق (انه لا يختل حد الاسم جمعا) يعنى لاينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجيء (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لايختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة فى حد ذاتها) اى فى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها

(اى)

اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرها وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى غيرها فاذا هى) اى هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و (لا) تكون داخلة (فى) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعاً لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه ولو أراد بالمعنى مايشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل * اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة) الثلثة فى الفهم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا يورد مذكرا كمافيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتنى النسوة الثلاث وكما فى قوله ﴿ سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام ﴾ (فى الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن اللفظ الدال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل على معنى فى غيره لافى نفسه (عن حد الاسم و ب) الصفة (الثانية) خرج عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله غير مقترن (انيكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اوّلا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اوّلا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثانى لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لميكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لاينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها امامنقولة) عن شىء الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه (سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ارود اروادا الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز أن يكون تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد ٭ وفى الرضى يجيء على ثلثة اقسام اوّلها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا اوحالا نحو سر رويدا اى مرودا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولايقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا) بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على وزن المصدر ولكن لايكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازا تسمية باسم مايوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى) يقوقى قوقية وقيقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا وكأنه فى الاصل قيقية قلبت الياء المتحركة الفا (اوعن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى اما بعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو صه ومه) بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير اوللتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر ممايؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو أن صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لايقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فانها فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انهـا انسلخت عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانهـا ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسـلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لايقترن بالزمان وكذا افعـال التعجب (لاقتران معنـاها) اى معنى الافعال المنسـلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج اوعلى دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا اوغيرها (ايضا) كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تقدير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر انه (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشـتراك بين الزمانين مالم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الاسـتقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذادل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها) يعنى فيدل على معنى فى نفسـه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذلايقدح) مبنى للمفعول اى لايمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معاوغيره واحد منهما غير معين اى لايمنع عندكون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذلايقدح الى آخره وهو أنه لايقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح فى ارادة الزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه) سواء كان معنى اوزمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لايراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لايراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبر مقدم لماسيجئ (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لاينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لايجوز واذادل لفظ على معنى اواقتران بزمان يجوزله ان يدل على غيره اويقترن به تأمل وانصف ولا تأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

(من)

من بيان حد الاسم (اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشيء اذا عرف اولا ثم ذكر بعض مايختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) ﴿ ومن خواصه ﴾ اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض اوخبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منبها لان جمع الكثرة مايطلق على ما فوق العشرة الى مالا نهاية له (و) منبها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادت ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) اى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشيء ما يختص به) اى بالشيء (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شاملة) لجميع افراد ماهى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لايوجد فى جميع افراد الاسم لانه لايدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لايدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لايدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرهما (فمن خواص الاسم) ﴿دخول﴾ امامبتدأ اوخبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو ﴿ اللام ﴾ (اى لام التعريف) لكون اللام شائعا فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) ليطابق الجواب

السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم فى غير هذا الحديث (لكنه) اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اى لان دخول اللام (اخصر) وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شائع (وفى اختياره) اى المصنف (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لان فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما فى قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزؤ من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لا لتبست باللام الابتدائية وبالكسر لا لتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به * وقال المحشى ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعنى كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف الاستفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رآى فى جميع الاستعمالات ان الهمزة لاتنفك عن اللام فى الكتاب درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها فى بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر أن الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رآى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا فى مثل أرجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه وههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذاهب الثلاثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

(يدل)

يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال (والحرف لا يدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعنى حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصولات) كالذى والتى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكأنه مما يدخل فى الاول فقال (و) منها (دخول) (الجر) يريد أن قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او) فى المجرور به (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

اصطلاحا ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى مايليه (فينبغى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشيء مالم يناسب للشيء ولم يكن من خواصه لم يقدر أن يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غيرمذكور فيه لالفظا وهو ظاهر ولاتقديرا لماسيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضافا اليه بها لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا او التخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزؤ الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف مايختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (اويزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لايكون الا (بان يعم الاسم والفعل) بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز أن يعطف على يختص الاول اى فينبغى أن لايخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل * اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على مافهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا ﴿ و ﴾ (منها) اى من خواص الاسم (دخول) ﴿ التنوين ﴾ (باقسامه) الخمسة (الا تنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجىء فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لالتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة * الاول تنوين التمكن يعنى مايدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل

﴿ زيد ﴾

زيد ورجل وضارب * والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعنى يكون مادخل عليه غير معين نحوصه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن * والثالث تنوين العوض وهو مالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين * والرابع تنوين المقابلة وهو مايقابل نون جمع المذكر السالم يعنى مايدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات * والخامس تنوين الترنم وهو مايلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لايختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجئ (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين * وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اى بالاسم * ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر اوالجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ اوخبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا اوعلى التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (اللحوق فى الآخر) وهو أن يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول واللحوق فى الآخر (منتفيان) يعنى لايوجدان (فى الاسناد) فلايكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الآخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع اوعلى الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا اللحوق فى الآخر (والمراد به) اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذاماشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم

لان الفعل) عرض لايقوم بذاته ولايتقرر فى آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون مسندا ابدا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف * وقط مبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لايخلو اما ان يكون مسندا ايضا فحينئذ يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه لايدل عليها لاتحقيقا ولاتأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام ﴿ و ﴾ (منها) اى من خواصه المعنوية ﴿ الاضافة ﴾ سبق اعرابها (اى كون الشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر (لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا (ووجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لايدل على معنى فى نفسه لايقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لايدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة لان يفسر بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى ﴿ يوم ينفخ فى الصور ﴾ ويوم يقوم زيد ويوم قدم

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف مابنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل اوالجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين) اى بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير جرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا اومضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدناه) اى قولنا كون الشيء مضافا بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد) وانامارّ بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لابتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع فى تقسيمة فقال ﴿ وهو ﴾ (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى او عجمى ﴿ معرب ومبنى ﴾ قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لايخلو اما ان يكون مركبا مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب مع غيره لايخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان ثلاثة اقسام قسم لايكون مركبا سواء كان مشابها له اوغير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كما قلنا فى القسم الثانى (وماعداه) اى القسم الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء اوغير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر أنه اذا دار بين النفى والاثبات يكون عقليا * ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال ﴿ فالمعرب ﴾ الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائي *قوله فالمعرب مبتدأ (المركب) خبره اشار اليه الشارح بقوله (اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضي موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) اى يوجد في التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا اومعنويا (فيدخل فيه) اى في التعريف ماكان مركبا مع غيره سواء كان مشابها لمبنى الاصل اولا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقام هؤلاء) لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى في الاول هو العامل المعنوى وفي الثاني العامل اللفظي (بخلاف ماليس بمركب اصلا) اى قطعا فانه ليس بمركب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما في قوله ماليس (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تا ثا) او بالعطف نحو الف وبا وتا وثا موقوفا اولا اوغير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو (زيد عمر وبكر) موقوفا اولا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيبا تحقق معه عامله) سواء كان ماضيف اليه معربا (كغلام في غلام زيد) اومبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التى لم يتحقق معها عاملها (من قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم معربا وفي تلك الاسماء لم يوجد لان في القسم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية له (الذى لم يشبه) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معربة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة في منع الاعراب) ووصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتي الا ان مناسبته له لم تؤثر في منع الاعرب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر أن تؤثر في منعه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كمضارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى الذى هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية) يعنى اضافة المبنى الى الاصل

(وان)

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضـاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كما يجئ فى بابه) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (واعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر اومركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليهـا وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنيه لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب مااختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليـه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لايكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لايحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد

التركيب) اى بعد ماتركبت بعاملها نحوقام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المصنف لايقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد اولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (مجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لاللتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا لصلاحية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لاقبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى مااعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبدالقاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها لمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لايكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنالك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك) اى لكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تتمة المقول * ولما ورد ههنا سؤال وهو أن المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف اخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف مايعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى

بعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من تتبع من باب تفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعه او من قبيلته (ولم يعرف) عطف على لم يتتبع (احكامها بالسمع منهم) اى من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برىء (عن) تعلم علم (النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدا بها) لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الاخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفته) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى فلو كان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف (وتعريفه به) عطف على تفسير وهو من عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره)

باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشيء على نفسه) المراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرب ويبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ماعرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ماعرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب واشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التميز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات اوعلى المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التميز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة اوعلى المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه وهو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر أن الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجيء وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف

اوصفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة اوحكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لايكون الا فى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها)اى من العوامل (خلاف مايعمل البعض الآخر) منها يعنى بان يعمل بعض منها الرفع و بعض آخر منها النصب و بعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مع انه مذكور فى كلام المصنف مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصور وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا اوتقديرا) تفصيل لاختلاف الآخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التميز) من نسبة الاختلاف الى الآخر والتميز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تعالى ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف لفظ او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى

ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التميز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديرا) وهو بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وبفتى) بالجر والتنوين (قلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه) اى الى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وفسرناه بما لاح الينا فارجع اليه (لئلا ينتقض) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم فى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لمافوق الوحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التميز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (فان آخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قررناه (لا يتحقق الاختلاف لا فى

آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لايتحقق ولازائدة للتأكيد (ولا فى العوامل ايضا) يعنى لايوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر من غير أن يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت اوبالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اى على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صورنالك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى فى تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعنى غير هذا الحكم (فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (فى الآخر فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلافساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الاحكما واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث الاعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لايوجد شىء منها الا دخل فيها حتى يرد أنه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكما من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله (اى من جملة احكامه) بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرابهما وتفصيلهما (به) (اى بتلك الحركة او الحرف) نبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفة لانها الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة اوالحرف لايراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لايرد مبنى للفاعل من ورديرد دوروداى لايردالسؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره ولانه لايجوز أن يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ماالحركة اوالحرف لايراد غيرهما (ولو أبقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب والباء السببية مايكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة اوالحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب القريب) خبر أن اى ماله نوع تأثير فى المسبب لاتأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا اومعنويا واذا اطلق السبب يرادبه القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) مااضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولامبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث انه معرب) اذ لوكان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذاضم اوفتح يلزم الثقل او تغير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله مااختلف آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تميز بعض المعانى عن

بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب اوناف اومستفهم فلم تتميز المعانى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى الحد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التميز (وكأنه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لاقصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعنى) المعنى (اختلف آخره) ﴿ ليدل ﴾ (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فرجح هذا لقرب المرجع (اوما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له ﴿ على المعانى ﴾ جمع معنى المراد بها ههنا مافسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) ﴿ المعتورة ﴾ بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه ﴿ عليه ﴾ (اى على المعرب) متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة او المستولية عليه وبين معناه

اللغوى بقوله) يقال (اعتوروا الشيء) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشيء (جماعة واحد) منها اى فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحد) يعنى بعد اخذ فرد واحد وفرع منه وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية * دست بدست كرفتن چيزى * (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما سيجيء (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (ينبغى ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف فى آخر المعرب) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوساطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه * اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الآخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب

(بالحروف)

بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات اوموضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لايكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة اوحرفا (يوضح المعانى) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين اوكسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا دل الشارح (على) تقدير (ان تكون الهمزة) في اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعانى الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى مايسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض آخر) ﴿ وانواعه ﴾ (اى انواع اعراب الاسم) لامطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب وافترقا في الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لايقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعانى المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قد المدلول والالزم الاشتراك اذاكان الدال اقل او الترادف اذاكان اكثر

فينبغى ان تكون الانواع ثلاثة ﴿ رفع ﴾ سمى رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه ﴿ ونصب ﴾ سمى به لان النصب فى اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به لانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها فى الكلام ﴿ وجر ﴾ سمى به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية) التى هى الضمة فى جاءنى زيد والفتحة فى رأيت زيدا والكسرة فى مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التى هى الواو فى ابوك والالف فى اباك والياء فى ابيك (ولا تطلق) لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اى قطعا سواء كانت فى الاواخر او فى الاوائل او فى الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء فى كلها (فانها مستعملة فى الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير ونزال (غالباو) تستعمل ايضا (فى الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التى تكون بلا تاء فى الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل فى غيرها سواء كانت فى الاواخر اولا * وفى الهندى وانما قال ههنا وانواعه وفى المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع من المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه ﴿ فالرفع ﴾ الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجى (حركة كانت) اى علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما فى الاعراب بالحركات (او حرفا) كما فى الاعراب بالحروف ﴿ علم الفاعلية ﴾ اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اى علامة كون الشيء) اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبنى ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوى وهو العلامة والى ان الياء فى قوله الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا (او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقى والفاعل الحكمى بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملحقات بالفاعل) لان الرفع حقيقة فى الفاعل لكونه اصلا فى المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضا) اى كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ماولا المشبهتين بليس ﴿والنصب﴾ الذى هو من انواع اعراب الاسم (حركة كانت) اى علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفا) كالاعراب

﴿ بالحروف ﴾

بالحروف (علم المفعولية) (اى علامة كون الشيء) اى الاسم وانما قال كون الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) فى كونها فضلة كالحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبركان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبرما ولا الحجازية (والجر) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اى علامة الجر (او حرفا)(علم الاضافة) (اى علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبنى اشتهار أنك عالم اى علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لا لعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) اما مبنى للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف اومبنى للمفعول وقوله (الى الحاق ياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو ألحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) احتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ماهو الاصل فى العمل وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (للقليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزؤ الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة) فى الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) الذى هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول فى الضعف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعانى ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضرورى ﴿ العامل ﴾ احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه ولذكره فى حكم المعرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لامطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل اوسماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى اوقياسيا (اومعنويا) ﴿ مابه ﴾ الباء للسببية متعلق بقوله ﴿ يتقوم ﴾ (اى يحصل بسببه) لابغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه الحصول ﴿ المعنى المقتضى ﴾ اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد أن اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثلاثة (المعتورة) اى المستولية والواردة (على المعرب المقتضيه) صفة المعانى ﴿ للاعراب ﴾ ليكون علامة دالة عليها لماسبق انها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (ففى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فالفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) لابغيره (معنى الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (و) فى قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (فى زيد فجعل الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية * ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة يتركب من الحركات بالفتحة وتارة بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء ﴿ فالمفرد المنصرف ﴾ (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن مثنى) اى تثنية (ولاجمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

﴿ اذا ﴾

اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنيــة وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد ورجل او مشتقــا مثل ضارب ومضروب ﴿ و ﴾ (كذا) اى كالمفرد المتصرف ﴿الجمع المكسر المنصرف ﴾(اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما لانه اذا كان بناء الواحد فيه ســالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعــا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) او مع زيادة ونقصان (وكطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها اخف (والاعراب فيهما) اى فى هذين الوجهين (بالحركة) كما سيأتى(والثانى) انه(اذا كان الاعراب)فيهما(بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون الاعراب فيهمــا (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة الى ان قوله المفر المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك ﴿بالضمة ﴾ الجار والمجرور خبر المبتدأ ﴿ رفعا ﴾ (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا ﴿ والفتحة نصبا ﴾ من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه منصوبا ﴿ والكسرة جرا ﴾ اما معطوف على قوله بالضمة رفعــا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبــا لكونه قريبــا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعــا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف)وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيــه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعــا ونصب

نصبا وجرجرا والجملة حال بتقدير قد اوالضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى زيد) بالضمة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو مافيه الضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزؤ من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة اومذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات اوغير صفة مثل زينبات وسجلات (احترزبه) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع اوحال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتريتر وتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى جمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات)

(وزينبات)

وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا وهو ﴿غير المنصرف﴾ مبتدأ ﴿بالضمة﴾ خبره (رفعا) ﴿والفتحة﴾ (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كماسنذكره) اى وجهه لانه لماترك جزه لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ماهو الاصلى فى الاعراب وهو أن يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما اوناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول مااستوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ماسيذكر فقال ﴿اخوك وابوك وحموك﴾ (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث ﴿وهنوك﴾ (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) امافى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لامطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير يردّان الشئ الى اصله انه واوى او يائى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا ﴿وفوك﴾ (وهو اجوف) لكن لامطلقا بل (واوى لامه هاء اذ أصله فوه) بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يردّ الشئ الى اصله حذفت

الهاء نسيا كما حذف الواو فى البواقى وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك ﴿وذومال﴾ وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه (وهو لفيف مقرون) وهو ما كان عينه ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واو وفى لامه واو اخرى مثل شوو (اذأصله ذوو) حذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذفت اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حالة الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الكاف) يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه) اى ذو (لايضاف) الى شئ (الا الى اسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم يتيسر لهم ذلك حيث لايقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لايضاف الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر ﴿بالواو﴾ خبر (رفعا) اى حالة الرفع ﴿والالف﴾ (نصبا) اى حالة النصب ﴿والياء﴾ (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مصغراتها معربة بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها كدلو وظبى (نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون

﴿اعرابها﴾

اعرابها كذلك حال كونهـا موحدة اسم مفعول ايضـا من باب التفعيل (اذ المثنى) منها (والمجموع) صحيحا اومكسرا (منهـامعرب باعراب التثنية) يعنى بالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلهـا نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءنى اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءنى ابون والياء المكسور ماقبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحـو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبـا والكسرة جرا نحو جاءنى اخوة ورأيت اخـوة ومررت باخوة (وانمـا لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيـد ان لازمان (اكتفاء بالامثـلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالهما مصغرة اوتثنية اوجمعاقل والاقل لاحكم له ولان تثنيتها اوجمعها مصححا اومكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلاحاجة الى ذكره ههنا (و) ﴿مضافة﴾ عطف على قوله موحدةاومكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة اصلا) يعنى لاالى اليـاء ولا الى غيرهـا بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانهـا لاتقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضـافة ﴿الى غيرياء المتكلم﴾ (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها) عندالاضافة الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليهـا) اى الى اليـاء يعنى اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانهـا حينئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتف فى هذا الشرط) اى فى الاضـافة الى غيرياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى فى القيدين الاولين به اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضـافتها) اى اشتراط اضافة الاسماء السـتة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضـافة يعنى اذا اكتفى فى هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطـا باضافتهـا الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحـدة وليس كذلك بل يكون اعرابهـا بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا اوظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم)

اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لايكون بالحروف بل بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الآحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا و تاما والحال انه جعل جميع اعرب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الآحاد و بين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للآخر و ذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى (ثلاثة) الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة * وقال المحشى لايخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ماذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (للتعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرهامن ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لايستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت

حل الافراد وكذا فى ذو فى الاصح واما فى فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه نسيا الان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان الاعراب لايكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فيتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشيء اى المحذوفة الاواخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدى بالياء حذفت اللام نسيا فبقى دم ويد (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سـواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثنى) (وما يلحق) من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كلتا بدل من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا) (اى حال كون كلا اوكلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمر) لا الى مظهر سواء كان المضمر غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيدا للمثنى نحو جئنا كلانا جئتما كلاكما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء ولاعلامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثـنى) لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ماكان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف

مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لايمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لاتقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلا نه لايضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لماسبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لماسبق ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع)لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت با) لزيدين (بكليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المضمر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كما ان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنت ثم تثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون اوالياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان

(وبنتان)

وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها ﴿ بالالف ﴾ (رفعا) اى فى حالة الرفع ﴿ والياء ﴾ الساكنة (المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا (كما سيجىء) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره ياء وهو ﴿ جمع المذكر ﴾ لا المؤنث لانه قد علم حاله ﴿ السالم ﴾ صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون اوبالياء والنون) سواء كان مفرده مؤنثا اومذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه (يجمع بالواو والنون) اوبالياء والنون * وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى ﴿ و ﴾ (ما الحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ما الحق به اثنان احدهما ﴿ اولو ﴾ بضم الهمزة وكتبت الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذو لا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه (سماعا) لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون ﴿ و ﴾ (ثانيهما) ﴿ عشرون واخواتها ﴾ جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون * وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو

ونون اوياء ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذلم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لوكان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة (لانه) اى التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلاثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقى) اى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولاتسعون ليس جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كما ان عشرون لايكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تعين فى الجموع) اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما اومكسرا مذكرا اومؤنثا واقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) انما جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هو اليه * قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز أن تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانقسم الحروف على الحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة) يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى الالتباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لايعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لايأخذ الا ماهو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ماهو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع

فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس اوالخصوص (عليهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه و(لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى المجموع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء (وجعلو اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حال الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ماقبل الياء (فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولماسبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لا على الرفع) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع (كل منهما) اى من النصب والجر اى مافيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه اشبه فى المحل ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لماسبق (والحرف) الذى هوالفرع فيه كامر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب مااختلف آخره به واراد بلفظ ماالحركة اوالحرف اوصريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان مواضعهما) مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لمامر أن الاعراب بالحركة ثلثة انواع ماستوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ماوجد فيه الحروف الثلثة وماترك فيه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (فى بيان

مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فيما سبق) فى بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما كان التقديرى) اشار به الى وجه تقسيم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للف الا ان الاعراب التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اوّلا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين ان اللفظى ماعداه فقال) ﴿التقدير﴾ معرفا بلام العهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) فاللام تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول ﴿فيما﴾ (اى فى الاسم المعرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذى) ﴿تعذر﴾ (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لابد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب واقع (اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (فى آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو او ياء مثل عصا ورحى او مايشبهه مثل جمزى و (سواء كانت) الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرّف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) ﴿كعصا﴾ ورحى وفتى (بالتنوين) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء (فى الصورتين) اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا او مذكورة كالعصا (غير قابلة للحركة مطلقا) فتحة كانت اوضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا

فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع ﴿و﴾ الثانى باب غلامى
مفرداكان او جمعا بعد أن كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا
قال الشارح (كما فى الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به
كما سيجيء (المضاف الى ياء المتكلم نحو) ﴿غلامى﴾ ودارى ودلوى وظبيي اخره
عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد واما باب غلامى ففيه خلاف
ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف
لانه عدّه من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه
وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه
(فانه) اى الشان (لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا
(بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء
بان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه
بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة
والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا
للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة
لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لابد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول
العامل (موافقة) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها)
اى الكسرة فى حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة فى حال
كونه رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة
البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع
الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة
اعرابا لانها مقتضى الياء وهى متقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل
والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة
مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لا يعتدّ بقوله ولذا
لم يصرّح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة
لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبر أن (غير مرضى) خبر المبتدأ
عند المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده
يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس
ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز أن تكون اثراله لانه يكون
تحصيل الحاصل ولذا قال ﴿مطلقا﴾ (اى فى الاحوال الثلاث) لا فى الحالين فقط الرفع
والنصب (يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب
غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع

﴿الاحوال﴾

الاحوال) يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر اوحال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقديريا لافى حال الجر * قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الاان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى حل كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لاخلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف لاتقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة

(اواستثقل) مبنى للفاعل (عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقدير الاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فى كون الاسم معربا اواكتفاء بماذكره فى قسيمه (الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة اوحكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمه ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة للاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (فى اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى حال الرفع فى جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت بقاضى لكون ماقبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو اوبالياء المكسور ماقبلهما يعنى مااستثقل فيه الرفع والجر وهو (كما فى الاسم) المعرب (الذى فى آخره ياء) حقيقة مثل رام اومنقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك

الاسم مفردا (كقاض) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى

(رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع) نحو جاءنى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضى (لا) اى لايكون الاعرب فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى ﴿اجيبوا داعى الله﴾ (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما

مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ماقبلها لان الشئ اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لايكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظيا لاتقديريا ﴿ و ﴾ الثانى كل جمع مذكر سالم اسماكان اوصفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه وجره ﴿ نحو مسلمى ﴾ (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لابعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ماكان اعرابه تقديريا بالحروف فى الاحوال الثلاث اوفى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما اوّله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسيأتى * وقال المحشى يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم بيان انه قديكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لانصبا لما مر (وقد يكون فى الاعراب بالحروف) مطلقا كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوّله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) او فى التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الاساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا اوما قبل ياء المتكلم فتنافيا ﴿ رفعا ﴾ نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لايكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال (النصب والجر) لما سيأتى ان الاعراب فيهما لفظى سواء اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه فى حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون) اى نون الجمع اذ أصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فى الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى هى حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعدّ للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم الياء فى الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان

﴿ الادغام ﴾

الادغام اخف من فكه (وكسرما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلاث قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ماقبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومررت بمسلمى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكمان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قال الشارح (فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت اباالقوم ومررت بابى القوم) الاان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى ولذا ذكر مسلمى على وجه التمثيل بان قال ونحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لماسقط حروف الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو والياء تتحملان الحركة ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رأيت ابوالقوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ﴿ واللفظى ﴾ (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلامابان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا اى الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى فى لفظ الاعراب بحذف الياء ﴿ فيما عداه ﴾ (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عدا ماذكر)

اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد أن ضمير ماعداه راجع الى قسمى التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ماذكر والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب او استثقل) فيه (ولماذكر) المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سببين اوالى سبب واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ماعداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اوّلا اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعداه لفظى ولذا قال واللفظى فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو مافيه علتان اوواحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ماعداه بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرّفه اوّلا (فقال) (غير المنصرف) مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ (اى اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدمّ غير مرّة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له لاغير لان المبنى لكونه مبنيا لايوصف باحدهما (فيه) اى فى الاسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى يعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ وأفى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لامطلقا بل (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيذكرها لان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (اثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان لاكسر ولاتنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل)

﴿ تسع ﴾ التنكير ههنا فى مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم اوردها به للتفخيم ﴿ او ﴾ ﴿ علة ﴾ ﴿ واحدة ﴾ كائنة ﴿ منها ﴾ (اى من تلك) العلل (التسع) ﴿ تقوم ﴾ (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق ان يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء ﴿ مقامهما ﴾ منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تاثيرهما) اى تاثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر أن يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله مافيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تامل وانصف ﴿ وهى ﴾ مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع مافى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) ﴿ عدل ﴾ لقد بلغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا للبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة ﴿ ووصف وتانيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب * ﴾ (والعدول) الواو للاستيناف يعنى هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن) الشعرى

يعنى لو جىء بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلابد أن يكون الثانى كذلك فلزم ان يجىء ثم بدل الواو حتى لايكون الثانى انقص من الاول (لاشىء آخر) فلفظ لاههنا عاطفة وشىء آخر امامرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لالشىء آخر * وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد تستعار للتراخى فى الرتبة وههنا كذلك لان مابعد الاولى اعلى رتبة مما قبله ومابعد الثانية ادنى رتبة لانه لايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج فى الاولى من الادنى الى الاعلى وفى الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون فى العدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن ﴿ والنون زائدة من قبلها الف * ووزن الفعل وهذا القول تقريب * ﴾ (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على مافسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنى) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك فى الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لماسيجىء ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثانى (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لايفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لماصح التوصيف بالزيادة * فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفى التأنيث فى حمراء وصحراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم فى جميع المواد

الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا فى مادة
الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انهما زائدة
لا اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لما سيجئ
من انه يشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب
البصريين (والظرف) اعنى من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف
شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف اللغو متعلقا
بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل
الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت
صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف)
عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (فى هذا
الوصف) اى فى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير
البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب
لو مبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما
مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر
يعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ
(كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءنى زيد راكبا من قبله
اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (فى هذا الوصف) اى
فى وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العلل التسع فى هذين
البيتين (وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل) التسع فيه اشارة الى ان القول
بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة
ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر
عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى
الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى
على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور
وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى
بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة)
اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان
يكون الاسم غير منصرف خبر ان فى قوله بان (قول تقريبى) خبر لقوله او القول اى
حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لا تحقيقى) اى لا حكم حقيقى هذا المعنى على تقدير
ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لاتؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذ العلة فى الحقيقة اثنان (او القول) اى الحكم (بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبر ان (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ماهو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضيه عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عدها فى البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنتان) غالبا لان العلة الملزمة عدم الصرف غالبا اثنتان (وقال بعضهم) وهو صاحب اللباب (انها احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الفى التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ماهو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط ومايكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كماهو دأبه (على ترتيب ذكرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والايكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لايصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر

(الى)

(الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للعجمة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون البـاء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثـال للالف والنون) المزيدتين فى العـلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (احمد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيهـا واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عـدم الانصراف وهى التخفيف بحذف الجر والتنوين فقـال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيـل فيه اشـارة الى ان المراد بالحكم الفـائدة بعـلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى ان لا كسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسنـاد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسـع فيه او من حيث وجود عـلة واحدة منهمـا فيه وانما قيـده بهـذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر لكن لا من هذه الحيثية (ان) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشـان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى ﴿وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين﴾ سيجىء تفصيـله (لا) لنفى الجنس (كسر) اسمهـا مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر أن وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختـار ان الكسر يحـذف من غير المنصرف بالاصـالة لا بالتبـع للتنوين ولم يقل أن لا جرّ لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجر لا محـالة (ولا تنوين) عطف على كسر وفيـه خمسـة اوجـه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهمـا من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختـار الفتح اى البنـاء فيهمـا على ماسيجىء (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهمـا او حكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة) من العلل التسـع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان) منهـا (او عـلة) واحدة تقوم مقامهمـا (حصـل فيه) اى فى ذلك الاسم

(فرعيتــان) حقيقة اذاكان فيــه علتان منها اوحكما اذاكان فيه علة واحدة تقوم مقامهمــا (فيشبه) ذلك الاسم (الفعل) اعلم ان مشــابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعــل ســواء يعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كما فى اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البنــاء ويعطى عمله له لما انه كان نفس الفعــل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشــابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصــدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معنــاها ان كانت متعدية فمتعــد وان كانت لازمــة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشــابهة اضعف من الاولى فلم تقدر أن تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا تكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشــابهة البناء فيه ولا العمل لغــاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين (من حيث ان له) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقيــاس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له (احداهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الاذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لايثنى ولايجمع ولايذكر ولايؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضــا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لابد له من اصل فصــار المصدر اصلا له لمناســبة المادة فاشتق منه واذاكان الاسم الا المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب المختص) اظهــاراً لفــائدة المشــابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشــابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم على السواء على ماسيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعــادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة

اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذى على التفسير الاول (وانما قلنا) فى بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العلل التسع سواء كانت ناقصة لاتؤثر وحدها اوتامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان اومعنويا (فرع التذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام اوبالاضافة اوغير ذلك ولعروضه يقبل الزوال ومايكون عارضا فرع لمالايكون كذلك ولذا دل الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف (والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام) عربيا اوعجميا (ان لايخالطه لسان آخر) اى انكان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لايخالطه لسان عجمى وانكان عجميا ان لايخالطه لسان عربى فتكون العربية اذا كان فى كلام العجم فرعا له (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا فى الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتان) لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه (فرع مازيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفى بعضها زيدتا بتلك الصيغة والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور البارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشئ الذى زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لايكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) اى الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ومادخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له والعكس كذلك ﴿ويجوز﴾ (اى لايمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على مايجيء فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لايمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (اوغير ضرورى) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا ﴿صرفه﴾ (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين اوعلة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجعله منصرفا حقيقة) تميز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لايلزم (والتنوين عليه لايلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لايزيلان شيئا ممادل عليه فكيف يزيلان العلتين اوالعلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه و يجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع ﴿للضرورة﴾ (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة * قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية

﴿الشعر﴾

الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما) نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى ففى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البحور و(يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (انزحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لايخل بالوزن ولايخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلامة فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته) كما فى التناسب (اما الاول) اى امامثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قوله فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفيها فشمتها فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها

* ماذا على من شم تربة احمد * ان لايشم مدى الزمان غواليا *

مدى الزمان امتداده وغواليا جمع غالية كنوا صرفى ناصرة بالفارسية * خوشبوى * المعنى ماالذى او اى شئ على من شم تربة احمد ان لايشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صاب اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لوأنها) اى لوأن تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنوّرة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والفه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتاثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لولم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلابد أن يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد

يعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعوله اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استينافية يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى ﴿وان المساجد لله﴾ اى لان المساجد وقوله تعالى ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما﴾ اى لان كنتم فى قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ماسيجىء (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع) اى تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا وتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اى الشان (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين و(فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا ينكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (زحاف) اى تغير فى الحركة (يخرجه) اى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسر ونون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم لحصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف للقياس ايضا اما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر (قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله) اى فى قول من مدح النبى عليه السلام (سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشين (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة فى دار الجنان مبالغا فى التبشير خبر متقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا فى التعليق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز أن يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذو العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما قال جل ذكره فى نظمه الكريم ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك﴾ وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد) مفعوله الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الباء الجارة وقد يحذف اتساعا قال فى الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال والشان (لوقال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير منصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما فى البيت السابق ففى هذا البيت لولم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضروة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمتنع ولايجب جعل غير المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لايمتنع ولايجب بل يجوز أن يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى ﴿ انه هو يبدئ ويعيد ﴾ بضم الياء فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ اوفى الشعر كما فى قوله * قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فاتى باطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا * وفى الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هنأنى الشئ ومرأنى مع ان اللغة امرأنى منه فى التنزيل هو يبدئ ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار فان الركب قدجاروا فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لايحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد مايظن لان غير المنصرف اصل كاى فانصرافه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله ﴿ مثل سلاسلا واغلالا ﴾ (حيث صرف) فيه (سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط * وفى الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر أن التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا * ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد أن يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال ﴿ ومايقوم مقامهما ﴾ (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

(افظة)

لفظة موصولة فتكون اشارة الى ماسبق فى تعريف غير المنصرف بقوله اوواحدة لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة اوحكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اوّلا اجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتهما وكما لهما حتى اثرت تأثير العلتين لماسبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام علتين) ضعيفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه *اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظير له فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قدتكرر فيه) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميز اوعلى المصدرية اى تكررا حقيقيا (كاكالب) لان المفرد فيه كاب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى اعنى اكالب فتكررت فيه الجمعية تحققا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان كايب اى حريص ويسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لاتوجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها وتركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعدها عظامها وهذا المعنى لايوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات لقلته او اكتفاء بماسبق (اوحكما) عطف على حقيقة يعنى لايتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ماتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعيم

فى الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لامطلقا) اى الا انه لايكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لايقوم الا (فى بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدها التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لاتقوم مقام السببين ولاتكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لمادخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لاتقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (و) (هو) اى ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لاغير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لادخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفها بصيغة الافراد * ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لاواحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لا ان مجموعها سبب واحد كما توهم (كحبلى) مثال للالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لاعرضيا كتاء التأنيث (لاتفارقانها) اى لاتنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمرا فيكون منصوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعنى لايقال فيما مؤنثه حبلى وفى مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لاحمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لاتنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فجعل لزومهما للكلمة) اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل
على لزومهما للكلمة (بخلاف التاء) التى هى للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة)
التى دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث
حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان
صيغة قائم تحتمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان
المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع
والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر وحده الا بشرط
العلمية (فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثلا
ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث
الوضعى لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر أن يقوم مقام السببين * ولما فرغ من بيان
حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين
اراد أن يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو
دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف
والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشىء بخلاف
البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح
ماعرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول)
كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا)
(خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج
الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا)
فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج
لازم لا يجىء له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى
عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح
والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على
تلك الصورة * وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على
الكلمة باعتبار مايعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى
(ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر
موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر
مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة
الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت
المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان
المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لايخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة يكون قرينة العدول بل المتبادر أنه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغيير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغير فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لايقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) لايخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو أن تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لاقياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنصوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى

فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) اى المغيرت الشاذة (مخرجة عن صيغتها الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر أن مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبر أن وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد أن يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء الممتد وان كان ماقبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (اولا) اى قبل ان يجمعا على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير أن يعتبر ايضا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ماخالفهما يكون شاذا * ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدلين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ) اى شئ كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تميزه) اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لا عن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التى شاركته فى العلية (لا عن كل ماعداه) سواء كان ماعداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التميز) اى تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه مالا يكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ماليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تميز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلثة تكلف تغاير صيغة المصدر بصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لايضر لانها ليست من العلل التسع * ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد أن يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما وعلما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة اوعطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك و(احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لايكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها اوتكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدها من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لالفظا ولاتقديرا ولا تركيبا ولا عجمة ولاوزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل فيماعدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة فى اعتبار العدل والتنبه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ماعدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فمسكوت عنه

(ولكن)

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما) او ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل (اذلا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا اومقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلاشك كان العدل محققا ايضا بلاشك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه الامنع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الاوجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف ﴿تحقيقا﴾ (معناه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا ﴿كثلاث﴾ اى خروجا كائنا كخروج اوخروجا مثل خروج ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث ﴿ومثلث﴾ وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث (ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلثة مرة وثلثة مرة اخرى وثلثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كالمعنى (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كما فى) قولك (جاءنى القوم ثلاثة ثلثة) حال من القوم مأوّل بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع مادل على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلثة ثلثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث

﴿ومثلث﴾

ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان
حكم الغاية ههنا كحكم المغيا اويجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم﴾ اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة
غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى ﴿اولى اجنحة مثنى وثلث
ورباع﴾ واحاد وموحد قياسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما
اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه
الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل
واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ
مؤخر فى انها منصرفة اوغير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة
لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قدوجد فيها ولان
الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة
لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (مجيئها)
اى ان تكون (غير منصرفة) لما قلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى
السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السباق
والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) التحقيق (والوصف)
اللازم (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى
حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد
من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه
اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب
ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو
عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى
رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع
المعدول عنه فتغايرا وضعا (لاعتبارها فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة
فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث
اومثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى
على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى
(آخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر
اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جىء له مفرد وتثنية وجمع ومذكر
ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع
يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر

اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى (ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهو النفى بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل أزيد فى الدار فيقال آخر اى ليس فيها او تقديرا لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا فى الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او الاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدها اختيارا فى اللفظ (وحيث لم يستعمل) اخر (بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل باحدها اختصارا فى اللفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الاخر الذى (فيه اللام اى عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدول عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود ههنا لان ماجرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكونه بمعناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الاعما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او البناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين فى المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده

(نحو حينئذ) اصله حين اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكرونون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجئ (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فان اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يازيد زيد اليعملات (وليس فى آخر المعدول شئ من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الى الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان تجمع على فعالى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرض تجمع على اجادل واصابع واحارض (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التانيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وجبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارئ على وزن مجاريع لان ماقبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية واقيس فصار صحارىّ بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى

فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمادى (اوصحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اماجمع) كحمر أن كانت وصفا (اوجماعى اوجمعاوات) ان كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيقى) لكون الاصل محققا (و) السبب (الآخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لايكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فالف التأنيث القائمان مقام السببين وانما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لايخلو اما ان يكون الوصف باقيا اولا الاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا ومايكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثانى اى مايكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ماذكرناه) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لايرد الجموع الشاذة) اى لاينتقض ما قلنا بها (كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كانياب واقواس) لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال انه (لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدود قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شاذة ولاشئ من الاسماء المعدولة شاذا (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ مالم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لا لنفى الجنس وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجئ اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولا يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تأنيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضع قصد التسمية اولا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله * يابى الظلامة فى النوافل الزفر * الا انه لما كان نادرا جعل كأن لم يكن فحينئذ كان عمر ادخل فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس

فقط (و) مثل (باب قطام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة عن قاطمة) كما ان حذام معدولة عن حازمة (واراد المصنف (ببابها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على وزن (فعال) والاقال وقطام بالجر حل كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة (فى) (لغة) (بنى تميم) (فانهم) اى بنى تميم ويجوز أن يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملاله) مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب* وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة اوالهجان اوالحمر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفى بعض النسخ ودبار * فى القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اى حضار وطمار (مبنيان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل فى البناء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون لانه حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شىء يوجب البناء اوغيره (الاسببان) من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف (العامية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العامية (والسببان لايوجبان البناء) اى لا يوجبان بناء ماوجد فيه احدهما اوكلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء فالموجب للبناء فى هذا الباب المشابهة لفعال التى كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة مع المشابهة فى الوزن لانها وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء (اعتبر) العدل (فيما) اى فى فعال الذى (عداهما) اى مثل حضار وطمار (مما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعال الذى (جعلوه) اى بنوا تميم (معربا غير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل فى باب حضار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه اللواتى هى ذوات الراء (مع عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه

لتحقق سببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجىء (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انماهو) اى ليس الا (للحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (ليس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) اى المصنف (فى بنى تميم) احترازا عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف ﴿ الوصف ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران

كالوعد والعـدة بمعنى واحد وان فرق بينهمـا بان الوصف يقوم بالواصف والصفه بالموصوف * وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا البـاب الا العدل لان غيره اما معرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيـان لشهرته فيما بين المحصـلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السـلف بخلاف الاسباب البـاقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسـواء بقيت على الوصفيـة (مثل احمر) او جعلت اسما برأسهـا من غير اعتبـار الوصفية كاسود وارقم على ماسيأتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظـة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتـبرت تلك الذات (مع بعض صفـاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأ نيث من المضـاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمـال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفيـة بل انمـا وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمـال (مثـل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمهـا والنسـاء والنسوة جمع امرأة لامن لفظهـا وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هى مابين الثلاثة والخمسـة كائنة (من مراتب العدد) التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنهـا الى غير نهـاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقـابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمـال (كما فى المثـال المذكور) الذى اورده الشـارح (فانه) اى اربع (لمـا اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعـل وصفـا لها وبين به ماهو المراد منهـا كما ان الصفـة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعـدودات) وصفه بها دفعا لتوهم ان النسوة لمـا كانت من ذوات العقول توهم انهـا لم تعد لان العـدد لايكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع اومعنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسـوة موصوفة بالاربعية) لكون اربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعيـة (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال) اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدولة

(لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لماعرفت ان وضعه لم يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا* ولمابين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (فالمعتبر فى سببية منع الصرف) اى فى ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلى) لاغير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لايكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته (قال المصنف) اى بين ماهو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو وصف (الذى هو الوضع) اى الوصفية (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لا ان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لماعرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينتقل عنها الى الاسمية مثل احمر (اوزالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لايعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدالة هى عليه فى الاصل وغلب فيه (بحيث لايحتاج) ذلك اللفظ (فى الدلالة عليه) اى على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية اوغيرها واما الدلالة على المعنى

الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبد الله بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ماسيأتى (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل مافيه سواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح اوجماد لانه يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كثراستعماله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام «اقتلوا الاسودين الحية والابتر» (بحيث) متعلق بكثر (لايحتاج) اى الحية السوداء (فى الفهم منه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر او لاتحتاج انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف اوغيره اذا عنت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لابد لكل منها اذا قصد به من غير قرينة من موصوف مثل ليل اسود اورجل اسود اومن الرجال «فلذلك» (المذكور) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه به لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصح الاشارة بالمفرد دفعا لمايرد أن الاشارة لاتصح لكون المشار اليه مثنى وأسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لايضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته او زالت «صرف» (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول «اربع» اذ وضعه للعدد «فى» (قولهم) «مررت بنسوة اربع» مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لايؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم «وامتنع» (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظرا الى الامر الثانى «اسود» وهو فى اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لماعرفت «وارقم» وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لايكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صارا اسمين) «للحية» (الاول) بدل من ضمير صارا بدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية * مار سياه بزرك * او * مار سياه تر * (و) صار (الثانى) اسما (للحية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبياض او تكون مختلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله * واياك اياك العجائز انها * اشد سموما

من سموم الاراقم ﴿ وادهم ﴾ وهو فى اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد (حيث صار اسما) ﴿ للقيد ﴾ (من الحديد لما فيه) اى فى الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفى قوله تعالى ﴿مدهامتان﴾ اى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها)اى الاان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (ولم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبر أن فى قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير بان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا ﴿ وضعف ﴾ عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف ﴿ منع افعى ﴾ من الصرف حيث صار (اسما) ﴿ للحية ﴾ الخبيثة الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى اصل الوضع ﴿ و ﴾

(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع)
﴿ اجدل ﴾ من الصرف حيث صار اسما ﴿ للصقر ﴾ بناء (على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة
الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة
فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف
اصل فى الاسم فانصرف ﴿ و ﴾ ضعف منع ﴿ اخيل ﴾ من الصرف حيث
صار اسما ﴿ للطائر ﴾ (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو
النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخال) فمعنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان * ولما كان فيه
معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف
لايؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه
الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل
واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم لايعتبر فكأنها لم توضع فى
الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى
افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا
فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء
المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى
الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو أنه لم يقصد
بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو أنه لم
يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الان يكون كل
واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث
والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا
وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا * وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات
ونحوها لان مستعملها لايقصد به معنى الوصف مطلقا لاعارضا ولا اصلا فافعى
وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لانك
اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة
كما تقول رأيت عقابا من غير أن تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى
من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده
لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه لايحتاج الى سبب بخلاف غير
المنصرف فانه يحتاج الى سببين اوسبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون
اصلا ﴿ التأنيث ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيدبه لتقابل

﴿ المعنوى ﴾

المعنوى ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركه فيهما (الحاصل) قيد به ايضا ليكون متعلقا بقوله (بالتاء) (لا بالالف) يعنى لا يكون التأنيث اللفظى حاصلا بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرط له) فى منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحمزة اومؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذا كغزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جيء بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا ماقبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة او جزأ من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا (و) (التأنيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى مايكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (اى كالتأنيث اللفظى) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) اى بين الشرطين (فرقا) يعنى بين ان تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر (و) ان العلمية (فى) التأنيث (المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه

بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (ولابد فى وجوبه) اى فى وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعنى غير العلمية معها والفرق ان التأنيث اللفظى بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لاينفك عنها وهو فى آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه فاكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوى لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لايعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج فى السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر فى منع الصرف تأمل ولا تأل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله) (وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف) متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها لاتؤثر وحدها بدون العلمية وفى قوله احد الامور اشارة الى ان اوههنا مانعة الجمع والخلو يعنى يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اى زيادة حروف الكلمة) التى تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوى والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مثل زينب) (او تحرك) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضى موصوفا فلابد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل سقر) (او العجمة) يعنى ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضى هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (فى وجوب تأثير التانيث المعنوى احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد أن تكون العلمية

شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التى تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله لتخرج (التى من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتراجح) الخفة (تأثيره) الذى هو أن لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمتنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا او اثقل لان ماخالف الاصل شأنه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر فى قوله * لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب * لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا اومؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) وسميت به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امرأة اوغير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع فمبنى على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يأول بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى

بعلاقة المحليـة والظاهر أن قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتـدأ بحذف المضـاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلثـة احرف (واما) عدم صرف (سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك) الحرف (الاوسـط واما) عدم صرف (ماه وجور فللعلميـة والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهـذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لايقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قدسبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثـة احرف فقط فلايفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علمـا للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سـواء لان الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيت) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى *پاى* (اذا سمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للالة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير أن يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لاتمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالفارسية *كژدم* و (اذا سمى به رجل)

بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (ممتنع) صرفها الا انه وان زال التأنيث المعنوى بعلميته للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تانيث لفظا ولا معنى الاان فيه تانيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولوكان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى رباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائد فعيعيل كدنينير فى دينار (فيقال) فى تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لوفتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث لاتخلو من ان تكون ظاهرة اومقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الا ماشذ من نحو عريس وعريب فى عرس وعرب ولا تثبت فى الرباعى الاماشذ من نحو قديدمة فى قدام ووريئة فى وراء انتهى وانما قال الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسى لاالعلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لما سبق (المعرفة) المعدودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب لايكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية

(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة فى ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها وكالحيوان يوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية (للنسبة) كياء تميمى وقيدى (وانما جعلت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارات والموصولات (لا توجد الا فى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان مايكون خاصا لنوع لايكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع الآخر فانتفيا (والتعريف باللام اوالاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا اوفى حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لايصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لماكانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل فى المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجىء) تفصيله فى آخر البحث (فلايتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام اوبالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان مايكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما فى اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جارالله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع للتنكير ولايخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة

﴿ فتناسب ﴾

فتناسب التنكير ايضا فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط ﴿ العجمة ﴾ المعدودة من اسباب منع الصرف (وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير العجمة وكونها سببا (فى منع الصرف) اى لمنعه (شرطان) لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظى او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوى لم تؤثر فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر فى شئ من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية ﴿ شرطها ﴾ (الاول) ﴿ ان تكون ﴾ اى العجمة ﴿ علمية ﴾ (اى) ان يكون اللفظ العجمى (منسوبة) اى منسوبا (الى العلم) ليتحقق عجميتها ﴿ فى ﴾ (اللغة) ﴿ العجمية ﴾ قدر اللغة لان العجمية صفة والباء فى (بان تكون) العجمية متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) الذى (فى العجم) لا فى ضمن النكرة سواء كانت فى العجم او فى العرب (حقيقة) بان وضعه العجم اوّلا علما من غير أن يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اوّلا علما وجعل علما لخليل الرحمن اى وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لا حقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى الذى هو نكرة فى العجم (العرب) من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل النقل) اي يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم ويجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق فى العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح (القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لرواى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اى لكون قراءة ذلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان) لفظ قالون (علما فى العجم) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان * وفى الرضى واللازم ان لا يستعمل فى كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع روايه عيسى

لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيهـا العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفـاظهم التى وضعوها من الاضـافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلا تصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو أن يكون علما فى العجم حقيقة او حكما * وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسـائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر أن الطارى يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسـبة وياء التصغير ويخفف ما يستـثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضهـا نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لوسمى بمثل لجام) رجل يعنى لوجعل نحو لجام علما لرجل (لايمتنع صرفه) يعنى لايكون غير منصرف (لعدم علميته فى العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولاحكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسـية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احد الامرين) فيه اشارة ان اخدها كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (اوزيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على الثلاثة) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقـام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تاثير له فى العجمة فنحو لمك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع اومجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثـانى) اى بيـان لفائدته وهى انصراف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثـانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى السـاكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التـأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف

لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر أن الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا يؤثر فيه ماهو الا ضعف (واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة) وهى التاء (تظهر فى بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة) يعنى ان التأنيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز أن يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط) فى الثلاثى (وان لا يعتبر معه) ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (فى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التأنيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم لم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى كما يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين آخرين) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر اومن باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين آخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى (سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفى الرضى ويجوز أن يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا الضمير المذكر لكن ذلك مما

لم يثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى قاموس وفى الحاشية قاعة بايران بين بردعه وكنجه وايا ماكان فليس اعتبار العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى والمصنف لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقش فى المثال لانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التأنيث فيه ايضا ﴿ وابراهيم ﴾ وكذا ابراهم وابراهام ﴿ ممتنع ﴾ (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو أن يكون الاسم علما فى العجم حقيقة اوحكما (فان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلميه فى العجم وتحرك الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ماهو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثلاثى الساكن الاوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى) للمقام (تقديم ماهو متفرع على وجوده) على ماهو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لايخفى) وجهه وهو أن الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردّا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردّا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا ردّ على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام كلها ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسبب واحد اى العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلميه والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى انصراف

﴿ هود ﴾

هود لخفته لالكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعنى ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط نقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لاشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان لمايقال (من ولد اسمعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن اللذين هما وضعا لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل اوقبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل اوقبل اولاده (فليس بعربى) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لماذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبرا لمبتدأ الثانى وهومع خبره خبرا لمبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحرف الاول والثانى منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسور امامدغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب واما غيرمدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعدالالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لاتجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع تغير بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة صيغة لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله (لانها) اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التميز كاساور واناعيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى

فقدتم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كأنه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا اومؤنثا اسما اوصفة وهو مالحق آخر مفرده واو ونون اوياء ونون اوالف وتاء (فانه لايغير الصيغة) اى صيغة مفرده لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لاتتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز أن يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون اوبالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط فى الاول لا الثانى (وانما اشترطت) مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين (لتكون صيغته مصونة) محفوظة (عن قبول التغيير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لاتصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغير هاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلاهاء بل لابهاء كما فى قولك كنت بغير مال اى بلامال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن اوصفة لقوله صيغته اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء اوحال منها اى ملابسة بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة اوالمدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف اوالمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار مايؤول اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فواره جمع فارهة) لافاره لان فاعلا صفة لايجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون اوبالياء والنون والفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة بالفارسية *خوش رو* وفى الصحاح الفاره الحاذق بالمشى وقدفره من باب ظرف *قال الازهرى قوله تعالى *(فارهين)* اى حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير* وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبزل انتهى

(مختصرا)

مختصرا (وانما اشترط كونها بغيرهاء لانها) اى لان الجمعية (لوكانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانيسة فتنكسر من قوة جمعيته فلاتقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلاتقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيرله فى الآحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائنى من شرطه بان يقول ولاياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغيرهاء فاجاب عنه بقوله ولاحاجة (الى اخراج نحو مدائنى) منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعالم يبين الميراث (فانه) اى مدائنى او مدائن (مفرد محض) لما قلنا ان الثانى علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مدائن كسرى مدائنى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما) وهو العالم الذى هو ذو فنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغيرهاء) اى الصيغة التى لا تكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول مايستفاد من النفى صريحا والثانى مايستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لو لم يكن موجودا لما نفى (فاما) اى الجمع الذى (يكون بغير هاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان) (ومصابيح) (مثال لما

اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن) ﴿ واما ﴾ ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو أن يكون بغير هاء لان وجود السبب لاتأثيرله بدون وجود الشرط مثل ﴿ فرازنة ﴾ (وامثالها) جعله من باب حذف المعطوف مثل ﴿ سرابيل تقيكم الحر ﴾ اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (مما) اى من الجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها ﴿ فمنصرف ﴾ (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلاهاء) ﴿ وحضاجر علما ﴾ وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة اواعتراض ﴿ للضبع ﴾ متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير أن يكون الواو للاستيناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لاعلم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لامن حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلاجمعية فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لايؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه بتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام لايقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلانطول الكلام بذكر المقال ﴿ غيرمنصرف ﴾ خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لايكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وماهو كذلك لاتوجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود اسما للحية ﴿ لانه ﴾ اى لان حضاجر ﴿ منقول عن الجمع ﴾

﴿ فيكون ﴾

فيكون علما منقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر) على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن) انسانا كان اوغيره يقال بالفارسية * شكم بزرك * فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كأن كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجر واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر فى منع الصرف) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشا من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز أن يوجد فيه علتان أخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببيها (فان فيه العلمية) لا نه علم (والتأنيث) المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان) فيكون حينئذ علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن الغلمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف (قلنا علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف مايكون علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر (بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضبع مذكرا كان اومؤنثا) كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز أن يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى

المصنف (فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان يكون فى الاصل) سواء بقى على جمعيته ولم ينقل اولا (كما قال فى الوصف) الوصف شرطه فى سببيته لمنع الصرف ان يكون فى الاصل فلاتضره غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية (كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت او نقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا فى حكم العدم فلايؤثر فى شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان فى الاصل وصفا فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلايؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان تكون وصفا فى الاصل (وليس الامر كذلك) يعنى ولاعرض فى الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا (اذلا يتصور العروض فى الجمعية) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا لانه وضع الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون فى الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء فى التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لايضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية على ماسبق * وفى الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به لاينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون فى الاصل كما فى الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه ﴿وسراويل﴾ على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية * شلوار *(جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى من جعل الجمعية اعم لان تكون فى الحال او فى الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال (ان يقال قد تفصيت) بالخطاب من تفصى مثل تفعل اى تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لاجمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تفصيت (اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل) يعنى تخلصت عن ذلك السؤال

بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شىء كاساور واناعيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل لايضره (فما تقول فى سراويل) يعنى فما جوابك فى سراويل (فانه اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال انه (لاجمعية فيه) لانه لوكان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (فى الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (فى الاصل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لايمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لايؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فى صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتى وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب (فهو) اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى موارد الاستعمال) اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل (فى التفصى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو سيبويه ولذا قدمه* وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم مالاينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ماشابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ماوازنه ليس ممنوعا من الصرف الاترى الى نحو أكلب والنجر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم قد وضعه العجم وليس بعربى الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سراويل وقد قرئ به فى قوله تعالى *(سرابيلهم من قطران)* (ليس بجمع لافى الحال) لانه يطلق على الواحد (ولافى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لاحالا ولا اصلا (لكنه) اى الاانه (حمل) مبنى للمفعول عند سيبويه (فى منع الصرف) اى فى كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على مايوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على

الموصول المقدر اى على مايوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) بيان لما (العربية كاناعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم مايوازنه فكما ان حكم مايوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ماشابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما) يعنى الا انه قدوجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ماقلنا صار كأنه جمع لان المشبه بالشئ يكون فى حكمه (فالجمعية) التى قامت مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقية) كاساور واناعيم (او حكمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد فى بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب الواحد الى الحقيقى والحكمى كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل (لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا ﴿ وقيل ﴾ قائله المبرد (هو اسم) ﴿ عربى ﴾ يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الموحدة كما فى قوله تعالى ﴿ سرابيلهم ﴾ فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التميز او على المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) لانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه ﴿ جمع سروالة ﴾ اى قطعة خرقة ﴿ تقديرا ﴾ نصب على التميز (وفرضا) عطف تفسير له (فانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اى ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى من الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لاتكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سراوالة)

﴿ وان ﴾

وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر (فكأنه سمى كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد ﴿ واذا صرف ﴾ عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول (اى سراويل) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل فى موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اى لعدم كون (جمعيته) التى هى السبب فى كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققه فى سراويل (تحقيقا) نصب على التميز (و) الحال ان (الاصل فى الاسماء) العربية (الصرف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم مقامهما وما لم يحتج الى شئ يكون اصلا فينبغى ان يكون الاصل فى الاسم المعرب الصرف ﴿ فلا اشكال ﴾ لفظ لا لنفى الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبنى للمفعول (الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال المحشى عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله ﴿ فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم ﴾ واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى ﴿ ونحو جوار ﴾ مبتدأ (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لا يجئ منه فعاليل (يائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت يا لتطرفها وانكسار ماقبلها فيقال الدواعى فالاول ناقص يائى والثانى واوى ﴿ رفعا وجرا ﴾ (اى فى حالتى الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف ﴿ كقاض ﴾ خبر (اى

حكمه) اى حكم مثل جوار يائياكان او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله (فى حذف الياء عنه) اى عن مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لامطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جاءتنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلاتنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلاتنوين كما تقول رأيت اساور اذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلاتنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التى هى سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع) بغير هاء يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلاخلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلايؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لاالعوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولامحسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على مايتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة

(لكونها)

لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارى بالضم) يعنى بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له اومفعول مطلق اى بنى بناء (على ان الاصل فى الاسم) المعرب مطلقا (الصرف) اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبنى للمفعول (الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اى على القاعدة المقررة فى علم الصرف وهى ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهى مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين لاسيما فى الجمع الممتد (ثم) اى بعد ما علمت ان اصل جوار فى قولك جائتنى جوار جوارى بالضم والتنوين (اسقطت) شروع فى بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبة (للثقل) اى لماقلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ماقبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لدفع التقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو أن تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده لايؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اى كما كان قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اى كما ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل (الى انه) اى نحوجوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبغى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا للاعراب (لايجرى) من جرى يجرى اى لايتصور (الاعراب) ولايقع ههنا (على الراء) التى كانت آخرا بعد الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيد ودم (والتنوين فيه) اى فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة اوعن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا

ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر * وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير الصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذيلزم اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابوزيد وعيسى ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كمافى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ وارد (على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف فى الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الآخر فقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد مايوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوّض عنها) اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين اوتقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى ﴿يوم يدع الداع﴾ و﴿الكبير المتعال﴾ ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا اعلال) فى مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لامقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال فى الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا ﴿ التركيب ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين اواكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتاكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه اواجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لايكون الا فى المعربات فلا يرد (نحو النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا ﴿ شرطه ﴾ اى شرط التركيب فى سببية منع الصرف ﴿العلمية﴾ اى ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع العلم فيامن من حذف احداهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى وضعت عليها ينبغى ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مامون من الزوال والعروض (فيؤثر بها)اى بتلك القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف ﴿ وان لايكون ﴾ التركيب ﴿ باضافة ﴾ اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة اوغير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا اوفى حكمه على ما سيجىء (فكيف تؤثر) الاضافة

(فى المضاف اليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف (مايضاده) اى ليس لها ان تؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان مايكون سببا لزوال شئ لايكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير لقوله ما فى مايضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة (باسناد) يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل او فى الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا فى المعرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلميــة لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تابط شرا) وشاب قرناها وذرحبا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر النهمى سمى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد اجيب قد تأبط شرا فاقب بفعله وشـاب قرناها لقب امرأة اى ضفيرتاها وشاب يشيب اى ابيض شعره سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فر يفر وذر الملح والحب فرقه وبابه رد وذر حبا اسم رجل كان يذر الحب اى ينشره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حال العلمية على ما) اى حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ (لدلالتها) خبر اى ليست التســمية بها الا لدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما فى تأبط شرا فان التســمية به ليدل على القصة التى هى اخذ ســيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال فى غيره (فلو تطرق) اى عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغير) فاعل تطرق ويقال تطرق له اذا صار طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالهـا بعد التسمية كحالها قبل التســمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكماتها التى كانت قبل التســمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان يجرى فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع

(آخر)

آخر منه. ووصف. اختص باحدها لايتعدى الى الآخر ولايسرى اليه
(فان قلت كان) واجبا (على المصنف) فى بيان قيود التركيب ان لايقتصر
على ماذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لايكون الجزء الثانى من المركب
صوتا ولامتضمنا لحرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان
لايكون باضافة ولاباسناد ولاصوتى ولاتعدادى حتى تكون القيود الخمسة
اربعة منها تكون نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولابد منها
(ليخرج) التركيب الذى كان الجزء الثانى منه صوتا (مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول
سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة
وهو معروف * وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات ركب هذان الاسمان
وجعلا علما لشخص (و) الجزء الثانى منه تضمن حرف العطف مثل (خمسة
عشر وستة عشر) وغيرهما من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف
العطف وسيأتى وجه تركيبهما وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات
(علمين) حال امامن الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم
لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلنا) فى جوابه
(كأنه) اى كأن المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين
الاخيرين حيث لم يذكرهما (بماذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات
(انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر
صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها
حرف العطف مبنية فلاتكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا (واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية
(اصلا) اى قطعا لاصريحا ولاضمنا ولااشارة ولادلالة فحتاج ههنا الى استثنائها
ليعلم انها تكون مبنية (فلذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف
ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لايكون التركيب باسناد ﴿ مثل بعلبك ﴾
(فانه علم بلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولااسناد
(من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ﴿ اتدعون
بعلا وتذرون احسن الخالقين ﴾ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة
لامره يدل عليه قوله تعالى ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ اى زوجى (وبك) بفتح الباء
وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه رد وبك عنقه اى دقه وسميت مكة
شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كاصحاب
الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل بعلبك علما لها حيث
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلا) اى البعل والبك (اسما

واحدا) للبلدة التى كانا فيها (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (اواسنادية) لانه ليس احدهما مبتدأ والا خر خبرا (اوغيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا ولا متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو ليس بمانع لمنع الصرف ﴿ الالف النون ﴾ (المعدودان من اسباب منع الصرف) وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما ذاخصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكره فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر ❊ هويت السمان فشيبتنى ❊ وقد كنت قدما هويت السمان ❊ اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لاتكونان اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما)اى لمشابهة الالف والنون (لالفى التأنيث) الممددة والمقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كما ان تاء التأنيث المتحركة لاتدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع الفى التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة فتنفقد المشابهة حتى لودخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعنى ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على مازيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لما شابهتاله وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثانى)الذى هو مذهب البصريين قيل لانه لوكان كونهما مزيدتين وفرعين على مازيدتا عليه سببا واحدا لكان هاشمى وبصرى عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان فى حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس

كذلك

كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) ﴿ان كانا﴾ اى ان كان الالف والنون ﴿فى اسم﴾ (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لامايقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لايخلو (اما ان لايدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو اوعلى ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات ما لوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالوحظ معها صفة هى الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها (يسمى اسما) لان الاسم مايدل على المسمى فقط (والثانى) اى مايدل على ذات مالوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرّف بانه مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لايحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما ﴿فشرطه﴾ مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منعهما) من الاسم (الصرف) وسببيتهما لمنعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شىء واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده فى الثانى رعاية للاول والثانى (او شرط ذلك الاسم) اى الاسم الذى فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى ﴿العلمية﴾ خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية فى محل الرفع خبر لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له اشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اوليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتأكد (شبههما لالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما شبيهتان لالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء ﴿كعمران﴾ واما مفتوحة كشبعان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده فى الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان ﴿او﴾ الالف والنون (ان كانا) ﴿فى صفة﴾ وفى العصام جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على التنافى بين الشرطين انتهى ﴿فانتفاء فعلانة﴾ (اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التأنيث) المتحركة (عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (لتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تاء التأنيث شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة * واعلم ان الالف والنون فى الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجيء مؤنثها فعلى لا تكون الا مفتوحة الفاء مثل عطشان والتى يجيء مؤنثها فعلانة تكون مضمومة الفاء غالبا نحو عريان وسعدان وتجيء مفتوحة الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء على ما سبق ﴿وقيل﴾ (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة فى امتناعهما منه ﴿وجود فعلى﴾ والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة ومايكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون مؤنثه فعلانة) لانه لا يكون لشيء واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود

﴿فعلى﴾

فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين ﴿ ومن ثمه ﴾ وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة ﴿ اختلف ﴾ مبنى للمفعول ﴿ فى رحمن ﴾ الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى لرحمن (مؤنث) ولامذكر ولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولارحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمن (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله غيره اى لايطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شيء من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره (فهوغيرمنصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجيء رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجيء فعلى لماعرفت ﴿ دون سكران ﴾ (فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه) يجيء (سكرى) لوجود فعلى على المذهب الثانى فان مؤنثه يجيء سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى ﴿ و ﴾ (دون) ﴿ ندمان ﴾ (فانه لاخلاف) لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) بالتاء (لا ندمى) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين اوكون مؤنثه ندمانة لاندمى (اذا كان ندمان بمعنى النديم) وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش (واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على ما فعل او مالم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى ﴿ وزن الفعل ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعد) مبنى للمفعول من عديعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولا نحو شمر و يزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى (بل) ﴿ شرطه ﴾ اى شرط وزن الفعل (فيها) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (اما) ﴿ ان يختص ﴾ ذلك الوزن (فى اللغة العربية) ﴿ بالفعل ﴾ (بمعنى انه لايوجد فى الاسم العربى الامنقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما ﴿ كشمر ﴾ بتشديد العين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) اوالمجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور حادا اومختالا وبالفارسية * دامن درميان زدن وكذر كردن * والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا لان فى الفرس الحدة فى المشى (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما لفرس) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال العجمة والراء المهملة * اسراف كردن * ثم جعل علما (لماء) وقيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء المثلثة والراء المهملة * لغزيدن * ثم جعل علما (لموضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثرة العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل باضراس اوملء الفهم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمر بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما لما سميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل مدينة القدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبر له وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة (الاختصاص) بالفعل اى

لايمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة النكرة غير مؤثرة فى منع الصرف ﴿ و ﴾ (مثل) ﴿ ضرب ﴾ اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر * وانما اورد مثالين اشارة الى ان مايختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لاتاكيدا (اذا جعل علما الشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعملية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى الى ان يكون غير منصر لعدم وجود الشرط فيه (الا بعض النحاة) لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض ﴿ او يكون ﴾ عطف على يختص يعنى اوان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) ﴿ فى اوله ﴾ (اى فى اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر (او) يكون (فى اول ماكان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز أن يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع ﴿ زيادة ﴾ بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف) اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زدياة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون ﴿ كزيادته ﴾ (اى مثل زيادة حرف) من حروف اتين فى اول الفعل (او حرف زائد) منها (فى اول الفعل) ﴿ غير قابل ﴾ (اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿ بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما

يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (للتاء) يعنى لايكون مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصه (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة لكونها ثقيله مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسيأتى تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذى امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذى هو الوصف الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتانيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجيء التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الانثى) لانه يقال اسود اذا كان ماسمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لااسودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحالى والوزن (بل) مجيء التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لايضره لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلاحاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمه) اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجيء بالالف الممدودة مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء

(المتحركة)

المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة) لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع فى بيان ان العلمية اذا ازليت ينصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحمد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا فى المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما فى العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (اومع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب آخر) كما فى الاقسام الاربعة التى هى الالف والنون فى اسم والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان اومعنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عما) اى عن العلمية التى (تجامع الفى التأنيث) ممدودة اومقصورة (او) عن العلمية التى تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اى من الفى التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف فى منع الصرف) عن الاسم لمامر انهما سببا قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلاتكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لاتأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) (اذانكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل ذلك الاسم فى حكم النكرة (بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو مافوق الواحد لان الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل فى الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بتأويل لايصير نكرة حقيقة اذهى فى الحقيقة ماوضع لشئ لابعينه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (اويجعل) عطف على يأول اى اذانكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة * ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين

وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة * ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه ﴿ صرف ﴾ جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة ﴿ لما ﴾ دليل للصرف اذا نكر اى لدليل ﴿ تبين ﴾ فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى مافى لما (اى) لدليل (ظهر) ظهورا (حين بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل واحد منها ﴿ من انها ﴾ بيان مافى قوله لما (اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط اوسبب ﴿ لاتجامع ﴾ اى لاتجامع حال كونها ﴿ مؤثرة الا ﴾ الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ماسيأتى اى من ان العلمية لاتجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا ﴿ ما ﴾ اى تجامع السبب الذى ﴿ هى ﴾ (اى العلمية) ﴿ شرط فيه ﴾ اى فى تأثيره حتى لولم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون العلمية شرطا واقع (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا او معنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون تاء ملفوظة او معنويا بان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمية (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا فى اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط) فى تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لولم يكن علما لم يؤثر ﴿ الا العدل ووزن الفعل ﴾ (استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لاتجامع) العلمية سببا (غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر وزفر و) وزن الفعل فى (احمد وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة فى تأثيرهما وسببيتهما (كما) لم تجامع العدل (فى ثلاث) و مثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل (فى احمر) واسود وارقم لانها لوكانت

﴿ شرطا ﴾

شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض ﴿ وهما ﴾ (اى العدل ووزن الفعل) ﴿ متضادان ﴾ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز أن يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزولا لانها ليست بشرط فيهما حينئذ فلا يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام و (ليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة لشئ وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك ﴿ فلا يكون ﴾ (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ عام لمجموع هذين الشيئين فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى (بين مجموع هذين الشيئين) العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده ﴿ الا احدهما ﴾ يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لايصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا ﴿ فاذا نكر ﴾ اى اذا جعل نكرة الاسم (الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران او ثلاثة كماه وجور فى اسمى بلدتين او اربعة اوغيرها نحو آذربيجان ﴿ بقى ﴾ ذلك الاسم غير المنصرف ﴿ بلا سبب ﴾ فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لايزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لا ذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببى) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بهايعنى تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ماجعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا لان الاسم لايكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اومع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية * بيابان * كما فى قول الشاعر * اشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلابها اود *(من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه انه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى عن اصمت بضمتين لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضمتين

اوعدم مجيء اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين (ايضا) اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (او تقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لايكون معدولا وما يكون معدولا لايكون وزن الفعل * وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيقى مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لامحقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لايقتضيه) اى لايقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلاسبب اومع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قوله سيبويه بقوله) (وخالف سيبويه) مركب من * سيب * فارسى وهو التفاح و * ويه * وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما تنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من

الخفش بفتحتين صغر العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ بالليل ولا يبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابوالحسن) يعنى من يكون مكنى بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة * الاخفش الكبير ابوالخطاب استاذ سيبويه *والمتوسط ابوالحسن سعيد بن مسعد تلميذ سيبويه * والصغير ابوالحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابوالحسن * التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملايم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقاله وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان ما فى لما وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلاسبب اومع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى الفاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير خفى) يعنى يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احمر اوعما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفى (افعل التأكيد) اى افعل الذى استعمل

(فى)

فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية واذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها مايكون مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شئ لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان اولا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لاوصفية فيه كافعل وابدع ولا يكون لما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل التفضيل) حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفصيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه) بسبب كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم ﴿ اعتبارا للوصفية الاصلية ﴾ متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى انصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناله فى الوجود وههنا كذلك ﴿ بعد التنكير ﴾ ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اى فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ما سيأتى (فان قلت كما ان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كما انه (لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لا باعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كما انه لامانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كما لامانع من اعتبارها فلم اعتبرها اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ما هو خلاف الاصل) فى الاسم المعرب (اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) اى على اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلا القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التى هى سبب (لم تزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لهما (لان اسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسا فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (وارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التنكير) وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (عن الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لاتجتمعان فى كلمة واحدة لماسيجئ (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتنكير) وهو ظاهر (والزائل لايعتبر من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الا سبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (اوالالف والنون) فى سكران والسبب الواحد لايمنع عن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية * وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه جواب لسؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل لمانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لايكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيجوز أن يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) ﴿ ولا يلزمه ﴾ من الالزام او اللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى ولايلزم سيبويه من اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) الزائلة بالعامية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) ﴿ باب حاتم ﴾ بالرفع لانه فاعل ولايلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذاالاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العامية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذاكان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغيرموجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز أن يعتبر الممنوع * واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة (ثم جعل علما مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولايلزمه (فيه) اى فى باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع صرفه) اى باب صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غيرمنصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى ﴿ لما يلزم ﴾ تعليل لقوله ولايلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالزام على ما لايخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير انيكون باب حاتم غير منصرف ﴿ من اعتبار المتضادين ﴾ بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لايطلق على غيره بوضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غيرمخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه حمرة ذى روح او جماد او انسان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد ﴿ فى حكم واحد ﴾ متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف افظ واحد) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

﴿ وزن ﴾

وزن الفعل (كما) اعتبرت (فى اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة اولا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لايكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (والعلمية فى منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لايلزم اجتماع المتضادين) فى باب حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال لايجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لااعتبارهما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لايلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) اى الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يتحرز عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل * ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب اوواحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لايمنع منه فى بعض الاحول وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحول فقال ﴿ وجميع الباب ﴾ (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين اوواحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا ﴿ باللام ﴾ متعلق بقوله ينجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى ﴿ اوالاضافة ﴾ (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره) ﴿ ينجر ﴾ (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) ﴿ بالكسر ﴾ متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف اوتجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلاتاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر أن يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (اوتقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على مامر يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح اوالكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه اواضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره اوحالة دخول اللام عليه (منصرف اوغير منصرف فمنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة اوزالتاعنه او بقيت احداهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان اوسبب مكرر (انما كان لمشابهته الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ماهو من خواص الاسم) اى بسبب دخول مايختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام اوالاضافة) على ماسبق ان دخول اللام اوالاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولامع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلايجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين اوالعلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة اوحكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان يعنى واى مكان (ضعفت فيه (مشابهته) اى مشابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الافى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع فسقط (دون تابعه الذى هو الكسر) لان الشئ اذ اضعف ينحصر تأثيره فيما هو

(المقصود)

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فمسلم واما اذا زالتا معا اوزالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب اومع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جوز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافه وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعهما مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لماسبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحديهما (اوزالت احديهما) اى احدى العلتين حيث لايجوز جمعهما مع احدها (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولامانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلايدخل على ماهو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ماسيأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معا) باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام او الاضافة وزال ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لمامر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمر ان (وان لم تكن) العلمية (شرطا) له بل اثرت فيه بلا شرط (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (وان لم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين كما فى احمر وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين اوعلة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

القول انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما * واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف اوغير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر * ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محل الاعراب وهى ثلثة فقال ﴿ المرفوعات ﴾ قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهى الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفى المجرورات على حقيقته وفى المنصوبات مستعار عن الكثرة وهى اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ اوخبرها محذوف تقديره المرفوعات ماذكره اى من انواع محال الاعراب اوانها موقوفة لا محل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هى (لا المرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعى موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لايعقل) لان العقل لايكون الا فى ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطردا) تميز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان فى تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهى على وزن عدة لا على وزن ديمة (المذكر الذى لايعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد اورجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لايكاد يوجد الا عند العرب الخلص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان اوانثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سجلات) جمع سجل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله (اى ضخمات) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لماقبله وكالجبال

﴿ الراسخات ﴾

الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك ﴿ هو ﴾ (اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فان الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ماعلى عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لا تطلق الاعلى المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان (لا للافراد) كزيد ورجل ﴿ مااشتمل ﴾ (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ماموصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولوكان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ماموصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول ﴿ على علم الفاعلية ﴾ (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ماهو الاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لاغير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائبا عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو جاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله او محلا رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لايشتمل عليه اللفظ فلايكون نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذاكان مبنيا يكون اعرابه محلا لاغير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذمعنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع او النصب او الجر (لوكان ثمه) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءنى زيد (او تقديرا) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اى بماجاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اى المصنف (يحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يحث او على الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا واعراب المبنى انما يكون فى محله (كما سيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتأخير * ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ماهو الاصل منه

فقال ﴿ فمنه ﴾ الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور فى المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او مما اشتمل على علم الفاعلية) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع ﴿ الفاعل ﴾ مبتدأ وقوله فمنه خبر مقدم او خبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث لايجوز حذفه الا بسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اى غالبا لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان ماوّلا لامثل زيد ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل ﴿ وهو ﴾ (اى الفاعل) ﴿ ما ﴾ (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التميز (او حكما) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالتعميم اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا ﴿ اسند اليه الفعل ﴾ ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية)

﴿ واللام ﴾

واللام فى (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ مؤخر (فى جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة ﴿اوشبهه﴾ معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل) او وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لايدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتاول اللام متعلق بالقبول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (واسم التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب ﴿وقدم﴾ عطف على قوله اسند اوحال من الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة اومقدرة وسياتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل ﴿عليه﴾ (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شىء اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير هى له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لاتكون مبتدأ الا بوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الماء والخضراء والوجه الحسن * (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) ليتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو فى الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (اوعلى ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم اوما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لايجيء مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان فى حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا فى الفاعل كالمصنف مثلا واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول مالم يسم فاعله (داخلا فيه) اى فى الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه مقدما عليه ابدا وتابعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به) وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا فعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

(اما)

اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد) اتى به ليصرح مابه المقصود من المثال ويبين (فى) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصريح فيه (و) (مثل ابوه فى) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لايعمل بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (فى الفاعل) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو فى اللغة مايبنى عليه الشئ وفى العرف قاعدة كلية تتضمن ماتحتها من الجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح بقوله اى ماينبغى الخ قيل ولوقال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره (اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب الولى اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام فى الفعل للعهد الخارجى مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه اى قرب به يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذهو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى للشدة (اسكان اللام فى ضربت) اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل الرباعى لانه لما استثقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احدها لدفعه ولزوم اسكان احد حروف ماهو بمنزلته كالمثال المذكور (فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام تعليل ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا اورتبة اوكليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجىء تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس اوحقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ماليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن

سندها (بان هذا) اى قول الشاعر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر اذلوقيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ وقدم تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لايكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى الاعراب) شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعدأن كان جائز التأخير عنه (الدال) اللام فى الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التميز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهما) (اى فى الفاعل المتقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تميز من قوله فنه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (اذلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار حينئذ فى قوله (على ماوضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذاكان الامر كذلك (فلايرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلايسمى قرينة ولوسلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لوقل والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذ القرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لالعدم الورود كماهو المتبادر (وهى) اى القرينة (امالفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و (نحو اكل الكمثرى يحيي) لان احدهما لم يصلح للفاعل (اوكان) معطوف على الشرط (الفاعل) (مضمر امتصلا) (بالفعل) اوشبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا اومستكنا كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا اومضمر منفصلا مثل ماضربت الا اياك او متصلا كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام فى قوله (لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير) يعنى فى صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجئ قريبا (نحو ماضرب زيد الاعمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى اوكان اووقع او بعد معناها وايا ماكان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور) الاربع والجار فى قوله (اما فى صورة) متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت اومعنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعنى لولم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا اوالثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الاعمرا) يعنى

فى صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى الانحصار انحصار ماقبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملابسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) يعنى ان الانحصار فى الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى فى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل فى الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الاولى والمفعول على الفاعل فى الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب فى كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) فى الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الا فيقال) فى مثاله (ماضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير الظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل فى المفعول (اذالحصر) اى المحصورية (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم اواخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لايتغير المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلايجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ماكان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند الى زيد لامطلقا فلابد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لايكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد فى عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ماضرب احدا احد الا عمرا زيد) وهذا المعنى غيرظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلايستثنى بها شيئان

لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر وهو على الاحتمال و بالتقدير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولامضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليها وما يليها لايكون الاجزأ اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ماضرب زيد الا عمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا حال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التميز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال * ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (اووقع) عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسطة بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ماضرب عمرا الا زيد) بتقديم المفعول وتاخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد اى قيد المتوسطة بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) من انف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناها (او) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) اى الفاعل (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضربه الا انا او ظاهرا (مثل ضربك زيد) او ضربه او ضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصال ضمير المفعول به) يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر لمبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل) به يعنى فى الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (و بين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزأ لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتنى * ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد أن يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا وواجبا مثبتا بقد التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال ﴿وقد﴾ للتقليل ﴿يحذف﴾ مبنى للمفعول ﴿الفعل﴾ نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله ﴿لقيام﴾ للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى ﴿اقم الصلوة لدلوك الشمس﴾ اى وقت طلوعها ﴿قرينة﴾ (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشئ وهى دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شئ من الاشياء الاوقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا ﴿جوازا﴾ منصوب

على المصدرية والمنصوب عليها ماكان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله ﴿فى﴾ ظرف جوازا يعنى متعلقا به ﴿مثل﴾ (قولك) ذكره على وجه التمثيل ﴿زيد﴾ بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام فى قوله ﴿لمن﴾ متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و﴿قال﴾ مع فاعله جملة فعليــة صلة ﴿من﴾ استفهامية مبتدأ و ﴿قام﴾ مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيــام) اذاكان الامر كذلك يعنى اذاكان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ ومثل قوله تعالى ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾ (ان تقول) بتاء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والبـاء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز أن تقول قام زيد بذكره) قوله (وانمـا قدر الفعل دون الخبر) اى هذا القول رد على الرضى حيث قال الظـاهر أن زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القـائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سـؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيـد التقوى بتكـرر الاسـناد فلا يطـابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفـاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله (يوجب حذف احد جزئيهـا) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والتقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو فى قوله ﴿و﴾ (كذا) للمصنف جيئت لعطف مثـال على مثال لان الحذف هناك بقرينـة كونه جوابا لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف

على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية *برمرده ستايش كردن* (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حل اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء اوالكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) اى السؤال المقدر قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حل كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد) الكائن اوكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذوالحال وحرف النفى وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكونه البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (ومختبط) عطف على قوله ضارع (مما تطيح الطوائح) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

يقول وقيل طاح يطيح وهو واوى حال كون الطوايح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقح جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبط) وتعلقه بيبكيه المقدر مماتأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية * اكريكى ازكافران پناه طلب دارد ازتو پس پناه ده تو ويرا تاكه شنودى كلام الله را * (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام او لا ثم التفسر ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون عامه اعز والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى مامن شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد اوغير مفسد فالاول مثل قوله * ولافضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتى لو لالقاء شعوب * والثانى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى * وان لم يكن الزائد معينا فانه

در ايكى جمعى فحول وفحال

باخذه ولامه آباده

سنده

السليقة بطبيعه

لاى متعلم

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقدت الاديم لراهشية * والفى قولها كذبا ومينا * وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأفيه من معناه اللغوى اوالاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاءنى رجل اى زيد) لان رجلا لما جازا طلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيد اوفى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات اوانتقل (فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا (وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء مؤداه (مغن عنه) لافادته ماافاده حتى لوذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله (ولايجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولوجعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لوكان ماقبلها نكرة تكون صفة له وهنها كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ حتى لايلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولايجوز (ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كماقلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعنى لوجعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون مادخله حادثا ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لابدله من الفعل) ليدخل عليه * ولما بين حذف الفعل وحده جوازا اووجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا فقال ﴿وقد يحذفان﴾ (اى الفعل والفاعل) لاالفعل وحده كما سبق او الفاعل اوحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله ﴿معا﴾

حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف * وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلهما يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار فى قوله ﴿ فى مثل ﴾ متعلق بقوله يحذفان فى مثل ﴿ نعم ﴾ حال كونه (جوابا) ﴿ لمن قال اقام زيد ﴾ (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ماسبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ اوالشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله(فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم(استدراك)بسبب ذكر المحذوف يعنى لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم فى الآية(وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام) لتأكيد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل معا لا فى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف

﴿ الفعل ﴾

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع فى بحث المرفوعات وان كان يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى المرفوعات فقال ﴿ واذا تنازع الفعلان ﴾ شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا﴾ الآية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد لايحتمل ان يكون جزاء له ولا قوله فيختاز ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل اوشبهه ولكن ينبغى ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لايجرى فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ لايضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجرى فى غير الفعلين ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا و) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياساله عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قديقع فى اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهوالاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل ﴿ ظاهرا ﴾ (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهوالاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر يعنى اذاكان تنازعهما فيه (واقعا) ﴿ بعدهما ﴾ لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لايجرى الافيما وقع (اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت اوضميرا نحواياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك معمول (للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذاكان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثانى) اى اذ الاول

يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلايكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لايمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلا يكون فيه) اى فى المتقدم او المتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لالهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فحينئذ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثانى (لان الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى) لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوز أن يكون معمولا للفعل الاول كما لايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل آخر لما سبق ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ماضرب و)ما (اكرم الا انا ففيه) الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه) اى قطع التنازع يعنى اجراؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بماهو طريق القطع عندهم) اى عند النحاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال عليه على ماسيجىء وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجىء ايضا قوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن قطعه اه (لايمكن اضماره) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الالانه حرف لايصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا) بدونه) اى بدون الا (لفساد المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

(البصرية)

البصرية او الفعل الثانى عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول او الثانى (له) اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا منافله (ومراد المصنف بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول اوالثانى (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به ههنا مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا * الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الا عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لماعرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ماضرب وما اكرم الا اياك جاز أن يجزى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الا عند الكسائى (فقديكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية اواعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى * اعدلوا هو اقرب * الآية كما سبق * الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل مالم يسم فاعله * الجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقديكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد)

وشريف وظريف ابوه ﴿ و ﴾ (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين ﴿ فى المفعولية ﴾ فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بالواسطة وقدم تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها ﴿ مثل ضربت واكرمت زيدا ﴾ وزيد معط ومكرم بكرا ﴿ و ﴾ قد يكون تنازعهما ﴿ فى الفاعلية والمفعولية ﴾ (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والآخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتامل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والآخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا

﴿ اى ﴾

اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لاغير (المقابل) للقسمين (الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لاغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ تفسير لمآل المعنى (قديكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقديره وقديكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز أن يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز أن يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما سيجيء (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك (لايتصور) اى لايتعلق اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشيء فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الاوقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لايتكرر بعض الاقسام ولاحالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لايخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) اوبالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذه اربعة اقسام (و) الثانى امان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

مثل (اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا) اوعلى العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) ﴿ فيختار ﴾ الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناحى اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قتاة او تقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله ﴿ البصريون ﴾ لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا ﴿ اعمال ﴾ منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجح النحاة البصريون اعمال (الفعل) ﴿ الثانى ﴾ (لقربه) فهو على اخذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ﴿ و ﴾ (يختار النحاة) ﴿ الكوفيون الاول ﴾ (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تفسيره. (لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه ﴿ فان اعملت ﴾ بتاء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) ﴿ الثانى ﴾ حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ماوهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدأبه) اى ببيان مذهبهم (لانه المذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف ﴿ اضمرت ﴾ بتاء الخطاب ايضا ﴿ الفاعل ﴾ بالنصب لانه مفعول به ﴿ فى ﴾ (الفعل) ﴿ الاول ﴾ (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر

﴿ فى ﴾

فى العمدة) فى باب التنازع لامطلقا لمامر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة ملابسا (بشرط التفسير) اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر فى الفعل الاول يلزم تكراره وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامه شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ فى الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام فى قوله الظاهر للعهد الخارجى فى قوله ظاهرا (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقه الاسم المضمر فى الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التميز من النسبة الاضافية واللام فى قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة فى هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فى هذه الامور) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لايجوز أن يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه) اى الحال والشان (لايجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء كان الحذف فى باب التنازع اولا فى وقت من الاوقات (الااذا سد) اى الا وقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائى لاغير (فانه) اى الكسائى (لايضمر الفاعل) فى الفعل الاول يعنى لايجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر لو أظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائى لابين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية (فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان) باضمار الفاعل فى الاول (عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) اوجمعا مثل ضربونى واكرمنى الزيدون عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده اومفردا ومؤنثا مثل ضربتنى واكرمتنى هند عندهم وضربنى واكرمتنى هند عنده (وجاز) الواو للابتداء اورد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف

الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه بقوله اعملت حل كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله و ناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعمال الثانى) مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ماحقه التأخير قديكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت (كما هو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضله فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (او اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان) وضربنى واكرمونى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما

(اواضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول فى) (الفعل) (الاول) يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزاء مقدم عليه عند من جوّز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل باب علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبتنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت) بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعهالان وضعها لان يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) وهو غير جائز لما مر غير مرة * ولما بين ماهو

مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد أن يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال ﴿ وان اعملت ﴾ (الفعل) ﴿ الاول ﴾ فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين) ﴿ اضمرت الفاعل فى ﴾ (الفعل) ﴿ الثانى ﴾ على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل (نحو ضربنى واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربنى اوغيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى فى هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور و بيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لايمنع ﴿و﴾ (اضمرت) ﴿ المفعول ﴾ يريد أن قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى الفعل الثانى) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول ﴿على﴾ (المذهب) ﴿ المختار ﴾ متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط اومخالف له فلايكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل الثانى (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على مايضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثاله كائن (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله ﴿ الا ان يمنع مانع ﴾ مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار او الحذف ﴿فتظهر﴾ (المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلاسبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل فيه (حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثانى) يعنى اورد مظهرا (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (لمانع) تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال فى حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثانى (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (ولو اضمر) المفعول الثانى (مثنى) منفصل ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذهما فى الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والآخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ماسبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى

ليس بموجود فى هذه الصورة يعرف بالتأمل فى وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعنى الاوقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا) اى واذا لم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر انه لاتنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لها فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجئ لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد أن يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لماقوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرئ القيس) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (ولو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفانى ولم اطلب قليل من المال) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد فى قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن

على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان الفصيح لا يختار الا ماهو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذ لا قائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد أن يقول به ولذا قال الشارح اذ لا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرىء القيس * كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرىء القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف ان ما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرىء القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اى معنى قول امرىء القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير أن يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال أتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والمنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام

كانا قبل دخولها منفيين و بعده صارا مثبتين يعنى قد زرتنى فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المنفى شرطا والمثبت جزاء نحو لولم تشتمنى لاكرمتك ولكن شتمتنى فلم اكرمك او بالعكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ماشتمتنى فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير أن قول امرىء القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار فى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والاظهر أن مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى ﴿يقبض ويبسط﴾ اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيى لقليل من المال لمنفعى ماوجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسى او لعقبى يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعنى قوله ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدرك بجعله لمجرد المجد * واللام فى قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثل) من اثل اذا ثبت والاثل فى الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة اثلة والجمع اثلال والتأثل اتخاذ اصل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بيانى لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى * واللام فى (المجد المؤثل) للعهد الخارجى منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفؤ (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لو أن سعيى للاكل والشرب يكفينى ماعندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيى لاجل مجد ذى اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى المؤصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه * ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد أن يبين احوال الفاعل الحكمى فقال ﴿مفعول﴾ مبتدأ ﴿مالم يسم﴾

﴿مبنى﴾

مبنى للمفعول ﴿ فاعله ﴾ نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لميذكر فاعله) يريد ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولميصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لميذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لميفصله عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل تدبر (ولميقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى مارجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما لميفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ ﴿ كل مفعول ﴾ خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط بالافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط بالاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة ﴿ حذف فاعله ﴾ الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى ماأسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلايشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لميكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لاالمفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة لفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الهوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى بالمفعول وقوله ﴿ واقيم ﴾ معطوف على قوله حذف ﴿ هو ﴾ تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لئلايتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) ﴿ مقامه ﴾ (اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل او شبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل ﴿ وشرطه ﴾ (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اى مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيده المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا ﴿ ان ﴾ مصدرية ناصبة ﴿ تغير ﴾ مبنى للمفعول من التغير ﴿ صيغة الفعل ﴾ مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل ﴿ الى فعل ﴾ (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ماسبق تحقيقه * وفى الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى * الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى * تقيكم الحر * حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى العصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول ﴿ اويفعل ﴾ وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيهما) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بهما المزيد فيهما تأمل ولا تكن من الغافلين * ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد أن يبين أن من المفاعيل مالا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال ﴿ ولا يقع ﴾ ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية ﴿ المفعول الثانى ﴾ الكائن ﴿ من ﴾ (مفعولى) ﴿ باب علمت ﴾ لم يرد به

﴿ افعال ﴾

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقى او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا و اسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (ولو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى قوله (ولا يكون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) اى فى حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه ان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الحاذق بالرفع (لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر فى حالة واحدة لا يضر مثل عجبنى ضرب زيد عمرا فاعجبنى مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم ﴿ ولا ﴾ يقع (المفعول) ﴿ الثالث من ﴾ (مفاعيل) ﴿ باب اعلمت ﴾ موقع الفاعل ايضا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة *وقال الرضى وقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى كحكم (المفعول الثانى من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة فى اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثانى من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه (فى كونه مسندا) الى المفعول

الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت ﴿ والمفعول له ﴾ حال كونه (بلا لام) اما معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقديرا (فيه) اى فى المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا امافوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى ﴿يسبح له﴾ بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا ﴿ والمفعول معه ﴾ معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين ﴿ كذلك ﴾ (اى كل واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرها المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

﴿ مقامه ﴾

مقامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضا (فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله (مع) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو اوّلا موضوعة للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو (دليل الانفصال) اى انفصال مابعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) مماقبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلايجوز أن يقوم المفعول معه مقام الفاعل معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له * ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجمالا وما لايجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال ﴿واذا وجد المفعول به﴾ يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع الفاعل) وهى خمسة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرها وسيأتى تفصيله والجار والمجرور ﴿تعين﴾ (اى المفعول به) ﴿له﴾ (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ومن وافقهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان [illegible] قعه استدلالا بالقراءة الشاذة *لولا نزل* بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور و [illegible] وقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله *ولو ولدت فقيرة جرو كلب * لسبت بذلك الجرو الكلاب * (لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا) قدسبق اعراب مثلا * والكاف فى (كما) زائدة (انه لايمكن تعقله بلا ضارب)

لان الضرب عرض لايقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لايمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لايمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لايمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ماكان كفؤا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرها ولايمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه * ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال ﴿ تقول ضرب ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ زيد ﴾ (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف ﴿ يوم الجمعة ﴾ (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه ﴿ امام الامير ﴾ بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف المكانية (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واماما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى ﴿ ضربا شديدا ﴾ (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لاباعتبار الذات اذلو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لايقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لايكون لمجرد التأكيد اذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد مالم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذلا فائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لامطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لامطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لايصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويغنى عن بيانها تامل ﴿ فى داره ﴾ (جار ومجرور

(شبيه)

شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعيل فى قيامها مقام الفاعل ﴿ فتعين زيد ﴾ على ان يكون زيد فاعلا ﴿ فان لم يكن ﴾ تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لايجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره ﴿ فالجميع ﴾ مبتدأ والفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به) ﴿ سواء ﴾ خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا * وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزأ مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ماكان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) ﴿ و ﴾ (المفعول) ﴿ الاول ﴾ الكائن ﴿ من باب اعطيت ﴾ اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول ﴿ اولى ﴾ (بان يقام مقام الفاعل) ﴿ من ﴾ (المفعول) ﴿ الثانى ﴾ وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الآخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لاغير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لاالتباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل معان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لايلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند

عدمه)ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لايجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذلو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه * ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال ﴿ ومنها المبتدأ ﴾ مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لماسبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه ﴿ والخبر ﴾ معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزأ ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ماكان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذلابد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لابد له من مبتدأ وقوله (على ماهو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وماهو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (ولاشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ماسيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر ﴿ فالمبتدأ ﴾ الفاء للتفصيل ﴿ هو ﴾ ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ﴿ الاسم ﴾ (لفظا او تقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو * تسمع بالمعيدى خير من ان تراه * وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم ءانذرتهم ﴾ عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك ﴿ المجرد ﴾ صفة الاسم ﴿ عن العوامل اللفظية ﴾ (اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

المصدرية يردبه ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود * وفى الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكأن) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا فى كون الاسم مبتدأ فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعامل اللفظى ما) اى عامل (يكون مؤثرا فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا فى المعنى فكأنه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم) ﴿مسندا اليه﴾ قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذهو حال معتمد على صاحبه (واحترز به) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لامسند اليه (وثانى قسمى المبتدأ) اى ثانى قسمى مايطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى (لايكونان الا مسندين) ﴿او الصفة﴾ عطف على قوله الاسم وكلة اولتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع * وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد * الى هنا كلامه وعلى هذا تكون اومانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى الصفة المشتقه (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى بها ولد النضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا فى الهوادى ﴿الواقعة﴾ صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى ﴿بعد﴾ ظرف لقوله الواقعة ﴿حرف النفى﴾ (كما ولا) ﴿والف الاستفهام﴾ ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المعطوف اوذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام (كهل وماومنو) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفى) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نفى ولا استفهام كائن (مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعنى جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لايختار ماهو القبيح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية * بهتر مانزد ادميان ازشما * (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف ايش فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف مالوكان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما ﴿ رافعة ﴾ حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه ﴿ لظاهر ﴾ متعلق بقوله رافعة يريد به ماكان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (اوما يجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى أراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والالزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى قوله اوما يجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان

﴿ او ﴾

اوقائمون الزيدون (لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان) واقائمون كذلك (ولوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن فى الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جائز ﴿مثل﴾ مبتدأ ﴿ زيد قائم ﴾ (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ)لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا ﴿ وماقائم ﴾ بالتنوين ﴿ الزيدان ﴾ اوماقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى) ﴿ واقائم ﴾بالتنوين ايضا ﴿ الزيدان ﴾ واقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف ﴿ فان طابقت ﴾ (اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذلوكان كذلك للزم ان يجوز فى الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لايجوز مطلقا * وقال عصام الدين ولايخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعى الى ماتى به المصنف *هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تانيث الضمير الراجع اليه (اسما) ﴿ مفردا ﴾ لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال فى باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لوكان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ماقائم زيد واقائم عمرو واحترزبه) اى بقوله مفردا (عما) اى عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وما قائمان الزيدان (اومجموعا نحو اقائمون الزيدون) وماقائمون الزيدون (فانها) اى الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى اومجموعا (خبر ليس) اى ليس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف فى كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ماضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنى الفاعل ليس الا واحدا كذا فى المفصل النحوى ﴿ جاز الامران ﴾ جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل اوخبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون مابعدها مبتدأ) معطوف على ماقبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فههنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها
قوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب
الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احداها) مطابقة
الصفة اسما مثنى اومجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون
(ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى اومجموعا كالمثالين
المذكورين (ان يكون الزيدان) اوالزيدون (مبتدأ وقائمان) اوقائمون (خبرا
مقدما عليه) لانه لايجوز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلالها
سادا مسد الخبر لماسبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها)
ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى اومجموعا يعنى ان الصفة
لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) اوالزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى
حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون) الاسم
المذكور يعنى (الزيدان) اوالزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائمامقام الخبر)
لانه لايجوز أن يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة
لان الخبر اذاكان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ
(وثالثتها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة
هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كماعرفت) آنفا
وانما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية
يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان
واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم
فاعلالها سادا مسد الخبر لماسبق ولاان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز أن يثنى الخبر اويجمع عند كون المبتدأ
مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة * ولما فرغ
من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ماهو
المختار بالبيان اراد أن يذكر الخبر فقال ﴿ والخبر هو ﴾ هوضمير الفصل لان الخبر
معرف باللام ﴿ المجرد ﴾ (اى هوالاسم المجرد عن العوامل اللفظية) قد سبق
تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا
بقولنا اى هوالاسم الخ لان (الكلام) اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم)
فلايكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان اوفعلا بل انمايكون تعريفا للخبر الاسمى
ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا
ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الافى الاسم اذاكان الامر كذلك

﴿ فلا ﴾

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسندا به مغايرا لها ﴿ المسند به ﴾ صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم اوللسببية (اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك * وقد حيل بين العير والنزوان * وان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتى * وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة * وقد حيل بين العير والنزوان * وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى * الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ما قاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف الخبر ﴿ المغاير ﴾ صفة بعد صفة له ايضا ﴿ للصفة ﴾ متعلق بالمغاير ﴿ المذكورة ﴾ صفة الصفة اى (فى تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله اوالصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازا عنه (و) جاز (لك) اوجائز لك (ان تقول المراد) بقوله (المسند به) المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة حالية اومقالية (اوتجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء) فى المسند به (بمعنى الى) لان

معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس ولهذه المناسبة استعير الباء ههنالمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مرّ مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير أن القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح * قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا لا بالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحا له * ولما بين المبتدأ والخبر وانما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد أن يبين العامل فيهما مبينا بقوله (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب المنصور (اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرّد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد أن القائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح

وذا لايجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لماسبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل فى الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظى هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه امافى القسم الاول فلماقلنا واما فى القسم الثانى فلان المبتدأ وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لاعمل له فيه بل عامله الابتداء ليس الالانه مؤول مثلا ان قولك أقائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلايعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتنكير يشعر أن ماقالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل فى الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لماعمل فيه والمعمول عاملا للذى عمل فيه وذا غيرجائز تأمل ولاتكن من الغافلين (وعلى هذا) اى على ما قاله الاخرون* الجار متعلق بقوله (لايكونان) تقديره ولايكونان اى المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بماقاله الآخرون لاغير واما على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوى ليس الا * ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع فى بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال ﴿ واصل المبتدأ ﴾ قد سبق ان معنى الاصل فى اللغة مايبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا فما قاله الشارح بقوله (اى ماينبغى ان يكون المبتدأ) مقدما (عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذاكان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ما سيجئ له زيادة تحقيق ﴿التقديم﴾ (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (لان المبتدأ ذات) يعنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق اوتأويلا مثل المنطلق

زيد فانه فى تاويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا او تأويلا لما مر آنفا (والذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا قوله ﴿ومن ثمه﴾ متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتدأ التقديم لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثمه بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا لا تقديرا لانه فى التقدير مقدم ﴿جاز﴾ (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة ﴿فى داره زيد﴾ بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور فى داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد (لفظا لتقدمه رتبة) نصب على التميز (لاصالة التقديم) اى تقديم المبتدأ ﴿وامتنع﴾ عطف على جاز (قولهم) ﴿صاحبها فى الدار﴾ مقيدا (بعود الضمير) المجرور فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه يجوز هذا التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتى انه اذا كان فى جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبدا ﴿وقد يكون المبتدأ نكرة﴾ اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء فى الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل فى المبتدأ التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اى فى المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتنى كذا

(فى)

فى الضوء (لان للمعرفة معنى معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (فى الكلام) اى فى كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعنية) لان الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اى الا ان المبتدأ (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اى سواء كانت مخصصة او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة ﴿ اذا تخصصت ﴾ (تلك النكرة) اذا هنا ظرف محض فى معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى ﴿ والليل اذا يسر ﴾ وقولك آتيتك اذا احمر البسر اى آتيتك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة ﴿ بوجه ما ﴾ اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله * ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال * وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شيء منكرا ومعرفا نحو قوله تعالى ﴿ ان تبدوا الصدقات فنعما هى ﴾ وما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها (تقرب من المعرفة) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهى اى وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها ان تخصص بالصفة لان الصفة فى النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم ﴿ مثل ﴾ (قوله تعالى) ﴿ ولعبد ﴾ اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله ﴿ مؤمن ﴾ خرج من الانقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله ﴿ خير من مشرك ﴾ خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظا (وخير خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوه التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائن فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم ﴿ و ﴾ (مثل قولك).﴿ ارجل ﴾ مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن ﴿ فى الدار ﴾ خبره ﴿ ام امرأة ﴾ عطف على رجل (فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤلين عنهما الا انه لا يقدر على التعين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعينه) اى تعين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن المتكلم بما اراده (فكأنه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند جائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصص بهذه الصفة) اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد ففى المثال المذكور أرجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل ءامرأة فى الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار خبره ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل وانصف ومما تخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعينا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفى والاستفهام مثل هل احد خير منك ﴿ و ﴾ (مثل قولك) ﴿ ما احد خير منك ﴾ (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه) اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى) الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق

(النفى)

النفى بحيث لولم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القبيل (فافادت) تلك النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعنى شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم (فتعينت وتخصصت) عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفى كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك المنفى امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لاتعدد فى جميع الافراد بل هو) اى جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث انه عام لاتعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى مافرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كما ان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت فى الاثبات) يعنى وقعت فى كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ ونحو ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حل احرامه والمقصود منه ان الجانى بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار تمرة ومن غيرها على نحو قوله عليه السلام ﴿تصدقوا ولو بظلف محرق﴾ وقوله عليه السلام ﴿اولم ولو بشاة﴾ ووقوع النكرة فى الاثبات كثير فى المبتدأ قليل فى الفاعل نحو ﴿علمت نفس ماقدمت﴾ واما فى حيز النفى فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا قاله المحشى والرابع المبتدأ الذى كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ويبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم ﴿شر اهر ذاناب﴾ واهره اقعده من الحرب لانه كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ (لتخصصه) اى ذلك الاسم (بما تخصص به الفاعل لشبهه به) اى لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا القول (فى موضع ما اهر ذاناب الاشر) يعنى يستعمل فى موضع يكون شر فيه فاعلا مقصورا عليه الفعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا فى انا عرفت او لانه كان فى الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اى المعنى الذى (تخصص به الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (هو) اى ذلك المعنى (صحة كونه) اى الفاعل (محكوما عليه بما اسند اليه) اى بالفعل المسند الى الفاعل (فانك اذا قلت قام) مثلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء كان لازما او متعديا (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى للسامع قبل

ذكر مايسند اليه (منه) اى من قولك قام (ان ما يذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهرّ للكلب) من اهرّ يهرّ اذا اغراه وحرضه والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال هرّ يهرّ هرّا بالكسر والمعنى ان الذى اهرّ للكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجئ حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهرّ للنشاط لانه يراه غير اجنبي (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرّا كما اذا كان) وقت (مجئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجئ صديقه وما يكون شرّا عند مجئ عدوه (و) اما المهر له (بنباح غير معتاد) صفة نباح لايكون الا بانضمام شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأم به يكون من القسم الاول لان الكلب لايخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا لا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرّا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشرّ (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (فمعناه) حينئذ (شرّ لاخير اهرّ ذاناب) فتكون صفة الاهرار مقصورة على الشرّ (وعلى الثانى لايصح القصر) لانه حينئذ لايحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شرّ عظيم لا حقير اهرّ ذاناب) وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى ﴿وان يكذبوك فقد كذب رسل﴾ اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اى قولهم شرّ اهر ذاناب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باىّ وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضرّه ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

(التخصيص)

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص ﴿ و ﴾ (مثل قولك) ﴿ فى الدار ﴾ الجار والمجرور خبر متقدم عند البصريين و﴿ رجل ﴾ مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احدا لاشياء الستة على ماسيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر) عليه يعنى به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجى ولا وجه لقول من قال ولايخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لايفيد التخصيص اذلا يصح ان يقال قائم رجل لما فى الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل فى الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعى (ان ما) الذى (يذكر بعده) اى بعد قوله فى الدار (موصوف بصحة استقراره فى الدار) يعنى يعلم ان الذى سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكينونة فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره فى الدار كائن فيها (فهو) اى هذا القول (فى قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر ﴿ و ﴾ السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) ﴿ سلام ﴾ مبتدأ نكرة مخصصة ﴿ عليك ﴾ الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعنى بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذ اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعنى حذفت الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية اوغيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعنى غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لابقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهى تدل على الحدوث والتجدد (فكأنه قل) اى المتكلم (سلامى) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلى) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام فى الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا فى قوة التخصيص بالاضافة وان كان فى الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان تتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلاله واما اشارة الى ماذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صحة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله (مبنى على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل لاتنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ماذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لاتفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة قلما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة مافى الحكم على النكرة والحاصل ان ماذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لاتفى قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وماذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى تفى قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لاعلى ماذكروه) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما فى قوله على ماذكروه (التى يحتاج) مبنى للمفعول (فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة) اى الضعيفة من رك يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك فعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ما قال بعض المحققين (يجوز أن يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لماكان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض لحصل الفائدة (ولايجوز أن يقال رجل قائم لعدمه) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبراله لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ماقاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لايعد ولايحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لايخفى وجهه على الفطن ❊ ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولماكان الخبر المعرف

بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) فى تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لايكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لايكون جملة والاسناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت اوفعلية (داخلة فيه) اى فى الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد أن يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قديقع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم انالاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فى الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصروها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فى قول وجزاء شرط وقع بعدالفاء اواذا والتابع لمفرد والجميع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة ﴿والخبر قديكو جملة﴾ فعلية ومشيرا بكلمة قد للتقليل وبصحة التجدد الا ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه طرفا فى الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث فى الاسم ولكون الاسم اصلا فى الافادة والاعراب ﴿مثل زيد﴾ مبتدأ اوّل ﴿ابوه﴾ مبتدأ ثان ﴿قائم﴾ خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاوّل ﴿و﴾ جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا (مثل) ﴿زيد﴾ مبتدأ اوّل ﴿قام﴾ فعل ماض ﴿ابوه﴾ فاعله والفعل مع فاعله فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ اومضارعا مثل زيد يقوم ابوه اوامرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤوّلا مثل زيدا ضربه اى مقول فى حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لاتضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤوّلة بالفعل فتكون فى حكم الجملة الفعلية على ماسيجئ فى قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مؤوّل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلاوجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استترفيه ماكان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لاالمصنف ولا الشارح لانها لاتخرج عنهما لان الجملة هى الجزاء والشرط قيد والجزاء لايخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذاكان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عندالمصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (واذاكان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لافادتها الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لاتقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء فى قوله ﴿فلابد﴾ جزاء لشرط محذوف ولفظة لا هى التى لنفى الجنس وبد مبنى على الفتح فى محل النصب اسمه (فى الجملة الواقعة

خبراعن المبتدأ) ﴿من عائد ﴾ الجار والمجرور فى محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل من عائد اى لامحالة ولافراق (يربطهابه) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم اوفضلة مثل زيد ضربته اومررت به او مضافا اليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (اوغيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعلى المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس اوالمضاف اوالمضاف اليه الكائن (فى نعم الرجل زيد) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وماقبله اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لماكان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير أن يكون المخصص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلايكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمر) لزيادة التمكن فى ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغنى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقة) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر اومبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة ماهى اى اىّ شئ هى ووضع المظهر موضع المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) يعنى ان يكون عينه مثل الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد لانه لماكان الخبر عين المبتدأ وتفسيرا له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لايحتاج الى الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) ﴿ وقد يحذف ﴾ مبنى للمفعول (العائد اذاكان ضميرا) غير فاعله لانه اذاكان فاعلا لايحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لايقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لاينساق الذهن الا الى الضمير فلايجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية اومقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية *دوازده شتر بار * وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمدّ المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درهما) تميز عمائم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج من اللبن مبتدأ (منوان) تثنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثانى وهومع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكرّ منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

(جائز)

جائز فى الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل اوشبهه اوحال من المبتدأ الثانى لان المبتدأ فى حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البرّ الكرّ حال كونه من البر كائن بستين ردهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقرينة ان بايع البرّ والسمن لايسعر غيرهما) يعنى حذف العائد فى هذين المثالين بقرينة حالية التسعير * نرخ بيان كردن * يعنى ان بايع البرّ يبين قيمته لاقيمة غيره وبايع السمن ايضا يبين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثانى فيها جزأ من المبتدأ الاول الى هنا كلامه (وماوقع ظرفا) (اى الخبر الذى) جعل ماموصولة اشارة الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان) نحو زيد عندك (اوجارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل اومعناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعناه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا * قال المحشى الظرف عندهم اسم لظروف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على مايعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه (فالاكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل فى جوابه الفاء على ماسيأتى (من النحاة وهم البصريون) كائنون او واقفون على (انه) قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اى الخبر الواقع ظرفا) اى ظرف زمان اوظرف مكان اوجارا ومجرورا (مقدر) (اى مؤوّل) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذ المقدر مؤوّل لامحالة وليصح تعديته بالباء (بجملة) كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ثمه ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل فى الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا فى غيرها * واعلم ان الخبر وهو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشىء فى الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا اومجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ماإذا قدّر) بخلاف الظرف الذى قدّر (فيه اسم الفاعل) اواسم المفعول اوغيرهما من المشتقات غير الفعلية (كماهو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (حينئذ) اى حين قدر فيه اسم الفاعل اوغيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل

هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لايكون مع فاعله جملة فيكون لامحالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لابدله من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اى ليعمل فيه (والاصل فى العمل هوالفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى فتقدير ماهو الاصل فى العمل (اولى) واليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف الذى وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لاغير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل اونحوه (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركنين اماتحقيقا اوتأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان الخبر الجملة اقوى لتأكيده وقدم فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيماسبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لماسبق (وجاز تأخيره) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الاان التقديم على الخبر لفظا (قديجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كماشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) ﴿ واذا كان المبتدأ ﴾ هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر ﴿ مشتملا على ما ﴾ موصولة اوموصوفة والشارح ذهب الى الثانى ﴿ له صدر الكلام ﴾ فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهوالاعتماد على احدالاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية اوالاسمية صفة مااوصلته (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كالاستفهام) والتمنى والترجى لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر أن الكلام من اى نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه) اى تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام المقصود وكذا ما التعجب

﴿ نحو ﴾

نحوما احسن زيدا فانه لايجوز التصرف فيهـا بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصهـا بابتـداء الكلام اوكان الخبر مخصوصـا بالمدح والذم فى نحو قوله نعم الرجل زيد فقدّر فى مركزه الاصلى اى هو زيد اوكان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذاكان محذوفا وجب تقديره فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال من عندك زيدا اى زيد عندى كذا قاله السيد عبدالله ﴿مثل من ابوك﴾ وكم اخوتك (فان من) فى محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم فى اوّل الامر ان الكلام ایّ نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبـار الى الانشـاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (أهذا ابوك ام ذلك) اوأزيد ابوك ام عمرو اوغيرهما فاختصر منه فاقيم لفظة من مقام أهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما اونكرة هى افعل التفضيل مقـدم خبره والجملة صفة لمـاقبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفقق عليه فى هذا المقام نحو من قام وماجاء بك وايهم قام ومن قام قمت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتـدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولايجوز الاخبـار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتنـاع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتـدأ لتضمنه معنى الاستفهـام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ ✻وفى الرضى وانما كان الشرط وغيره ممـايغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوّز أن يجئ بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ماقبله بالتغير اومغير لمـا سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ✻ الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشوش ﴿اوكانا﴾ عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) ﴿معرفتين﴾ احتراز عن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين فى التعريف) نحوانا ابوالنجم وشعرى شعرى ونحوانت انت وهوهو وانا انافى مقام المدح (اوغير متساويين ولاقرينة على كون احدهما) المقدم اوالمؤخر (مبتدأ والآخر) منهما (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينـة دالة على المراد لم يجب التقـديم مثل ابوحنيفة ابويوسـف اذالمراد تشبيه الثـانى بالاول فيكون المعنى ابويوسف كابى حنيفه ومثل قول ابى تمام (بيت)

✻لعاب الافاعى القاتلات لعابه ✻ وارى الجنى اشتارته ايد عواسل✻

والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا ابنائنا * اى بنوا ابنائنا كبنونا * وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطلق) او المنطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لماسيجىء ولم يمثل للمتساويين فى التعريف لندوره ﴿ او ﴾ (كانا) اى المبتدأ والخبر ﴿ متساويين ﴾ فى التخصيص سواء كانا متساويين (فى اصل التخصيص لا فى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الآخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص من المبتدأ وكقوله ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا) اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول مثاله ﴿ مثل ﴾ قولك ﴿ افضل منك افضل منى ﴾ وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والا فيكون الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل ﴿ اوكان الخبر فعلاله ﴾ (اى للمبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيدا لفاعله لو تأخر المبتدأ مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا (احتراز عما) اى عن الخبر الذى (لا يكون فعلاله) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تأخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز أن يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر ﴿ مثل زيد قام وجب تقديمه ﴾ جواب لقوله واذا كان المبتدأ الخ اولقوله اوكان الخبر فعلاله على ماسبق (اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا او معناها نحو * وما محمد الا رسول * وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو

﴿ المبتدأ ﴾

المبتدأ (واما) وجوب التقديم (فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل) لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدا عن الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة اومبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبرعنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل يعنى فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (اومجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعنى لو اخر المبتدأ فى هذين المثالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل) بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل من الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما التبس المبتدأ بالفاعل فى نحو قام زيد بناء (على قول من يجوّز كون الالف) يعنى الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء فى ضربت هند) فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هوفاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى ﴿ واسرّوا النجوى الذين ظلموا ﴾ وفى الحديث ﴿ يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار ﴾ على قول * ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم المبتدأ بعد أن كان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم الخبر بعد أن كان الاصل فيه التأخير فقال ﴿ واذا تضمن ﴾ اى اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التى كانت فى المبتدأ للتفنن فيها لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم ﴿ الخبر المفرد ﴾ (اى الذى ليس بجملة) لان المفرد يطلق على مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل المضاف وشبهه وعلى مايقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة) ﴿ما﴾ موصولة اوموصوفة مفعول تضمن لانه متعد ﴿ له صدر الكلام ﴾ فاعل لظرف اومبتدأ خبره الظرف (اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره ممايقتضى صدر الكلام ﴿مثل اين زيد﴾ فمعناه أفى الدار زيد ام فى السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة

الظرفية لامحل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن للاستفهام خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لابد له من متعلق عامل فيه (فان قدر بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لابد له من فاعل (كان) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فتكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على تقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحترز به) اى بقيد الافراد او بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان مايقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ماهو كالجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى التقديم (اذ لا يبطل بتاخيره) اى بتاخيره ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته) وجملة ما يغيره لما ذكرنا ﴿ اوكان ﴾ (الخبر) الباء فى قوله (بتقديمه) اى الخبر متعلق ﴿مصححاله﴾ احترز به عن ان يكون الخبر بتاويل خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتاخيره حتى لوقدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ) لا من حيث انه اسم (فتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكون تقديم الخبر الظرف مصححاله وذلك الظرف اما مذكور (نحو فى الدار رجل) او محذوف كقولك رجل فى جواب من قال من عندك رجل اى عندى رجل واحترز بقيد المصحح عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى ﴿واجل مسمى عنده﴾ (فان) قوله (فى الدار خبر) مقدم (تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت) فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل فى الخبر و(اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل و يكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

﴿ محذوف ﴾

محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور ﴿ او ﴾ (كان) ﴿ لمتعلقه ﴾ (بكسر اللا) فان فتح اللام يراد به مجموع ماوقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر فى الحقيقة استقر اومستقر لان الفعل او شبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثانى اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اى كان لمتعلق الخبر) اى لجزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر الذى هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل ﴿ضمير ﴾ (كائن) ﴿فى ﴾ (جانب) ﴿ المبتدأ ﴾ بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذلو اخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها زيدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه ﴿ مثل على التمرة مثلها زبدا ﴾ كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (فقوله مثلها اى مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى فى قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه (راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (التمرة) بدون الجار (لان الخبر هو) مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما فى محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل ﴿ او ﴾ (كان الخبر) ﴿ خبرا عن ان ﴾ (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن اوغير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعد أن المفتوحة مبتدأ لان الخبر لابدله من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ اذلو أخر الخبر على ماهو الاصل لا لتبست المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان مابعد الخبر أن المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهى لاتقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها مع مافى حيزها فى تقدير المفرد كما سبق (اذ فى تأخيره) اى فى تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى خوف الالتباس (ان المفتوحه با) ن٠ا (لمكسورة فى التلفظ) يعنى لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لامكان الذهول) اى لامكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لخفائها) اى الفتحة (اوفى الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله فى التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولايؤخر يعنى لو أخر الخبر اعنى قوله عندى عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ وعندى خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندى انك قائم) اوغيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه) (اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها فى حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد الخبر) لانه حكم والحكم على شىء يجوز تعدده (من غير تعدد المخبر عنه) قيد به تصحيحا للتقليل فى قد فان تعدد الخبر متى تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعنى فزائدا على الاثنين الى ان ينتهى (وذلك التعدد اما) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما فى محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لابحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان الثانى معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شىء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شىء بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثانى ان يستعمل (بغير العطف) (مثل زيد عالم عاقل) وفى الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة اولا فالاول كقوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ ففى كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثانى (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ماتعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانها بمعنى واحد والثانى تأكيد للاول والمراد بالتعدد أن يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا حلو حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز) بضم الميم وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية المتوسطة بينهما (وفى هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة بمفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو علىّ (الى صورة التعدد وجوّز العطف) بالواو لانها للجمع المطلق * وفى الرضى واعلم انه يجوز أن يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ماهو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلابد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والآخر جاهل * الى هنا كلامه (ولا يبعد ان يقال مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء فى قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف فى قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى) تعدد (الخبر) على ماسبق (ولا فى تعدد (المبتدأ) مثل زيد وعمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو وبكر (ولا فى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين فى هذا الكتاب مافيه خفاء ويوضحه وماهو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كما ان المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرهما (ليس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعــه) اى من توابع الخبر اوالمبتدأ اوغيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ماسيجئ (ولهــذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر مايكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (او رد) المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف ولو جعل التعدد) المفهوم من وقديتعدد الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او بعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لافى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتامل اى لكون المتعدد بالعطف لاخفاء فيه الى آخره ﴿ وقديتضمن المبتدأمعنى الشرط ﴾ اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ايذانا لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط * اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو امازيد فمنطلق ولا تحذف الا للضروره نحو* واما القتال لاقتال لديكم * فى مكان فلا قتال اولا ضمار القول كقوله تعالى ﴿واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته لايستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى ﴿ ومابكم من نعمة فمن الله ﴾ مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ لاحتياج الى قوله اوللحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لاتحصى مستقرة لامحالة (فيشبه المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (فى سببيته) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

﴿ المبتدأ ﴾

المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصدا لان السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفائده دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المصنف ﴿ فيصح دخول الفاء فى الخبر ﴾ (ويصح عدم دخوله) اى الفاء (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر واما تعليل قوله و يصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ فى السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ) يعنى اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى فى الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ ﴿ وذلك ﴾ (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان ﴿ اما الاسم ﴾ اى احدهما الاسم ﴿ الموصول بفعل ﴾ اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى او مضارعا ويدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية لان صلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ماسيجئ ﴿ اوظرف ﴾ عطف على قوله بفعل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤولة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان موصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا اومؤولا به ليتأكد مشابهته الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤولا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له (وانما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته فعلا اوظرفا مؤولا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية اوجملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (ليتأكد مشابهته) اى مشابهة المبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها له ولما كان موصولا صلته فعل او ظرف مؤوّل بالفعل تأكد مشابهته له (لان الشرط لايكون الا فعلا) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ان الذين فتنوا المؤمنين﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرّون﴾ منه الآية اذ لا يريد كل موت اذ رب موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرّون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم (وفى حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذى ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور ﴿او﴾ الثانى ﴿النكرة﴾ العامة ﴿الموصوفة بهما﴾ (اى باحدهما) اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف (وفى حكمها) اى حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه ﴿مثل الذى يأتينى﴾ (هذا مثال للاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلته فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ﴿ان الذى فتنوا المؤمنين﴾ الآية ﴿او﴾ (الذى) ﴿فى الدار﴾ (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة ﴿فله درهم﴾ الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول او للثانى على سبيل البدل او الاول وخبر الثانى محذوف او خبر للثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرّون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقاة لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجرى مجراه فقولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك ﴿و﴾ (مثل) ﴿كل رجل يأتينى﴾ (هذا

اى مثل كل رجل يأتينى (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ماضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم ﴿او﴾ (كل رجل) امامك او ﴿فى الدار﴾ (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) اوماىجرى مجراه ﴿فله درهم﴾ الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر اوفاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية اوظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط * وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لماضيف اليه كل لالكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لالفظا أو الكل المحيط لافراد الموصوف معنى * الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ماضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل اوكل غلام رجل امامك (اوفى الدار) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قدسبق تفسيره وقديجئ صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ماذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى * ولما فرغ من بيان مايقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض مايمنع دخولها عليه ومايكون فى منعه اختلاف فقال ﴿وليت﴾ مبتدأ ﴿ولعل﴾ عطف عليه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لالكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط ﴿مانعان﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديرهما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو (المبتدأ والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فى ترتبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناهما (لانهما) اى ليت ولعل

(يخرجان الكلام من الخبرية) وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لامحالة اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لاتكون الاخبرية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤوّل بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ﴿ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم﴾ اى فانت مأمور حالا اوما لا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لايتناول غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدها وفى التسهيل المنع من حيث التبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (باب كان) يعنى الافعال الناقصة باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان بالاتفاق) من النحاة (فما وجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من الشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر أن هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوّز لدخول الفاء عليه مع انه هو سيبويه خلافا

(للاخفش)

للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من الحق ﴿ ان ﴾ (المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سيأتى ﴿ بهما ﴾ اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون مادخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لايتأتى الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ماترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لايدخل عليه ان للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك مافى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة (لاتمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ماكان عليه قبل وتؤكده وماذكروه من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ماهو الاصح من انها لاتمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لايخفى وتركها فى بعض الآيات نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم ﴾ لايوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله أهذا زيد ام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر اومبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور فالمعنى اى شئ يوجب و يقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد ألحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما و بعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى ألحق ان بهما هو سيبويه فاعتد) اصله اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما (لايساعدهما) اى لايوافقهما ولايكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاء فمايدل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صفتها اوصلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخوله الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فمايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كماسبق (ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان لابدله من المبين و (غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى ﴿أهذا الذى بعث الله رسولا﴾ اى أهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له لماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لماسيأتى خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ماغنمتموه لمصارفه المذكورة (وما يدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لماقالوا له من الفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى ﴿انى لعملكم من القالين﴾ اى من المبغضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقضى فسوف يكون) ولكن حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول صلته اوصفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى اوشيئا يقدر عند الله فيقع لامحالة ﴿وقد يحذف المبتدأ﴾ لانسيا لانه ركن فى الكلا فلايحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف ﴿لقيام قرينة﴾ (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطيحان اى والبعير طيحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (اوعقلية) كالمثال المذكور فى المتن ﴿جوازا﴾ اى حذفا جائزا لاوجبا (وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر

فى الاصل نعتا لشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو الحمدلله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد) ولم يذكره لقلته لالعدمه كازعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لايجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل فى الكلام ونحو الحمدلله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (انه) اى الخبر (كان فى الاصل صفة) لشئ مرفوع قصدبه (فقطع) عن النعت فجعل مرفوعا (لقصد المدح) اى لقصد مدح الموصوف (اوالذم) اى لقصد ذمه (اوغير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلوظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف جوازا اولم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص اوالتوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح اوغيره بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال فى نعم الرجل زيد أن تقديره) اى تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى مايذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وماقبله خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبى اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته اوخفض استعير للمبصر الهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال * ماه نوديدن وبانك زدن * كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لابدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا اواسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام (مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل) بحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (الهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال اوالى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاولى ﴿ الهلال والله ﴾ (اى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازا (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قدعلم انهم يفهمون مايعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال * وفى الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر فى ليلتين الى ثلاث اواربع اوسبع وليلتين من آخر الشهرست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل (و)هذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال وأراد اعلامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ماعينه بالاشارة (بالهلالية) لاتعيين شئ بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لايكون الاعند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميزلهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ماعينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرين (ويروه كما يراه) ويكون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان يكون هذا الرائى مخصوصا برؤية ماينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فلايكون مما نحن فيه اومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عاتهم ولئلا ينكر عليه ﴿ و ﴾ (قديحذف) ﴿ الخبر جوازا ﴾ ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا جائزا لقيام قرينة) لانه لايحذف نسيالكونه

﴿ ركنا ﴾

ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لواقيم شئ بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبالاجائزا كما سيجئ ﴿ مثل ﴾ (الخبرالمحذوف جوازا) كائن اوواقع (فى قولك) ﴿ خرجت فاذا السبع ﴾ يعنى اذا وقع بعد اذا المفاجاة اذاكان الخبرعاما يحذف كثيرا واما اذاكان خاصا فلا يجوز الانادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعدالفاء لايجوز حذفه فكذا مابعدما قام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس ممانحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجى السبع وما ذهب اليه لايطرد فى جميع مواضعها اذ لامعنى لقولك مكان خروجى السبع بالباب فى تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بشئ اذلا يجوز حذفها وقيل هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير ساد مسده) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغنى عنه لان المقدم لفظا لايقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان الظرف لايفيد معنى الوقوف وغيره ولايغنى عنه تأمل (اى ففى وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب ﴿ و ﴾ (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة) ﴿ وجوبا ﴾ (اى حذفا واجبا) ﴿ فيما التزم ﴾ مبنى للمفعول يقال الزمته الشئ وهو التزمه قبل ملازمته (اى فى التركيب الذى التزم منه) ان من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقديره منه اقيس من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة اومصدرية تأمل ﴿ فى موضعه ﴾ (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا ﴿ غيره ﴾ نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

فالمجروران راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادّ مسدّ ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم فى موضعه غيره كائن (فى اربعة ابواب على ماذكره المصنف) بالامثلة يعنى اكتفى فى كل بالمثال كما اكتفى فى وقوع النكرة المخصصة مبتدأ (اوّلها) اى اوّل تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى) وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لو لازيد لكان كذا) (اى لولا زيد موجود) ههنا لوقع ما وقع وكان فى قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولايجوز أن يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ ولابدمنه فى الاغلب كما فى قوله لولا علىّ لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشئ) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود علىّ رضى الله تعالى عنه فى المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم فى موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشئ لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ السادّ مسدّ الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهى لولا (والتزام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا مافيه ذم اوقدح اوغير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول فى قوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى فى حقهم ﴿انما يخشى الله من عباده العلماء﴾ الذين هم ورثوا الانبياء وقال ﴿خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل﴾ فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير فى الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا تنخرم القاعدة

(لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى به على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعنى منه (هذا) اى ماذكر من كون مابعد لولا مبتدأ محذوفا خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلا (وقال الكسائى الاسم) الذى (بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لو لاذات سوار لطمتنى وذلك انها فى الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لو لم تشتمنى لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر لا فى الحال ولا فى المآل (اى لو لا وجد زيد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقى لو لازيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا هى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لايتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء اوالفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لابد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لايكون مسندا و لامسندا اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول لعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المسند اليه العامل المعنوى لاغير (وثانيها) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (او بتأويله) اى اوكان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا اولقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (اوالمفعول) وحده بان يضاف اليه (اوكليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى اوبالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة اوجملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (اوكان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة اومؤولا منسوبا الى احدهما اواليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لماكان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذاكان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الايهام مثال لماكان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيدا قائما) حال من المفعول اومن الفاعل (او قائمين) حال منهما لماكان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لماكان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيدا قائما اوقائمين ومثل ضربى زيدا قائمـا اوقائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) اوقائمين هذه امثلة مايكون فى تأويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا خلط (واخطب مايكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما و (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقـات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل اوحاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هومقامه (فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائمـا كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفيه خالية عن معنى الشرط الا انه سمى مدخولها شرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى ﴿واذا قيل لهم لاتفسدوا﴾ وفى قوله تعالى ﴿واذا ماغضبوا هم يغفرون﴾ ومثله كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو متعلق (لان فى الحال معنى الظرفية) اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسـبة اقيمت الحال مقامه (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشئ يكون قائما مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر) لا بالاصل بل بالواسطة لماقلنا (قال الرضى) الشـارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة امالكونها ثلاثة لان ماتكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لو عدّ حذف اذا واحدا وماضيف اليها ثانيا واماثالثا يتوهم عدم كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائماخبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الانكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلوكان خبر كان لجاز تعريفه فى شئ ولسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهر لى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (نحو ضربى زيدا يلابسه) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بتاء الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذاكان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما (اولى) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل الفاء لانه جائز لاواجب لما سبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بما ذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذوالحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى ﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء﴾ اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذوالحال مع قيام القرينة) الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لايجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذلا بد فيها من عائد (اى) الذى (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو(يلابس) مع فاعله بقرينة الملزوم الذى هو ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة (الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ (وهو العامل فى الحال) لماسبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولايخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا اووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا) بحذف العامل فى ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع بع (راشـدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة لراشدا يجئ تحقيقه فى بحث الحال فيكون حذف العـامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا اوكون المحذوفات فى هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكلفات البعيدة) التى ذكرت فى تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقيـاس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور (ضربى زيدا قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشـارح (بجعل قائمـا) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لامن متعلقات الخبر والبـاء فى قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غير سد شئ مسده) يعنى من غير اقامة شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلايصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لايقدر أن يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتـدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد ينافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلاقرينة خصوص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلامرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه لواستعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مسـتغرقا جاز استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والمـاء بارد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد فى حال القيام حاصل وهو مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اى الخبر الذى نابت الحـال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل اوالمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العـامل بدون المعمول (اى ضربى زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما اوضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العـامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقـاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منـه والجزء بدون الكل لايحذف كالموصول

مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه واشار فى البعض الى ضعف ماقاله (الى ان هذا المبتدأ لاخبرله) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لايحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج مافى معناه اليه (اذ المعنى) اى معنى ضربى زيدا قائما (ما اضرب زيدا الا) حال كونه او حال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولوكان بمنزلة اضربه قائما لجاز أن يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز أن يكون بمعنى الفعل (وثالثها) اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة أو ما يفيد معناها (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) ﴿و﴾ (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) ﴿كل رجل وضيعته﴾ بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لاتفنى (اى كل رجل مقرون معضيعته) اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقيم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الاانه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ) فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مُقْسَماً به) اى مايقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) ﴿و﴾ (ذلك) اى مثاله (مثل) ﴿ لعمرك ﴾ وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله ﴿ لافعلن كذا ﴾ اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل ﴿تالله لاكيدن اصنامكم﴾ (اى لعمرك وبقاؤك) وذاتك مبتدأ (قسمى) خبره (اى ماقسم به) ليصح الحمل لانه لايصلح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى (ولاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لايكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقام الخبر) لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه (فيجب حذفه والعمر) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء (ولا يستعمل مع اللام) فى القسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما كثرة استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف * ولما فرغ من بيان ماهو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ماهو ملحق به وعامله لفظى فقال ﴿ خبران واخواتها ﴾ وانما ألحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيا فى الجملة (اى من جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبر ان ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يرد أن خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبر ان واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى ﴿ كلما دخلت امة لعنت اختها ﴾ (من الحروف الخمسة الباقية وهى) اى تلك الحروف مبتدا (ان وكأن وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى بكل واحد من هذه الحروف الستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف لضعفها فى العمل لاتقدر أن تعمل فى اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولاسيما ان مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدى وقال فى المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه اَشْبَهَ الفعل فى لزومه الاسماء والماضِىَ منه فى بنائه على الفتح والمتعدِى منه فَأُلحِقَ مَنْصُوبُهُ ومرفوعُهُ بالمفعولِ والفاعل ونُزِّلَ قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لماشابهت) هذه الحروف (الفعل) فى لزومها الاسماء (المتعدى) فى احتياجها الى الاسمين (لماسيجئ) فى بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل فى الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا ﴿ هو ﴾ ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولايكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان (اى خبر ان واخواتها) ﴿المسند﴾ خبر للاول اوللثانى وهو مع خبره خبر للاول (الى شئ اخر) ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه اوقام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى ان اسم ان ﴿ بعد دخول ﴾ (احد) ﴿هذه الحروف﴾ زاد لفظ الاحد لانه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه لامرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا الا مادخل عليه احدها (عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل لخبر المبتدأ) المراد بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثانى لان خبره مسند اليه فليس بشامل له (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التى) تكون (لنفى الجنس وغيرها) كخبر ماولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل فى قوله المسند (و) الجار فى (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها) اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها) يعنى دخول هذه الحروف (عليهما لايراث) اى لاعطاء (اثرها) وهو العمل (فيهما) اى فى المسند وشئ آخر (لفظا اومعنى) على سبيل منع الخلو لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فبانسحاب معانيها الى معانيهما من التأكيد والتشبيه وغيرهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لاينتقض التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن فى قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر ان (بمثل يقوم) اى بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اى فى هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى ابوه ليس) اى لفظ يقوم (ممايدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل عليه (ان بهذا المعنى) اى لايراث اثرها فيهما لفظا اومعنى (بل انما دخل) ان (على جملة) فعلية هى جملة (يقوم ابوه) اى لاينسحب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحال انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلايحتاج) مبنى للمفعول (الى الجواب عنه) اى عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم فى المثال المذكور ليس بمسند الى اسم ان بل مسندا الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به

(ويلزم) عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولايحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لايحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلاوجه لقول من قال على التقدير الاول ولاخفاء فى هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلايحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا * قال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فما الفائدة فى تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يجاب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اى فلايحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند فى المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعنى جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اى يقوم (مؤول بقائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقى والاسم الحكمى وقال المحشى ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) قائم فى (ان زيدا قائم) نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول احد هذه الخ (فانه) اى لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل فى قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (كحكم خبر المبتدأ) لانه فى الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (فى اقسامه) اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجملة) يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا قام ابوه اوابوه قائم كما يكون خبرالمبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا و متعددا) يعنى كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا و متعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا اومعنى بالعطف و بدونه مثل ان زيدا عالم فاضل اوفاضل اومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا) على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لايقال ان لولازيد لكان كذا ولايقال ان لعمرك لافعلن كذا وهوظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا (وفى شرائطه من انه اذاكان) الخبر (جملة فلابد من عائد) يربطها به المراد بالعائد مايصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لايجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعنى ان المراد من هذا التشبيه (بعد أن يصح كونه) اى خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعنى ان خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لباب ان (لوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موانعه) عطف على لوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبرا له يعنى لايوجد مانع لان يكون خبرا له اذاكان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ (ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان) قوله يصح مع فاعله فى محل الرفع خبر لان فى قوله ان كل ماوهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع ايضا فاعل لايلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز أن يقال اين زيد ومن ابوك) يعنى يجوز أن يقع الظرف المستقر خبرا للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز أن يقال ان اين زيد وان من اباك) يعنى لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطلت الصدارة (الا فى تقديمه) (عليه) اى تقديم الخبر على المبتدأ يعنى امره

كامر خبر المبتدأ فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازا وامتناعا حيث جار تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهارا لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءنى القوم الا زيدا يعنى ان زيدا لم يجئ (فانه لا يجوز تقديمه) اى تقديم خبر ان (على الاسم) اى على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا) غالبا لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام اوكانا معرفتين او متساويين اوكان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع اوالفرق بين خبريهما فى التقديم جوازا وامتناعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعنى توابع داخلة (على الفعل فى العمل) اى فى عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسيأتى تفصيله (فاريد أن يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا) يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا مؤخر (و) العمل (الاصلى له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل فى الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون عملا بالاصل (فلما اعملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها) يعنى فى اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى ثانى المعمولين وهو الخبر (على) المعمول (الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا فى الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيجئ (كما يتصرف فى معمولى الفعل) المتعدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لنقصانها) فى العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل فى العمل وهى مشابهته به لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان اومكان او جارا ومجرورا (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه) فى جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفى يكون مثبتا مثل قولك ما جاءنى القوم الا زيدا اى الا جاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبر ان (اذا) بالتنوين لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر المبتدأ (فى جواز

(التقديم)

التقديم اذاكان الاسم معرفة) يعنى كما ان المبتدأ اذاكان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحوفى الدار زيدمع ان الاصل التقديم كذلك اذاكان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحوقوله تعالى ان الينا ايابهم) وان فى الدار زيدا (وفى وجوبه) اى وجوب التقديم (اذاكان الاسم نكرة) ليتخصص على ماسبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذاكان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذاكان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعنى ان بعض البيان بمثابة السحر فى ميلان القلوب اوفى العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذاصرف الى الحق ومذموم اذاصرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اى كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو مانظمه الشعراء من المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وماشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه مافيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف مالايتوسع) مبنى للمفعول (فى غيرها) اى غير الظروف اى لتجويز النحاة فى الظروف مالايجوز فى غيرها لان كل شئ من المحدثات لابد وان يكون فى زمان اومكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لايدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لايدخل غيرهم واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذكل ظرف فى التقدير جار ومجرور ويحتاج الى الفعل اومعناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالمسميات فان كل شخص لايخلو من ظرف مكان يستقرفيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبرلا) (الكائنة) قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفى ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهوقوله خبرلا وهو نادر لان الحال اماليان هيئة الفاعل اوالمفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشائعا الاانه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهوغير جائز لما سيجئ فلاوجه لقول من قال والمشهور فى امثاله تقدير النكرة (لنفى الجنس) (اى لنفى صفته) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذلا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لنفى القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا) وارد (لنفى الرجل نفسه) لان النفى والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون

الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لنفى الجنس لا محذو بها حذو ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل من حيث ايها نقيضها لان لا للنفى وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها * وفى الرضى وجه مشابهة لا التبرئة لان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان للمبالغة فى الاثبات لانها للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى * قيل ان لا للتأكيد كما ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها لان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابه للمشابه بالشئ مشابه لذلك الشئ ﴿ هو ﴾ اى خبر لا هذه ﴿ المسند ﴾ ﴿ الى شئ آخر) سواء كان المسند اليه اسمها اولا (هذا) اى المسند جنس (شامل لخبر المبتدأ وخبر ان) واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شئ آخر ﴿ بعد دخولها ﴾ (اى بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اى بقيد البعدية (سائر الاخبار) كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اى دخول لا هذه ههنا (ماعرفت فى خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شئ آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هى يضرب ابوه فاورثت اثرها لها ﴿ نحو لا غلام رجل ﴾ منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشبها به وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك ﴿ ظريف ﴾ خبرها (وانما عدل) المصنف فى التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اى قول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على الفتح لما سيجئ ومنصوب محلا على انه اسمها (فى الدار) الجار والجار ور فى محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر) فيه لكون خبرها يحذف كثيرا (وجعل فى الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ماذكره المصنف) من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعدلا

بلا فصل و (لا يجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به اولا على ماسيجىء بناء (على ماهو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه غير ظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فى المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفى لوضوح المثال وحسنه (فيها) (اى فى الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان او القصة فى قولك هو زيد قائم وهى هند قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف ظريف) بان يكون فى متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولا حال) من الضمير المستكن فى الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لا غلام رجل ظريف حال كونه فى الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها فى الدار لان الحال قيد لعامله (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (لا تتقيد بالظرف) على التقدير الاول (ونحوه) على التقدير الثانى اى الظرف لان الحال فى معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت فى احد وجدت مطلقا من غير تقيدها بشئ من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدها (وانما اتى) المصنف (به) اى بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف فى المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفى الخبرين معا عن الاسم لا نفى كل واحد منهما كعكس قولك هذا حلو حامض كما سبق (وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله لنوعى (وغيره) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) اى لا التى لنفى الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف (حذفا) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة (كالموجود والحاصل) وانما حذف (لدلالة النفى عليه) فتكون لفظة لا قرينة

لفظية عليه لان النفى يقتضى منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف النفى الى العام وهو اذالم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لااله الاالله) ولاسيف الا ذوالفقار ولافتى الا على (اى لااله موجود الاالله) وفى المقاليد قوله ذوالفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجئ بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلابد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لاسيف فى الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذوالفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لااله فى الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله تعالى عنه وقيل اهداه اليه النجاشى وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اى لايظهرون الخبر فى اللفظ) اى لايلفظونه الاان يكون ظرفا لتوسعهم فيه مالا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عندبنى تميم (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لايظهرونه اوالمراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لايثبتونه) (اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لالفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لااهل ولامال اى انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى تزيفه لانه يجوز أن تكون لانائبة مناب انتفى كنيابة يامناب ادعو فى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلايحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير أن لايكون لها خبر اصلا (يحملون مايرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل اوالمفعول (فى مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لااسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لايحملونه على الخبر لانه يثبت فى لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه الشبه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ماولا كل واحدة منهما موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ماللنفى ونفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفى والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولا تكون لنفى الحال ولاتدخل على المعرفة ولاتدخل الباء على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان) اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لامسند اليه (و) شامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لالنفى الجنس واسم كان (بعد دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت مايمنعك عن القبول ومعنى الدخول مرّ فى باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا او معنى (لايرد) عليك مثل (ابوه فى مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما زيد قائما) قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او نكرتين اوالاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لايجوز أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما ومارجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولارجل افضل منك) ولايكون اسمها وخبرها الانكرتين لاغير (وانما اتى) فى تمثيل لا (بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة ما فى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظة (لالاتعمل الافى النكرات) جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك لايكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لاتعمل الافى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف مافانها تعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لاتكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لاشاذ لاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما لما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ما عاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا لمشابهتهما بليس (لغة الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفى آخره زاى معجمة بلاد مكة شرّفها الله تعالى (واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لاتوجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولاغيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لايستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه فى العمل (ويقولون) اى بنو تميم (الاسم والخبر) مايقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد دخولهما) اى دخول احدهما (مرفوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون مازيد قائم ولارجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عندهم (وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى نزل (القرآن) الفصيح المعجز (نحو ماهذا بشرا) وماهن امهاتهم واذا عمل مافى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ماعاملة واما لا فتقيس على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس * ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد أن يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال اومن قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ماولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ (شاذ) (اى قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لى شئ اى شئ قليل لايعبأ به (لنقصان مشابهة لابليس لان ليس لنفى الحال و) لفظة (لاليس كذلك) لانها ليست لنفى الحال (فانه للنفى مطلقا) بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف مافانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس (لنفى الحال) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل مازيد قائما كذلك مالنفى الحال واذا كان عمل لاشاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى للمفعول (عمل لا على مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لاالتى لنفى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لافى النكرة (من صدّ عن نيرانها) من اسم شرط صدّ فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نوراجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابراح) الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولامشبهة بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها وآلامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن قيس المعروف بالشجاعة لازوال لى عنها ولاعجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباؤه هكذا فابنه كذلك * عاقبت كرك زاده كرك شود * وبچۀ مار مارشود (اى لابراح لى) يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولايجوز أن يكون)

(جواب)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم لايجوز أن تكون لنفي الجنس والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النفي ولايجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولايجوز أن تكون لا هذه (لنفي الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنفي الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لايصدر جوابا عن سؤال محقق اومقدر والسؤال لايكون الا بالتكرار مثل أرجل في الدار ام امرأة فيجاب لا رجل في الدار ولا امرأة (لايجوز فيما بعده الرفع مالم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار في البيت) وهو ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات) المذكورة سواء كان عاملهما معنويا او لفظيا (ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد مايكون بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما بعد) مبني على الضم اي في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل لما سبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (شرع في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا (وقدمها) في البيان (على المجرورات) مع أن كل واحد منهما فضلة يقع بعد تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيدا للفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحبا للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضي تقديم مافيه الخفة على مافيه الثقل (فقال) ﴿المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية﴾ (قد تبين شرحه) اي شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات) من ان المنصوبات جمع المنصوت لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التميز كالمفاعيل الخمسة (او حكما) كالملحقات السبعة (وهى) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة اوبالكسرة والثانى اما بالالف او الياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (اباك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسورة او المفتوح ما قبلها * ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ماعداه لان مافعله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فمنه) الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع (او مما اشتمل على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على الوجهين فى قوله فمنه (المطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لا على وزن عدة (المفعول عليه) اى ما فعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما فى صحة اطلاقه على كل واحد منها (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء او فى او اللام او مع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل مايتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا اومكانا والمفعول له والمفعول معه (فانه) اى الشان (لايصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ماتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل اومفعوله (الا بعد تقييدها) اى الا بعد تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به اوفيه اوله اومعه) على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة اوصلة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير له فيه قطعا (لا) ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل (موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم مافعله فاعل فعل (مثل مات) زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ماقامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم (لان مافعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه (صفة للفعل وهو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التميز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى اوعلى انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه (نحو ضربته ضربا) ومات موتا وجسم جسامة (اوحكما) عطف على حقيقة (كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو فضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد للاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصوير له باشنع صورة كذا قاله البيضاوى اووجوبا سماعا اوقياسا على ماسيجىء امثلتها (او اسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل

المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور أن يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل فى قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التى لم يذكر فعلها لا) اى لايكون مذكورا (حقيقة ولاحكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لامحالة الا انه لم يكن مذكورا لاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب ﴿ بمعناه ﴾ (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزأ من معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تاديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تاديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول او مثل تاديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التـأديب او الجبن ليس جزأ لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت) من باب علم (كراهتى فان للكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

﴿ والفاعل ﴾

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار أن تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت) الكراهة (بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار أن يكون ماوقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار أن تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لايصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا وابصرته (فخرج) قوله كراهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد مفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به ومابين ماهو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره فيه * ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على مايفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

عين المؤكد كما قررناه ﴿و﴾ يكون ﴿ النوع ﴾ (ان دل) المفعول المطاق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه ﴿ والعدد ﴾ (ان دل) المفعول المطاق على مايفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل ﴿ مثل جلست جلوسا ﴾ فان جلوسا دل على مايفهم من جاست وهو الجلوس فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدا للمضمن وهوالجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا ﴿و﴾ جلست ﴿ جلسة ﴾ كائنة (بكسر الجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما ﴿ و ﴾ جلست ﴿ جلسة ﴾ كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف ﴿فالاول﴾ (اى الذى) يعنى المفعول المطاق الذى يكون (للتأكيد) ﴿لايثنى ولايجمع﴾ مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعرّاة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لاشيئان ولا اشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لايثنى ولا يجمع ومع هذا اذاثنى اوجمع يكون فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل فلايكون للتأكيد (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية يستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حل ووقت (الا اذا قصد به) اى الا وقت قصد (النوع اوالعدد) بالمفعول المطاق للتأكيد لانه اذا قصد النوع الواحد اوالعددالواحدبه افرد واذا قصد به الاثنينية ثنى واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية ﴿ بخلاف اخويه ﴾ (اللذين هما) يكون احدهما (للنوع و) الآخر (العدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين) مثنى (او) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (اوفتحها) للعدد فيهما* ولما كان الاصل فى المفعول المطاق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا ومايوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قدالمفيدة للتقليل فقال ﴿ وقد يكون ﴾ (المفعول المطلق) ﴿ بغير لفظه ﴾ (اى) يكون المفعول المطاق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

﴿ لكن ﴾

لكن على قلة لان الاصل فيه ان تكون موافقا له فى لفظه ايضا وهذا الدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظى وهو لايكون بغير لفظه (اما) ان يكون مغايرا للفظ فعله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية التى ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردهما مثالا برأسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل فى مقام الآخر واوردهما مثالا ومع هذا فالمناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرته له (بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما موافقان فى الحروف الاصلية (وسيبويه) يشترط الموافقة فى المادة لايجوز المغايرة فيها و (يقدر له عاملا من بابه) فيما خالف الباب والمادة (اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب مايستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج * ولما كان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لايجوز الحذف (جوازا) اى حذفا جائزا يعنى كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت) بالخطاب (قدوما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية * خوش آمدى * (فخير اسم تفضيل) مخفف اخير على ماسيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كونه مصدرا مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمما له يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف ﴿ووجوبا﴾ عطف على جوازا يعنى وقد يحذف الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفا واجبا) ﴿سماعا﴾ (اى سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعا (موقوفا على السماع) من العرب لانه (لاقاعدة له) اى لحذف الفعل الناصب له وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعى ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول ﴿نحو سقيا﴾ (اى سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا ﴿ورعيا﴾ (اى رعاك الله رعيا) اى حماك الله حماية ﴿و﴾ مثال الثانى ﴿خيبة﴾ (اى خاب) فلان (خيبة) ماخوذ (من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم ينل) اى لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ما طلبه) بالفارسية * زيان كرده شود * ﴿وجدعا﴾ (اى جدع) مبنى المفعول (جدعا والجدع) بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد) اوقطع الاثنين منها او الثلاثة اوكلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها تكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال * وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة ﴿و﴾ مثال الثالث ﴿حمدا﴾ (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية * ستايش كردم * ﴿وشكرا﴾ (اى شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية * ستايش كردم * بمقابلة نعمة ﴿وعجبا﴾ (اى عجبت) من باب ضرب (عجبا) على وزن غلبا (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر و نظم ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرهما (وهذا) اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اذا حكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

﴿اجاب﴾

اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما) اى فى المفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما مالم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا اوحمدت حمدا (نحو حمدا له وشكرا له وعجباله) وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له ﴿ و ﴾ (قديحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا) ﴿ قياسا ﴾ (اى حذفا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفا واجبا قياسا والقياس ما (يعلم) مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف الفعل) الناصب له (معه) اى مع وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا ﴿ فى مواضع ﴾ نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لاينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة ﴿ منها ﴾ خبر مقدم اومبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع) ﴿ ماوقع ﴾ قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها اوبقوله ماوقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ماموصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات (وقع) ﴿ مثبتا ﴾ اسم مفعول من اثبت (اريد اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام ﴿ من قتل قتيلا ﴾ (لانفيه فانه) اى الشان (لواريد نفيه نحو مازيد سيرا لا يجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور هو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا فيه وينصبه فلايحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لايجب حذفه لانه يجوز أن يكون من باب حذف الفعل جوازا اى مازيد يسير سيرا ﴿ بعد نفى ﴾ متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله اومعنى نفى وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولاتنظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ماكان زيد الاسيرا ومابعدتك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ اومعمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى ﴿ او ﴾ وقع

شيئا (بعد) ﴿ معنى نفى داخل على اسم لايكون ﴾ (المفعول المطلق) ﴿ خبرا عنه ﴾ (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لو دخل) حرف النفى (على فعل نحو ماسرت) بالخطاب او التكلم (الاسيرا) اومعنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى اومعناه (بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لوكان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ماسيرى الاسير شديد) وانما سيرى سير كثير وههنا يجوز أن يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا اوجوازا ﴿ اووقع ﴾ عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) ﴿ مكررا ﴾ (اى) وقع المفعول المطلق ﴿ فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لايصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بماسبق فلايرد ماهو المتبادر من ظاهره (فلايرد عليه) اى على قوله اووقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكادكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لايصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا للاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف المضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ماوقع مكررا كما فصل فى الصور الآتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما ﴿ نحو ماانت الاسيرا ﴾ فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ ماداخل على اسم وهو انت لايكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لايقال انت سير الامجازا اومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ماانت (الاتسير سيرا) ﴿ وماانت الاسير البريد ﴾ (اى) ماانت الا (تسير سير البريد) وهو معرب * دم بريده * وهو اسم بمعنى

استرپيام لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى * پيك * (هذان) اى نحو ما انت الاسيرا وما انت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى) داخل على اسم لايكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثال الاول والثانى (او) ينقسم (الى ماهو فعل للمبتدأ او الى مايشبه به فعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبهابه وليس فعل المبتدأ ولا قائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لايصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لايجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفى) اى انما انت تسير سيرا او انما انت تسير سير البريد (وزيد سيرا سيرا) (اى زيد يسير سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيدا كما فى قوله تعالى ﴿ اذا دكت الارض دكا دكا ﴾ لانه بيان لكثرة الزلزلة لاتحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لاتحققه هذا (مثال لما وقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع (ماوقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيانا وتفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جملة) وماهو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لايكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما مشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (الغرض المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون * وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بيان انواعه المختلفة المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم مايتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام مايتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل ﴿ نحو ﴾ (قوله تعالى) حتى اذا اثخنتموهم ﴿ فشدّوا الوثاق ﴾ بالفتح والكسر مايشدّ به من حبل وغيره ﴿ فاما منا بعد ﴾ (اى بعد شدّ الوثاق) ﴿ واما فداء ﴾ بكسر الفاء وفتحها اى بعد شدّ الوثاق (فقوله فشدّوا الوثاق جملة) فعلية طلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) يعنى الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر منّ يمنّ منا مثل مدّ يمدّ مدّا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شيء بمقابلته بالفارسية * كس رارها كردن بجز چيز * (واما الفداء) مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثانى على وزن صرافا الاطلاق باخذ شيء فى مقابلته بالفارسية * كس رارها كردن بچيزى * واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل فى شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (ففصل الله تعالى) وبين (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفضيلية والفاء التعقيبية (بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا) اى اما تطلقون ماشددتم الوثاق عليه اطلاقا بلاشيء فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد الشدّ) اى شدّ الوثاق (واما تفدون فداء) واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شيء منهم فتنتفعون به فى حوائجكم هذا فى الانشائية واما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشترى طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ﴿ ومنها ﴾ (اى من تلك المواضع) اومن المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ﴿ ماوقع ﴾ (اى موضع مفعول مطلق وقع فيه) ﴿ للتشبيه ﴾ (اى لان يشبه) مبنى للمفعول (به) اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحترز) المصنف (به) اى بقوله للتشبيه (عن نحو لزيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فى الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد واجاز الرضى جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) اى لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا (للتشبيه) ﴿ علاجا ﴾ والعلاج مصدر عالج (اى حال كونه) اى كونه علاجا دالا لته على الهيئة

﴿ دالا ﴾

دالا على فعل من افعال الجوارح وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هى العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله علاجا (عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه ﴿ بعد جملة ﴾ ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا مثل صان يصون صونا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا ﴿ مشتملة ﴾ (تلك الجملة) صفة ﴿ على اسم ﴾ متعلق بمشتملة (كائن) ﴿ بمعناه ﴾ (اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائى من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار ﴿ و ﴾ مشتملة تلك الجملة ايضا ﴿ على صاحبه ﴾ (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته تلك الجملة قوله (اى الذى قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) اى بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى به صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه ﴿ نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار ﴾ (اى يصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صونا (بمعنى صوّت) يصوّت (تصويتا) من باب التفعل وانما قال بمعنى صوّت تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصـدرا واما التصويت فمصدريته اتفـاقى (فصوت حمـار مصدر) كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبهله فكان هومشبهابه (علاجا) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح وهى الفم واللسـان فيه (بعد جملة هى) اى تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهى) اى هذه الجملة (مشتملة) يعنى اشتملت (عـلى اسم) كائن (بمعنى المفعـول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المشتمل عليـه (صوت) لان صوت فى معنى الاسم الذى هو مفعـول مطلق (ومشتملة) تلك الجملة ايضـا (على صاحب ذلك الاسم وهو) اى الصاحب (الضمير المجرور فى له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية عنه (و) (نحو مررت به فاذاله) (صراخ صراخ الثكلى) فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى آخره خاءمعجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم وحينئذ لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها) لان الثكل الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اى فقدته وفى الحديث ※ ثكلتك امك ※ وامرأة ثكلة وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمنجار حب الفلفل وكالثانى ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى (ومنها) (اى من تلك المواضع) اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ماوقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اى مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول (لامحتمل لها) فلا لنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبنى على الفتح اسم لا اولها (اى لهذه الجملة) صفة محتمل و (غيره) (اى غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جملة اى لامحتمل ثابتـا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصـوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لنيـابة الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها معناه وفيهـا ماهو فاعل وهو ياء المتكلم (نحوله) خبر مقـدم (علىّ) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهـذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اى اعترفت) ماعـلىّ من الالف (اعترافا) وهو بالفارسيه ※ اقرار كردن بچيز ※ وههنا ※ اقرار كردم بهزار درم ※ (فاعترافا مصدر من باب الافتعـال (وقع مضمون جملة وهى قوله) اى قول المصنف (له علىّ

الف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له علىّ الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لاغير لان المرأ مؤاخذ باقراره وقد اقرّ بالف (ولا محتمل لها غيره) فاصله له علىّ الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا ﴿ ويسمى ﴾ بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا ﴿ تأكيدا لنفسه ﴾ وذاته (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له علىّ الف درهم وهو الاعتراف ايضا * وفى الرضى فاعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد (امرا يغايره) اى يغاير نفسه وذاته (ولوكان) يؤكد نفسه (بالاعتبار) اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل ﴿ ومنها ﴾ اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ﴿ ما ﴾ (اى موضع مفعول مطلق) ﴿ وقع مضمون جملة ﴾ كائن ﴿ لها ﴾ (اى لهذه الجملة ﴿ محتمل غيره ﴾ بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) ﴿ نحو زيد قائم حقا ﴾ (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ (من حق يحق) مثل فرّ يفرّ من باب ضرب (اذ ثبت ووجب) لان الحق فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع يطابقه ﴿ ويسمى ﴾ (هذا النوع من المفعول المطلق) ﴿ تأكيدا لغيره ﴾ (لانه) اى لان المفعول المطلق (من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه) والجملة خبر ان (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوصا ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية (فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغاير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه بلفظ المصدر) فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تأل جهدك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى تأكيدا لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه الاول (ليندفع) الغير ويتقرر ماهو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل (ليتكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين ﴿ ومنها ﴾ اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ﴿ ما ﴾ اى موضع مفعول مطلق ﴿ وقع مثنى ﴾ (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر دوالين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ذيك اى اسرع اسراعا بعد اسراع وهجاجيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ماوقع (مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة

(قوية)

قوية فيما بينهم (لئلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق فى هذه الآية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اى) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفى جعل المثال) وهو لبيك وسعديك (من تمة) اى من تميم (التعريف لافادة هذا القيد) اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المصنف فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين ﴿مثل لبيك﴾ (اصله الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اى اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامتثال امرك) اى ما امرتنى به ليلا ونهارا (ولا ابرح) اى لا ازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية لها (متتالية) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينهما هذا معنى البابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى ﴿فضرب الرقاب﴾ (ورد) المصدر (الى الثلاثى بحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد فى البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اى الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (لبيك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا (ويجوز أن يكون) لبيك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعنى بمعنى اقام به فى القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك (فلا يكون) لبيك حينئذ (محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد ﴿و﴾ (على هذا القياس) ﴿سعديك﴾ الا انه لا يكون غير محذوف الزوئد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب (اى اسعدك) اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

بمعنى اعينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك (الا ان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى حالين فى ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجىء سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى انه لا يكون محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شىء يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم (يتعدى باللام) والله علم ﴿ المفعول به ﴾ ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما فى ضربت زيدا او تعلق به كما فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ﴿ هو ﴾ اى المفعول به ﴿ ماوقع ﴾ (اى اسم وقع) ﴿ عليه فعل الفاعل ﴾ اى ماتعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكره اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما (اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اى بذكره (فى المفعول المطلق) اختصارا اولظهور أن المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) فى قوله ماوقع عليه فعل الفاعل (تعلقه به) اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) بين الفعل والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون فى) قولك (ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون فى) قولك (مررت بزيد أن المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اى الشان (لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه) كما قالوا فى المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء فى محلها (او) واقع (له) فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (معه) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان

﴿ المفعول ﴾

المفعول به فى ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا اومعنى مثل جلس قعودا اوقعد جلوسا واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اى فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ماهو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ماكان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تاملا (فخرج به) اى بقوله فعل الفاعل وماهو المراد منه (مثل زيد فى) قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج عن كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الآخر كما فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشان (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعلمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة اوحكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه لولم يذكر الفاعل فيه وقيل ماوقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد أنه لو قال) المصنف فى تعريف المفعول به (ماوقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على الهندى حيث قال لا فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ماوقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم تكن الفائدة اوفر وفى ذكر الفاعل فائدة التعميم ﴿نحو ضربت زيدا﴾ (فان زيدا) فى هذا المثال (قدوقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل ﴿و﴾ لكن ﴿قد يتقدم﴾ (المفعول به) على خلاف الاصل لنكتة وعلة ﴿على الفعل﴾ (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل فى العمل فجوازه على ماهو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى و (اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله اعبد) واياك نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب أتمنى واما وجوبا) اى تقدما واجبا (فيما) اى فى المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه أزيدا ضربت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به (فى حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاى المعجمة اى تحت (ان) المصدرية (نحو من البرّ) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع مخاطب فى تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه بالفارسية * از نيك است تومنع كنى زبانت را * والاصل فى الفعل العامل فى المعمول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزأ من الكلام ﴿و﴾ (قد) ﴿يحذف الفعل﴾ على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (فى المفعول به) لكون البحث فيه ﴿لقيام﴾ اى وقت وجود ﴿قرينة﴾ علامة (مقالية او حالية) دالة على تعيين المحذوف ﴿جوازا نحو﴾ قولك ﴿زيدا﴾ بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا ﴿لمن﴾ اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة ﴿قال﴾ صلة ﴿من﴾ اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ماسبق آنفا

﴿اضرب﴾

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقرينة المقالية) الدالة عليه (التى هى السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب (اليها اى تريد) اى أتريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقرينة الحالية) التى هى تهيؤه اوذهابه اليها ﴿و﴾ قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به ﴿وجوبا﴾ اى حذفا واجبا ﴿ فى اربعة ﴾ ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة ﴿ مواضع ﴾ وهو الظاهر من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ماعداها (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان العدد لايفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين فى موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) مثل اخاك اخاك اى الزم (والمنصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل الحمد (او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او الترحم) مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لايقتضى البحث عنه الموضع ﴿ الاول ﴾ (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها ﴿ سماعى ﴾ يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لايكون له ضابط كلى يعرف به علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع) من العرب (لايتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لايتجاوز (عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع ﴿ نحو امرأ ﴾ بفتح الراء لان عينه وعين ابنم كلاهما تابعان للامهما فى الحركات الثلاث ﴿ ونفسه ﴾ (اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية * كزند ازين مرد * وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا * كوتاه كن تودست آزردن اين مرد واره ازصحبت كردن اين مرد زد شنام دادن * وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء اوقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى * وقيل المعنى اما الهجر عنه

او ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امره ﴿ وانتهو خيرا لكم ﴾ (اى انتهوا عن التثليث) اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اىماينفعكم فى الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) اى ماهو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم ﴿ واهلا وسهلا ﴾ (اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله (اى) اتيت (مكانا ماهولا اى معمورا لاخرابا) يعنى لم يكن المكان الذى اتيته خرابا او اسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه بقوله (او) اتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعنى لم يكن الذى اتيته اجنبيا لك فمعناه حينئذ بالفارسية * آمدى تو خويشانرا ونه آمدى بيكانكانرا * والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه حينئذ * آمدى توجاى زيبا * (ووطئت) الوطىء مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لا من البساط والسهل نقيض الجبل معناه * رهى توجاى نرم ونهى پاى بروى * (لاحزنا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ماغلظ من الارض * جاى درشت پاى نه نهى جاى نرم پاى نهى * وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال ﴿ و ﴾ (الموضع) ﴿ الثانى ﴾ (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل فى المفعول به فيها ﴿ المنادى وهو المطلوب ﴾ اى الشخص الذى طلب ﴿ اقباله ﴾ (اى توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لا بقلبه واذا ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى ﴿ ياسماء اقلعى ﴾ (ويا جبال) كما فى قوله تعالى ﴿ ياجبال اوبى ﴾ (ويا ارض) كما فى قوله تعالى ﴿ يا ارض ابلعى ماءك ﴾ مما يستحيل منه الاقبال من غير ذى روح وجماد (فانها) اى فان الاسماء التى استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان مايستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانقياد فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اى هذه الاسماء (فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه او قلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

﴿ لتنزهه ﴾

لتنزهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعنى المندوب بخلاف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سيأتى معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء) والجملة خبر بعد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال * ولقد امر على اللئيم يسبنى *(لمجرد) اظهار (التفجع لالتنزيله) اى لتنزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر عطف على تنزيله (ندائه) فلم يكن منادى لاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما لعدم التنزيل (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة اوحكما (عن تعريف المنادى) لانه لايطلب اقباله لا حقيقة ولا حكما (ولهذا) اى لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المندوب (بالذكر فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال ياسماء ويارض وياجبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى (تحكم) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال امثال ياسماء ويارض وياجبال (فان المندوب ايضا) اى كالمنادى الحكمى اوكما ان مثل ياسماء منادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطابقا بل (حكما على وجه التفجع) اى على طريق التفجع والتوجع (فاذا قلت يامحمداه) حال كونه مندوبا (فكأنك تناديه وتقول له تعال) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل (فانى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل) وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت ياعبد الله الى ان قال اومندوبا كقولك يا زيداه (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ماعداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

بيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف (يا وايا وهيا واى والهمزة) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء وقدمر غيرمرة (واحترز المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو ليقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد أقبل قوله ﴿لفظا او تقديرا﴾ (تفصيل للطلب يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لايكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يازيداو) طلبا (تقديريا) والطلب التقديرى لايكون الا (بان تكون آلته) اى آلة الطلب (تقديرية) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اى يا يوسف (أعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجئ لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (للنيابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) مناب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لا يكون الا (بان يكون) الحرف (النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يازيد و) مثال المنادى (المقدر مثل ألا يااسجدوا اى ألا ياقوم اسجدوا) وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا او تقديرا او محلا (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لايقدر أن يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يازيد (ياادعو زيدا) وانما قال ياليكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مخبرا وأدعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذا قلت ياعبد الله فكأنك قلت يااريد او أعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه انتهى (فحذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلايكون

(التخفيف)

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو أدعواواريد اوأعنى (وافادته فائدته) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ماقام مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا اومقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء الافعال) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيدا وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لاتكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ماقال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لايكون) المنادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على (كلها مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على المذاهب كلها (فعند سيبويه كلا جزءا الجملة) اصله جزآن سقط نون التثنيه بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير للجزآن (مقدران) خبر لقوله جزءا الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا (وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الآخر ضمير مستتر فيه) اى فى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والآخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها

ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشرى ايضا كما نقلنالك سابقا تأمل والله اعلم ﴿ ويبنى ﴾ بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لا انه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم) المصنف (بيان البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لالقلة الثلاثة لتساوى مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والنكرة (ولطلب الاقتصار فى بيان النصب بقوله وينصب ماسواها) كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى ﴿ على مارفع ﴾ مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى ﴿ به ﴾ والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويارجل اوتقديرا مثل ياحبلى ويافتى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او) يبنى على (الواو) فى الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويامسلمون وهذان لايكونان الامبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التى يرفع بها المنادى) والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى ومارفع بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى ومارفع بالالف والواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف والواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اماقبل النداء فتكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤول اليه من قبيل ﴿ من قتل قتيلا ﴾ واما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ماكان مثل ﴿ وآتوا اليتامى اموالهم ﴾ (او الفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كأنه قيل الفعل اعنى يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل (مسند الى الجار والمجرور اعنى به) فيكون مفعول مالم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اى فى يرفع حينئذ لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير) المستكن فى يرفع على التقدير الاول لا الثانى لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لا المنادى اى على مارفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم (غير ملايم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب السوق ﴿ اذا كان ﴾

﴿ اى ﴾

(اي المنـادى) ﴿ مفردا ﴾ (اى لا يكون) المنادى (مضافا) مثل ياعبد الله (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل ياخيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كانضمام من زيد الى خيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه ﴿معرفة﴾ خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات وأحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى وأحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لماسيأتى وصرح بالتعريف الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (وانما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعوا والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيـا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك واياك اما المشـابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطـاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثلهـا) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلهـا فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يا زيد) كما قلنـا (بمنزلة ادعوك وهـذه الكاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظـا ومعنى) والحاصل ان المنـادى المفرد المعرفة مشـابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشئ مشـابه لذلك الشئ اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو ياقوم وياقومنا وحركة المبنى نحو ياقوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشـابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيـان مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل

فى البناء فيكون المنادى مشابها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى) المنادى (لمشابهته الاسم المبنى) الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصل فى البناء والا لكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا ﴿مثل يازيد ويارجل﴾ هذان (مثالان لما) اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضم) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر

سلام الله يامطر عليها ＊ وليس عليك يامطر السلام

(اولهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه ﴿ويازيدان﴾ هذا (مثال للمبنى على الالف) ﴿ويازيدون﴾ هذا (مثال للمبنى على الواو) ليكون رفعهما بالالف والواو ﴿ويخفض﴾ بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين فيه نائبه (اى ويجر المنادى) لدخول ماهو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فينجر اما لفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى العلم لانه لا يقال يالرجل فى يا رجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا باخير من زيد فى ياخيرا من زيد ﴿بلام الاستغاثة﴾ (اى بلام تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثة به) الاضافة لادنى ملابسة (وهى) اى هذه اللام (لام التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره (ادخلت) بالبناء للمفعول (على المستغاث) اى على من اريد الغوث منه (دلالة) مفعول له للادخال اى لتدل اللام (على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه فى الصلاحية للغوث (بالدعاء) الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف ﴿نحو يالزيد﴾ فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يالزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو أدعو اواريد وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف الا انها لا تزاد الا فى احد المواضع الثلاثة الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه بالفارسية＊مخصوص كردم ترا اى زيد بخواندن و بحاضر شدن ازسبب آنكه بفرياد رس تو اين ضعيف را＊(وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وليوافق حركتها عملها (لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذه اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه

﴿ قياس ﴾

قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحويا للمظلوم اى ياقوم) للمظلوم يعنى ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة) فى المستغاث بل كسر بناء على ماهو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحويا للمظلوم (مستغاث او مستغاث له) مع ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث (لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التى يفتح لام الجر معها نحولك) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ماهو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بتاء الخطاب (على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فى المعطوف و (بغيريا) فيه (نحويا لزيد ولعمرو كسرت) لام الاستغاثة (فى المعطوف) عملا بما هو الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلابد من فتح لام) الاستغاثة فى (المعطوف ايضا) اى كما لابد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف النداء فى المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصح ان يكون قرينة (نحو يالزيد ويالعمرو) فكأنه قال اولا يا لعمرو فلزم الفتح (وانما اعرب المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا كان مضافا مثل يا لعبدالله فكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهته الحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لايؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب) المنادى المستغاث (على ماهو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فانجرّ بدخول الجار لفظا اوتقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المصنف ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق كما فى قوله تعالى ﴿قد يعلم ما انتم﴾ (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى تعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحو يا للماء) فكأنك ابصرت ماء فى مكان لايرجى ولايظن وجوده فيه فاعجبك فتاديه وتقول تعال فانك عجيب الشان لايعرفك كل احد (ويا للدواهى) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة (ولام التهديد نحو يا لزيد) فى مقام تخويف المنادى المنادى ولذا قال الشارح (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يالزيد للتهديد * وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لايظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى * (فلم اهمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لايصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا) لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن ماسواهما كله منصوبا لانه ينجرّ بلامى التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى ماسواهما (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحدة منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المهدّد) حال كونه (اسم فاعل) من هدّد (يستغيث) اى يطلب الغوث والعون (بالمهدّد) اى من المهدّد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدّد اسم مفعول (فينتقم) المهدّد اسم فاعل (منه) اى فيأخذ انتقامه من المهدّد اسم مفعول (ويستريح) المهدّد (من الخصومته) فاستغاثة المهدّد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواهما كليا (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم ياللماء ويالدواهى) محذوف لانسيا (ليس) المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم ياللماء ويالدواهى نحو (ياقوم او ياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لا يرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء كقولهم ياللتهنئة بالكسر اى ياقوم احضروا للتهنئة وشاهدوها (ظاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به المجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم تأل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى على الفتح) وجوبا (لالحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى ﴿اقم الصلوة لدلوك الشمس﴾ اى وقت طلوعها اى لالحاق (اى) وقت الحاق (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (بآخره) اى بآخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا وباقية على تلك الهيئة (فتح ماقبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم قلبها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ماقبلها مفتوحا (ولا لام) (فيه) اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقييد به كما قيل بل اتفاقى لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان اللام تقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) تقتضى (الفتح) اى فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لايجتمعان فى محل واحد (فلايحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلايحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يالزيداه ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره ﴿مثل يا زيداه﴾ (بالحاق الهاءبه) اى بالمنادى (للوقف)﴿وينصب﴾ بالبناء للمفعول ﴿ماسواهما﴾ اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد أن نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لايحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل ياعبد الله (اوتقديرا) اى نصبا تقديريا مثل ياابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولامستغاثا باللام والالف (وماغيره مغير عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناءه وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منها فيبقى على ماكان قبل كونه منادى من النصب لفظا اوتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط اوبانتفاء التعريف فقط اوبانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا اوشبهه فالقسمة الى اربعة (اما ما لايكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا اوشبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما مايكون مفردا ولكن لايكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما لايكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) اى القسم الاول (مالايكون المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما ﴿مثل ياعبدالله﴾ اوغير علم مثل يا عبد الله ﴿و﴾ القسم الثانى (وهو) اى القسم الثانى (مالايكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) ﴿ياطالعا جبلا﴾ وهو اما معمول للاول مثل ياحسنا وجهه ويا خيرا من زيد وياطالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

﴿هو﴾

هو جملة نحويا حليما لايعجل اوظرف نحو * الا يانخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام * فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوّز الاعتماد عليه اوعلى الموصوف لان التقدير يا انسانا اويا كوكبا طالعا جبلا ﴿ و ﴾ (القسم الثالث وهو) اى القسم الثالث (مايكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه (لايكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) ﴿ يارجلا ﴾ (مقولا) ﴿ لغير معين ﴾ اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين مالم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقييدله) على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيدا لنصبه لان مايكون قيدا للعامل يكون قيد العمل ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة (اذاكان منصوبا لايحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعه (وهو مالايكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل ياحسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال) يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل ياعبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يارجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصوّر انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله ياطالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير يا انسانا اويا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى عبارة ياطالعا جبلا (اعم من ان يرادبها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة)

فى الكتاب (وهذه الامثلة كلهـا مثال لماسوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضـا) اى كما كانت امثلة لماسوى المنـادى المفرد المعرفة فان عبدالله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين (فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى لماسوى المستغاث (على حـدة) واستقلال

*ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع فى بيان احوال توابعه فقال ﴿وتوابع المنـادى﴾ سيجىء معنى التوابع فى تفصيـله وتحقيقه فى بحثها ﴿المبنى﴾ صفة المنادى (على مايرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لايجرى الحكم الآتى فى المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا الاوعمرو ﴿المفردة﴾ بالرفع صفة التوابع (حقيقة اوحكما) تفصيل للافراد يعنى يكون ذلك التـابع مفردا حقيقيا بان لايكون مضافا ولاشبهه اصلا اومفردا حكميا بان يكون مضافا بالاضـافة اللفظية فانه وان كان مضـافا لكنه مفرد حكما على ماسيأتى و (انما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنـادى المعرب سواء كانت مفردة اولا (لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا اوتقـديرا فتابعه يتبعه فيـه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فى تابعه الوجهان الرفع حمـلا على لفظه والنصب حملا على محـله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اى بان يكون بنـاؤه (على مايرفع به) ولم نبقه على اطلاقه احـترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) المنـادى (المستغاث بالالف لايجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيهـا النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه اومحله (لا) يقـال يازيدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعنى وان كان فى المسـتغاث بالالف محلان الا انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محـله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب فى تابعـه كما وجب فى تابع المنـادى المعرب (وقيد المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعنى بان تكون (مفردة لانهـا لولم تكن) التوابع (مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت) تلك التـوابع (مضافة بالاضـافة المعنوية) نحو يا زيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله (وحينئذ) اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضـافة المعنوية (لايجوز فيهـا) اى فى تلك التوابع (الا النصب) لفظا اوتقديرا لان المنـادى اذا كان مضـافا يجب نصبه فتوابعه اذا كانت مضـافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل فى توابع المنـادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما يتبعه فى لفظه اذا

﴿كان﴾

كان مثله فى الافراد وذا يفوت فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقية (بان لايكون) التابع (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولاشبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولاشبهه (اوحكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة معنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لااضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لماكان اضافتها كلااضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم * الحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المصنف (التوابع الجارى) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول ياعليه (فيما هو محتاج اليه)

اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل اوصرح
(من التأكيد) (اى) التأكيد (المعنوى) قيل (لان التأكيد اللفظى حكمه
فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب
على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءنى زيد
زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت وانا لان الثانى
عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان
الثانى عين الاول كان حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكأنه قيل يازيد
يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظى معربا
لان الاعراب اصل والبناء عارض لايسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التميز
اوعلى المصدرية اوالحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم فى الاول والرفع
فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يازيد زيدا بالضم فى الاول
والنصب فى الثانى (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند
المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اى لكون المختار عنده
الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و (لم يقيد
التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا)
سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه رد على
الاصمعى حيث لم يجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب
العالم ورفعه فى يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان
التاويل فى وصف المنادى المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) اى مثل
الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (الممتنع) بالجر
صفة المعطوف الاانه وصف سببى (دخول يا) بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت
برجل حسن وجهه (عليه) اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله
المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لامطلق المعطوف لان الحكم الاتى
لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه
اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج
عنه نحو يا محمد و يا الله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف)
بحرف (الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمها كما سيجئ)
(ترفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (حملا) اى حال كونها
محمولة او لكونها محمولة (على لفظه) اى على لفظ المنادى المبنى المفرد المعرفة
(الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل (او)
لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يافتى العاقل (لان بناء المنادى

(المفرد)

المفرد المعرفة (عرضى) غير اصيل (فيشبه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز أن يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز أن يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى زيد العالم تابعا للفظه فيرفع ﴿ وتنصب ﴾ بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) ﴿ على محله ﴾ اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما اوعارضا وسواء كان منادى اوغيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ماهو الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو ياتيم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتيم (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (فى التأكيد) المعنوى (و) نحو يازيد زيد زيدا فى التأكيد اللفظى على ماهو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة انى * واسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا * ﴿ مثل يازيد العاقل ﴾ بالرفع حملا على اللفظ ﴿ و ﴾ يازيد ﴿ العاقل ﴾ بالنصب حملا على المحل (فى الصفة واقتصر المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لماعداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدا للرد على الاصمعى و (لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مماعداها على ماسيأتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان فاجرى الاعراب ان على المعطوف عليه فقط نحو يا زيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد والعاقل والعاقل والتاكيد بتأويل حمل الوصف عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (وياغلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) ياغلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (فى عطف البيان ويازيد والحارث والحارث) ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى ﴿ياجبال اوّبى معه والطير﴾ (فى المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه) فى ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد رفعه اوّلا ونصبه ثانيا حيث قال فى اللف ترفع وتنصب ﴿ والخليل ﴾ (ابن احمد وهو استاذ سيبويه) امام النحو والخليل هو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه ﴿ فى المعطوف ﴾ متعلق بيختار قدم عليه للحصر حيث لااختلاف

بينهما فى غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى فى الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائم ومايقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل يكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف الممتنع دخول ياعليه) (يختار الرفع) اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب فى ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل فى تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (فى الحقيقة منادى مستقل) لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل فى قولك جاءنى زيد وعمرو فى الحقيقة فاعل مستقل (فينبغى ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهى) اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة اومايقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما فى نحو يازيد وعمرو اوالالف كما فى نحو يازيد وعمران اوالواو كما فى نحو يازيد وعمرون (ولكن) اى الاانه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الاانه لما لم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اى البناء على الضمة اوالالف اوالواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت) تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة اوعلى الالف اوالواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفى الرضى فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل ياايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (بن العلا) بالقصر (النحوى القارئ) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابو عمرو (على الخليل) عصرا وزمانا لارتبة (يختار فيه) اى المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويزه الرفع) اى مع تجويز ابى عمرو فى المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى الشان (لما امتنع فيه) اى فى المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطه اللام) اى بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لايكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنادى فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ماباشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى) مطلقا (تابع لمحله) لما عرفت (ومحله) ههنا (النصب) بالمفعولية

(فاذا)

فاذا كان حكمه التبعيه وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق قيل مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء ﴿ياجبال اوبى معه والطير﴾ بنصب والطير ﴿وابو العباس﴾ (المبرد) ﴿ان كان﴾ المعطوف المذكور ﴿كالحسن﴾ بفتح الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل ﴿فكالخليل﴾ (اى فابو العباس) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله * يضحكن عن كالبرد المنظم * ويجوز أن تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واشتهاره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عنده رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا ﴿والا﴾ عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما فى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا (و) اما فى الصفة (كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام ﴿فكابى عمرو﴾ (اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار ﴿والمضافة﴾ بالرفع (عطف على) قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على مايرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت ﴿تنصب﴾ وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب

المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف (لانها) اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها (تنصب) لماسبق (فنصبها اذا وقعت) اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولامانع منه و(لان حرف النداء لايباشرها) وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ماهو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتميم كلهم) بالنصب ويازيد نفسه (فى التأكيد ويازيد ذا المال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم البلد (فى الصفة ويارجل اباعبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف المتنع دخول ياعليه) حال كونه (مضافا بالاضافة الحقيقية) لماسيأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقا و(لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لماقلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة ﴿والبدل ﴾ بانواعه ﴿ والمعطوف غيرما ﴾ بالرفع صفة اوبدل ﴿ ذكر ﴾ مبنى للمفعول (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف (المتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف (فغيره) اى هذا المعطوف هو (المعطوف الذى لايمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو اونكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه ﴿ حكمه ﴾ مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح (اى حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف ﴿ حكم ﴾ (المنادى) اى كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ﴿ المستقل ﴾ فسر الاستقلال بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (وذلك) اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبساط (لذكره) اى لذكر البدل فكأن حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعنى المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو

(بمنزلة)

بمنزلة يازيد ياعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اى حال كون كل) واحد (منهما) اى من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا فى هذا الحكم) اى فى كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافه والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اى سواء كانا) اى البدل والمعطوف المخصوص (مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) اوالمبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور فى الشرح او مضافين مثل ياعبدالله عبدالرحمن ويا عبدالله وعبدالرحمن اوالاول مفرد والثانى مضاف فيهما ومثالهما مذكور فى الشرح ايضا اوالاول مضاف والثانى مفرد مثل ياعبدالله زيدا وزيد فيكون الثانى مبنيا وان كان المتبوع معربا اومضارعين له نحو ياخيرا من زيد طالعا جبلا اووطالعا اوالاول مفرد والثانى مضارع له ومثالهما مذكور فى الشرح اوالاول مضارع له والثانى مفرد نحو ياخيرا من زيد وعمرو وياخيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل ياغلام رجل وغلام امرأة او غلام امرأة اوالاول مفرد والثانى اما مضاف اوشبهه اوالعكس قوله مطلقا يشمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اى فامثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على تقدير أن يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا فبنى كالمبدل منه (ويازيد اخاعمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويازيد طالعا جبلا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب اوحسن على ماسيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى العطف لايشترط مايشترط فى البدل * ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع فى بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

واشار الى الشرط الاول بقوله ﴿ والعلم ﴾ (اى العلم المنادى المبنى على الضم) لاعلى الالف ولاعلى الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلما يفهم) بالبناء للمفعول اى فلعلة تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله يختار فتحه (المنبئ) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احدا الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لايكون) ولا يوجد (الا فى) المنادى (المبنى على الضم) فان العلم لايضاف ولايكون مضارعا له ولايكون منكرا والمستغاث باللام لايفتح وبالالف لايختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لاغير ولايكون فى المثنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح يبين جواز الضم لاغير والى الثانى بقوله ﴿ الموصوف ﴾ صفة العلم ﴿ بابن ﴾ حال كون الابن (مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحوقابها) اى بالتاء من غير تغير هيئة الابن لانه لايجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة) وفاصلة (بين الابن) اوالابنة (وموصوفه) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع اوالنصب حملا على اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لايفتح المنادى فى مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله ﴿ مضافا ﴾ (اى حال كون ذلك الابن) اوالابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن ﴿ الى علم آخر ﴾ سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل يازيد بن عمرو او للمؤنث نحو ياهند ابنة زيدا والاول مذكر والثانى مؤنث نحو يازيد بن هند اوبالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يامحمد بن محمد اولا كالامثلة السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على مايرفع به) ومايرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) ﴿ يختار ﴾ بالبناء للمفعول لكونه يرجح ﴿ فتحه ﴾ اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة

﴿ الاستعمال ﴾

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشیء اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة (التى هى حركته) اى حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعولا به) لفعل محذوف وجوبا * وفى الرضى فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى * ﴿ واذا نودى ﴾ بالبناء للمفعول الاسم ﴿ المعرف باللام ﴾ اى بلام التعريف (اى اذا اريد نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب اومن قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى *اذا قمتم الى الصلوة* اى اذا اردتم القيام الى الصلاة ﴿ قيل ﴾ (مثلا) عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص ﴿ يا ايها الرجل ﴾ مثل يا ايها النبى ويا ايها الناس وغير ذلك (بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التى هى يا (والمنادى المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فيتوسع فيها ألا يرى انها تستعمل فى الندبة خصة والاستغاثة وتكون محذوفة دون غيرها لانه لا يقال ايا اوهيا اواى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له بتوسيط (عن اجتماع آلتى التعريف) احدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف فى محل واحد (بلا فاصلة) بينهما فيضيع احدهما فيكون فى الكلام حرف بلا فائدة * وفى الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشیء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شیء آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذهى مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة * الى هنا كلامه ﴿ ويا هذا الرجل ﴾ (بتوسيط هذا) بينهما للعلة المذكورة ﴿ ويا اى هذا الرجل ﴾ (بتوسيط الامرين) اى وهذا بينهما (معا) وفى هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالنداء بتزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنان بالانفراد والثالثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسط وخالصا له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها ﴿ والتزموا ﴾ كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبنى على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز فى يا زيد الظريف وهو لما سبق من القاعدة المستمرة (يعنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعنى جمهور النحاة ﴿ رفع الرجل ﴾ (مثلا) اى اسم الجنس الواقع صفة لاى او لهذا (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين

الرفع) بالجر بدل من الوجهين اوالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول (والنصب كما) فى يازيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاىّ اولهذا (هو المقصود) الاصلى (بالنداء) ومابينهما وسائط كما فى البدل (والتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على مايرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التى هى علامة المنادى) المفرد المعرفة لانه اذاكان مبنيا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذاكان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالنداء) وماقبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يازيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوّزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله والتزموا رفع الرجل اوصفة لاىّ المنادى اواسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا) اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اى فى بيان جواز الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول المصنف ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه المفردة ماجاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (اومفردة) كما التزم رفع توابعه اذالم يكن منادى مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذوالمال (نحو ياايها) اواىّ هذا (الرجل الظريف وياايها) او ياهذا اوياايّ هذا (الرجل ذوالمال) فالواجب الرفع لاغير (لانها) اى لان هذا التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب لامحل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلقا بل (انما يكون فى توابع المنادى المبنى) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقدسبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى

(المعرف)

المعرف باللام قيل باحدى الوسـائط الثلاث الا لفظ الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا يجـوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (احدهما) اى احد الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عمـا دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام و بين ماعوّض عنه الا قليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها (ياالله) (لان اصله الاله) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من أله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى هى فى اله على مابين فى علم الصرف (وعوّضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث لا تنفك عن الكلمة (فلا يقـال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لاه) بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوّض وقد يقـال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال وطويل *وفى الرضى والاكثر فى ياالله قطع الهمزة للايذان من اوّل الامر أنهما خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصـارا كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا مع اللام * تم الكلام (ولما لم يجتمع هذان الامران) التعويض واللزوم (فى موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهـا (اختص) بالبناء للفـاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعـالى يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة مافيه اللام الا لفظة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قال) المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص خصوصا لامتنـاع التوسيط هنـا لان ايا يستلزم التعدد ولفظها التنبيه والله تعالى منزه عنهما وذا موضوع للاشـارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشـارة الى ثلاثة احكام للفظة الله فى باب النداء قطع همزته لانها فى سـائر المواضع همزة وصل والقطع مختص ببـاب النداء واختصاص ذاته بكلمة يا من بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا ونداؤه بلا توسط المبهم من اىّ اوهذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام لا للتعويض (وان كانت (اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عمـا دخلت هى عليه

(واماالناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه لايجتمعان فيه الاقليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل فيه مافعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بلالام (فى سعة الكلام فلايجوز أن يقال) بلاتوسيط المبهم (ياالنجم وياالناس) بل لايقال الا بتوسيط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجرى (هذه القاعدة فى) كلة (التى) لان اصله تى ثم عرف باللام فصار التى وهى كلة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لايقال تى لان تى اسم اشارة والتى اسم موصول (فى قوله * من اجلك ياالتى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف ياالتى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان النداء لحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولاخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكأنه قال ياسلمى او ياليلى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى رققت قلبى وجذبته وميلته اليك والواو فى وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصل واللقاء عنى اى الىّ اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الىّ معناه بالفارسية*من هلاك شدم ازجهت عشق تواى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالا توبخيلى در وصل من* (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضاعن حرف (محذوف) اى عما دخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التى حيث لايقال فى سعة الكلام تى لما قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ماقلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرّا) تثنية فرّ صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيها ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفارّ المتمرّد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا آخره (اياكما ان تكسبانى شرّا) وفى رواية اياكما ان تعقبانى شرّا (لانتفاء الامرين) التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشدّ من الشدّة ولم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولايبنى منها اسم تفضيل (شذوذا) تميز يعنى هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه ﴿ ولك ﴾ (اى وجاز لك) لان اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميا وههنا

﴿ كذلك ﴾

كذلك على ما بين في موضعه ﴿في مثل ياتيم تيم عدى﴾ (اى فى) كل (تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لا حقيقة (وولى) اى وقع عقيب (الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفى مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعملات (فى الاول) متعلق بجاز لك اى جاز لك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب ﴿الضم﴾ اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة ﴿والنصب﴾ لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جاز لك (فى الثانى) اى فى الاسم الثانى (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعنى وجاز لك فى الاسم الثانى النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجز او الفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولاشبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما يرفع به (واما) جواز (النصب) فيه (فمبنى على انه منادى مضاف الى عدى) بالتنوين (المذكور) صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر أن المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتنوين (الثانى) صفته (تأكيد لفظى) والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول فى حركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى كأنه هو الاول فكأنه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) على انه (مضاف الى عدى) بالتنوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور) فى التركيب الثانى لان الشائع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافى اجاز الفتح) فى الاول (مكان النصب) وكأن المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما فى) قولك

(يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد فى الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون فى تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب فى) تيم (الثانى لانه) اى لان تيم الثانى (اما تابع) بالتنوين (مضاف) صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثانى من توابع المنادى المبنى المضاف فينصب (او تابع) بلا تنوين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثانى تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتمام البيت * ياتيم تيم عدى لاابا لكموا * لا يلقينكموا فى سوءة عمر) فى القاموس لااب لكم ولا ابا لكم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء فى المعنى لامحالة وفى اللفظ خبر انتهى قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اى عن المربى وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشدة انتهى * لا لنفى الجنس * وابا باثبات الالف مثل لاباله منصوب اسمها * ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتى تفصيله * لا يلقينكموا فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من القى يلقى من الالقاء * والضمير عبارة عن المخاطبين وهى تيم عدى اى لايوقعنكم * وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح * وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكموا (والبيت لجرير) الشاعر قاله خطابا لبنى تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيمى) اى المنسوب الى بنى تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجوه) من هجا يهجو مثل غزا يغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطابا لبنى تيم) ونصيحة لهم (لاتتركوا عمر) مفعول لا تتركوا (على ان يهجونى) يعنى لاتكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمى ان يهجونى وامنعوه عن هجوه اياى (فيلقيكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل قوله تعالى ﴿ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم ﴾ اى فان يلقيكم ويوقعكم (فى سوءة اى مكروه) وبلية تصل اليكم (من قبلى) وجانبى (يعنى) المراد من المكروه والبلية من قبل جرير (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الى بنى تيم والمعنى لايوقعنكم عمر فى مكروه وبلية شديدة من قبلى لاجل تعرضه لهجوى ﴿ و ﴾ (المنادى) مبتدأ ﴿ المضاف ﴾ صفته ﴿ الى ياء المتكلم يجوز فيه ﴾ اى فى ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اى احدها والاول اولى (مثل) ﴿ ياغلامى ﴾ بفتح

﴿ الياء ﴾

الياء وهو الاصل لان كل كلة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل فى الحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ماوضع على حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل فى البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولئلا يلزم الابتداء بالساكن (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء) عطف على سكونها لقربه اوعلى فتح الياء لكونه اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكثرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان ماقبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يافتاى) وياعصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يافتا بحذف الياء لعدم القرينة ولا باسكانها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثانى ايضا لانه لايجوز اسكان الياء فى مثل يافتاى على ماسيأتى فى قوله واذا اضيف الاسم الصحيح اوالملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل) (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلبها) اى قلب الياء (الفا) عطف على اسقاط الياء اوعلى فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (ياغلاما) بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفا (وهذان اوجهان) اعنى اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعان غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل (التخفيف لان المقصود) اى لان مقصود المنادى بالنداء لان النداء فقط بل (غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ماهو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك ممايبتنى على النداء (فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لايقعان) اى لايكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بها) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف) فى الوجه الاول (او القلب) الفا فى الوجه الثانى (فلا يقال) فى ياعدوّى بفتح الياء او سكونها (ياعدوّ) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوّا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال ياعدوّى بالفتح او الاسكان لان العدوّ لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوّه الى نفسه غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب عليه اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يابنى فى يابنيا فليس شاذا كاشذياغلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كما انه يجوز ان يكون بغيرهاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلاهاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ماذكره الشارح (فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى فى حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح (وياغلاميه) بالاسكان (وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقلب وياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل الى مابعدها بلا فاصلة لايؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب فى محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم (يابى ويامى) بناء (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كسائر) اى كباقى (ما اضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال

(ندائهما)

ندائهما فى كلامهم) لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الاخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا على الوجوه الاول ﴿ ويا ابت ويا امت ﴾ (اى قالوا) فى نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابت) مكان يا ابى (ويا امت) مكان يا امى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (بابدال التاء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباء فى الياء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانيه بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهى التحتانية ومافوقها الفوقانية دون العكس كما زعم * انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابى ويا امى انتهى * وانما طوّلت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوّضت عن الواو ﴿ فتحا وكسرا ﴾ (اى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا وكسرا حال مأوّل بالمشتق وذوالحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء والميم فى يا ابت وامت بعد الابدال للخفة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدّ لها من حرف ساكن فحرّكت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لاجرائه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كأنه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء وان كانت مبدلة ﴿ و ﴾ (قالوا) اى العرب ايضا فى نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابتا ويا امتا) ﴿ بالالف ﴾ اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال الياء وبالالف اى قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق

الالف بعد التاء ولاتنظر الى ماقيل هنا (جمعا بين العوضين) التاء والالف لانه يجوز أن يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها ياابت وياامت وتعويض الالف وحدها ياابا ويااما قالوا بتعويضهما معا ياابتا ويا امتا (دون الياء) اى ياء المتكلم (فما قالوا ياابتى ويا امتى) كما قالوا بالياء والالف اوبالياء والتاء والالف (احترازا عن الجميع بين العوض والمعوض عنه فانه) اى فان هذا الجمع (غير جائز) لانه لااعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لايجمع بين الخميس والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم اعاد قالوا اشارة الى ان لقوله حكما خاصا لايوجد فى غيره الاشاذا (يا ابن ام ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف الى الياء الام والعم (اى لايقال ياابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و) لايقال (ياابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال ياابن اخى ويا ابن خالى) على الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كما كان هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يا بنت ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يابنت عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولا يماثل (مثل باب ياغلامى) (فقالوا) اى العرب (ياابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و) قالوا ايضا ياابن امى ويا ابن عمى (بسكونها) اى الياء فيهما مثل ياغلامْى بسكونها (و) قالوا ايضا (ياابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة) فيهما مثل ياغلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا) وتبديل الكسرة فتحة مثل ياغلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر) على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم) (ياابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى وياء المتكلم كلمة وحدة (وثقل) بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو (التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لايوجد الافيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

بالفتحة فبولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها اكثر من حذفها فى نحو ياغلام (ولما كان من خصائص النداء) ومايتعلق به اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم اذ الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثما تتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع فى بيانه) اى فى الترخيم ليستكمل احوال المنادى (فقال) ﴿ وترخيم المنادى ﴾ الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفى غيره اومضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيم المنادى ﴿جائز﴾ (اى واقع) وثابت يعنى ان الجواز ههنا وقوعى (فى سعة الكلام) يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون فى الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت اليه) اى الى الترخيم واقتضته (فان دعت اليه ضرورة) واقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الاولى) فالترخيم فى المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا ﴿ و ﴾ (هو) اى الترخيم ﴿فى غيره﴾ (اى غير المنادى واقع) وثابت ﴿ ضرورة ﴾ (اى لضرورة) يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع (شعرية داعية اليه) اى الى الترخيم كقول الشاعر

* ديار مية اذ مى تساعفنا * ولا يرى مثلها عرب ولا عجم *

(لا فى سعة الكلام) ﴿ وهو ﴾ (اى) الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهى رخيمة ورخيم ومنه الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه و (ترخيم المنادى) ﴿ حذف ﴾ مصدر ترك فاعله ومفعوله ﴿فى آخره﴾ (اى فى آخر المنادى) اى حذف شىء من المنادى ﴿ تخفيفا ﴾ علة للحذف ولذا قال الشارح (اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى) مثل تجاور ساكنين والاضافة وغيرها (مفضية) موجبة (الى الحذف المستلزم للتخفيف) وفى الرضى يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والافكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) اى تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اى تعريف الترخيم وهو حذف فى آخره تخفيفا (مخصوصا) اى خاصا (بترخيم المنادى) ولا يشمل غيره (ويعلم

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفا فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذفا فى آخره تخفيفا (ويمكن حمله) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اولا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل اوبالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و) ارجاع (الضمير المجرور الى الاسم) مطلقا فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام (وشرطه) (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى (اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لاشرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولامندوبا (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لايكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافا) (حقيقة) اى اضافة حقيقية (اوحكما) اى اضافة حكمية كأن يكون مضافا بالاضافة اللفظية اوشبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافا المنادى (المشبه با) لمنادى ا (لمضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذلا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة اوحكما (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس فى آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى ياغلام زيد وياصاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لايستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس فى آخر اجزائه نظرا الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا ممتنع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لايكون مضافا شرطا عدميا ﴿ و ﴾ الثانى (ان) ﴿ لا ﴾ (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة اوحكما اولا ﴿ مستغاثا ﴾ (لا) زائدة لتأكيد النفى (مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لايكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل يالعبد الله اولا مثل يالزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا اومضارعا له اونكرة (اوالبناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لماقلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب اوالبناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لايكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذا كان كذلك لايرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لايرخم (لانه) اى لان المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ماسبق حتى لايحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (فى بعض النسخ) من قوله (ولامندوبا فكأنه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكأن حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولامندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف بل ألحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولامندوبا (ان الاغلب) والاكثر (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) اوالياء اوالواو بدلا من الالف (فى آخره لمد الصوت) المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارا لها (فلا يناسبه) اى فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم للحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لالغرض آخر ﴿ و ﴾ الثالث من الشروط العدمية (ان) ﴿ لا ﴾ (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه ﴿ جملة ﴾ يعنى علما منقولا من الجملة مثل فأبط شرا اوزرى حبا وشاب قرناها على مامر

(لان الجملة) المنقولة الى العلمية (محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تتغير) أى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احد الامرين الوجوديين) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة ﴿ و ﴾ (هو) اى احدهما (ان) ﴿ يكون ﴾ (المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد أن لايكون مضافا او مستغاثا اوجملة ﴿ اماعلما ﴾ قبل النداء لانه اذالم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لايرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لماسيأتى ﴿ زائدا على ثلاثة احرف ﴾ لانه اذا كان ثلاثيا سواءكان متحرك الاسط اولا مثل ياعمرو ويازيد لايرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل ياعم فى ياعمر وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثة وان كان ساكن الاوسط فيقول يازى فى يازيد لكونه علما (لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة الجملة الاتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصول (القى) اى حذف مبنى للمفعول ونائبه ماإستكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد كثرة نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم مع ان الشان يكون فى الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقى منه دليلا على المحذوف (ولزيادة) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اى ولزيادة حرف المنادى (على الثلثة) اى على ثلاثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) اى عن اقل بنائه وهو ثلاثة احرف لماسبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأبه والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم من هذا ان يكون اقل بنائه ثلاثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما فى عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت ﴿ واما ﴾ يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما ملتبسا) ﴿ بتاء التأنيث ﴾ المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولازائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة او ثلاثيا كظلمة وثلمة اوغيرها كضباعة الا انه اذا وقف على المرخم منه

﴿ يوقف ﴾

يوقف مع الهاء فيقال فى ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق فى نحو قفى قبل التفرق ياضباعا (لان وضع التاء) التى هى للتأنيث (على الزوال) لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة هى عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف) استفهام انكارى يعنى فلم لايكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثر فيه) اى فى ذلك الموقع (سقوط الحرف الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ماهو آخر المنادى والتاء واقع فى آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية *باك ندارد عربان* (ببقاء نحو ثبة)* كروه جماعة* (وشاة)* كوسفند* (بعد الترخيم) اى بعد ترخيم ذى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان بقاءه) اى بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء) متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل نحو ثبة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الواضع (اذ التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول (لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف) مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودى وقدتبين (الا ماشذ من نحو ياصاح فى ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط العدمية عدمية فالقياس ان لايرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه والسبب (فى ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضى التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع فى بيان كمية المحذوف) اى فى بيان مقدار مايحذف عن المنادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسام حرفان اوكلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية ﴿فان كان فى آخره﴾ (اى فى آخر المنادى) الذى اريد ترخيمه ﴿زيادتان﴾ اى حرفان زائدتان (كائنتان) ﴿فى حكم﴾ (الزيادة) ﴿الواحدة﴾ اى فى حكم زيادة حرف واحد (فى انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لاتاتى احديهما

منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحترز به) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احديهما منفردة (عن) صاحبتها وان يكون الثانى لمعنى آخر غير مازيدله الاول (نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاولى والثانية (زيدتا) لمعنى (اولا) اى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ماقبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر ماقبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون حينئذ ماقبل الياء مكسورا وماقبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتأنيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الاالآخر) يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لامن وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى الكى (اى الحسن) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية *خوب* واسم الفاعل وسيم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ماهو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله حينئذ سمو مثل قنو من سما يسمو مثل غزا يغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلقاء فصار اسماء فحينئذ يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب مايكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان) بفتح النون على ماهو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى به رجل (او) (كان فى آخره) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او وقبل ايراده جزاء لكلمة ان الشرطية وانما عطفت هذه القاعدة على الاولى قبل الايراد المذكور لاتحادهما

(فى)

فى الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثانى فى نحو بصرى ويصدق الثانى دون الاول فى نحو منصور (اى صحيح اصلى لتبادره) اى لمسارعة الاصالة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصالة (فيخرج منه) اى من هذا القسم (نحو سعلاة) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد فيه للتأنيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعنى لا يرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما اولا والسعلاة والسعلاء بكسر السين المهملة فيهما الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يجيء على سعالى بفتح السين والعين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد أن يكون اصيلا (اعم من ان يكون حقيقة) كمنصور ومسكين وعمار (او حكما فيشمل) قوله حرف صحيح (مثل مرمىّ ومدعوّ) فان الواو والياء الواقعتين فى الآخر اذا كان ماقبلهما ساكنا يكونان فى حكم الصحيح كدلو وظبى على ما سيأتى تفصيله ولذا علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اى من قوله مرمىّ ومدعوّ الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاصالة) لما قلنا آنفا ﴿قبله﴾ اى قبل ذلك الحرف ﴿مدة﴾ بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصول كقولك مررت برجل فى كمه كتاب (اى الف او واو اوياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ماقبلها من جنسها) خبره يعنى ان تكون الالف ساكنة وحركة ماقبلها فتحة كعمار والياء ساكنة وحركة ماقبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ماقبلها ضمة كمنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ماقبلها من جنسها عن نحو رحيل فى تصغير رحل بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ماقبلهما من جنسهما (والمراد بها) اى بالمدة (المدة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائدة (لتبادرها) اى لمسارعة الزيادة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المدة (لغلبتها) اى لغلبة الزيادة فى حرف المد (وكثرتها) عطف تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار ومنقاد) فان حرف المد الذى فيهما ليس بزائد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصليتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافتعال

والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لايحذف) بسبب الترخيم(منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غيرذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى ﴿ واتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا (كمنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين) مثال لمايكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة الزائدة الفا وان كان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وماقبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله (لئلا يلزم) تعليل لكون مافيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد) اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة) بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية * كروه از كوسفند * (وقلون) جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى * چلك * وفى المفصل وذوالتاء من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوّله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا فكانتا فى حكم الزياده الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا (لان بقاء الكلمة فيه) فى نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفتا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

(فى)

فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) اى فلعلة كونهما (فى حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفتا معـا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا فى حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لايمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لايمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين (فى) القسم (الثانى) وهو مافى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلانه لما حذف) الحرف (الاخير مع صحته واصالته) اى مع كونه صحيحا اصليا من شـانه ان لايحذف بلاعلة موجبة (حذفت المدة الزائدة) اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ورد يرد مثل وعد يعد (المثل) بفتح الميم والثاء المثلثة (السائر) صفة المثل اى المشـهور بين العرب والمثل المشـهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطـاب اصله صولت بفتحتى الصـاد والواو فاعل كما بين فى علم الصرف ومصدره صولة وهى الحملة والجرأة والاسـد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطـاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول* النقد فى الصراخ بفتحتى النون والقاف* نوع از كوسفند كوتاه‌دست وپاى زشت روى* يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشـبه بالغنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصـلى اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم ﴿وان كان﴾ المنادى الذى اريد ترخيمه ﴿مركبا﴾ ولما نشأ من اطلاق قوله مركبا انه يشمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشـارح بقوله (ويعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرائط الترخيم انه) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان (لايكون مضافا) ولامشبهابه (ولاجملة) يعنى ان لايكون تركيبا اضافيا ولامشبهابه ولااسـناديا بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بعلبك و) تعداديا مثل (خمسـة عشر) حال كونهمـا (علمين) ﴿حذف الاسم الاخير﴾ بالترخيم كما يحـذف الحرف الاخير (فيقال فى) ترخيم (بعلبك) علما (يابعل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفى) ترخيم (خمسـة عشر) علما (ياخمسـة) بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر (لتنزله) اى لمشابهة الاسم الاخير (منزلة تاء التأنيث فى كون كل) واحد (منهما) اى من الاسم الاخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفة كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما قبلها ﴿ وان كان ﴾ المنادى الذى اريد ترخيمه ﴿ غير ذلك ﴾ (المذكور من الاقسام الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لاباعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان لااقسام كما بيناه سابقا ﴿ فحرف واحد ﴾ (اى فيحذف حرف واحد) وقال المحشى قدر المضارع مع مضى اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لاتجوز فى الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح فى العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانسب بالمقام ماذكره الشارح (لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد فموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى الاقسام الثلاثة (نحو ياحار ويامال فى ياحارث ويا مالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما فى الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلاثة * ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع فى ان المحذوف امافى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال ﴿ وهو ﴾ (اى المنادى المرخم) ﴿ فى حكم ﴾ (المنادى) ﴿ الثابت ﴾ (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف لالعلة موجبة ومايكون فى حكم الثابت مالايكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم فى حكم ماثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى منه فى المحذوف (فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) متعلق ببقى (ماكان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يابلب فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو ياحار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامر وفى مروان وان ساكنا على السكون نحو ياثمو فى ثمود ﴿ على ﴾ (الاستعمال) ﴿ الاكثر فيقال ﴾ اى اذا كان الامر كذلك فيقال اوعطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة بالفعلية كأنه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (فى ياحارث) ﴿ ياحار ﴾ بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) ياحارث عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت ﴿ و ﴾ يقال (فى ياثمود)

﴿ ياثمو ﴾

﴿ يائمو ﴾ (بواومتطرفة) اى بوقوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره و اوساكنة ماقبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعدالترخيم كما يلزم وقوعها قبله ﴿ و ﴾ يقال (فى ياكروان) ﴿ ياكرو ﴾ (بواو متطرفة متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو وياء متحركان الاقلبت الفا للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولاالشارح المنادى الذى يبقى آخره بعدالترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال منه وماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقنب بالضم فى ياقنبل ويابلب بالضم فى يابلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا اوالاقل ﴿ وقد يجعل ﴾ (قدللتقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ماهو الاكثر استعمالا ﴿ اسما ﴾ مفعول ثان ﴿ برأسه ﴾ الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كأنه لم يحذف منه شىء) لاحرفان ولا كلمة برأسها ولاحرف واحد (فيكون له فى بنائه) اى فى كونه مبنيا (واعلاله) اى كونه معتلا (وتصحيحه) لئلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شىء فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال ﴿ فيقال ﴾ الفاء ههنا كالفاء فى فيقال ﴿ ياحار ﴾ فى ياحارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لمايكون له فى بنائه حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيه به (معرفة) ليس بنكرة (برأسه) اى مستقل كأن حروفه عندالوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى فيبنى على الضم ﴿ ويائمى ﴾ فى يائمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعدالترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعدالضمة) اذاكان كذلك (فلا جرم) لالنفى الجنس وجرم بفتحتى الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ماقبلها) لتسلم الياء فصار ثمى (كادل فى ادلو) جمع دلو وا حق فى احقو ﴿ وياكرا ﴾ فى كروان هذا مثال لمايكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف (لانه لما جعل كرو) بعدالترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شىء يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن بعدالواو) لانه اذا سكن الحرف الذى

بعد حرف لعلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كأنه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) على ما بين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب ﴿وقد استعملوا﴾ كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كما ان كلمة وا للندبة وفى الحاشية لا وجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يا زيد ويا عبدالله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث المنادى (يعنى العرب) ﴿صيغة النداء﴾ (يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعمل يا فى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب ﴿فى المندوب﴾ (لانه) علة لقوله يا خاصة يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه (لا يدخل عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها) جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) واليق (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة وغيرها * وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى * (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العد اى يحصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشىء حسنا ورجل حسن وامرأته حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

(فموته)

فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشاركوه) ويكونوا شركاء معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال فجعته المصيبة اوجعته وفجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التميز (اوعدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه وواثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه (بياواوا) الباء للالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم يا اشارة الى ان استعمالها لها بالاصالة لابالتبع لوا كما ان استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه وياعمراه ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكى عيه النادب ويعد محاسنه) ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (المتفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بياواوا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يازيداه وياعمراه) مثال لفقده عدما (ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) اى باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لاتدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

النداء خمسة ولم يعد واكلمة وا منها واتفاقهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ (يا فانه مشترك بينهما) اى بين دخوله على المنادى و بين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا ﴿ وحكمه ﴾ (اى حكم المندوب) اى حاله وشانه ﴿ فى الاعراب ﴾ اى فى كونه معربا منصوبا ﴿ والبناء ﴾ اى فى كونه مبنيا اما على الضم او الالف او الواو مثل وازيد ووازيدان ووازيدون ﴿ حكم المنادى ﴾ (اى مثل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض (يعنى اذا وقع المندوب) فى موضع (على صورة قسم واحد من اقسام المنادى) واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (فحكمه) اى فحال المندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان) المنادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على مايرفع به من الضمة والالف والواو مثل يازيد ويازيدان ويازيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى على مايرفع به على الضمة مثل وازيد اوالالف وازيدان اوالواو وازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا اومشبهابه ينصب) كذلك المندوب اذا كان مضافا اومشبهابه ينصب مثل واعبدالله و واطالعا جبلا ووامن حفر بئر زمزماه ووامن قلع باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولاشتراكهما فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنادى (ولا يلزم من ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل لايلزم (وقوعه) اى وقوع المندوب (على صورة جميع اقسام المنادى) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لايلزم من مشابهة الشىء بالشىء ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل (ليرد) اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لايقع) اى لايكون (نكرة) اذ التعريف شرط فى المندوب (لانه لايندب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويشاركوه فى التفجع عليه ﴿ و ﴾ (جاز) ﴿ لك ﴾ فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى ﴿ زيادة الالف ﴾ اى زيادتك الف الندبة ﴿ فى آخره ﴾ (اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى ﴿ فان خفت ﴾ انت التعبير بالخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المدية فيها ولاتنفك عنها لكون المد طبعا لها بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حرفى مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ماقبلهما من جنسهما ﴿ اللبس ﴾

﴿ بفتح ﴾

بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم* پيراهن بر كرفتن* يقال لبس الثوب يلبسه لبسا والبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا فى الصحاح ونصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف الندبة (بغيره) اى بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب فى الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (اوضمة) لان للكسرة الياء وللضمة الواو وهما اذا اسكنتا وكان ماقبلهما مكسورا اومضموما يكونان حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى كاف الخطاب المؤنث مفردا اوجمعا بناء على تمثيل المصنف بهما اوضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا عند الندبة (واغلا مكيه) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلا مكاه لالتباسه بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف فى واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيدت الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لابد وان يكون ماقبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت (واغلا مكموه) بابدال الالف واوا (اذ الميم) اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها فى الاصل متحركة بالضمة فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا) تقول (واغلا مكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله (اثنين) يعنى اذا اريد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلا مكماه لايعلم انه ندبة غلام اثنين اوجماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك زيادة الهاء) ايضا يقال لها هاء السكت (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف فى يادون والئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاما (فى) (حال) (الوقف) لافى حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف (لبيانها) اى لبيان هذه المدات بكمالها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال

الظهور ﴿ ولا يندب ﴾ بالبنـاء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده به لقرينة قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون فى هذا القسم لانه يشـترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا بل لايلزم مثل ياحسرتاه و يامصيبتاه بدون تعريف لان الاصل فى الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا * وفى الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى * ﴿ الا ﴾ (الاسم) ﴿ المعروف ﴾ (الذى اشتهر المندوب بين النـاس فى حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص اوالكنية اواللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشـهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبنـاء للمفعول(النادب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشـتهاره بينهم (فى ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى ليعـذر النادب فى تفجعه على المندوب ويشـاركوه فيه اذا كان الامر كذلك ﴿ فلا يقال وارجلاه ﴾ على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضاوا امرأتاه (اذا لم يشتهر بهذا اللفظ) اى بلفظ رجل بين النـاس (مندوب خاص) يعنى بين الناس ان يقال بشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) اى الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس فى حال حياته كيف ماكان * وفى الرضى و نعنى بالمعروف المشهور علما كان اولا فلوكان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهذاه من المعارف ولولم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيبراه ووامن حفر بئر زمزماه لاشتهارهما انتهى * (ويعرف) بالبناء للفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجمـلة عطف على جملة انتقل اى و يعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر النادب) اى ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه)﴿ وامتنع ﴾ بهذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحـاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز أن تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز أن تعطف على قوله لايقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحـاق الالف) اى الف الندبة (بصفة المندوب) اى باخر صفته (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقهـا بآخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف و بين وجه امتناع الالحاق بقوله (لان اتصـال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصـال (كاتصال المضـاف بالمضـاف اليه) والمضـاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جىء به) اى بالمضاف اليه

﴿ لتمام ﴾

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف ألا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف اوالتعريف اوالتخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جئ بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم لا (للتخصيص) كما فى النكرات (اوالتوضيح) كما فى المعرف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الابآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الابآخر المندوب والمندوب ليس الاالموصوف فتلحق بآخره سواء جئ بصفة اولا (فلهذا) اى للفرق بين ماكان المندوب مضافا و بين ماكان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو يا امير المؤمنيناه) والمندوب هوالامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو ألحقت الالف بالمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة فتلحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول ملكت حب رمان وان لم تكن ملكت الاالحب فقط (ولم يجز) الحاقها بآخر صفة المندوب (مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز أن تسند المخالفة اليهم دونه الاان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (با خر الصفة) اوبآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا واامير المؤمنيناه (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظى بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدها (من الاتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا آنفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف اونونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظى اوالمعنوى

فيجوز الحاقهـا فى آخر الصفة كما جوّزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادهما) اى لاتحـاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليـه الآخر (فان الطويل) فى قولك وازيد الطويل (هو زيد لاغـير) يعنى ان الطويل يصـدق على مايصدق عليـه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ماسـيأتى فى بحث النعت (بخلاف المضاف والمضاف اليه) سـواء كانت الاضـافة حقيقية اوغيرهـا (فانهما متغايران بالذات) حيث لايصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضـارب زيد غير ذات غلام وضـارب وان كان يصدق فى بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبـارى تأمل وفى الاعراب ايضـا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف (وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قدحان) تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفى مافيـه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا فى الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عندندبتهما (واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة) بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية و بعد الثانية تاء الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله واجمجمتاه فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضـافة فادغم ياء الاعراب فى ياء الاضـافة فصار واجمجمتى المنسـوبتين الى الشـام لكونهما معمولتين فيهـا اومحمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانمـايقال لها شام لكونها فى شمال القبلة وكأنه مخفف من الشمال ﴿ويجوز﴾ (لقيام قرينة) اى وقت وجود علامة تدل على ان يامحذوفة ﴿حذف حرف النداء﴾ وهى يافقط لانه لايجوز حذف غيرهـا لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما فى القريب فقط كالهمزة واما فى البعيد لاغير مثـل ايا وهيا او فى المتوسط فحسب كاى ويجوز فيها الذكر والحذف ﴿الا﴾ (اذا كان) حرف النداء يعنى ياخاصة (مقـارنا) ﴿مع اسم الجنس﴾ يعنى داخلا عليه (يعنى) المصنف (به) اى اسم الجنس (ماكان نكرة) سواءكان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل اوغيره كغلام ورجل وفيه ردّ على من قال المراد باسم الجنس مايصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لايصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليه (سـواء تعرف) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كيا رجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

﴿صار﴾

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لايوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ماكان فلايكون معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة اومضافا الى النكرة مثل ياغلام رجل اومضارعا له مثل ياطالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لاينادى الا من يعرف باسمه العلم اوبكنيته او بلقبه غالبا ولاينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يارجل اويارجلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع اوذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يارجل او رجلا فى يارجلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لايحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل ياهذا وياهذان وياهؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه اواشير اليه (و) الا اذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام اومستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بوا اوبيا فانه لايحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرها فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب بالاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء اوالندبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت لان المد لايكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء اوالندبة فيهما فعلم ان مالايحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذوالحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

لانه فاعل سواء كان مضافا اومفردا مثل ياعبدالله ويازيد (وسواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شئ (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظةالله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان (لايحذف منه) اى من لفظةالله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله ياالله حذف حرف النداء لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه باىّ وباسم الاشارة على ماسبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوّض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله ياالله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتب بلفظةالله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يااللهم يااللهما وقديزادما فى آخره قال * وما عليك ان تقولى كلما * سبحت اوصليت ياالله ما * اردد علينا شيخنا مسلما * (اوبغيربدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الاانه غيرمن الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) القول ولاتذكره واكتمه فانك محق صادق (اى يايوسف) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اىّ) واية عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف كل واحدمنهما (بذى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتها العير (اى ياايها الرجل) وياايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب أولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل) وايتهذه المرأة (اى ياايهذا الرجل) ويايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلايجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اىّ واية ولا (من ايهذا) اوايتهذه (من غير أن يتصف) اىّ واية و(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايها الرجل وايتها المرأة وايهذا الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقدعرفت ان اسم الاشارة لايحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اىّ واية اسم جنس واذا اوصف به صارايضا معرفة فلزم اتصاف اىّ واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اىّ

(او)

اوعلى العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة اىّ معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضافيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذاالرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقى (الموصولات) ايضا لانها من المعارف (نحومن) موصول منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته فناداه اوّلا فدعا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فشذ نداؤها) وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز ومايكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت ويا اياك ويا اياى او يا هو او يا انا او يا نحن) (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) أصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشاره الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشى اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا) مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرىء القيس) حين زفت اليه وذلك لانه كان قد ارتضع كلبة فى طفوليته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقله وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشىء وقيل يستعمله المغموم قياسا لمورده (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية *باز خريدن خود بخشيدن همه چيز شما بما يعنى هبه كردن بما* (مخنوق) (اى يا مخنوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة (فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد أن يخنقه (فقال افتد مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطته فقال له سليك اضرطت وانت الاعلى اى أتضرط وانت تريد

ان تخنقنى قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف النداء (شذوذا) تميز لان ماخالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفها فى (اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية* خاموش بودن وچشم درپيش افكندن وسر فرو كردن* (كرا) (اى يا كروان) على وزن نزوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى *بالقچين* كذا فى الدستور وقيل يقال بالفارسية* كانك* وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الثانى (وفيه) اى فى اطرق كرا وفى كرا من اطرق كرا (شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شذوذان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم مالم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان مايكون قليلا يكون شاذا ولان جعله اسما برأسه لايكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لا يوجب شذوذيته (قيل هى) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة) وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح آخرها فما ارى هنا كرئ (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها اولكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب اوشبك اوغيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمعنى النعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر ضبطا وصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية * پس خالى كذشته نمى شوى تو* او بالبناء للفاعل معناه *پس خلاص نمى شوى توازدست ما* (ايضا) كالم يخل النعام

(ولما)

* ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان مايجوز حذفه منه ومالا يجوز اراد أن يبين جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال ﴿ وقد يحذف ﴾ قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة ﴿ المنادى ﴾ سواء كان مبنيا او معربا (لقيام قرينة جوازا) اى حذفا جائزا ﴿ نحو الايا اسجدوا ﴾ (بتخفيف ألا) بفتح الهمزة واللام بناء (على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما وألا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسيأتى (و) لفظ (ياحرف من حروف النداء اى ياقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولهذا كتب فى اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لاينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لايكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لابقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه) اى لان قوله الا يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ماسيأتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لعن اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا تكتب الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام * وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان لايسجدوا اوزين لهم أن لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتدون الى ان يسجدوا بزيادة لا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء ومناداه محذوف اى الا ياقوم اسجدوا كقوله * الا يا اسمع اعظك بخطة * فقلت سميعا فانطق واصيبى انتهى * ﴿ و ﴾ الموضع ﴿ الثالث ﴾ (اى من تلك) بيانية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها ﴿ ما ﴾ (اى مفعول) اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى بحثه ﴿ اضمر ﴾ بالبناء للمفعول (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير ﴿ عامله ﴾ (الناصب له) فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة ﴿ على شريطة التفسير ﴾ (الشريطة) فعلية

كالذبيحة والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لاصفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى حيث لايحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ (وهو) (اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) ﴿ كل اسم ﴾ معرفة كان او نكرة ﴿ بعده فعل ﴾ بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جمله ظرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه اوغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول ﴿ اوشبهه ﴾ المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه اوبغيره (واحترز به) اى بقوله فعل او شبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولايريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (اوشبهه) حال كون الفعل او شبهه (متصلا به) اى بالاسم بحيث لايقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزأ من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا عمرو ضربه) تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان تقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه

او تضرب بتاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل ﴿ مشتغل ﴾ بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اى ذلك الفعل او شبهه) كذلك ﴿ عنه ﴾ متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به انتهى لانه يجوز أن يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل (اى عن العمل فى ذلك الاسم) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا ﴿ بضميره ﴾ (اى بالعمل اى بعمل ذلك الفعل او شبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا فى ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع ﴿ او متعلقه ﴾ بكسر اللام عطف على ضميره (اى) يعمل ذلك الفعل او شبهه (فى متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) بفتح اللام اى يعمل احدهما فى (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه * وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس انتهى * ونعم ماقال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى بعمله (فى ضمير ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لا يشتغل بآخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) ﴿ لو سلط ﴾ مبنى للمفعول من التسليط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لايجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع ﴿ عليه ﴾ (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم ﴿ هو ﴾ (اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه ﴿ او مناسبه ﴾ عطف على الضمير المستكن فى سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى ﴿اسكن انت﴾ (اى ما يناسبه) اى او فعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيدا به (او اللزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه وسيجئ معنى الترادف واللزوم (لنصبه) جواب لو (اى لنصب احد هذين الامرين) الفعل او شبهه (الاسم بالمفعولية) اى على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسلط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه) فالباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه فى ذلك الاسم والباء فى (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه) بالنصب لانه مغطوف على اسم ان هو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) اى فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى زيدا (ايضا) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته (مانع من ذلك) اى من العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (فى نحو زيدا كنت اياه) فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

(اوحكما)

اوحكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام والبحث يأباه لكونه فى المفعول به (وهنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صوّره تصويرا اى مثله وتصوّرت الشئ توهمت صورته فتصوّر لى والتصاوير التماثيل (اربع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعدالاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره لو سلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه لو سلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بالمتعلق) مع تقدير تسليط مايناسب باللزوم (ولايتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم الى ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه و بلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولايتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الا تقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لايمكن تسليط الفعل بعينه لانه لايلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولايمكن ايضا تسليط مايناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمتعلق والاحسن

فى ترتيبها) اى فى ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تأخير مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبى لان الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجنبى عنها (كمالايخفى وجهه) اى وجهه الاحسن فى الترتيب * وفى محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بماليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ولمافعل المصنف ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الاانه قدم فى هذا القسم ماهو اعرف فيه انتهى * ونعم ماقال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا اواسما ظاهرا فالاحسن فى الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب فى التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال ﴿ نحو زيدا ضربته ﴾ مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كمافى الصور الثلاث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا ﴿ و ﴾ نحو ﴿ زيدا مررت به ﴾ وانت مارّ به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت) لان المارّ بالشئ مجاوز له فيكون المرور فى معنى المجاوزة فكانا مترادفين ﴿ و ﴾ نحو ﴿ زيدا ضربت غلامه ﴾ وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتى ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول فى قوله ﴿ و ﴾ نحو ﴿ زيدا حبست عليه ﴾ لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثانى تفسيرا للاول واختصارا ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ) يعنى فان حبس الشئ لاجل الشئ لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية (يلزمه ملابسته) الضمير راجع الى الشئ الاول (للمحبوس عليه) لانه لايحبس احد بجرم احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر اخرى ﴾ كأن يكون رفيقا له او مستكنا او جاسوسا اوغير ذلك يعنى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا * ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة

(التفسير)

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ فى الايضاح فقال ﴿ ينصب ﴾ بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (فى هذه الامثلة) اى فى كل واحد منها ﴿ بفعل ﴾ متعلق بينصب ﴿ مضمر ﴾ مقدر ﴿ يفسره مابعده ﴾ اى يفسر و يبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور ﴿ اى ضربت ﴾ تفسير الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب) صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيدا ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته) لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى ﴿ و ﴾ (على هذا القياس) الذى جرى فى زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا ﴿ جاوزت ﴾ باعتبار القول مبتدأ اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه) يعنى يكون رديفا له (اعنى) بما يرادفه (مررت به) ﴿ واهنت ﴾ عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى ﴿ وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت ﴾ فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعنى) بما يستلزم اهانته (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين فى المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح ﴿ ولابست ﴾ عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست عليه لامر (فانه) اى لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة و بيان الفعل المفسر

الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن مثل رد يرد اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم (المختار) خبر ان (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع اوالنصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى ذلك الاسم (الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) ﴿ويختار﴾ قدم مايختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم مايختار فيه النصب ثم مايجب فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ماهو أبعد من الثانى اهم منه وما شانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل اوشبهه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لايجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية) (اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حينئذ الابتدائية وانما قال حينئذ بالابتدائية لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا ومختارا ﴿عند عدم قرينة خلافه﴾ (اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

﴿قرينة﴾

(قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور الآتية فى قوله ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه لسلامته من الحذف لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شيء من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (اوعند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لايكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لايكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجح (النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين فى الضوء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع فى كلامهم) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدّرة باما على الجملة الفعليـة فاكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع هى (مؤيدة بالسـلامة من الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و (اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) فى الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب) اى نصب الاسم المذكور لا غير (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لا يجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثبات ما سيوجد لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار به لا يجوز أن يكون خبرا (الا بتأويل) ومع هذا اذا اوّل فالخبر هو المؤوّل والانشـاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فمؤوّل بقوله فمقول فى حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب (و) مثل (اما مع غير الطلب) فى اختيـار رفع الاسم الواقع بعدهـا (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجيء تفصيل المفاجأة فى بحث الظروف (فى كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظيـة قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسـير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسـلامة من الحذف (فان المختار فيه) اى فى الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للقارّ دون المارّ ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصنف قال ههنـا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفى بحث الظروف ويلزم بعدهـا المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله (وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزومها) اى لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان مالم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وماقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام * ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اى بسبب عطف الجملة التى هو) اى الاسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على مايشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفى) (يعنى) ليس المراد منه مايتبادر الى الفهم بل المراد مايغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ماولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو مازيد ولا رجل وان انتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ماتضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى من الاسم اما الوجود اوغير ذلك مما يكون عاما اوخاصا (وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفى التى يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفى (اذهى عاملة فى) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصرت فى الفعل المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولا لما عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير

الفعل فيهما جوزا او وجوبا (نحو ماز يدا ضربته) فى تقدير ماضربت زيدا ضربته (ولازيدا ضربته ولاعمرا) فى تقدير ولاضربت زيدا ضربته ولاعمرا وانما اتى بقوله ولاعمرا فى لالانها فى الاصل لنفى الجنس فيقتضى ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة اوالفعل الماضى لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى ﴿فلاصدق ولاصلى﴾ (وانزيدا ضربته) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضربت زيدا ضربته (الاتأديبا) الاستثناء مصروف الى الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفى على قول من قال لابد فى كون ان للنفى من قرينة والاول هو الاولى لانها لايحتاج فى كونها للنفى الى القرينة (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد (حرف الاستفهام) وهى الهزة وهل (نحو أزيدا ضربته) فى تقدير أضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لايتقرر فالاستفهام عما لايتقرر يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام) احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما) اى الاسم الذى (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمته) وماصنعته وايهم تكرمه وغير ذلك لما مر فى أزيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام ليشمل) الاسم الواقع بعدهل (مثل هل زيدا ضربته) فى تقدير هل ضربت زيدا ضربته (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقبحه النحاة) يعنى وان عدّ النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعنى حذف الفعل بعدهل بعد أن يكون فى حيزه فعل لانهم استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعنى الدخول على لفظه اذا كان فى حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذا لم يكن فى حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اى لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (فى الاصل) يعنى فى اصل وضعه كقوله تعالى ﴿هل اتى على الانسان حين﴾ اى قداتى (فلايكفى فيه) اى فى هل (تقدير الفعل) كما لايكفى تقديره فى قد لان حرف قد لابد له من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لابد له من معطوف مذكور كذلك مافى معناه بل الاولى ان لايقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) (اذا الشرطية) اى المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجأة على مامر أنه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة فى الزمان) وفى الرضى والاكثر عند سيبويه والاخفش كون مابعدها فعلا اما

(ظاهرا)

ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا نحو ﴿اذا السماء انشقت﴾ فقول المصنف واذا الشرطيـة على مذهبهما (وانما اختير بعدهـا الفعل) لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو لا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوّز الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبدَ الله تلقّاه) من لقيه يلقاه ادركه وبابه علم (فا كرمه) امر من الاكرام فى تقدير اذا تلقى عبد الله تلقـاه فاكرمه (و) يختـار ايضا النصب فى الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) ﴿حيث﴾ (الدالة على المجازاة فى المكان) لافى الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمة شرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزأاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو حيثما فهى كسـائر الاسماء الجوازم المتضمنة معـنى الشرط نحو متى (نحو حيث زيدا تجده فاكرمه) فى تقدير حيث اى فى اىّ مكان تجد زيدا تجده فاكرمه ﴿وفى﴾ (ماقبل) ﴿الامر والنهى﴾ عطف على قوله بعد حرف النفى او على قوله بالعطف اى ويختار النصب فى الاسم الذى وقع قبل الامر والنهى (يعنى موضع وقوع الاسم المذكور) اى ما اضمر عامله على شريطـة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل الامر فى تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لاتضربه) مثال لما وقع قبل النهى فى تقدير لاتضرب زيدا لاتضربه (وانما اختير) بالبنـاء للمفعول اى وانما جعل مختارا (فى هذه المواضع) الستة هذا بيان لوجه اعتبار النصب فى الاسم المذكور فى هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله (اى بعد حرف الاسـتفهام) وهى الهمزة وهل (و) بعـد حرف (النفى) وهى ماولا وان (و) بعد (اذا الشرطيـة و) بعد (حيث وماقبـل الامر و) ماقبل (النهى النصب) بالرفع لانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله اختير (فى الاسم المذكور) فى احد هذه المواضع الستة ﴿اذهى﴾ (اى هذه المواضع) ﴿مواقع الفعل﴾ (اى مواضعُ وقوعُ الفعل فيهـا) اى فى هذه المواضع السـتة (اكثر) لان النفى والاسـتفهام فى الغالب يلحقان الافعـال دون الذوات لان المنفى والمسؤل عنه فى الغالب يكون عرضا غير قارّ وكذا الشرط الذى تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا فى ما قبل الامر والنهى لئلا يلزم وقوع الامر والنهى خبرا عن يقين لما عرفت ان الامر والنهى فيما فيه معنى الانشـاء لايكون خبرا الا بتأويل بعيد فلايصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب فى الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فاذا نصب) مبنى للفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها) اى فى المواضع المذكورة (الفعل تقديرا) فيكون عملا بالاكثر (والا) اى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوى فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغى ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر المختار ﴿ و ﴾ (كذلك) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور فى الصور المذكورة كذلك (يختار النصب فى الاسم المذكور) ﴿ عند خوف لبس المفسر ﴾ بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل (هو مفسر) بكسر السين (فى حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر فى هذه الحالة) اى حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لايحتمل التفسير والصفة معا على ماسيأتى فى هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث هو خبر فى حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه فى حل الرفع مع انه ليس بمفسر فى هذه الحالة مجاز اولى او كونى لانه فى حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا فى حال النصب ﴿ بالصفة ﴾ متعلق بقوله لبس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) لان الاسم المذكور حينئذ اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (فى حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقاله (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى ﴿ بقدر ﴾ فى قوله تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ الآية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الآية الآتية مثلا ان يكون خلقنا خبرا و بقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول فى خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اى بقضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذ فى عموم شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير أن يكون خلقناه صفة لشئ وبقدر خبرا فالمعنى حينئذ انا كل شئ مخلوق لنا بالذات و بلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشئ حينئذ اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ﴿ان الله خالق كل شئ ﴾ وان الله على كل شئ قدير ﴾ ولقوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ يعنى والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختيارى او الاضطرارى بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فالالتباس) يعنى التباس الفعل المفسر فى حال النصب بالصفة اوالخبر فى حال الرفع (انما) اى ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اى و بين كون ذلك الفعل وصفا فى حال الرفع يعنى الالتباس ليس الا فى حال الرفع (لا بينه) اى لاالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اى و بين كونه صفة فى تلك الحالة يعنى لاالتباس فى حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايحتملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا (معا) اى فى حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لايحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لايحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو فى حالة الرفع ﴿ مثل ﴾ (قوله تعالى) ﴿انا كل شئ خلقناه بقدر﴾ ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل فى هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام فى الاول والاهانة فى الثانى والصداقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لايلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) بالبناء للمفعول (كل) فى قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر (ولو رفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا لنصب) اى لنصب كل (فى اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه) اى التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشئ (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا) للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغى ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا فى المعنى المقصود فحينئذ يكون خبره ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شئ بانه) اى بان كل شئ (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لاخالق غيره (بقدر)

اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (لا) ان المقصود منها (الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الآية ان كل ماهو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد أنه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى هذا الحكم (يوهم كون) اى ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ﴿ان الله على كل شئ قدير ۞ وان الله بكل شئ عليم﴾ ولا خالق الا هو على ماسبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية) كالضرب والمشى والخياطة وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيارى كالمقدر ازلى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة اذ حينئذ يكون كل احدا لها فيكون مناقضا لقوله تعالى ﴿ انما الله اله واحد﴾ ولقوله تعالى ﴿ فاعلم انه لا اله الا الله﴾ وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه اجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين ﴿ ويستوى الامران ﴾ (اى الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فللمتكلم) اى لمن اراد أن يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اى من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر ﴿ فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته ﴾ اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (او فى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا) اى وان لم يكن قوله عنده او فى داره اونحو ذلك مما يقتضى ضميرا راجعا الى زيد مقدرا فى هذا التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى) وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت فحينئذ لا يصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلابد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين

(اى يستوى الامران) هذا تفسير لقوله ويستوى الامران يعنى ان استواء الامرين فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه و (فيما اذا عطف) اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين) اى جملة اسمية (خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لابد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الآخر (لحصول التناسب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما اسمين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستو الامران فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه) يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامران لان عدم الترجيح فى الجهة ينفى الترجيح فى الامر (فان قلت) لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه (لا تفاوت فى القرب والبعد) اى فى قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (اذ) الجملة (الكبرى) وهى جملة زيد قام (ايضا) اى كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسره بقوله (غير مفصولة عنها) اى عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمرا اكرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو أن السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفاوت فى القرب والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدأ) اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا يبتدأ من قوله قام (فالصغرى) وهى جملة قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ لم تبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء ﴿ويجب النصب﴾ (اى يجب نصب الاسم المذكور) اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ﴿بعد حرف الشرط﴾ او ماتضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى بحرف الشرط (ههنا) اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) كلمة (اما وان كانت من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذا ما فانها عنده من حروف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحكمها) اى حكم كلمة اما (ماسبق من اختيار الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم بعدها قد علم ﴿و﴾ (كذا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) اى نصب الاسم المذكور الواقع (بعد) ﴿حرف التحضيض﴾ حرف التحضيض اربعة (وهو هلا والا) بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ماسيأتى (ولولا ولوما وانما وجب

(النصب)

النصب) اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما)اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لايخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرصه لايكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لايمكن تحصيله فلايمكن التحريض على تحصيله لان ما لايمكن تحصيله لايكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على مافات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على مافات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا او تأويلا نحو ﴿لولا تستغفرون الله* ولولا اخرتنى الى اجل قريب﴾ واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتنى اكرمك حيث جعلت مجىء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل ﴿ نحو ﴾ مبتدأ قولك ﴿ ان زيدا ضربته ضربك ﴾ فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره (لحرف الشرط) ﴿و﴾ (قولك) ﴿ الا زيدا ضربته ﴾ فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللف* ولما فرغ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختارا والرفع فيه مختارا ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل و يجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال ﴿وليس مثل ازيد ذهب﴾ بالبناء للمفعول ﴿ به ﴾ الجار والمجرور قائم مقام الفاعل ﴿منه﴾ الجار والمجرور فى محل النصب لانه خبر ليس اى كل تركيب ظن فى بادى النظر أنه مما اضمر عامله على شريطة التفسير و يختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول (فى بادى النظر) بادى من بدا الامر اى ظهر من باب سما اى فى ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائزان (انه) اى هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطف على محل

انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لماعرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام الوصول الى ماهو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضاحه يقال عمق النظر فى كلامه اذا اتمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى مثل أزيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك المثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لو سلط عليه) اى على زيد (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان معلومه لازم ومتعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما اومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب مااضمر عامله على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (او اذهب) حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لا تقدير اذهب به (أزيدا يلابسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره أيلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) أزيدا (يلابسه احد بالذهاب به) تقديره أيلابس احد زيدا ذهب به (او) أزيدا (اذهبه احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

(زيدا)

زيدا ذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (قلنا المراد بالمناسب) فى قوله او مناسبه ليس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبا له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الذاهب او احد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل أزيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد فى المثال المذكور) وهو أزيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب زيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى التعبير أن يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم الذى (يختار فيه) اى فى ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (اى مثل أزيد ذهب به) فى عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء لمانع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (فى الزبر) فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب (اى فى صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا فى الصحاح (وهو)

اى قوله تعالى ﴿كل شئ فعلوه فى الزبر﴾ (ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (لصار التقدير) اى تقدير قوله تعالى ﴿كل شئ فعلوه فى الزبر﴾ (فعلوا) اى الناس او الخلائق (كل شئ) من خير اوشر من اعمالهم (فى الزبر) يعنى اوقع الناس كل شئ من الخير او الشر فى صحائف اعمالهم (فقوله فى الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا بفعلوا) المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فحينئذ يكون المعنى على ماسبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر فى صحائف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها) اى فى تلك الصحائف (فعلا) لاخيرا ولاشرا ولاقليلا ولاكثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية *خوش بوى وخوش سرشت* (الكاتبون) وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى ﴿وان عليكم لحافظين كراما كاتبين﴾ (اوقعوا فيها) اى فى الصحائف (كتابة اعمالهم وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى ﴿فى الزبر﴾ ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشئ) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف (مع انه) اى كون فى الزبر صفة شئ (خلاف ظاهر الاية) الكريمة لان الظاهر أن يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وان كان جائزا (فات المعنى المقصود) من الآية (اذ المقصود) منها على ماقلنا ان يكون كل شئ مبتدأ وجملة فعلوه صفة شئ وفى الزبر ظرفا مستقرا فى محل الرفع خبرا له فالمعنى على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وثابت (فى الزبر) اى فى صحائف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى فى تلك الصحائف فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الاية هكذا حال كونه موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير اوشر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ (فى صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان

الامر كذلك ﴿ فالرفع ﴾ يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه فى محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ماسيأتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر المبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لايغادر) مبنى للمفعول اى لايترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيدا اضربه (او نهيا) نحو زيدا لاتضربه (فالمختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ الآية داخل) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقوع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الا فى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لايعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية (عن القاعدة المذكورة) وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

او النهى فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ماتمحلوا) اى الى ماجعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى ﴿الزانية والزانى﴾ الآية عن القاعدة المذكورة حتى لايكون اتفاق القراء على غير المختار ولاتكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ماذهب اليه المبرد وثانيهما ماذهب اليه سيبويه (فقال) ﴿ونحو الزانية والزانى﴾ اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدّر بالفاء لكن بشرط انيكون ذلك الاسم صفة مصدّرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لايجرى فيه ماذهبوا اليه من التمحل ﴿فاجلدوا﴾ امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه ﴿كل واحدمنهما﴾ اى من الزانى والزانية يعنى المزنى بها والزانى وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة مابعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هى فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و ﴿الفاء﴾ مبتدأ ثان (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول ﴿بمعنى الشرط﴾ يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما ﴿عند المبرد﴾ فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ماضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزانى (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسيأتى الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لاغير على ماسيأتى تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فمستحق لاكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ (مرتبطة بالشرط) يعنى جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة الفاء (على سببيته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية ماقبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

(لو)

لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شىء مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ما سبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه الاقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدم المصنف ولكون الاية فيه جملة واحدة ﴿ و ﴾ (الآية) ﴿ جملتان ﴾ (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها ﴿ عند سيبويه ﴾ (اذ الزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (والزانى عطف عليه) بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى) مبنى للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظرف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق بيتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده) اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعنى جواب شرط مقدر (اى ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطء بنكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود فى الأولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزء الجملة) وهى قوله تعالى ﴿ فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لايعمل فى جزء جملة اخرى) لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة لايعمل فى جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (فى الضابطة) اى فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط و فاجلدوا اجزاء له فى معنى الخبر على مذهب المبرد ﴿ والا ﴾ عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اولم تكن الآية جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم تكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها ﴿ فالمختار ﴾ (فيها) اى فى هذه الآية ﴿ النصب ﴾ لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لماسبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور فى الآية فاذا كان الامر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اوجعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما فى الثانى فلالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيهـا لماعرفت ايضا فيه ﴿ الرابع ﴾ اى رابع الاربعة لارابع الثلثـة يعنى انه باعتبار الحال لاباعتبـار التصيير لماسيأتى (من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها) ﴿ التحذير ﴾ اى مافيه التحذير سمى به اللفظ المحذربه فى نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفول به (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عنـد مشـارفة الهلاك وشدة الخوف او لقصد الفراغ بسرعة الى ماهو المقصود من الكلام ﴿وهو﴾ اى التحذير (فى اللغـة تخويف شئ) المصدر مضـاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر وللشئ الثـانى المحذر منه (وتبعيده عنه) اى تبعيد الشيء عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوّفتـه وبعدته عنه (و) هو(فى اصطلاح النحـاة) وعرفهم ﴿ معمول ﴾ (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) *وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول فيه بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحـال على المحل انتهى *يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل ﴿ بتقدير اتق ﴾ ظرف مستقر وقع صفة لمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد اونح ﴿ تحذيرا ﴾ (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) و بعد (تحذيرا) وتبعيدا (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله النـاصب له جـوازا بقرينة النصب لان المنصوب لابدّ له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (اوذكر) بالبنـاء للمفعول نائبه مااستكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا له) اى ذكر لان يكون محذرا حـذف فعله الناصب ايضـا ﴿ مما بعده ﴾ متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد اوبالجـار والمجرور مثل اياك من الاسد ﴿ او ذكر ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ المحذر منه ﴾ بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه ﴿ مكررا ﴾ حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذرا وذكر المقدر)بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يثن اى على حذر المقدر اوذكر المقدر* وقيل

مصدر منصوب عطف على تحذيرا كأنه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى * هذا انما يصح على التوجيه الثانى على مايستفاد من قوله او لذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه (فان قلت فعلى هــذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر اوذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشيء او خبره معطوفا عليهمـا اذا كان جملة فلا بد من ضمير فى المعطوف فقول المصنف اوذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى وهى ذكر اوحذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليــه على ماسـيأتى تحقيقــه (قلنــا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الا انه خولف و (وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذ تقدير الكلام) اى كلام المصنف (اومعمول) اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقـام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو (المحذر منه موضع الضمير العــائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف (محذر منه لا محذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثــانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفى الحــاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا كونه مخاطبا وقد يجيء متكلمــا نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ماذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النــادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انمــا يكون فى المخــاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانســان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لايمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز أن يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثــالان لاول نوعى التحذير ومعنــاهما)

اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل (بعد نفسك) بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا فقيل اياك (عن الاسد و) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد عن نفسك) جئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز أن يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن خذف الارنب) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى رميتها من بين اصابعى وتجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه * اياى وان يخذف احدكم الارنب * وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية * خر كوش * وانما قال هذا حال كونهم محرمين اوأنه اذا رمى بما لايكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الخذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا وبعد خذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس اوتقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هو الاسد) فى المثال الاول (والخذف) فى المثال الثانى سواء قدم اواخر والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعيد (الخذف) فى قوله بعد خذف الارنب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) اى من الاسد والخذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والخذف (منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لايكون الافيماله روح وعقل والخذف ممالاروح له والاسد ممالاعقل له ﴿ و ﴾ مثل ﴿ الطريق الطريق ﴾ والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى التحذير وهو مايكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه (ولا يخفى عليك)ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من

زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التبعيد (اونح) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغى ان يقدر فيه بعد اونح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لايقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد (فالصواب) اى ماهو الاولى واللائق (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه معمول (بتقدير اتق او بعد اونحوهما) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرها مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى ﴿وما ابرىء نفسى ان النفس لامارة بالسوء﴾ وقوله عليه السلام ﴿اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك﴾ (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (على هذا بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة مايؤذيك ومما يان لكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لامتعلق بقوله كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود أن يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة اومتعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى عن نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول مايكون محذرا وفى الثانى مايكون محذرا منه (فينبغى ان لايكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لان مايكون خارجا عن النوعين لايكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير فى القسم الاول لايكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها) اى ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لايسع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف (و) تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر فى الظاهر وان كان اطنب فى التقدير (و) (تقول فى المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى (اياك ان تحذف بتقدير من) الجارة (اى اياك من ان تحذف) فالذى بغير أن جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذا ان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لايجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف حرف الجر من ان) المخففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها

فى تأويل الاسم فلما طال لفظا ماهو اسم واحد فى الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ﴿ ولا تقول ﴾ (فى المثال الاول) من النوع الاول ﴿ اياك الاسد ﴾ كما تقول فى المثال الثانى اياك ان تحذف (لامتناع تقدير من) الجارة فى الاسم الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشذوذه) اى لشذوذ تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر * واياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * بتقدير من اى اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذ او للضرورة اى فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد فى تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز فى الثانى وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف) فى هذا الباب (اشد شذوذا) من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان فى هذا الباب اوغيره (قياس) يعنى شائع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم ﴾ اى لان كنتم وقوله تعالى ﴿ وان المساجد لله ﴾ الآية اى ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * اذا قرئ بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (فى غيرهما) اى فى غير ان وان مثل قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اى من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اى بالله لافعلن (واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوذه اشد كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت * ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع فى بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال ﴿ المفعول فيه ﴾ اى الذى فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اى منه بقرينة قوله فمنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق اوخبر مبتدا محذوف اى هذا باب المفعول فيه ولكن لاقرينة له اوموقوف لااعراب له اومبتدا والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمى المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاوانى التى تحل الاشياء فيها ﴿ هو ﴾ مبتدأ اى المفعول فيه ﴿ ما ﴾ اى اسم ماولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق فى المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره فى المفعول به بقوله اى اسم ما وقع ﴿ فعل ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ فيه ﴾ المجرور راجع الى الموصول ﴿ فعل ﴾ بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر يعنى الحدث * وفى الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به ﴿ واوحينا اليهم فعل الخيرات ﴾ والفعل بالكسر اسم والجمع فعال مثل قدح وقداح انتهى * ﴿ مذكور ﴾ صفة فعل (تضمنا) نصب على التميز اوعلى المصدرية اى ذكرا تضمنا كائنا (فى ضمن الفعل الملفوظ)

﴿ مثل ﴾

مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ماحذف فعله الناصب له جوازا اووجوبا على ماسيأتى فى آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ماشابه الفعل ملفوظا اومقدرا مثل اناصائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (اومطابقة) عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (مافعل فيه) جنس (شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لايخلو زمان) من الازمنة (اومكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما ولوقال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لايخلو زمان من الازمنة اومكان من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا اوتقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لالفظا ولاتقديرا بل لايلتفت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفظا ولاتقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل ونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لالنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لامحالة فيه اى لاشك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفظا ولاتقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم فى الاول بالابتدائية وفى الثانى بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (لكن) استدراك من قوله خرج منه مالايذكر فعل فعل فيه (بقى مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى فى تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه مافعل فيه فعل مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لايصدق عليه المعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ ومعناه حينئذ بالفارسية * حاضر شدم روز جمعه را باين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را با اين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان كفته شود كه حضر شدم باز جمعه را * (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لايكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ماقلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ماليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالبناء للمفعول (فى التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (لخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثال مفعولا به لامفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولايخفى عليك) ايها الطالب المضف (انه) اى الشان (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله *حمامة جرعى حومة الجندل* (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لاحاجة فتقديره ولايخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا لشئ بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه تأمل (الا لزيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لاتكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به فى علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ ﴿من زمان اومكان﴾ (بيان) خبره (لما) فى قوله مافعل فيه فعل (الموصولة اوالموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز أن تكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون

حالا واذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو حال منه وعلى الثانى صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من زمان اومكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمى المفعول فيه) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلالهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحدمنهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير فى وعدمه باظهار فى بقوله (وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير فى احدهما (مايظهر فيه فى وهو مجرور بها) كقولك سرت فى يوم الجمعة فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (مايقدر) مبنى للمفعول (فيه فى) الضمير راجع الى الموصول وفى فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى مايقدر فيه فى (منصوب بتقديرها) اى بتقدير فى كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة الاانه حذف منه فى اختصارا فى اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين مايقدر فيه فى وما يظهر فيه فى (خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ماذهب اليه المصنف لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثانى (فانهم) اى القوم (لايطلقون المفعول فيه) على شئ من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير فى) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير فى ان يكون منصوبا بتقدير فى فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى (واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى ينجر بلفظة فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد (فهو) اى المجرور بها (مفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به (لامفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث جعل المجرور بها) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ماذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشئ يستلزم صدق المحدود

على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان المجرور بقى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المصنف ﴿ وشرط نصبه ﴾ ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير فى) خبره اى ان يكون لفظة فى مقدرة فى النية يعنى ان تكون محذوفة فى اللفظ ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذ التلفظ بها يوجب الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى ﴿ وظروف ﴾ جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى ﴿ الزمان ﴾ اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ بيانية ﴿ كلها ﴾ بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (اومحدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك ﴿ تقبل ﴾ اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم ﴿ ذلك ﴾ (اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم او الزمان المحدود مشتركين (فى الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود ﴿ وظروف المكان ان كان ﴾ (المكان) يشير الى ان الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب

التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانى او النوع الثانى او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف غير حقيقى لكونه بتأويل الجماعة ﴿ مبهما ﴾ مثل بعد وفوق وتحت وغيرذلك ﴿ قبل ذلك ﴾ (اى) قبل المكان المبهم (تقدير فى) او النصب بتقدير فى (حملا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى لمحموليته (على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فى الابهام) اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه معه فى الابهام (نحو جلست يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست ﴿ والا ﴾ عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) ظرف المكان (مبهما) بل يكون المكان (محدودا) ﴿ فلا ﴾ (يقبل تقدير فى) اى الانتصاب بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى (اذ لم يمكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزأ لمفهومه و لم يمكن ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل و لم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقى على حاله الاصلى وهو كون الواسطة مذكورة (نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فى الذات والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها ﴿ وفسر ﴾ بالبناء للمفعول من التفسير ﴿ المبهم ﴾ نائبه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علا الشخص عليه وقيل ما سمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ماليس كذلك كالدار والمسجد والبيت ﴿ بالجهات ﴾ جمع جهة وهى الجانب ﴿ الست ﴾ بلا تاء التأنيث للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى الجزئيات (وما فى معناها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز أن يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجئ (قال) جواب لما اى المصنف ﴿ وحمل ﴾ مبنى للمفعول ﴿ عليه ﴾ (اى على المبهم من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر ﴿ عند ﴾ فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى ﴿ قل كل من عند الله ﴾ (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن ﴿ وشبههما ﴾ بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت الشئ عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجئ (لابهامهما) (اى لابهام عند ولدى) اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير فى فيهما كما جاز فيهـا الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال فى عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقـال صليت فى امامك وفى يمينك كما يجوز أن يقـال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا * وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعـا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور انتهى * (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (لابهامها) مقام لابهامهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها لان الظاهر حينئذ يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذ علة للتفسير والحمل (و) (كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشـبههما (حمل) ايضا (على المبهم من المكان) المفسر بالجهـات الست (لفظ مكان) وما فى معناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقـاله فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الامضافا (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا (لكثرته) اى لكثرة لفظ مكان (فى الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اى لا لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهـام (و) (كذا) اى كما حملت الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان المحدود الذى وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو نزلت وسكنت * وفى الرضى واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفيـة كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معهـا فى غير المبهم ايضا وانتصاب مابعدهـا على الظرفيـة عند سيبويه انتهى * (وان كان معينـا

﴿ نحو دخلت الدار ﴾ فان الدار مكان محدود معين لابد فيه من لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا (لكثرته فى الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال اولكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لالابهامه) لما قلنا ان مابعد دخلت معين ﴿ على الاصح ﴾ متعلق بقوله حمل (اى) حملا واقعا (على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لايتعقل الدخول بدون المتعلق كما لايتعقل الضرب بدون المضروب * وفى الرضى قال الجرومى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لامفعول فيه انتهى * (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الايرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لايتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى والمفعول به مما لايتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجيء على وزن فعول ومايجيء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلابد من واسطة حرف الجراعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كون مابعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل فان الفعل) مطلقا (لايطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذاتم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لايتم بدون الدار) يعنى لايتم بفاعله بل لابدّ له من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لايتم بدون زيد (و بعد تمام معناه بها) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ماتم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى) فى المحلة الفلانية (فالظاهر أنه) اى الدار فى هذا المثال (مفعول به) كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون مابعد دخلت مفعولا به

﴿ لامفعولا ﴾

لامفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان اومتعديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى انك منطلق (الى مكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانك اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الافيها فكان الدار مكانا خاصاله والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزأ منه(فكمايصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه و (تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلاة فى المسجد (كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت الصلاة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل ﴿يجعلون اصابعهم فى آذانهم﴾ (وفعل الدخول)فى قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه فاذا قال الداخل فى البلد) الآن (دخلت الدار) يصح و (لايصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لايلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت الشهر اوالسنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (فى) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (بفى شاذ) لان ماخالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون مابعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفى يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق ﴿ وينصب ﴾ بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) ﴿ بعامل مضمر ﴾ اى محذوف جوازا (بلا شريطه التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ماسبق اما بقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة فان (يوم الجمعة) مفعول فيه حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت اوحالية كقولك لمن اراد أن يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة ﴿ و ﴾ ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر) اى محذوف ﴿ على شريطة التفسير ﴾ وجوبا حيث لايجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كمامر فى المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب فى نحوان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله ﴿المفعول له﴾ قد سبق اعرابه اى الذى فعل لاجله ﴿هو﴾ اى المفعول له فى اصطلاح النحاة ﴿ما﴾ اى اسم ما

﴿ فعل ﴾

﴿ فعل ﴾ مبنى للمفعول ﴿ لاجله ﴾ الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (اولسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثرا كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته اومؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (مما فعل مطلقا اوبه اوفيه اومعه) يعنى من المفعول المطلق اوالمفعول به اوالمفعول فيه اوالمفعول معه فان فى كل واحد منها مافعل لاجله بل مطلقا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معه (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (اوحكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوزا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى الشرح اوحالية كما اذا قلت اتاديبا لمن اراد أن يضرب غلامه اى أتضربه تأديبا اى اتريد أن تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبنا يعنى أقعدت عنها جبنا (فلايخرج عنه ماكان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلايخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقرينة المقالية (كما اذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا لك (لم ضربت زيدا) اوبالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المصنف (مذكور) احترز به مما لم يذكر فعله لاحقيقة ولاحكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت عن التأديب اواعجبنى تأديبك اوعجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لامحالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولاحكما *وفى الرضى فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لالفظا ولاتقديرا انتهى* (فان قلت كيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التأديب (وهو اى الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كما فى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ماذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربت زيدا تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويرد حينئذ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى مع المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز أن يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير أن يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثرا للفعل ﴿ مثل ضربته تأديباله ﴾ لان التأديب علة غائية للفعل واثر له مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثرا له وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثرا له ﴿ و ﴾ اما ان يكون علة له فقط مثل ﴿ قعدت عن الحرب جبنا ﴾ لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثر له بل مؤثر له * وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى * (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (بسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة (يخالف) ﴿ خلافا ﴾ فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها

﴿ الى ﴾

الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والاظهر أن يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الا تى ليس لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لامفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو فى الظاهر فلا فائدة لقول من قال لافائدة لقوله ظاهرا (للزجاج) فعال من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بائعه كما يقال قدار لصانع القدر ولبائعه وكذا خفاف وبزاز (فانه) (اى المفعول له) (عنده) (اى عند الزجاج) (مصدر) اى مفعول مطلق لامفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (فى المثالين المذكورين) فى المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى العقود عن الحرب جبنا و) اما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف الى ماجعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربته ضرب تأديب) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب اومن قبيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت قعود جبن) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب (ورد مبنى للمفعول من رد يرد وبابه قال (قول الزجاج) اى مقوله وهو أن المفعول له ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق برد (صحة تأويل نوع بنوع) آخر (لا تدخله فى حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لايخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله فى نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الايرى) قوله الا كلمة تنبيه يؤتى بها فى مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صحة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا اوجملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب) قوله (من غير ان تخرجها عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة تأويل الحال مفردة اوجملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة

الحال عن حقيقتها ونوعها يعنى لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل الظرف بالحال لا تخرجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءنى زيد وقت التعليم اى جاءنى زيد حال كونى معلما ﴿وشرط﴾ مبتدأ مضاف الى ﴿نصبه﴾ (اى شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا (لا شرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند المصنف ايضا يعنى كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصرلته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبائعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (فى قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر) والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس مجرورا باللام فى الكل (عنده) اى عند المصنف (مفعول له بناء على مايدل عليه حده) وحده على ماسبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجئ لقصد تحصيل السمن اولسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اى ماقاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال فى المفعول فيه وشرط نصبه تقدير فى وهذا) اى ماقاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لا يطلقون المفعول له الا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا لا مفعول له ولهذا قالوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق فى المفعول فيه ﴿تقدير اللام﴾ اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لا من اللام (لانها) اى لان اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اى واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اى لان اللام (الغالبة) اى غالبة الاستعمال (فى تعليلات الافعال) لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكأنها اصل فى هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

(فى)

فى التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنها كما ان ان وان اصل فى الحروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرهما على ماسيجئ (فلا يقدر غيرها) اى غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق (او فى معانيها) اى معان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا) مفعول ثان لرأيته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع اوساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى ﴿ وترى الارض خاشعة ﴾ اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا وبالفارسية * پراكنده شدن *مفعول ثان ايضا لرأيته (من خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله متصدعا اى متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا) وفى الرضى والباء السببية ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى فحرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت اى اشياء كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على مابين فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت فى ضمير القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولاترسلها حتى تأكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بقى (ولما كان تقدير اللام) فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (من اللفظ و) عن (ابقائها فى النية) لاعن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا لانه لوكان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل) فى تعليلات الافعال (ابقاءها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ماوضع هو له من لفظة لا من غيره (كما كان) الاصل ابقاءها (فى النية) اذا كان كذلك (فلاحاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط) لكونه اصلا ومايكون جاريا على الاصل لايحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (انما تكون فى حذفها) اى اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل ومايكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اى ماجعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اى لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) ﴿ وانما يجوز حذفها ﴾ اى اللام بوضع المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف فى التعبير (بالارجاع ضمير الفاعل) المستكن فى يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف * وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى * (فيجوز حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرها) عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ماذكره بقوله ﴿ اذا كان ﴾ (المفعول له) ﴿ فعلا ﴾ اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز به عما) اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشئ (عينا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان مادخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فتلزم الواسطة وهى اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام وثانيها ماذكره بقوله ﴿ لفاعل الفعل المعلل به ﴾ بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشئ واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم فى قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائمان بالمتكلم وهذا (احتراز به عما اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك لمجيئك اياى) فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ماذكره بقوله ﴿ ومقارنا له ﴾ (اى للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل المفعول له ﴿ فى الوجود ﴾ لان الاصل فى التعليلات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جعلت علة له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

﴿ الفعل ﴾

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو الزمان الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فيه بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا فى الرضى (اذلامغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الابالاعتبار) بان تعتبر أن زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد فى الواقع والحقيقة (اويكون) عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احد من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل) العامل فى المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثانى جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيها وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين كذا فى الصحاح (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا فى اثنائه وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله فى الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (فى الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحوا كرمتك اليوم لوعدى بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه فى الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة (فيتعلق المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يشمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يشمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا * وفى الرضى لان علة الافعال كثيرا ماتجىء جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى الفعلية والغرض ان يكون هناك مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ماذا اختل) من الاختلال (شىء منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه ﴿المفعول معه﴾ قد سبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها مفعول معه على ماسيجىء والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحباله) اى للمفعول معه (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى اوبان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم الظرفية الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به و) المفعول (فيه و) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف و(اللام) لكون الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى او التى (واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول مالم يسم فاعله لقوله المفعول ومفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوّزه) اى بالقاعدة التى اثبتها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بما جوّزه يعنى جوّز بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وابقائه (منصوبا جريا) اى ليكون جاريا وواقعا (على ماهو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على الظرفية (واليه)

(اى)

اى الى ماجوزه بعض النحاة واثبته (ذهب) بالبنـاء للمفعول ونائبه قوله
اليه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسية * پرا كنده شدن *
(بينكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع
يعنى رفع بينكم فليس ممـا نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الحواشى ان هذا الرأى)
اى هذا التوجيه يعنى اسـناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف)
اى مقبول حسـن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل
واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ماهو محط الفائدة وهو مالزم
نصبه على الظرفية قائمامقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبـار ضمير راجع
الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا
مناب الفاعل * وفى حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر
واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لايجوز اصلا
انتهى * (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله معـه (من قبيـل) قوله
(وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشئ بينى وبينه يحول
حولا اى حجز وبابه قال كذا فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى
والاهلى ايضا والانثى عيرة (والنزوان) بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى
ينزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه
وبين نزوه على الانثى (فان مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير)
المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظة
(بين للزوم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل)
اى لايجوز اقامته مقام الفاعل لان الفـاعل مرفوع وكذا ماقام مقامه واذا اقيم
مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة
واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله
المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبته) بناء (على ان يكون مفعول مالم يسم
فاعله)لقوله المفعول معه (ضميرا)مستكنافيه (راجعاالى مصدره) الذى هو الفعل
(و) يكون (الضمير المجرور) فى معه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام
فى قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره
هو والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو
احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى عن الذى ذكر (بعد غيره) اى غير
الواو (كالفاء) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها
لما لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة معمول فعل)
لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

للمصاحبة والمعية لكن مابعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية فى المجيء سواء جا آمعا اومتفرقا (اللام) فى قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعنى اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحباله (فاعلا) للفعل العامل فى المفعول معه ولفظ كان فى تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اى فى العلواى وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء فى الاستواء على ماذكرنا (او) سواء كان ذلك المعمول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل فى المفعول معه (لفظا) (اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظا (كالمثالين المذكورين) اللذين ذكرهما الشارح فى تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (اومعنى) (اى معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثانى اكثر فى الفعل والمفعول معه فى هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اى ماتصنع وزيدا) وماتلابس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اى المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول اومفعولا لفظيا كان الفعل اومعنويا (مشاركته) اى المفعول معه اوالمذكور بعد الواو (له) اى للمعمول الفاعل اوالمفعول (فى ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه اوالمذكور بعد الواو شريكا للمفعول فى فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر

(ولا)

ولا ينفصل يعنى يكونان (فى زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل فى السير فى وقت واحد وقع سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته له فى ذلك الفعل (فى مكان واحد نحو لو تركت) الرواية بناء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع فصيلها فى مكان واحد (لرضعها) جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى لو ابقيت الناقة مع فصيلها فى مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء فى مكان واحد لم يقدر أن يرضعها فى هذا المثال يكونان شريكين فى الزمان ايضا لان الشركة فى المكان تستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة فى المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبى بالفارسية *شير خورده كودك يعنى بچۀ شير از شير مادر خود خورد شده* (فلا ينتقض) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك فى الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو فى هذه الامثلة (لاتدل الا على المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (فى اصل الفعل) يعنى فى المجئ والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان فى زمان واحد لان المراد اجتماعهما فى المجئ سواء يجيئان فى زمان واحد اولا وكذلك غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين فى المجئ فى الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الآخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل فى المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اى العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام (بتوسط الواو التى بمعنى مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع)

اما لفظا (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب فى الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التى فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقدم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) * وفى الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فى صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى * ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها * ولما بين اجمالا أن عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التميز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز أن يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى مايدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا او ان كان مايدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولى الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد او زمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون ما بعدها معطوفا على ماقبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

مابعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذلامانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض ﴿ نحو جئت انا وزيد ﴾ وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لامكان التأكيد بالمنفصل ﴿ وزيدا ﴾ (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فى زمان واحد ﴿ والا ﴾ عطف على قوله جاز اى وان كان مايدل على الحدث لفظا (لم يجز العطف) اى عطف مابعد الواو على ماقبلها (بل يمتنع) العطف لمانع ﴿ تعين النصب ﴾ اى نصب مابعدها على انه مفعول معه حيث لاوجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لاواجب فحينئذ يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لاممتنع على ماسيجىء (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال المذكور (ممتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع المتصل (با) لضمير المرفوع ا (لمنفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف اوغير ﴿ وان كان ﴾ اى وجد ﴿ الفعل ﴾ اى مايدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا اوغيره كما سبق ﴿ معنى ﴾ تميز او حال او خبر كان على تقدير كونها ناقصة (اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره * وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه نحو ماشانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لايكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ماانت وزيدا فههنا العطف اولى بلاخلاف. وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية * الى ههنا كلامه ﴿ وجاز ﴾ هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) ﴿ العطف ﴾ اى عطف مابعد الواو على ماقبلها بان تكون للعطف لا المصاحبة ﴿ تعين ﴾ جواب الشرط وقيل اختير ﴿ العطف ﴾ اى عطف مابعدها على ماقبلها (حيث) اى لانه (لايحتمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه الآخر (العطف)

يعنى اذاجعل الواوللمصاحبة وجعل مابعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذاجعل الواو للعطف وعطف مابعدها على ماقبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان القوى لاتأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلاينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هوالاولى ولذا قال الرضى يجور العطف فيه بلاتكلف ﴿ نحومالزيد وعمرو والا ﴾ عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن ﴿ لم يجز العطف) اى عطف مابعدها على ماقبلها (بل امتنع) العطف ﴿ تعين النصب ﴾ اى جعل الواو بمعنى مع ونصب مابعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لاوجه سواه) اى سوى النصب لانه اذاتعذر العمل بالاقوى وهوالعطف وامتنع يكتفى بالعمل بماهوالادنى وهوالنصب على انه مفعول معه ﴿ نحومالك وزيدا وماشانك وعمرا ﴾ انماورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ماهوالمراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كمافى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كمافى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف مابعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما (لان العطف على الضمير المجرور) سواءكان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول اوبالاضافة كما فى المثال الثانى (بلااعادة الجار) فى المعطوف حرفاكان اواسما (غيرجائز) لماسيجىء وههنا لم يعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذالم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهوالشان ليكون عملا بماهو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لايجوز الاعند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان ههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواوالاستئنافية بقوله ولم يجز (عطف عمرا على الشان) كمالم يجز على الضمير المجرورلانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهمالان مثل هذا الكلام انمايستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذالسؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الا خر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لاالسؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لوعطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهوغيرمراد بقرينة محل الاستعمال لماسبق آنفا * وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما اوعلى الشان

﴿ فيكون ﴾

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾ فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لايخلو عن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لايختص بالاخرى ﴿ لان المعنى ﴾ اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ﴿ ماتصنع ﴾ ﴿ وما يماثله ﴾ مثل يلابس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ماشانك وزيدا) قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى مالزيد وعمرو) قولك (مايصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لايكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك ﴿ الحال ﴾ من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه وتحوله غالبا (لما فرغ من المفاعيل) الخمسة (شرع فى الملحقات) اى فى بيان مايلحق (بها) وانما الحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا ﴿ وهو ﴾ اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث ﴿ ما ﴾ اى شئ مفردا كان اوجملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى والحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة اوحكما كما تكون جملة فله وجه ﴿ يبين هيئة الفاعل ﴾ اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجئ عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند كون المجئ صادرا عنه ﴿ او ﴾ هيئة ﴿ المفعول به ﴾ حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله مايبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج مايبين الذات كالتميز) فان التميز وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا وسيأتى (وباضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل او المفعول به يخرج مايبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ) او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة للهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم اوان زيدا العالم اخوك اوان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اياك اوغير ذلك (وبقيد الحيثية) اى بقوله من حيث هو فاعل اومفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيدا العالم اوبالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه المجىء اولا وسواء وقع عليه الفعل اولا بل كل واحد من الفاعل اوالمفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل (فاعل او) المفعول به (مفعول وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لايخلو من ان يبين هيئة الفاعل اوهيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج عنه) اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ماكان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة اولقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين * وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ماقلت (لفظا) تميز عن الفاعل او المفعول اوحال منهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (اوالمفعول به الذى وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفاعل اللفظى اوالمفعول اللفظى لايكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لايكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به

(ملفوظا)

ملفوظا اومنطوقا لاغير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذازيد راكبا اوالمفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك من فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا وفى الحديث * من اكل من فحوى ارض لم يضره ماؤها * يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول به (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (او حكما) كما سيجئ من الامثلة (اومعنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل او المفعول به (معنويا) وهما لايكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ماشانك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ماتصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به)لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا متهما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا اومفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فكأنه) اى المضاف اليه الذى هو ذوالحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل اوالمفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولاالمفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف اومجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لايكونا فاعلين ولامفعولين حقيقةاوحكما تدبر (نحو بل نتبع ملةابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (و) نحو (أيحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك نتبع ملةابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملةابراهيم) فكأنه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا اومفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل اومفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (فكأن الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكأنه حال من الفاعل اوالمفعول لكونه جزأ منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشئ لايقوم مقامه بعضا اوكلا (كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار أن الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لاالى الموصول بل الراجع اليه مااستكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشئ اصله) فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار) ان (الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله له فحكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار (كأنه حال من مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولوقرئ

(تبين)

تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل) الذى هو من ابواب الخماسى (اويبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل) الذى هو من ابواب الرباعى المزيد فيه على الثلاثى (وجعل الجار) الذى (فى) قوله (بهمتعلقابه) اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول الذى عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل) الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى اوالحكمى (او) الى تعميم (المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولايصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لايقع الحال منهما (الا لدخول ماوقع حالا من المضاف اليه) فاذا احتيج الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والاليق ليكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى تدبر ﴿ مثل ضربت زيدا قائما ﴾ فان كانت قرينة حالية اومقالية تعين صاحب الحال جاز ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان يقول اقوم اويقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير بجعله حالا من ايهما شئت (هذا مثال اللفظى الملفوظ حقيقة) تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعنى كونها فاعلة للفعل (ومفعولية زيد) اى كونه مفعولا للفعل (انماهى) اى ماكل واحدة من الفاعلية والمفعولية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام (عنه) اى عن الكلام (وهما) اى الفاعل والمفعول (ملفوظان) فى هذا الكلام (حقيقة) اى ملفوظان حقيقيان يريد أنه يصح ان تجعل قائما حالا من ايهما شئت اى من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لايكون حالا منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم تكن قرينة ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا ﴿ و ﴾ مثل ﴿ زيد فى الدار قائما ﴾ (مثال اللفظى الملفوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف) اى كونه فاعلاله وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هى) يعنى ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنانه جائزا او واجبا (ملفوظ حكما) اى يكون فى حكم اللفظ لما سبق فى قوله واللفظ اما حقيقى او حكمى لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوى (مثال) للمفعول (المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انهما) اى معنى الاشارة والتنبيه (ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم (فى نظم الكلام اشير اوانبه ويصير زيد به) اى بما قدر فى نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هى) يعنى لاتكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير اوانبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل فى الحال الفعل اوشبهه اومعناه على ماسيأتى والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه فعل اوشبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية زيد فى المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره قوله الفعل وما عطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال يؤنث باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) (الفعل) اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقية يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصيل فى العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لايعمل فيها

(ايضا)

ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا (الملفوظ) يعنى يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة (او المقدر) يعنى يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا اووجوبا كما سيأتى (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد فى الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابدّ له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا فى العمل (او شبهه) اى ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل عمل الفعل) يعنى الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا فى مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد ذاهب راكبا) فى مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظ تحقيقا كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل (زيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقديرا نحو زيد فى الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) فى تقدير حسن زيد فى الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبنى ضرب زيد قائما وهذان اعنى الفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملهما غير المصدر فانه لايعمل متقدما الحال عليه لما سيجئ والثالث اعنى معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (او معناه) (المستنبط) اى المفهوم (من فحوى الكلام) اى من معنى الكلام (من غير التصريح به) اى بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولايكون معناه (كالاشارة والتنبيه) المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة (فى نحو هذا زيد قائما كما مر) فى قوله وهذا زيد قائما (وكالنداء والتمنى) مثل ليت (والترجى) كاعل (والتشبيه) نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معانى الافعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعانى بخلاف الثلاثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة او الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال * وقال المحشى ولاعمل لكل مايستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفى لايعمل مايستنبط منها بل العمل سماعى * وفى الرضى فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعلل (فى نحو يازيد قائما) ويارجل

مقيما ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء اوتعرف به اوبالاضافة اومشبها به لان التعريف او النكرة المخصصة شرط فى ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك ولعل زيدا (فى الدار قائما وكأنه) وكانك وكأن زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معانى الافعال تعمل فى الحال الا انها لاتتقدم عليها لضعفها فى العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل فى الحال خبرها اذاكان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمنى مثلا لا المتمنى ويختلف المعنى فى ليتنى صحيحا راجع الى اهلى ﴿وشرطها﴾ (اى شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا ﴿ان تكون﴾ الحال ﴿نكرة﴾ (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف لايكون الا بقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما فى قولك جاءنى زيد راكبا اوايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا اواضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لايعتبر وفى الرضى والاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث ﴿و﴾ شرطها ايضا (ان يكون) ﴿صاحبها﴾ اى من قام الحال به سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما ﴿معرفة﴾ (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال فى المعنى ﴿غالبا﴾ يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لاكلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة اويكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام او تركيب (يكون ذوالحال فيه) اى فى ذلك الكلام اوالتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

افادت التخصيص لان الوصف فى النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءنى رجل من بنى تميم) ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اى يكون ذو الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها) اى لاحاطة تلك النكرة بافرادها بحيث لايشذ فرد منها فحينئذ تكون فى حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اى فى ليلة البراءة التى تكون فى نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) اى يميز و يبين كل شئ على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مامورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن فى الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذو الحال معرفة ومثله قول الشاعر * لايركنن احد الى الاحجام * متخوفا يوم الوغى لحمام * فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة فى حيز الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجبة فتعم ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعد الا) لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتى بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا (للنفى) متعلق بالنقض لان النكرة لوقوعها فى حيز النفى استغرقت وتعينت لماسبق (نحو ماجاءنى رجل الا راكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى مايكون ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذى الحال يتخصص ذو الحال لماسيأتى (نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما) اى ثانى القسمين (مايكون ذو الحال فيه غير هذه الامور) يعنى الامور الخمسة و يكون ذو الحال فى غيرها معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لاغير (ووقوع الحال فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى (مشروط بكون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة) يعنى تكون الغلبة فى الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا (لا) قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل فى التعريف (حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اى تخلف كون صاحبها معرفة (فى بعض المواد) كالصور المذكورة فى القسم الاول (تنافى الشرطية) يعنى اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر أن لايكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول وان كان قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف على يقال (الى ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبهامعرفة غالبا (عن ظاهره) وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من قبيل تعدد المفعول الثانى اويكون بدلا منه اوحالا فيكون حينئذ عطف جملة (على) جملة هى (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى الشرط فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله ﴿ وارسلها العراك ﴾ اقول الحال المعرفة اما مصدر اوغير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر اومعرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير وكقوله عليه السلام ﴿يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول ﴾ اى مترتبين كذا فى الرضى وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام و بالاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من شعر لبيد وللثانى مما شاع فى المحاورات و يروى اوردها العراك (ولم يذدها) بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الا بل من باب قال ساقها وطردها كذا فى الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف (على نغص الدخال) النغص بالصاد المهملة والغين العجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل نغص * بمراد تام نارسيدن وشرب تمام ناشدن * كذا فى حاشية العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار الوحش) وهو الذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو اماللعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى لبيد ويحتمل ان يكون بتاء الخطاب لبيان اللغة (ارسل حمار الوحش الاتن) لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من تاديبه اياهن (وكأن) كلمة التشبيه لاكلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق

القيد وههنا لم يمكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجدا الا فى بنى آدم فاجاب عنه بقوله وكأن (المراد بالارسال البعث او التخلية) يعنى خالى كردن راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحش مرا اين راه آب از خوردن* والمراد هو الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (ومايريد) اى حمار الوحش او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى* جاى آب خوردن* (اى ارسلها) يعنى ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها (معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك) اى لم يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال) يقال نغص البعير اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب بعضها) اى بعض الاتن (الماء بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يردّ) مضارع مجهول من ردّ يردّ مثل مدّ يمدّ (من العطن) بفتحتى العين والطاء المهملتين ماحول الحوض والشرب من مبارك الابل اى المناخ يعنى* جاى اشتر* (الى الحوض) متعلق بيردّ يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (ليشرب) ذلك البعير المردودُ المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (ماعساه لم يكن شرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو أن الدخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال (ههنا) ليس الا (نفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من هى له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (فى بعض آخر) متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نغص مثل نغص الدخال) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وداخله بين بعيرين عطشانين ليتم شربه ﴿و﴾ مثل ﴿مررت به وحده﴾ مصدر وحد يحد حدة ووحدا مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية ﴿ونحوه﴾ بالرفع عطف على مقدر يعنى ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بتاء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد * وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفا (متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا التاول التطلب يعنى طلب ما ل الشئ بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) متعلق بقوله متأول (فلا يرد) مبنى للفاعل من ورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة وتاويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ماذكره الشارح (احدهما) اى احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا * وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اى تعترك العراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى انفراده وتجتهد جهدك) من اجتهد اجتهادا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهى تعترك وينفرد وتجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده لما سيجئ ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه المصادر) يعنى العراك ووحده وجهدك (منصوبة على المصدرية) يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب ويقال مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد منها يفيد تعريف مادخل عليه (موضوعة مواضع النكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (معتركة) متزاحمة (و) مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى فى التقدير) اى صورة كل واحد منها (نكرة) لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لامحالة (كما ان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و (حسن الوجه فى صورة المعرفة) لكونه مضافا اليها ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى نكرة) لكونها فى حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ماهو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول ﴿ فان كان صاحبها ﴾ (اى صاحب الحال) سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما ﴿ نكرة ﴾ (محضة) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لايجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا قدسبق (لم تكن فيها) اى فى تلك النكرة (شائبة تخصيص) اى لم يكن فى النكرة شئ يفيد التخصيص (بماسوى التقديم) اى سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينها) اى بين النكرة (و بين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متعددا احدهما نكرة والآخر معرفة (مثل جاءنى رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملية لايجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا ﴿ وجب تقديمها ﴾ (اى تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا اومفعولا (ليتخصص النكرة بتقديمها) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يخصص المبتدأ النكرة كذلك ذوالحال النكرة يخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اى ذا الحال والحال (فى المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ (ولئلا يلتبس) اى الحال من النكرة (بالصفة فى) حالة (النصب) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لاوصف لان الصفة لكونها من التوابع لاتتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان اونكرة لكونه فى المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لايعلم ان الضرب وقع على المفعول فى آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرر اوبعد لزومه وتقرره فيكون صفة لان الصفة ماتقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا فى آن ملابسة الركوب به يعنى قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (فى سائر المواضع وان لم تلتبس) وهى حالة الرفع فقط لان فى حالة الجر لايجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة يعنى قدمت الحال فى سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يتقدم (طردا للباب) والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى تعد بالتاء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو أكرم ﴿ ولايتقدم ﴾ (اى الحال فيماعدا) فعل ماض من عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا) يعنى لايتقدم الحال (على العامل المعنوى) فى غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لايتعلق بالآخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يليه وان لزم التقدم على العامل الضعيف * وفى الرضى الا ان كاف التشبيه لاتدخل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو أن هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ * الى هنا كلامه فلبيانها جئ بحال ووضعت بجنب المشبه وبحال اخرى ووضعت بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بجنب صاحبها (قدعرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى اذا حذف ماضيفت هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ماسيجئ (العامل المعنوى) وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل (ان ماهو مقدر بالفعل) عند البصريين (اوباسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان اومكان (ومايشبهه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل (اعنى) بقوله ومايشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار (خارج عنه) أى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح اومقدر (داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل فى (شبهه) اى شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ماعرفت فيما سبق العامل المعنوى وان ماهو مقدر بالفعل اوالاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لايتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى مايشير اليه (معنى الكلام) اى معنى ولايتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا اومنصوب بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ماذا كان العامل) فى الحال (ظرفا اوشبهه) حيث لايكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه)اى فى عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيبويه والاخفش (فسيبويه) بالفاء التفسيرية (لايجوزه) اى لايجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا

ايضا) اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما فى الدار او المظروف نحو قائما زيد فى الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف فى العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوزه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لايجوزه الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدا الذى صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ لان الظرف لايعمل فى الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه فى المنع) اى فى منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما او مقدما عليه نحو فى الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد فى الدار) اومقدما مثل (ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا فى مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى فى الحال (من معنى الظرفية) بيان ما فى قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال الظارف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (أن الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل فى الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل اوشبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك فى تقدير زيد عندك يوم الجمعة اوقبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ فى تقدير هو اى الله تعالى فى شان كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك أكل يوم لك ثوب فى مكان ألك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن الظرف

داخلا فى العامل المعنوى) بل داخل فى الفعل اوشبهه كما سبق (واما اذا جعلته اى الظرف (داخلا فى العامل المعنوى) حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ اوشبهه الملفوظ ايضا اومعنى الفعل فيكون العامل فيهما الفعل الملفوظ اوشبهه كذلك اومعناه (كما) اى شئ (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوى (فالمراد هو الاحتمال الثانى) وهو أن الظرف يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الحال (لاغير) لان اللائق حينئذ استثناؤه من العامل المعنوى وان يقول ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان اومقدرا* ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لايتقدم الحال على العامل المعنوى) ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تأكيد لقوله كما لايتقدم (لا) (يتقدم) (على) (ذى الحال) (المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع اوالمنصوب جوازا اووجوبا لانه كتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق انهما فى المعنى مبتدأ وخبر فاخذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة اوبحرف الجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لايكون الا بالتعميم (فان كان) ذوالحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ اولا كالمثال الآتى فى الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق البصريين والكوفيين (نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اى عدم تقدم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه عرض غير متقرر لايقوم الا بصاحبه (وفرع لذى الحال) فى الوجود لان ذا الحال يوجد اولا ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لايتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما لايتقدم على المضاف وهو التنوين اوالنون* وفى الهندى لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لايجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذوالحال (مجرورا بحرف الجر ففيه) اى تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف) بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه (يمنعون تقديمها) اى تقديم الحال (عليه) اى على ذى الحال المجرور بالحرف (للعلة المذكورة) فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها (وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اى لكونه هو المختار

(عند)

عند المصنف قال ﴿ على الاصح ﴾ متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشئ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ماذهبوا بالفارسية * نفرستاديم ترا اى محمد از براى آدميان مكر درحالى وبودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم * (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جوّز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوّز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معدّ) اسم فاعل من عدّى يعدّى من باب التفعل حذفت ياؤه (للفعل) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اوّل الفعل والتضعيف فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا اوكما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوّز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك جوّز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة حالا من الكاف) المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والتاء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابسا بشئ من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك

والمعاصى مجدا فيه وحاثا على طلب الثواب وماعليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشاف (بجعلها) متعلق ايضا باجاب اى بجعل كافة (صفة لمصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (اى ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصى وحاثة لهم على طلب الثواب اوعامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجعلها) اى بجعل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشىء الا لتكف الناس وتحثهم واللام فى قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفا لغوا (والكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعّالٍ وفعولٍ ومفعالٍ والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لاحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبات مصدر غير معلوم واما كون الرابع تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين ﴿ وكل مادل على هيئة ﴾ (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (اوجامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير ﴿ صح ان يقع ﴾ ذلك الدال على الهيئة ﴿ حالا ﴾ (من غير ان يأوّل الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق) ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا اوغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (ردّ على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان او فى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا) اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان وماوقع غير مشتق يأوّل به لتكون اقسام الحال متفقة ﴿ مثل ﴾ (بسرا ورطبا فى قولهم) اى قول العرب ﴿ هذا بسرا ﴾ بضم الباء وسكون السين واحده بسرة مثل فعل وفعلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر (ما بقى

فيه حموضة) على وزن فعولة بالفارسية * ترش * ﴿ اطيب ﴾ اسم تفضيل ﴿ منه رطبا ﴾ (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا والتمر له ست مراتب اوليها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ الآية (فهما) اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسماغير مشتق (لدلالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطبية) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على ماعليها يكون الاطلاقا مجازا لاحقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لاحاجة ايضا الى تاويل (الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ماعليه بسرا) اى زيدالف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسر بالفتح (و) الثانى مشتق من (أرطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح * قال الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا اوغيره فلاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ماقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عند المحققين وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذ هذا اولقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشيء

واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعني التمر (حالان) احديهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذ الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا (ان يلي كل منهما) اى من الحالين (متعلقة) اى ماتعلق به يعني صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعني الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) يعني جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى في المشار اليه به والجملة حال يعني وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة في المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة (بعد اضماره) اى المشار اليه (في اطيب) يعني الا بعد أن يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) اى الا ان الشان (لما كان المضمر) مطلقا سواء كان المراد به المضمر في اطيب او في غيره (بالنسبة الى المظهر) مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه) اى مقام المضمر الذى في اطيب في كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة (واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل (والرطبية) المفهوم من قوله رطبا التى هى الحال الثانية في المثال المذكور (تعلقت به) اى بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار اليه (مفضل عليه) باعتبار أن ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو) اى المفضل عليه (ضمير منه)لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه)اى الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضى واما الضمير المستكن) الراجع الى لفظ هذا (في افعل) يعني في اسم التفضيل الذى هو اطيب (فانه) اى الضمير المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكنه) اى الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اى

لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشئ فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار أن ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا) اى مع كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم (فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع) ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا) ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا أرى بأسا حيث قيد الرؤية بالبأس المفيد للكراهة قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين عن الآخر فى افعل باداة التشبيه وغيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو على واتباعه (الى ان العامل فى بسرا) يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الاشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لايجوز أن يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه فى العمل فلا يتقدم معموله عليه (اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون العامل فى الحال الاولى اسم الاشارة يعنى معنى الفعل (ليس بصحيح) لانه يلزم تفريق العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا (فلا تتقيد الاشارة) يعنى فلا يصح تقييدها (بحال البسرية) لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لايقال هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة (لايصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اى لايصح اعمال ذلك فى الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل اوشبهه اومعناه على سبيل منع الخلو والجمع (نحو تمر نخلتى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر نخلتى مقام اسم الاشارة ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

فى الحال فى المثال المذكور فى المتن افعل * ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ماهو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل فى الخبر الافراد شرع فى بيان الحال الجملة على ماهو الفرع فقال ﴿ وتكون ﴾ (اى الحال) ﴿ جملة ﴾ (لدلالتها) اى الجملة (على الهيئة) اى الصفة (كالمفردات) يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا مثلها * وفى الرضى جوّز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح ان وقعت) اى الجملة (حالا مثلها) يعنى كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما فى خبر المبتدأ (ولكن) يعنى الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) ﴿ خبرية ﴾ (محتملة للصدق والكذب) يعنى الاصل فى الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملهما (لان الحال فى المعنى (بمنزلة الخبر عن ذى الحال) للزوم المطابقة بينهما فى الافراد واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجراؤها عليه) اى جعل الحال حالا منه (فى قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التى لاثبوت لها الآن (لايصلح ان يحكم بها على شئ) وان كان فاعلا لانها لاثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه وهى لاثبوت لها فى نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من شئ كما لايصح ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة) لاشتمالها على الاسناد المقتضى للمسند اليه والمسند واذا كانت كذلك (لاتقتضى ارتباطها) مع تعلق (بغيرها) لان المستقل فى الافادة لايقتضى التعلق بغيره ويكتفى بنفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عرضا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لايحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبرية التى من شانه ان تكون صادقة ومحتملة للكذب (حالا لابدلها) اى لتلك الجملة لكونها مستقلة فى الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها) حيث لاتكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهى) اى الرابطة ههنا اثنان (الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدّرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اوّل الامر بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث

﴿ صارت ﴾

صارت من جملة توابعه ولواحقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او تقديرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعا منفيا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة * ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع فى بيانها تفصيلا وبيان الرابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية (فالاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابط لدلالتها على الدوام والثبات ولكون البحث فى الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف الفعلية (اى الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى والى ان الاسمية صفة تستدعى موصوفا (ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما متصاحبين فى الارتباط لا الاستقلال لان المعية فى معنى المصاحبة (لقوة الاسمية فى الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة) ايضا لان الشئ اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما (نحو جئت وانا راكب و) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب و) غائبا مثل (جاءنى زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرا والخبر مقدما فحينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اى حال كونها منفردة فى الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها تدل على الربط فى اول الامر) لان الواو تؤذن فى اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع فى اول الكلام ولانها للجمع المطلق فى اصل الوضع (فاكتفى) مبنى للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لى النبوة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى مجاز اولى مثل * انى ارانى اعصر خمرا * واعلم ان اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط لما سبق ان الاسمية فى غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين للدوام والثبات فيكون الرابط ايضا فى غاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) فى الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما فى النوع الثانى (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير)

بلا انفراد احدهما عن الآخر كما فى النوع الاول (انما يكون فى الحال المنتقلة) الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدّر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اوّل الامر أن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (واما فى الحال المؤكدة) يعنى ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلايجوز) فيها (الواو) الجار يعنى فى متعلق بقوله فلايجوز قدم عليه للحصر يعنى عدم جواز الواو فى الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بتاء الخطاب (هو الحق لاشك فيه) ونحو قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب لاريب فيه﴾ على احد الوجوه (وذلك) اى عدم جواز الواو فى الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها فى الاصل للعطف وهو دليل التغير (لاتدخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كانا فى الحال او فى غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثانى عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير) (وحده) اى حال كونه منفردا فى الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لايجب ان يقع فى الابتداء) اى فى ابتداء الكلام بل قد يقع فى الاول وحينئذ يدل على الربط من اوّل الامر كالواو وقد يقع فى الاوسط بل قد يقع فى الآخر (فلايدل على الربط فى اوّل الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لايستلزم الضعف اطراد اللباب (نحو كلمته فوه الى فىّ) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط ضمير المتكلم فى قوله الى فىّ وان جعلته من ضمير المفعول فالرابط ضمير الغائب فى قوله فوه ونحوه قوله رجع عوده على بدء وقول الشاعر * ولولا جنان الليل ماآب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * (فلابد من الواو على الاصح) فالضمير اما فى الاول وهو ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الآخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما فى الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودى على بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو فى دلالته فى اوّل الامر على الربط والثانى اضعفها لبعد الربط لكونه فى الآخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت) (اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط فيها خلوّها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا واما قوله قمت واحبك وقوله * ولما خشيت اظافيرهم * نجوت وارهنهم مالكا * فبتقدير وانا احبك وانا ارهنهم

(واذا)

واذا كان المضارع مصدرا بقد فيدخله الواو مثل قوله تعالى ﴿ لم تؤذوننى وقد تعلمون ﴾ الآية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) فى الحركات والسكنات وعدد حروفه (ومعنى) يعنى فى الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى) اذاوقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو (نحو جاءنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع ﴿ وماسواهما ﴾ (اى ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة (الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما فى قوله وماسوى (المشتملة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنفى او الماضى المثبت او الماضى المنفى) ملتبس ﴿ بالواو والضمير ﴾ (معا) اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما فيه ﴿ او ﴾ ملتبس ﴿ باحدهما ﴾ يعنى بالواو وحده او بالضمير وحده من غير ضعف (عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها) اى استقلال واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا او منفيا (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المنصفين (فمثال المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد مايتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد ومايتكلم عمرو) بالواو وحده (و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد قد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وقد خرج عمرو) (و) مثال (الماضى المنفى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه) بالواو والضمير (او جاءنى زيد ماخرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وماخرج عمرو) بالواو وحده * اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد او الاثنين فى الماضى المثبت وفى البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى * ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان مايحتاج الماضى المثبت اليه

اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين فقال ﴿ ولابد فى الماضى المثبت ﴾ الواقع حالا (لا المنفى) فانه لايشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفى يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلا ماركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفى يستوعب الازمان مالم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلايحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقرّبة اليه ﴿من ﴾(دخول لفظة)﴿ قد ﴾(المقرّبة)صفة قد(زمان الماضى) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقرّبة (الى) زمان(الحال) وهو آن صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول * الجار متعلق بقوله المقربة (لغة) تميز عن النسبة التى فى شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ فيكونان فى زمان واحد (على الماضى) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) مجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذى الحال) اذا كان ذو الحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به(تجوّزا) اى دلالة تجوّزا ودلالة تجوّزية يعنى دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوى لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اى معنى الماضى المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اى بالقياس (الى زمان العامل) فى ذلك الحال مثلا ان مضىّ زمان الركوب فى قولك جاءنى زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجئ العامل فيه يعنى ان زمان الركوب سابق على زمان المجئ فيفهم منه ان المجئ بلا ركوب وليس كذلك بل المجئ ليس الا مع الركوب (فلابد من) دخول (قد) عليه (حتى تقرّبه)اى لفظة قد زمان الركوب (اليه) اى الى زمان المجئ (فيقارنه) اى يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلايقع الماضى حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اى كون قد لازمة فى الماضى المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لايوجبون دخول قد) على الماضى المثبت اذا واقع حالا اى لا يوجبونها (ظاهرة ولامقدرة) بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضى المنفى حالا بغيرها كما عند البصريين

(لان)

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولابد لابقول الشارح اى لفظة قد (ظاهرة) (فى اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلة على ماوقع حالا (نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو (او) كانت لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى اوجاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت) صدورهم فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية * آمدند ايشانها شمارا درحال آنكه تنك بوددلهاى آن جماعتى * ومثله قوله تعالى * هذه بضاعتنا ردت * اى قد ردت (وهذا) اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدر ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه والمبرد (لايجوزان حذف قد) سواء كانت مقدرة منوية اومحذوفة نسيامنسيا لان قد حرف والحرف لاتأثيرله اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور (فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم) بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لايقوم بنفسه ولما لم يذكرله محل يقوم به علم ان ماقام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشتق فيكون المعنى حينئذ او جاؤكم حال كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم (والمبرد) يأول (بجعله) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (المنفى) اذا وقع حالا (لاستمرار النفى) من وقت الانتفاء (بلاقاطع) يعنى بلا مناقض وهو الايجاب لان النفى يستوعب الازمان (فيشمل) النفى (زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لوذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه * ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل اوشبهه اومعناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بينا فقال (ويجوز حذف العامل) بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة (فى الحال) سواء كان مفردا اوجملة (لقيام قرينة) دالة على حذفه وتعيينه

(حالية) يعنى حال صاحب الحال ووصفه ﴿ كقولك للمسافر ﴾ (اى الشارع فى السفر اوالمتهئ له) اى للسفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقى وبالثانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب اوبعلاقة الاولية ﴿ راشدا مهديا ﴾ (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب)وهوذوالشروع اوالتهئ والمراد براشدا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشدبدون الهداية (وقوله مهديا اماصفة لراشدا) كانه هدى له فتقررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفاله الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لماقام به وهو الرشد (او حال بعدحال) فكان الهداية لم تحصل الاعند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعنى متابعة فيكون ذوالحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه مااستكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن) اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال ووصف جئت (اى جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت (ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه) جمع عظم اى أيظن اوأيعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الشان لن نجمع عظامه المتمزقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى (قادرين) حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين) اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتمزقة فتناثرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحيائها وتعذيبها وماذلك على الله بعزيز والتعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف عند البلغاء فى التكلم ومايتبعه كما فيما نحن فيه لافى الخطاب ولا الغيبة كذا فى الهوادى ﴿ ويجب ﴾ (حذف العامل) لقيام قرينة ﴿ فى ﴾ (بعض الاحوال) ﴿ المؤكدة ﴾ لافى كلها كما فى قوله تعالى ﴿شهدالله انه لااله الاهو﴾ الى قوله ﴿قائما بالقسط﴾ فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل فى بعضها لا فى كلها (وهى اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا اوجائزا (هى)اى الحال المؤكدة مطلقا (التى لاتنتقل عن صاحبها مادام موجودا)

﴿ لان ﴾

لان الحال حينئذ هى الهيئة الطبيعية فى ذى الحال يعنى الخلقية وهى لا تقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذى الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المنتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة (و) الحال (المنتقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هوا العامل فى الحال فيكون قيدا له (بخلاف) الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فى صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا ﴿ مثل زيد ابوك عطوفا ﴾ وانما وجب حذف العامل لان فى الابوة مايشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روما للاختصار (فان العطوفية لاتنتقل عن الاب) يعنى ترحم الاب لابنه لاينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لاتنتقل منه (فى غالب الامر) وان كانت منتقلة فى بعض الازمان او من بعض الاشخاص ﴿ اى احقه ﴾ مقتضى الظاهر فى التفسير أن يكون بصيغة المضارع لان المعنى فى مثله على الاستقبال لاعلى الماضى (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثى من باب ضرب مثل فر يفر حق يحق (اوضمها) اى اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعى من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه) اى من الامر (على يقين) يعنى لم يبق لى شبهة حيث حصل لى علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه (او) الثانى مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعنى حيث لافرق بينهما فى كونهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهة (او بمعنى اثبته) يعنى الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازى بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت اوعلى ان يكون استعارة تبعية (اى تحققت ابوته لك وصرت منها) اى من كونه ابا لك (على يقين اواثبتها) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اى اثبت ابوته لك (كذلك) اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لى شبهة (عطوفا) اى حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكى (احق التقديرات) التى يجوز ان تقدر

فى هذا المثال (عندى ان يقدر) قوله (يحنى) فعل مضارع معلوم من حنى يحنى مثل رمى يرمى من باب ضرب اى يميل و يشفق و يرحم و يترحم نحو زيد ابوك يحنى (عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو يحنى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف فى هذ المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم فى تقديره فهذا التقدير مروى عن سيبويه يعنى تقديراحقه * وقال الزجاج لاتقدير فيه ولا حذف بل العامل فى الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك فى معنى زيد مسمى بابيك اقول هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مربيك لان فى الاب معنى التربية وماذهب اليه المصنف مذهب سيبويه وهو الحق لجريانه فى قوله تعالى ﴿ وهو الحق مصدقا لما معهم ﴾ وفى مثل اناحاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لايقال مثله الا لمن اشتهر بالخصلة التى دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا اختصارا او اعتمادا لما تضمنه الخبر كذا فى الرضى * ولما فرغ من بيان حذف العامل فى الحال جوازا او وجوبا شرع فى بيان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم يحتج الى الشرط لجواز ذكره اولا كتفاء القرينة اولان الحذف جوازا امر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال ﴿ وشرطها ﴾ (اى شرط وجوب حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله ﴿ ان تكون مقررة ﴾ لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال (اى مؤكدة) هذا تفسير باللازم لان التقرير الذكر مرة بعد مرة اوجعل الشئ فى قراره فيلزمه التأكيد ﴿ لمضمون جملة ﴾ وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوة زيد والى المفعول (احترز به عما يؤكد بعض اجزائها) اى اجزاء الجملة (كالعامل) اى كما يؤكد العامل الذى (فى قوله تعالى وارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلاة والسلام رسولا اى مرسلا فهم من قوله ارسلنا لان الارسال لايكون بدون المرسل بالفتح كما لايكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فأكده بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسال (فانه لايجب حذفه) بل لايحذف اصلا ﴿ اسمية ﴾ (احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لايجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لايحذف عاملها بل لايجوز مثل قوله تعالى ﴿ ولا تعثوا فى الارض مفسدين * والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ ومثله يقال جئ جائيا وقم قائما واقعد قاعدا (كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه) اى قائما بالقسط (حال مؤكدة من فاعل شهد) فى قوله تعالى ﴿ شهد الله ﴾ الآية لان القيام بالقسط

(اى)

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكدت بقوله ﴿قائما بالقسط﴾ (ولا بد هھنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدين الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكد مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اى فى الحال بان لا يكون المسند فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا اولا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة (مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا) اوجائزا لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى بعض النسخ وكأن المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل اوشبهه اومعناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه * ولما فرغ من بيان الحال وماهو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التميز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التميز لبيان الذات مذكورة اومقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعض مايكون تميزا حال مثل طاب زيد فارسا فقال ﴿التميز﴾ بيائين ويجوز حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفعيل من ميزت الشىء اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى ﴿والقرآن الحكيم﴾ لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى حقيقة اما مبتدأ حذف خبره اوخبر محذوف المبتدأ اى من الملحقات اوهذا بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله مايرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ﴿ما﴾ (اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف ولوكان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز أن تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول ﴿ يرفع الابهام ﴾ صلة ما اوصفته (واحترز به) اى بقوله يرفع الابهام (عن البدل) باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنحية) اى فى حكم الازالة من البين فى المعنى (فهو) اى البدل (ليس يرفع الابهام عن شىء) لانه ليس فى شىء ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البدل (ترك مبهم) وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم (وارادة معين) وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا ﴿ المستقر ﴾ اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لايكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت الخ (وان كان بحسب اللغة) الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبر ان والواو زيدت لتأكيد اللصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام (الوضعى) لا الابهام الاستعمالى (واحترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لاابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (برفع الابهام عن قوله عينا) الذى لم يكن فيها وضعا بل استعمالا (لكنه) اى الابهام فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعا (بل نشأ) اى تولد منه وحصل (فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى مايصلح للاشارة بهذا لكن لايكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو مشار اليه اوما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ماأشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا

﴿ الغلام ﴾

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغيرذلك (او) موضوع (لكل جزئى منه) اى من المفهوم الكلى فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غيرذلك (ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى) من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لاغير (ولا) ابهام ايضا (فى واحد من جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما (بل الابهام انما نشأه) اى للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى (او) الابهام انما نشأه من تعدد (المستعمل فيه) على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فحينئذ يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) اى توصيف اسم الاشارة (بالرجل) اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول اوالموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع (الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وكذا) اى كما احترز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (يقع به الاحتراز عن عطف البيان) الذى هو (فى مثل قولك) اقسم بالله (ابوحفص عمر) وفى عكسه فى قولك جاءنى يعقوب ابو يوسف (فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كلّ واحد منهما لذات معينة (لاابهام فيه) كما ان ابا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وان الثانى فى الاول علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابوحفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص (الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار) يعنى زال الخفاء الناشى من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الابهام الوضعى) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لوكان ما نشأ الا من عدم الاشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام فى القسم الاول انما نشأ فى الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفى الثانى انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفى الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم ﴿عن ذات﴾ متعلق بقوله يرفع

(لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفى المحشى فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع الاول لان لبيان ثبوت وصف فى شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتميز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن فى الزيت الى هنا كلامه (واحترز به) يعنى احترز المصنف بقوله عن ذات (عن النعت والحال فانهما) اى النعت والحال (يرفعان) اى يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقر الواقع) يعنى الابهام الثابت (فى الوصف) مثلا ان رجلا فى قولك جاءنى رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع الابهام فى وصفه فلما قلت جاءنى رجل عالم زال الابهام الواقع فى الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (فى الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لايبين الا ما فى الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) اشارة الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون مميزا اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اى واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلاشك ان الموضوع له) اى ان المعنى الذى وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (متميز عما هو اقل) اى عن المعنى الذى هو الاقل (من النصف) اى من نصف المن (كالربع) اى كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى متميز (عما هو اكثر منه) اى من نصف المن (كمن ومنين) فتعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لايكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اى فى معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اى جنسه) اى جنس الموضوع له يعنى ليس فيه الابهام الذى هو للموزون (فانه لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) اى من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اى بمقتضى الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (من جنس العسل او الخل اوغيرهما) من الموزونات فحصل الابهام فى ذاته وجنسه (والا) عطف على قوله الا من حيث يعنى ولاابهام فيه اى فى الرطل الا (من حيث وصفه) وهو أن يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اى الحال والشان (لايعلم) مبنى للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بغدادى اومكى) يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد

الرطل المنسوب الى بغداد او الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى) اومكى او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا اومكيا (واذا اريد رفع الابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من اوّل الامر الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (يرفع الابهام المستقرّ عن الذات) والجنس (لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتدأ ونصبه محكى لا على الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يمنعه (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة اومقدرة) بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الخلوّ والجمع (فا) لذات ا (لمذكورة) ماتم باحد المتممات اربعة اما بالتنوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة اوماضاهاها اوالاضافة على ما سيأتى (نحو طاب زيد نفسا) فنفسا تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة النفس ام جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه لان التمييز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا مايقابل الجملة وشبهها لاغير (يعنى به مايقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى

تأمل وانصف ﴿ مقدار ﴾ على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار (مايقدر به الشيء) يعنى معيار كل شيء (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدره) اى قدر الشيء (ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس ﴿ غالبا ﴾ (اى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا) اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غيرهما (يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او بنونى التثنية والجمع او الاضافة وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونونى التثنية والجمع بدل من التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير (و) المفرد (المقدار) ﴿ اما ﴾ (متحقق) يعنى موجود ﴿ فى ﴾ (ضمن) ﴿ عدد ﴾ هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام وكلاهما واحد ﴿ نحو عشرون درهما ﴾ مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع ﴿ وسيأتى ﴾ (ذكر تمييز العدد وبيانه) وتميز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما او مؤخرا وما بينهما (فى باب اسماء العدد) ﴿ واما فى ﴾ (ضمن) ﴿ غيره ﴾ عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن (غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتنوين ﴿ نحو رطل زيتا ﴾ (فان الرطل) قد سبق انه (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل ﴿ و ﴾ اما تام بنون التثنية (نحو) ﴿ منوان ﴾ تثنية منى بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف ﴿ سمنا ﴾ بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج من السمسم ﴿ و ﴾ (كالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو) ﴿ قفيزان برا ﴾ البر بضم الباء الموحدة وتشديد الراء المهملة بالفارسية *كندم* (وكالذراع) معطوف اما على الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الذال المعجمة و بعدها راء مهملة مفتوحة و بعدها الف على وزن قرام

مايذرع به. وهوايضا اماتام بالتنوين (نحو ذراع ثوبا) واما بنون التثنية نحو ذراعان ثوبا (و) (كالمقياس) وهو كالاولين فى العطف واعادة الجار وهذا القسم ماتم بالاضافه وهو اماان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلها زيدا) واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثلها زبدا وهو بالزاى المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس فى هذه الاشياء المذكور ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لاابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافه (فى هذه الصور) المذكورة فى الامثلة (هو المقدرات) فى اكثرها والمقيس فى بعضها (لان قولك عندى عشرون درهما) فى العدد وماتم بنون الجمع (ورطل زيتا) فى الوزن وماتم بالتنوين (وذراع ثوبا) فى الذراع وماتم بالتنوين ايضا (وعلى التمرة مثلها زبدا) فى المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران فى قوله لان قولك (و) بالثانى (الموزون و) بالثالث (المذروع و) بالرابع (المقيس لاغير) اى لاغيرها واذا كان المراد هو لاء يحصل الابهام لامحالة لان المعدود مثلا لايعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهم يزول الابهام ويحصل المرام وكذا فى غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة) يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار تحقق فى ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان مايقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين خمسة لماسبق ولم يورد لكل واحد منهامثالا حتى تكون امثلة خمسة لاثلاثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمح) مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال طمح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه) بالنصب خبر كان (على بيان ماتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لايحصل فى هذا القسم الافيه وماتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على مابينه الشارح (و) الاول (هو التنوين) لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عمابعدها (كمافى رطل زيتا و) الثانى (النون) يعنى نون التثنية وهى لماكانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كمافى منوان سمنا و) الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لماكان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع (كمافى على التمرة مثلها زبدا ولهذا) اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط

ياؤه بالجزم (اقسام المقادير) بايراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها ماسبق غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (وكرر بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض مثالا لماتم بالتنوين والبعض الآخر مثالا لماتم بنون التثنية ولوكان احدهما من غيره لكان احسن الا انه اوردهما من جنس واحد للمشاكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد المتممات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى أن يكون الاسم مع احد تلك الاربعة (لايمكن اضافته) اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التنوين ونونى التثنية والجمع) لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لايضاف ثانيا) لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدار (باحد هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما (فيشابه التميز الآتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التميز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلة فى الكلام والتميز شابه المفعول فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التميز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التميز (ذلك الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التميز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التميز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة منها (مقام الفاعل) وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام (كما ان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ماهو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الايرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (يتم بها الاسم) وكان ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على مامر فى بابه والجملة حال اى حال كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لاينصب

التميز عنه) خبران فى قوله الا يرى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التميز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان مايتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لايجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان مايتم به المفرد لايزول بدخول اللام كنونى التثنية والجمع فينتصب التميز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فتبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح فى محل البيان عن البيان (فلايقال عندى الراقود خلا) ولا عندى الرطل زيتا ولاعندى المن عسلا وفى القاموس الراقود الدن الكبير اوالطويل الاسفل يصبغ داخله بالقار * وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة النـاس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل ﴿ فيفرد ﴾ مبنى للمفعول (اى التميز) المفرد ههنا مايقـابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون (الاسم التـام مثنى اومجموعا) يعنى لايطـابق التميز ماانتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضـا اومثنى اومجموعا ﴿ ان كان ﴾ (اى التميز) الذى يجب افراده ﴿ جنسا ﴾ قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط اويكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التميز جنسا يفرد (وهو) اى الجنس (ماتشابه اجزاؤه) المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنـا ماإذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تتشـابه اقسامه ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فى مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم فى امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (مجردا عن التاء) التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ماكان مع التاء لايقع على الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير فى مكان واحد اوفى امكنة شتى (فلاحاجة الى تثنيته) اى الى جعل التميز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندى رطلان خلا (وجمعه) اى لاحاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند كون الضمير جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلايذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فى الكلام (كالماء والتمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لاتتشابه اجزاؤه ولايقع على الكثير سواء كان مجتمعا فى مكان اوفى امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة ﴿ الا ان يقصد ﴾ مبنى للمفعول ﴿ الانواع ﴾ نائبه والاستثناء مفرغ اى

يفرد التميز ولايطابق الاسم التام فى الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه الاجزاء فى جميع الاقات الاوقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز مطابقا للاسم التام فيثنى انكان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (اى مافوق النوع الواحد) وفى الهندى وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لماجاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوى وهو مافوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى * والشارح الفاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) اى كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس مافوق النوع الواحد (لايدل لفظ الجنس عليها) اى على الانواع يعنى على ماقصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا) فاذا لم يدل (فلابد من ان يثنى) عند قصد النوعين (اويجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال (وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لايجاوز الى قصد المرات (نظر) اى فى هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع اوالمرات (لانه كما جازأن يقال طاب زيد جلستين) بكسر الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جازأن تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جازأن تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان يجاب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف (بالانواع حصص الجنس) اى مايحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية) كما فى الانواع (اوالشخصية) كمافى المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه راجع الى التميز واليه اشار الشارح بقوله (اى ويورد التميز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تميز لاوجوبا لانه يجوزفيه ان لايراد الجمع (حيث لم يقصد به الواحد) نائب فاعل لان يقصد مبنى للمفعول (فى غيره) (اى فى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه طابق ماقصد مفردا كان اومثنى اومجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا فى الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية

يجمع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتميز والثانى بالمتميز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدار) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم اوغير لازم والثانى ماكان (تاما) (بتنوين اوبنون التثنية) على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (اوالمعنى) عطف على مقدر اى فالمعنى هذا اوالمعنى (ان وجد التميز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتميز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار والمجرور حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبسا بتنوين المفرد اوبالنون التى للتثنية) فالاول انسب للمقام فلذا قدمه * ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله (فانه لما تم الاسم) المفرد (بهما) اى باحدهما اما بالتنوين اوبنون التثنية لانه لايجوز الجمع بينهما (اقتضى التميز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التميز) الى مميزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجئ ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جوازا شائعا) يعنى جواز اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لانادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لايختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض) من ايراد التميز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التنوين ونون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب (ومنواسمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول لما كان تاما بالاضافة اوبنون الجمع على سبيل منع الخلو بينه بقوله (والا) معطوف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين اوبنون التثنية) وذلك (بان يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع اوالاضافة) التى لايتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لايقتضى التميز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد (فلا) (تجوز الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار التام باحدهما لشئ

من الاشياء (الابقلة فى نون الجمع) اى فيماتم بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى مميزه وان قل (نحو عشرو درهم) فى عشرون درهما (اما) عدم الجواز (فى الاضافة) اى فيما تم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه لايخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه اومع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذلا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم بالاضافة لاتجوز اضافته (واما) عدم الجواز (فى) ماتم (نون الجمع) فلانه لايخلو اما ببقاء النون اوبحذفها اما الاول فلانه لاتجوز الاضافة مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى ماليس مميزا (نحو عشريك) لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتميز يجب ان يكون نكرة (وعشرى رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لايجوز أن يكون رمضان مميزا له لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه و نظر الشارح الى الاول ولهذا اورده مثالا (بالاتفاق) متعلق بجاز (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول اوحكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس ماليس مميزا بالمميز (لانه لايعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان) وقيل عشرو رمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين رمضانا) بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى بالفارسية * بيست رمضان ازسال بيست ازهر سال يك رمضان دربيست سال بيست رمضان شود * الا انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التميز يجب ان يكون منكرا (او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تميزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية * بيست روزى ازيك رمضان شود * (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة الالتباس ايضا) اى كما لايضاف فى صورة الالتباس (الا) اذا اضيف ملابسا (على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احديها جائزة بلا خلاف وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كمامر وثانيتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لايلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثتها عدم الجواز للالتباس

(وهى)

وهى مايصلح ان يكون تميزا اوغير تميز مثـل عشرون رمضـان ﴿ وعن غير مقدار ﴾ (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقـدار عطف (على عن مفرد مقدار اى) القسم (الاول) وهو ما يرفع الابهـام عن ذات مذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اى مالا يعرف قدر الشيء به ولا يبين (اى ماليس بعدد) مثل عشرين (ولاوزن) مثل رطل ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولامقياس) مثل لى مثله عسلا* وفى الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب سـاجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التميز* الى هنا كلامه ﴿ نحو خاتم حديدا ﴾ (فان الخـاتم) مفرد غير مقدار بحيث لايعرف به قدر الشيء ولايبين (مبهم باعتبـار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لايعلم من اى جنس اتخذ من حديد اوفضة او ذهب اوغير ذلك (تام بالتنوين) ههنا سواء تم بهـا اوبنون التثنية مثل خاتمان اوبالاضـافة نحو خاتم زيد مفردا كان اوجمعا مثل خواتيم فانه تام بالتنوين ايضا (فاقتضى تميزا) يرفع الابهـام عنه لابهامه فنصبه لما سـبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتميز الآتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التميز للتشبيه بالمفعول ﴿ والخفض ﴾ (اى خفض التميز) فيه اشـارة الى ان اللام فى الخفض عوض عن المضـاف اليه اومغن غنـاءه (باضـافة) متعلق بالخفض (غير المقدار اليه) اى الى التميز ﴿ اكثر ﴾ من نصبه (استعمالا) اى انجرار التميز الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض) اى لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهـام بالاضـافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التميز منصوبا اومجرورا ملابسـا (مع) زيادة (الخفة) على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضـافة لما سبق انهمـا لايجتمعان (ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصـاب التميز فى المقدرات اكثر (لان الاصل فى المبهمات المقـادير) لانهـا جعلت معيارا لان يعرف المبهم بهـا وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصبا على انه مميز والنصب اصل فى التميز بخلاف الجر فانه علم الاضافة (وغيرها) اى غير المقادير (ليس بهذه المثابة) اى بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المبهم بهـا والابهام انمـا نشأ من الاستعمـال فالتميز ليس فى الحقيقة تميزا فيكون الخفض فى غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

الخفض فى العدد من الثلثة الى العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التميز فيها بكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام * ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره اراد أن يبين القسم الثانى ويفصله فقال ﴿ والثانى ﴾ (اى القسم الثانى من التميز) واشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد صريحا اوضمنا معرفا يكون الثانى عين الاول (وهو) اى القسم الثانى (مايرفع الابهام عن ذات مقدرة) كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة (يرفعه) اى يرفع القسم الثانى من التميز الابهام ﴿ عن نسبة ﴾ تامة اوناقصة اسنادية اوايقاعية او اضافية (كان الظاهر) اى كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف فى تعبير هذا والثانى (عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة) لان الابهام الذى يقتضى التميز ليس الا فى الذات المقدرة لا فى النسبة ولان قسم التميز الذات المقدرة لاالنسبة (لكن) اى الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذى (فى طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لان الابهام الذى يقتضى ليس الا الذات المقدرة والطرف هى بالنظر الى الحقيقة (يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) اى فى النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضى ابهاما حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفعه عنها) اى رفع الابهام عن النسبة (يستلزم الرفع عنه) اى رفع الابهام عن الطرف لان الابهام فى النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام فى النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام فى الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنتفى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصرا عليها) اى على النسبة يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة مافى هذا القسم) اى فى هذا القسم الثانى (للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى) اى ليس تلك المقابلة الا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام فى النسبة (لاغير) فان الابهام الذى يقتضى التميز فى القسم الاول ليس الا فى طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام فى الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفى القسم الثانى وان كان الابهام ايضا فى الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كأن الابهام فى النسبة فتقابلا ولاشعار

﴿ هذه ﴾

هذه المقابله اقتصر على النسبة ﴿ فى جملة ﴾ (اى) يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى (نسبة كائنة فى جملة) اشار الى ان الظرف مستقر صفة النسبة ﴿ او ماضاهاها ﴾ (اى ماشابهها) اى الذى شابه الجملة فى كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اى القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى نسبة كائنة فيما يشبه الجملة (وهو) اى ما يشبه الجملة اما (اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام فى نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن فى ممتلئ لا فى نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (و) اما (اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا) فعيونا تميز عن نسبة التفجر الى ما استكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها) فوجها تميز عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تميز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا) فان ابا تميز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان فى محل الرفع او فى محل الجر (وكذلك) اى كما ان التميز عن هذه الاشياء تميز عما يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حسبك زيد رجلا) اى يكفيك زيد رجلا ويالزيد فارسا اى استغيث زيدا فارسا ويكون الاول فى حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا فى قولك يكفيك زيد فلاوجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التميز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد * ولما فرغ من بيان بعض محال التميز فى القسم الثانى ارادأن يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال ﴿ نحو طاب زيد نفسا ﴾ هذا (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لامحالة (والتميز) الذى هو نفس (فيه) اى فى المثال المذكور (خاص بالمنتصب عنه) وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لاغير فنفسا تميز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شئ زيد نفسا فحذف ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا ﴿ وزيد طيب ابا ﴾ هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهى مع فاعلها لا تكون جملة لماسبق الا انها تشبهها (والتميز) يعنى ابا (فيه) اى فى هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ * خوش زيد ازان روى كه پدرست * (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة وصف الاب ويترجم * خوش زيد ازان روى كه ازپدر ست * (وحيث) علة لقوله فهذان الخ (لافرق فى التميز بين الجملة وماضاهاها) فى كون الابهام فى النسبة والتميز يرفع الابهام عنها (فهذان المثالان) اعنى طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (فى قوة اربعة امثلة) باعتبار أن ما هو تميز للاول يكون تميزا للثانى ايضا وماهو تميز للثانى يكون تميزا للاول حيث لا فرق بينهما (فكأنه قال) المصنف (طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله) ﴿وابوة ودارا وعلما﴾ (عطف على نفسا وابا) اى عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعنى نفسا لكونه اصلا لان المثال الثانى معطوف على المثال الاول واما على المثال الثانى لقربه وهذا رد على الهندى حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك فى الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير) كما قاله الهندى اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس الامر (اورد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة) يعنى اورد المصنف للتميز الواقع فى الجملة خمسة امثلة وللتميز الواقع فى ماضاهاها خمسة امثلة ايضا * ولما ورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتميز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكرار فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافى) لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شئ (خاص بالمنتصب عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافى) لان تعقل معناه لا يحتاج الى شئ (فهو) اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تميزا او باعتبار لفظه (متعلق) بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافى) لان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اى يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه ايضا كما مر تحقيقه (والابوة عرض اضافى) لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا (عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافى) لان تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل) واحد (منهما) اى من الابوة والعلم (يتعلق بالمنتصب عنه) ويرفع الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة

(تقتضى)

تقتضى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمتصب عنه ﴿ اوفى اضافة ﴾ (عطف على قوله فى جملة) لكونها اصلا فى المعطوف عليه (او) عطف على قوله (ماضاهاها) لقرن به باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما ﴿ مثل اعجبنى طيبه ﴾ (نفسا) فنفسا تميز عن النسبة الاضافية لان الضمير حينئذ يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة (لانه) اى نفسا (اظهر التميزات) لانه عين غير اضافى خاص بالمتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولاخفاء به) اى فيه اى فى كونه تميزا وهو لم يورد الا مافى كونه تميزا خفاء ﴿ و ابا وابوة ودارا وعلما ﴾ (اورد هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ماسبق) لئلا يتوهم انها لا تجوز أن تكون تميزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاولين (وزاد عليه قوله) ﴿ ولله دره فارسا ﴾ (اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التميز أن يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولايكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة اومقدرة فلابد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما فى حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اى كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب المفصل) اى هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتميز المفرد) اى للتميز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اى فى دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتماما بالتنوين المقدر فى تقدير دره شئ (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا تميزا عنه) اى عن الضمير (اراد) جواب لما اى اراد المصنف (ان ينبه على انه) اى فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة) كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير أن يكون معلوما معينا (والابهام) لا (يكون) الا (فى نسبة الدر اليه) اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه ابا (والدر فى الاصل) اى فى اللغة ما ينزل من الضرع وهو (اللبن وفيه) اى فى اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط اوالعطش لاغير ولان معاشهم به فكان معظما

مرغوبا عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير والنفع * واعلم ان الدرّ فى الاصل بمعنى الادرار اى الانزال يقال بالفارسية * ريختن باران است * ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا فيقال *ريختن شير است * ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اى لله خيره فارسا) وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله درّه فارسا ما أعْجَبَ فِعْلَهُ كذا فى الرضى (فالفارس اسمَ فاعلٍ) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اى بفتح الفاء على وزن ظرافة (مصدر فَرُسَ بالضم) من باب ظرف (اى حذق) وبابه ضرب اى مَهَرَ وكَمَلَ والكسر لغة فيه ايضا (بامر الخيل) بالفارسية * نيك شناس دركار اسب يعنى اسب شناس نيك مى كون * يعنى فعله يكون فى امر الخيل من تفقه مرضه وجودته وقيمته لله اى طلبا لرضى الله تعالى لالغرض دنيوى (واما الفراسة بالكسر) اى بكسر الفاء من باب سهل (فمن التفرس) والادراك والاذعان يقال تفرس اذا تفكر ﴿ ثم ان كان ﴾ اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لان البحث ههنا كان عن التميز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يحتملهما او يختص بالمتعلق وثمه كان البحث عن الذات المقدرة فى جملة او ما شابهها اواضافة (اى التميز بعد مالم يكن نصا فى المنتصب عنه) اى بعد تميز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه بالنفس فى قوله طاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لايصح جعله لمتعلقه ﴿ اسما ﴾ (لاصفة) كالابوّة والعلم ﴿ يصح جعله ﴾ اى ذلك الاسم ﴿ لما انتصب عنه ﴾ احترز به عن الدار (والمراد بجعله له اطلاقه عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب (والتعبير به) اى بذلك الاسم (عنه) اى عما انتصب كما عبرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون اسما لاصفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا فى المنتصب عنه ﴿ جاز ﴾ جواب الشرط ﴿ ان يكون ﴾ (ذلك التميز تارة) منصوب على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتير كعنب ويحذف منه التاء يقال فعل تارا ﴿ له ﴾ (اى للمنتصب عنه) كزيد فى طاب زيد ابا فما انتصب عنه هو مانسب اليه عامله وهو الشئ المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا كذا فى الهندى (بان يكون) الاب (تميزا يرفع الابهام عنه) اى عن زيد ﴿ و ﴾ (تارة اخرى) اى فى المرة الاخرى يكون

﴿ لمتعلقه ﴾

﴿ لمتعلقه ﴾ بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام عماانتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه (مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه) اى الاب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (تارة) اى فى مرة واحدة (تمييزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه) اى زيدا (ابوعمرو) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا * دو ستراست زيد ازان روى كه او بدرست *(وجازأن يكون) الاب (تارة) فى مرة اخرى (تمييزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار أن يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا * ويترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد بدرست *﴿والا ﴾ عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن) التمييز (نصا فى المنتصب عنه) اى خاصا له لانه ان كان خاصا له لايجرى الحكم الآتى عليه كالنفس فانه خاص له ولايحتمل ان يكون لمتعلقه ولايخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انتصب عنه) لان التمييز حينئذ اما اسم لايصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة﴿ فهو ﴾ اى التمييز على كلا التقديرين ﴿ لمتعلقه ﴾ اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا فى المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر أنها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له (ولايصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه

(بالتعبير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقول زيد ذو دار (فهى) اى هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب زيد (اعنى الشيء المنسوب الى زيد) المغاير له فى الحقيقة والخارج تقديره طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء لما لم يعلم ماهو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة وعلما ودارا (فيطابق) (اى التميز) مطلقا (فيهما) اى فى الصورتين (اى فيما) اى فى صورة (جاز أن يكون) التميز فيها تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التميز (نصا فيه) وخاصا له مثل طاب زيد نفسا (او) كان التميز (محتملا له) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه) بفتح اللام كالاب فى نحو طاب زيد ابا (وفيما) اى فى صورة (تعين) ان يكون التميز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا (ما) موصولة او موضوفة (قصد) مبنى للمفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته فى محل النصب على انه مفعول يطابق اوشيئا قصد (من وحدة التميز) بيان لما (او تثنيته اوجمعيته) اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتميز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التميز وتثنيته وجمعيته (لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا فى الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) نفسا و (ابا) وابوة وعلما ودار (و) طاب (الزيدان) نفسين و(ابوين) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء) وابوات وعلوما وديارا (او لمعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لموافقة معنى كائن (فى نفسه) اى فى نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباله فقط) فيجرى باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له) سواء كان الجد اب الاب اواب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا واجدادا له) المراد بالاجداد مافوق الواحد من قبل الاب اومن قبل الام اومن قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه اومعنى فى نفسه (اذا قصد وحدة التميز اورد) التميز (مفردا) ليطابق ماقصد اى المقصود (واذا قصد تثنيته اورد) التميز (تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لا تصلح ان تطلق

(اى)

اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية فلابد أن يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية اوجمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التميز المقصود بصيغته ﴿ الااذا كان ﴾ (التميز) عن النسبة ﴿ جنسا ﴾ استثناء من عموم الاحوال اى فيطابق التميز فيهما ماقصد فى جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا لماسبق ان المراد من الجنس ماتشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التميز (اوجمعيته) اى التميز (لايلزم) اى لايجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ماقصد (اويجمع) ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتميز حال كونه (مفردا لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا حاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه اولمعنى فى نفسه (وجمعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا اذا اريد جمعيته سواء كان ماانتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) بصيغة الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى نحو طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او) جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم ﴿ الا ان يقصد ﴾ مبنى للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ماانتصب عنه مثنى اومجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الاوقت قصدما فوق النوع الواحد فحينئذ يثنى التميز اذا قصد تثنيته و يجمع اذا قصد جمعيته (بالتميز الذى هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه ﴿ الانواع ﴾ نائب فاعل يقصد المراد بالانواع مافوق النوع الواحد على ماشرنا اليه واليه اشار الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها) اى الانواع (النوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية اوالشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التميز مثنى (اوجمعيته) اى من جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر على ترتيب اللف (اذا اريد أن متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ماتعلق به يعنى مايكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفى بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر كأنه وصف بالمصدر اوعلى معنى المفعول (من كل) واحد (من الزيدين اوالزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لابد الى آخره اى كون

التميز مفردا عند قصد الانواع (لا تفيد ذلك المعنى) المقصود وهو مافوق النوع الوحد فلابد من التثنية اوالجمعية عند قصد الانواع ﴿وان كان﴾ عطف على قوله ثم ان كان * وفى الرضى قسيم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجىء لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجىء الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا * الى هنا كلامه (اى التميز) ﴿ صفة ﴾ (مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل لله دره فارسا) فالفارس اسم الفاعل صار تميزا (او) صفة (مأوّلة بها) اى بالمشتقة يعنى لايكون التميز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تميزا اوّل بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء اوضمها وسيأتى ﴿ كانت ﴾ (الصفة صفة) اى مختصة ﴿ له ﴾ (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ولامختصة (لمتعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لاتقوم بنفسها (تستدعى موصوفا) تقوم هى به (والمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان أليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والدا) بجعل والدا تميزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقية (كان الوالد زيدا) لامتعلقه لماسبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له (ولا يحتمل ان تكون) الصفة صفة (والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لايقتضى موصوفا لاتكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق (نحو ابا) فى طاب زيد ابا وزيد طيب ابا ﴿ وطبقه ﴾ (الواو) فى وطبقه (بمعنى مع والطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشبة (اى كانت الصفة) التى تكون تميزا (صفة) مختصة (له) اى لما انتصب عنه (مع مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ماانتصب عنه (اومطابقته اياها) اى مطابقة ماانتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثانى الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ماانتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها

﴿ لان ﴾

لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويجوز أن يكون) المصدر الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب (والواو) حينئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له ومطابقة اياه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لاغير (والمراد بالمطابقة فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ما انتصب عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التميز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه تجب الموافقة ﴿واحتملت﴾ عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تميز كذلك ﴿الحال﴾ (ايضا) كما كانت تميزا وانما قال واحتملت لان كونها تميزا هو الاولى لما سيجئ (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على الحال) اى على ان تكون حالا مبينة للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيدا (فارس) هذا تفسير على انها تميز لان من البيانية لا تزاد الا فى التميز لان من بيانية والتميز ايضا للبيان فتناسب البيانان والاكثرون على انها هى تميز (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل عز من قائل (يؤيد التميز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره اى يرجح جانب التميز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التميز (لان من تزاد فى التميز)

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اتيانها بل انما اتى بها لتأكيد البيان لان التميز للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه (لافى الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان وللتميز ايضا كذلك فناسب ان تزاد فى التميز لتأكد البيان كما زيدت فى مميز كم الخبرية والاستفهامية فى قوله تعالى ﴿ وكم اهلكنا من قرية ﴾ وكم من ملك ﴾ وفى قوله الشاعر

* وكم ذدت عنى من تحامل حادث *

* وسورة ايام حززن الى العظم *

والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولذا لا تزاد فى الحال (وايضا) اى كما ان زيادة من البيانية ترجح التميز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه) اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تميزا لان التميز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (لا حال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد ينافى المدح (اذ قد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك * ولما قسم التميز اولا الى قسمين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثانى ثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون التميز ايضا صفة مشتقة اراد أن يبين ان التميز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله اولا يتقدم فقال ﴿ ولا يتقدم ﴾ (التميز) مطلقا ﴿ على عامله ﴾ مطلقا اما (اذا كان) عامله (اسما تاما) كما فى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولا درهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضا عندى (زيتا رطل) ولا زيتا عندى رطل وكذا غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (حينئذ) اى حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرناه) وقد ذكر فى القسم الاول من التميز أن المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتميز الآتى بعده مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فنصب

﴿ المفرد ﴾

المفرد التام ذلك التميز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوّى)
المفرد التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التميز الذى تقدمه فليس للتميز
ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا
او شبهه كما فى القسم الثانى من التميز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال ﴿ والاصح ﴾
(اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما
ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى مافوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف
واللام يضمحل معنى الجمع ﴿ ان لايتقدم ﴾ (التميز) ﴿ على ﴾ (ماهو عامل فيه
اى فى التميز (من) ﴿ الفعل ﴾ (الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير
الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى
ليشمل قوله الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان
فى الفعل الاصطلاحى كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلابد من التعميم والذى
ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التميز البيان عن المبهم وذا يقتضى
تأخيره والتقديم ينافى غرض ذكر التميز من الابهام اوّلا والتفصيل ثانيا ليتمكن
فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله
(لكونه) اى التميز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان
كون الشئ مجملا اوّلا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه
بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال اوّلا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابالانه
فرق بين قولك اشتعل نار بيتى وبين قولك اشتعل بيتى نارا (او) لانه ليس فاعلا
للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا له اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل
فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا
من التفجير (الارض عيونا) لان التميز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا
عيونها الاان الفعل اذاجعل لازما يكون فاعلاله اى انفجرت الارض عيونا (اى
انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ماينبع من الارض اى شققنا
الارض فسالت عيونا اى عيونها (او) انه (اذاجعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل
فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة
متعديا (نحو امتلأ) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان الماء ليس بفاعل للامتلاء
نفسه لان الماء ملئ الاناء فالظاهر أنه كان فاعلا له بكون المعنى امتلأ ماء الاناء
فيكون الماءممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا (اى ملأه الماء) اى ملأ الماءالاناء
فانقسم التميزعن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه اوللازمه اولمتعديه
فيكون التميز فاعلا للفعل فى كلها (والفاعل لايتقدم على الفعل) لئلا يلتبس

بالمبتدأ (وكذا ماهو بمعنى الفاعل) وهو التميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) ى فى قوله امتلأ الانا ماء لافى مطلق التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التميز فاعلا له (بحث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى كان تميزا (فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلأ ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلأ (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيونا لانه لولم يجعل لازما لايكون التميز فاعلا لاحقيقيا ولامجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوّز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلأ الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى فى قوله امتلأ الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اىّ شئ امتلأ (لاجرم) لفظ لانفى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى بجعل ماء تميزا خبره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلأ الاناء ماء (فى معنى امتلأ ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلأ الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلايجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لايجوز تقديم الفاعل اللفظى فلاحاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلأ ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلأ الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة) فيه (تميز) عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى (يرفع الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ منسوب الى زيد (وهو) اى الشئ المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لما قيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لامحالة ففسره بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشى وقع ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)

(اى)

اى الى التجارة (مجازا) اى اسنادا مجاريا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لايتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لايتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلاحاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلاله لنفسه (وبهذا) اى بهذا الجواب وهو اسنادالربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى) اى تلك القاعدة (ان التميز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية اوالايقاعية لا الاضافية لان فى بعضها لايوجد فاعل ولامفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذاكان تميزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى اومفعول) اذا كان تميزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله مايورد (ان التميز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل امتلأ الاناء ماء (لافاعل ولامفعول) لالفظا ولامعنى (فلاتطرد تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا اومجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (للمازنى والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافاللجمهور والكسائى ايضا (فانهما) اى المازنى والمبرد (يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح) مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذالم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهر واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الابهام الا ان الحال مبين الصفة والتميز مبين الذات (بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل) حيث لايجوز تقديم التميز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر ومافيه معنى الفعل (لضعفها فى العمل) وهذا بالاتفاق (وتمسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى فى تجويز تقديم التميز على العوامل المذكورة (بقول الشاعر أتهجر سلمى) وفى رواية ليلى والهجر المنع اى أتمنع (بالفراق) متعلق بأتهجر على تضمين معنى الرضى (حبيبها) مفعول أتهجر اى أتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لاتمنعه ولاترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة والضمير المستكن فيها عاملها وهوضمير الشان (نفسا) تميز عن نسبته الى سلمى (بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وماكاد الشان اى وماقرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعنى لاتقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كاقلنا (لتذكيره) اى لكون الضمير فيه مذكرا اى وماكادالشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولايجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى حينئذ وماكاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل (واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولايكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وماكاد الحبيب نفسا يطيب) اى وماكاد نفس الحبيب يطيب اى يرضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت حينئذ لاتهجر اى لاتمتنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانعزاله عنها بل تريد أن يكون معها آناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه وبانعزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه ان ينعزل عنها طرفة عين (فلا تمسك) على جواز تقديم التميز على عامله الفعل الصريح (حينئذ) اى حين كون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التميز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لايصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندى اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى (بان يكون) متعلق بقوله ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذالمعنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وماكادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك به) عن جواز تقديم التميز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا

فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى التمسك فانه يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التميز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا فى التذكير والتأنيث والضمير فى تطيب مؤنث والتميز كذلك ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصبين واما متمسكهما على جواز تقديم التميز على اسمى الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فبهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل ﴿ المستثنى ﴾ وانما ذكره عقيب التميز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التميز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز فى المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا فى عدم تقديمهما على عاملهما (اى ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى كما جوّز ذلك فى الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلوميته) اى معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اى بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا فى اصطلاحهم (كافية فى تقسيمه) اى تقسيم المستثنى اى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء مبتدأ تكون ايضا كافية فى تقسيمه فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا (قسمه) اى المستثنى اوّلا (الى قسمين وعرّف كل واحد منهما) اى من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفى الماهية فى حدّ واحد لان الحدّ مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعا فى حدّ كذا فى الرضى (لان لكل واحد منهما) اى من القسمين (احكاما خاصة) اذ احدهما مخرج والآخر غير مخرج (لا يمكن اجراؤها) اى تلك الاحكام (عليه) اى على كل قسم (الا بعد معرفته) اى الا بعد أن يكون معلوما ومعروفا (فقال) ﴿ متصل ومنقطع ﴾ من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضادين على واحد نوعى او واحد جنسى فى حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه فى معنى بعض الانسان فقير وبعضه غنى

وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال ﴿ فالمتصل ﴾ الفاء للتفسير والتفصيل قدمه فى اللف والنشر لكونه اصلا فى هذا الباب كما ان التميز عن المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل ﴿ هو المخرج ﴾ (اى الاسم الذى اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو لفلان علىّ عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان علىّ عشرة دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان علىّ عشرة دراهم الا خمسة (واحترز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة ﴿ من متعدد ﴾ اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدّرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاءنى القوم الا زيدا او غير ظاهر (نحو ماجاءنى احد الازيد) بالرفع بدل من احد والازيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفى فعم الافراد واستغرق فتعدد معنى لان النكرة فى حيز النفى تفيد الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف على جزئياته اى شئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشتريت العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه او جزئياته ﴿ لفظا ﴾ (اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا) ﴿ او تقديرا ﴾ (اى مقدرا نحو ماجاءنى الازيد) بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ماسيجئ (اى ماجاءنى احد الا زيد) على البدل من احد والا زيدا على الاستثناء منه ﴿ بالا ﴾ متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء ﴿ واخواتها ﴾ اى اخوات الا اى اشباهها وهى حرف الاستثناء وادواته على معنى مابه يستثنى فى الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وماخلا وماعدا وليس ولا يكون ولاسيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى ﴿ لما عليها حافظ ﴾ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن) مايخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيد و) مثل لكن فى نحو (ماجاءنى القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن زيدا لم يجئ ﴿ و ﴾ (المستثنى) ﴿المنقطع ﴾ (هو) ﴿ المذكور ﴾ اى الاسم الذى

﴿ ذكر ﴾

ذكر ﴿ بعدها ﴾ (اى بعد الا و) احدى (اخواتها) ﴿ غير مخرج ﴾ اى (من متعدد) اى من شئ متعدد جزئياته اواجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلايحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لاحاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحترزبه) اى بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد) فى قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذى لم يكن داخلا (من جنسه) اى من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءنى القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) فى قولك جاءنى القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجى اوالعهد الذهنى بقرينة المقام اوغيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءنى هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا اومقدرا نحو ماجاءنى الا زيدا فى تقدير ماجاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما (اولم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءنى القوم الاحمارا) فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا اومقدرا ايضا * ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد أن يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو فى مواضع الاول مايكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء فى كلام موجب فقال ﴿ وهو ﴾ (اى المستثنى) مطلقا متصلا اومنقطعا بارادة ماهو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفيه (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجى واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى (يصحح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هناك (و) علم (ثانيا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان مافى قوله بما (تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعنى) به (المذكور بعد الا و) احدى (اخواتها) اى اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته اواجزاؤه (او) كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه

حيث عرّف الكلمة اوّلا ثم قسمها وعرّف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (روما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرّف المستثنى اوّلا ثم قسمه وعرّف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائده ﴿منصوب﴾ سواء كان متصلا اومنقطعا (وجوبا) تميز اومنصوب على المصدرية اى نصبا واجبا بدليل كونه قسيما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لايكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما ﴿اذا كان﴾ المستثنى (واقعا) ﴿بعد الا﴾ (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سواء وحاشا فى قول لانه اذا كان واقعا بعدها لايكون منصوبا لاوجوبا ولاجوازا بل لايكون الا مجرورا ﴿غير الصفة﴾ صفة الا (قيد به) اى بقوله غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا فى المستثنى لئلا يذهل) مبنى للمفعول (عنه) اى عن عدم دخول مابعد الا للصفة فى المستثنى ويكون عدم دخوله مصرّحا * فيه ردّ على الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ مابعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لااحترازى وعلى الرضى ايضا حيث قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى ﴿فى كلام﴾ متعلق بما تعلق به قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام ﴿موجب﴾ بفتح الجيم من اوجب (اى) فى كلام (ليس بنفى) فيه (ولا نهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفى اوالنهى فى ان يكون مادخله غير موجب (نحو جائنى القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا اومنقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترز به) اى بقوله فى كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى (اذا وقع فى كلام غير موجب) بان يكون فيه نفى او نهى اواستفهام (لانه ليس حينئذ) اى حين وقع فى كلام غير موجب (واجب النصب) بل يكون جائز النصب ويختار البدل اويعرب على حسب العوامل (على ماسيجئ) كل فى موضعه (ولاحاجة ههنا) اى فيما كان المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اى غير القيدين الاولين بل يكفى فى كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا * فيه رد على الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيد اللاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اى فى الكلام الموجب (ليخرج) تعليل للمنفى لا النفى يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال فى كلام موجب ليخرج عنه (نحو قولك قرأت الايوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا

(على)

على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام المصنف تعليل لقوله ولاحاجة وكأنه جواب عن اعتراض اى لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء اوعلى الظرفية اوعلى المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله اوكان بعد عدا وخلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها لايكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية اوعلى الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولاحاجة ههنا الى قيدآخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو أن يكون المستثنى منه مذكورا اوأن يكون الكلام تام (انما هو لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع وجوبا لامنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورد بالتنكير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال (على الاستثناء) لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا (عندالبصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة عن المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعدالا محذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بتوسط الواو (او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتى (اومعناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجئ (تعلقا معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه احدهما) من الفعل اومعناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والا فبعلاقة

المالكية اوغيرها (و) الحال ان المستثنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجيء بعد تمام الكلام (فشابه) بهذه الحيثية (المفعول) فى كونه فضلة عاما و بالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول ﴿ او مقدما ﴾ (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) ﴿ على المستثنى منه ﴾ وواقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (فى كلام موجب اوغيره) اى اوكان واقعا فى كلام غير موجب (نحو جاءنى الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا فى كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجيء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجيء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز تقديمه لكثرة استعماله (وما جاءنى الا زيدا احد) مثال لمايكون غير موجب ويجب نصب المستثنى فى هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان فى هذا القسم و فى قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة فى وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء ﴿ اومنقطعا ﴾ عطف على قوله مقدما لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا فى القسمين الاولين (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءنى القوم الازيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جاءنى القوم الاحمارا اوغير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ماجاءنى القوم الا زيدا اولا (نحو ما فى الدار احد الا حمارا) ﴿ فى الاكثر ﴾ متعلق بقوله منصوب المقدر الذى قدره الشارح اوخبر مبتدأ محذوف اى و نصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله الاكبر اى اكبر كل شيء فى قول (وهى) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاى معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع (فانهم) اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والجمع قبل ومنه قوله تعالى ﴿ وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ﴾

﴿ وقبائل ﴾

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى اكثر النحاة (ذهبوا الى اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد فى الفصيح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه اولا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذلا يتصور) اى لايمكن (فيه) اى فى المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الا بدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لايصدر) اى التلفظ به (الا بطريق السهو والغفلة) اى الابطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المنقطع انما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لايكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البدل اذلا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع الى قسمين) لانه لايخلو اما ان يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه اولا (احدهما) اى احد هذين القسمين (ما) اى مستثنى منقطع (يكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ماجاءنى القوم الاحمارا) ففى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز أن يقال ماجاءنى الاحمارا وغير متعدد مثل ماجاءنى زيد الاعمرا (فههنا) اى فى هذا القسم (يجوزون البدل) لان المبدل منه فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو عندى نجم بدر شمس (وثانيهما) اى ثانى القسمين (ما) اى مستثنى (لايكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان يكون مذكورا (فهم) اى بنو تميم (ههنا) اى فى هذا القسم (يوافقون الحجازيين فى ايجاب النصب) اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن اقامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون فى حكم التنحيه ويكون حذفه وذكره سواء (كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امرالله) لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امرالله متعلق بالاسم اى لاعاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم) من موصول ورحم صلته والیه اشار الشارح بقوله (اى من رحمه الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل مااستكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم) لان من كان عاصمه الله لامحالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لامحالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا فى العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه فى محل النصب على الاستثناء ونحو لاضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لاضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لاعاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم مازاد الا ما نقص ومانفع الا ماضر وقال بعضهم لاعاصم اى لامعصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا * واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (اوكان بعد خلا وعدا) نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان نصب المستثنى فى الاول على المفعولية او الخبرية وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى المستثنى منصوب وجوبا) اى نصبا واجبا (ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا) مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره (اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا) اى جاوز (زيدا و) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم فى الاستثناء وغيره (نحو جاءنى القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه

متعد بمن ولذاقال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان اومضارعا ولم ينبه الشارح عليه لان ماكان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وماكان ماضيه متعديا يكون مضاعه كذلك (فى الاصل) اى فى استعماله فى الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كماتتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذ خربت الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس اوكل مايؤنس به ويقال وما فى الدار انيس اى احد كذا فى الصحاح (وقد يضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءنى القوم خلا زيدا اى جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذى هو (من ويوصل الفعل) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال والتزموا) اى التزم النحاة (هذا التضمين) اى جعله بمعنى جاوز (اوالحذف والايصال) وهو أن يحذف الجار المعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تعالى ﴿واختار موسى قومه﴾ مكان من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها) منصوبا صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لالفظى واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان مابعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وفاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلان ماضيان لابد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لماسيجيء (راجع) لانه لابدله ايضا من مرجع لفظا اومعنى اوحكما لانه ضمير غائب (اماالى مصدر الفعل المتقدم) كائنا ماكان مثل ﴿اعدلوا هواقرب للتقوى﴾ (اوالى اسم الفاعل منه) اى من الفعل المتقدم (اوالى بعض مطلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذلا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوّ بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلوّ الكل كذا فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كمافى قوله تعالى ﴿علمت نفس﴾ اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريد به

ههنا هذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة (جاءنى القوم عدا) مجيئهم زيدا (اوخلا مجيئهم) زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم (او) جاءنى القوم عدا (الجائى منهم) زيدا اوخلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءنى القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كلهم زيدا اوخلا بعض منهم زيدا اى كلهم لماسبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لماسبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاءنى احد عدا اوخلا زيدا وقيل لاموضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الاوهى حرف لامحل لها منه وكذا ماقام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل اومن الاظهار مبنى للمفعول (معهما) اى مع كل من عدا وخلا اذاوقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذاوقع حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظة (قد) ولاالواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة اومقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيبويه والمبرد لماعرفت (ليكونا اشبه) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم الفصل بينهما و بين المستثنى منه (التى هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغير فاستعماله فيه يكون مجازا عن الا وبدلا منها لعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما (انما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلان ماضيان كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينصب مابعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذلا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ماكان فى معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على انهما حرفا جر) وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدهما لانه فعل متعد بنفسه

(قال)

(قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما) اى بكل منهما وقال ايضا لم ار أحدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ماذكره بخلا فى جواز الجر بهما والسيرا فى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول الاخفش (الا ان النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى باحدهما (اكثر) من الجر (وماعدا وماخلا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعدّ لفظة كان ههنا لاشتراكهما فى نصب المستثنى على المفعولية اذ لافرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمه محتمل ولذا قال المصنف فى الاكثر (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا اذاكان بعد عدا وخلا (وجوبا اذاكان) واقعا (بعدماعدا وماخلالان) لفظة (مافيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ماوان وان (مختصة بالافعال) اى الاوليان تختصان بالافعال يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تأويل المصدر ولذا اختصتابها لان المصدر لا يوجد الا فى الافعال نحو قوله تعالى ﴿وضاقت عليهم الارض بما رحبت﴾ اى برحبها اى بسعتها وقوله تعالى ﴿وان تصوموا خيرلكم﴾ وهذا مذهب سيبويه وجوّز غيره دخول ما فى الجملة الاسمية نحو بقوا فى الدنيا ماالدنيا باقية كذا فى الرضى (نحو جاءنى القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا) ومافيهما اماحرفية وهى ثلاثة اما نافية وهى لاتصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافه وهى تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهى مختصة بالافعال غالبا لان المصدية لا توجد الافيها وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهى ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما فى الفعلين واما استفهامية اوشرطية وهى ايضا ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة اوصفة وعدم كونها احديهما ظاهر لوجوب كونهما فى الآخر حقيقة اوحكما فتعين انها لاتكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) اى تقدير المثال الاول جاءنى القوم (خلوّ زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثانى جاءنى القوم (عدوعمرو) بالاضافة اليه ايضا (بالنصب فيهما (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لامطلقا بل (بتقدير مضاف اى) جاءنى القوم (وقت خلوّهم) اى خلوّ الجائى منهم اوبعض منهم اومطلق منهم (او) وقت (خلوّ مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ماسبق (او) جاءنى القوم (وقت مجاوزتهم) اى مجاوزة الجائى منهم (اومجاوزة مجيئهم عمرا) على قياس ماسبق وهذا المعنى

اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونهما جزء الفعل ولمناسبة ماسبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (اوعلى الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) اى الذى هو خلوّ وعدو (بمعنى اسم الفاعل) لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المصنف لماسبق واماعنده فان مادل على هيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده ايضا (او جاؤا) اى جاءنى القوم (خاليابعضهم) من زيد (او) خاليا (مجيئهم من زيد) اوخاليا الجائى منهم من زيد (او) جاءنى القوم (مجاوزا بعضهم عمرا او) مجاوزا (مجيئهم عمرا) اومجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم لماذكرناه فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا مماسبق فى خلا وعدا لالكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجرّ) اى جوّز جرّ مابعدهما (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على ان) لفظة (مافيهما زائدة) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه (لم يعتدّ به) اى لم يعتدّه شيئا يعبأ به لان زيادة مافى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى الآخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذاما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا نحو قوله تعالى ﴿فبما رحمة﴾ و﴿مماخطيئاتهم﴾ و﴿عما قليل﴾ (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وماعدا وما خلا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق اوكان بعد عدا وخلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا ﴿و﴾ (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقعا (بعد) ﴿ليس﴾ الا انه ثمه منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبر لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (نحو جاءنى القوم ليس زيدا) اى ليس الجائى منهم اوبعض منهم زيدا ﴿و﴾ كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بعد) ﴿لايكون﴾ لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجيء اهلك لايكون بشرا) اى لايكون الجائى منهم اوبعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد ليس ولايكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون الاخبرا لهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب (اضمار اسمهما) اى اسم ليس ولايكون اى جعله ضمير امستكنا فيهما (فى باب

﴿ الاستثناء ﴾

الاستثناء) يعنى اذاكانا اداتى استثناء ليكونا اشبه بالاالتى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه لايقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاوّلان لانه لايصح ان يقال جاءنى القوم لايكون المجيء منهم زيدا وليس المجيء منهم زيدا اذلا يقال المجيء زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى ليس ولايكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم امامن فاعله اومفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا اومعرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليس اولا يكون زيدا وجاءتنى امرأة لاتكون فلانة اوليست فلانة ويلحقهما مايلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لايكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجيء مثل ذلك فى خلاوعدا كذا فى الرضى وكذا فى ماخلاوماعدا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما خلافا حتى جاز الجر بها ولم يجز فيهما شيء سوى النصب * ولما فرغ من بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد أن يبين انها هل تتصرف اولا فقال (واعلم انه) اى الشان (لاتستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبه للمستثنى (الا فى المستثنى المتصل الغير المفرّغ) فاستعما لها فى الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لاتستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لايكون الكلام مفرّغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية اوناقصة تقتضى مفعولا به اوخبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول اوالخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لايكون الكلام مفرّغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرّغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف) مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا اوخبرا وهى

افعال قوية فى العمل ولا مانع من التقديم ولايكون لها مضارع فى الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولا يغير لايكون الى مايكون وما كان ولم يكن ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لاتتغير عما ضربت فكذا هذه و (لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل فى هذا الباب (وهى) نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا (لايتصرف فيها) لان الحرف لايقبل التصرف فكذا ماكان بدلا منه ونائبا منابه ﴿و﴾ الثانى من المواضع المذكورة ماكان النصب فيه جائزا ولكن المختار أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او مأول ﴿يجوز فيه﴾ (اى فى المستثنى) اى المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم ﴿النصب﴾ اى نصب المستثنى (على الاستثناء) ﴿ويختار البدل﴾ اى جعل المستثنى بدل البعض (من المستثنى منه) ﴿فيما بعد الا﴾ بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن فى هذه البلدة فى محلة كذا وصل فى المسجد فى مكان كذا اى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) فى قوله فيه فتكون حينئذ كلمة ما فى قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على مافهم من تفسير الشارح (اى حال كون المستثنى واقعا فى محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان (متأخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لايكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا المعنى لايكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء) اى باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه ﴿فى كلام غير موجب﴾ حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة فى محلة كذا فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (احترز به عما اذا وقع) اى عن مستثنى وقع (فى كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كامر) تفصيله ﴿و﴾ (الحال انه قد) ﴿ذكر المستثنى منه﴾ فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه

فيه مذكورا (فانه) اى الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب اوجر على ماسيأتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ماينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة (ا) قوله (كلام غير موجب) لكونه بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا لتتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال و يقال المستثنى هو منه * الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع لمايرد أنه كما اشترط القيود الثلاثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لايكون المستثنى منقطعا ولايكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا اوكان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولايكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولايكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لايكون) المستثنى (منقطعا ولامقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله اومقدما على المستثنى منه اومنقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود ‹نحو مافعلوه الا قليل› (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة الجمع ‹و› مافعلوه ‹الا قليلا› (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لما سيجىء هذا مثال حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو مامررت باحد الا زيد بالجر) يعنى بجر زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد كما ان تقدير مافعلوه الا قليلا الا فعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه

فى البدل (والا زيدا بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على ان يكون مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (مارأيت) اى ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب (احدا الا زيدا بالنصب) يعنى نصب زيدا لايخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق ان يكون بدلا (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان يكون مستثنى (وهو جائز غير مختار) فالبدلية يجوز أن تعتبر فى الاحوال الثلاثة * ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد أن يبين وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل فى هذه الصور) اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى (انما هو) اى ليس الا (بسبب التشبيه) اى تشبيه المستثنى (بالمفعول) فى كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه فى كونه معمولا بواسطة الا لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لا بالاصالة) عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا (بلا واسطة) ولاشك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذى لايكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف فى عامل البدل واما فى عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ماكان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى فى القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفى هذا القسم من كلام ناقص ولايجوز فيه الا وجه واحد ﴿ ويعرب ﴾ (اى المستثنى) ﴿ على حسب العوامل ﴾ الحسب بفتحين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه (اى بما) اى بشئ من الرفع او النصب او الجر (يقتضيه) اى يطلبه (العامل) فيه اشارة الى ان اللام فى العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع و يراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما فى قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ماجاءنى الا زيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحو مارأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد لكن انما يعرب على مايقتضيه العامل بشرطين احدهما ﴿ اذا كان المستثنى منه ﴾ فى الكلام ﴿ غير مذكور ﴾ لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما فى كلام

﴿ موجب ﴾

موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل (ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل فى لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى فى الخاصة كقوله تعالى ﴿يختص برحمته من يشاء﴾ وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفرّغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشان (فرّغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط (فالمراد بالمفرّغ) ههنا (المفرّغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرّغ نفس العامل واما المفرّغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا ﴿وهو﴾ (اى والحال ان المستثنى واقع) ﴿فى غير﴾ (الكلام) ﴿الموجب﴾ فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن فى قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب ﴿ليفيد﴾ اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لايفيد فكيف يكون صحيحا اوسقيما لانك اذاقلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرّغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب ﴿مثل ماضربنى الا زيد﴾ والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد) لان معناه ماضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) مااذا كان الكلام موجبا (نحو ضربنى الا زيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيد فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لايصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد) لمكان الاستحالة ولاقرينة تدل على الخصوص ﴿الا ان يستقيم المعنى﴾ مستثنى من فحوى الكلام السابق اى لايعرب المستثنى على مايقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف

اعرابه فى الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لاتوجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول (على سبيل العموم) بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع الانوعا واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرّفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرّك) من التحريك (فكه الاسفل) وهو اللحى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لاكه فى فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع (الاالتمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسوّرة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لا لما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرّغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذه المواضع لا يدخلها تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرّهم غاية الضرر وحينما جاوز التمساح هذا الموضع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا فى عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى فى كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور فى الكلام لما مر أن اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلاشك نصب على التمييز (مثل قرأت الا يوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لايبعد أن يقرأ جميع الايام الا اليوم المعين (اى اوقعت القراءة) اى صدرت منى القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهور أنه) اى الشان (لايريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس فى وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبى وبعضها سيأتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة فى الايام الماضية لا الآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءتى مستمرّة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لايتأتى فى الايام الآتية (بل) لايريد بكلامه هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع فتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية * هفته يعنى قراءت ايقاع كنيم درهفتهٔ يك لكن يك روز ازان هفته قراءت ايقاع نمى كنيم * لا جمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او ايام الشهر او مثل ذلك) ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما

اوستةايام وخمسةايام اوا كثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر اواربعين يوما اوخمسين او سنة اوسنتين اوغير ذلك ممايمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ (كما لايستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه فى) الكلام (الموجب فى بعض الصور) مثل ضربنى الازيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ فى الموجب الابشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء فى قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وماكافة ولذا دخلت رب على الفعل (لايستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه فى غير) الكلام (الموجب) فى بعض الصور (ايضا) اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب (نحومامات الا زيد) اذ لا يصح ان يقال مامات احد اومامات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك (فينبغى ان يشترط فى غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط فى الموجب (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو فى غير الموجب الاان يستقيم المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الابعد تخصيص) اليوم المستثنى (بايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص فى) نحو (ضربنى الازيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل فى تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربنى الازيد فان حاله يدل على انه لايريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون التقدير ضربنى كل احد من محلة كذا الازيد او مقالية كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربنى الازيد اى ضربنى كل واحد من تلك المحلة الازيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربنى الازيد حيث لايجوز وبين قوله قرأت الا يوم كذا فيجوز (فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغير جائزة بدونها) اى بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا اوغير موجب (واجيب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) فى بناء الاحكام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب والغالب فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لايقبل العموم مالم تكن قرينة ولايقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان (و) الغالب (فى النفى عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على مابين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة فى تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة) عطف على اسم ان اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد الجنس (فى ذلك) متعلق بالمخالفة اى فى انتفاء تعلق الفعل بها (ممايكثر ويغلب) عطف تفسير خبر ان قوله ممايكثر مثل ماضربنى الازيد فانه تعلق الضرب بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعنى ان يكون الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت وان يكون مثبتا على واحد معين هوزيد كثيروغالب وهوظاهر ومثله ايضا مارأيت الازيدا ومامررت الا بزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (فى تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (فى ذلك) اى فى تعلق الفعل (فمايقل) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر (كما فى المثال المذكور) فى المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد من حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضا لايصح الخ يعنى واجيب عن الاعتراض الثانى وهو قوله وايضا لايصح الخ بان الفرق (بين قولك قرأت الا يوم كذا) الذى ذكر فى المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربنى الا زيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما شيئا من الاشياء (الا بظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى المستثنى منه (فى الاول) متعلق بالظهور اى فى المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذ

﴿ قوله ﴾

قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور الخ خبرها لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهو قوله ضربنى الا زيد (فلو قام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكى والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) فى الجواب (ضربنى الا زيد) اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الا زيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع مع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب) فى مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب) والبناء على ماهو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا * ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد أن يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمه) متعلق بقوله لم يجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لا يكون) اى لا يوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ فى الموجب (لم يجز) توسيط الا بين اسم الافعال الناقصة التى هى

مصدر بحرف النفى و بين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعا و نصبا ﴿ مثل مازال زيد الاعالما ﴾ ومابرح زيد الامقيما ومافتىء عمرو الامسافرا وما انفك زيد الا قائما (اذ معنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النفى (ثبت لان نفى النفى اثبات) لان زال واخواته معناه النفى مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفى النفى اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفى متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ماضرب زيد ولما توجه النفى ههنا الى النفى ونفاه بقى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى مادام واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اى معنى مازال زيد الا عالما (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما ومستمرا (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذقبلها (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لايمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (مما لايتناقض) بيان لما فى قوله على مايمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلا ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال حمقه وبلادته (اويحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل مازال زيد الا عالما (على المبالغة فى نفى صفة العلم) عن زيد اىّ مبالغةٍ فوق ان يقال امكن فى زيد أن يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها لبعض الاصفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ﴿ ولو ترى اذ وقفوا على النار ﴾ فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعهما فى محل واحد (الاصفة العلم) اىّ مبالغةٍ فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولايمكن ان يوجد شىء فيه من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى ويندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الاعالما على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى

زمان صلاحية زيد
ـ الصفاته

﴿ ولا ﴾

ولا يخفى) اى لا يكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه (انه)اى الشان (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر فى ما نقله الرضى بل يجوز أن يأوّل بتأويلات اخر (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهو مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة)اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرّغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب اوموجبا فلم يصح قول المصنف بل قول النحاة فى هذا الموضح وهو فى غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المرادمنه كل من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (اوالمقصود) عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربنى الا زيد بناء على التوجيه الثانى (المبالغة فى غلوّ) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو (المجتمعين) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم (على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربنى بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام * ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد أن يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ولتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال ﴿واذا تعذر البدل﴾ اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث حمله) اى حمل البدل هو المستثنى ﴿ على اللفظ ﴾ (اى على لفظ المستثنى منه) اى على اعرابه الملفوظ اوالمقدر﴿ فعلى الموضع ﴾ (اى فيحمل) المستثنى البدلى (على موضع المستثنى منه) اى على محله (لا على لفظه) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظى اوالتقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار) وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اى على

ما امكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظى اوالتقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقيه ﴿ مثل ما جاءنى من احد الا زيد ﴾ فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظا (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البدل من لفظه متعذر لماسيجيء ﴿ و ﴾ الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بان يلى لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا او مشبهابه (مثل) ﴿ لا احد فيها ﴾ (اى فى الدار) فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التعذر سيان لما سيأتى ﴿ الا عمرو ﴾ (فعمرو) فى هذا المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول (على لفظه) او محله القريب ﴿ و ﴾ الثالث اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس (مثل) ﴿ ما زيد شيئا ﴾ فان لشيء حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتدائية ﴿ الا شيء لا يعبأ ﴾ مبنى للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و ﴿ به ﴾ نائبه (اى لا يعتد به) مبنى للمفعول (فشيء) بدل (مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه) اى لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبأ به ليس) موجودا (فى كثير من النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لاحاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد أنه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذلا قيد فيها (وعلى ماوقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شيء المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبأ صفة الشيء المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قيل) فى توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشى من نفسه) استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الثنيا شيء فى محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الثنيا شيء فى محله سواء كان اقل او اكثر اومساويا لما سبق وههنا لم يبق شيء بعد الثنيا فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان علىّ مائة الا مائة واما اذا

وصف بكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان علي مائة الا مائة جيدة (ولا يخفى انه) اى الشان (لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشيئية اولا) يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط يكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشيء (لا يزيد عليه غير الشيئية) فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول لان الخاص يكون داخلا في العام فيجوز استثناؤه منه كما في قولك لفلان علي مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها الا مائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولوا الالباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد اوليس زيد اوهل زيد بشيء الا شيئا على ما فهم من الرضى * ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد أن يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف و بين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البدل) حملا (على اللفظ) اى على لفظ المستثنى منه (في الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعني بمن الاستغراقية (لان من) (الاستغراقية) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها في الاستغراق (لا تزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الافعال ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صار ذا ماشية (لانتقاض النفي) الذي هو في ما جاءني (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعني ان كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ما قبلها منفي فتكون لاثبات ما بعدها بنقض النفي الذي فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعني بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب يعني المنفي (لتأكيد النفي) لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيدا للنفي المستغرق (ولا نفي) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفي بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلو أبدل) المستثنى (على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ما جاءني من احد

الا زيد بالجر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هذا القول اى المستثنى (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل منه لفظة من فيلزم تكرارها مع ماتعلقت به فيكون التقدير ماجاءنى من زيد الا جاءنى من زيد (فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تزاد لتأكيد النفى يعنى يستغرق النفى جميع افراد المنفى مثلا اذاقلت ماجاءنى من رجل فمعناه ماجاءنى من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفى لم تزد لعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلافائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله ولا احد فيها الاعمرو والثانية قوله مازيد شيئا الاشئ لايعبأ به (لانه) اى الشان (لوأبدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لااحد فيها الاعمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل مازيد شيئا الاشيئا بنصب شيئا حملاعلى لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) فى حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهى) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك التقدير كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلابد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على احد (من تقدير لا) فى المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل (اوحكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على البدل (لتعمل) لفظة لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لاتبنى بعدلا ولان المعرفة لاتقع بعدها الا مرفوعة لفظا على البناءاوالنصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لاتعمل فى المعرفة لما سيجئ واذا لم يجز التقدير حقيقة اوحكما تعذر الحمل على لفظه اومحله القريب لانه لوحمل لبقى المعمول بلاعامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال (فى قوله مازيد شيئا الا شئ لانه لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو الشئ الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل مازيد شيئا الا شيئا بالنصب (لابد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة اوحكما (لتعمل) لفظة

ما (فيه) اى فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر أن تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان ﴿ وما ولا لا تقدران ﴾ هذا من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولان ماولا لاتقدران مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول* واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر ليكون كل منهما مستقلا كأنه غير تابع امافى المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع بحكم الاستصحاب فى سراية حكم العامل فى المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص اوتوضح متبوعها وعطف البيان يوضح ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذا لم يكن البدل الابتكرير العامل) فيه وفى بعض النسخ اذبكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثانى بقوله (اوحكما اذا اكتفى) مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى للمفعول ايضا (سراية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البدل* ولما كان فى هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية (فى قوة التقدير) لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا (حال كونهما) اى ماولا ﴿ عاملتين ﴾ (فى المستثنى المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التميز عن النسبة اوعلى انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل ﴿ بعده ﴾ (اى بعد الاثبات) يعنى بعد ماصار الكلام مثبتا (لانتقاض النفى) الذى هو علة لعملهما (بالا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك ﴿ لانهما ﴾ (اى ماولا) ﴿ عملتا ﴾ فى اسمهما وخبرهما ﴿ للنفى ﴾ اى لاجل النفى فكان النفى سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان ﴿ و ﴾ الحال انه ﴿ قدانتقض النفى ﴾ الذى كان سببا لعملهما ومدارا للحمل ﴿ بالا ﴾ لما سبق انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات مابعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا (وحيث) اى ولما (تعذر فى هاتين الصورتين) يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفى مازيد شيئا الا شيء (البدل على اللفظ) اى حملا على

لفظ المستثنى منه (حمل) المستثنى (على المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز أن يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفا لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله (فعمرو) فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصصه بالعموم لوقوعه فى حيز النفى مثل ما احد خير منك لما سبق (وشئ) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية) على انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز أن يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا (فان قلت لاحد فى هذا المثال) اى فى قوله لاحد فيها الا عمرو (محلان) اعتبارا للعامل اللفظى والعامل المعنوى (من الاعراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف (وهو) اى ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التى لنفى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوبا بها محلا (ومحل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين (وهو) اى المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا (فلم اعتبروا) اى النحاة (حمله) اى البدل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعا (لا القريب) يعنى لم يعتبروا المحل القريب ولم يجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتباران قريب وبعيد فالقريب وهو الاولى بالاعتبار لقربه فالاعتبار الحمل على المحل البعيد يكون اعراضا عما هو الاولى والاليق وذا غير جائز (قلنا) هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (لعمل لا فيه بمعنى النفى و) الحال انه (قد انتقض بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب (بخلاف محله البعيد فانه) اى الشان (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فحمل عليه عملا بالمختار بقدر الامكان * واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفى فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزأ منه وبدل البعض ما يكون جزأ من المبدل منه مثل ضربت زيدا

(رأسه)

رأسه (بخلاف زيد ليس شيئا الاشيئا) متعلق بالتمثيل وهو قوله مازيد شيئا الاشيء تقديره ومثل مازيد شيئا الاشيء حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التى هى من الافعال الناقصة الناصبة للخبر لا بقوله لانهما عملتا للنفى والا لا كتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حينئذ يكون ليس لاغير واما فى الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفى لما انتقض بالا بقى اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان (مع انه انتقض النفى فيه) اى فى ليس (ايضا) اى كما انتقض فى ما ولا (بالا) وعلل الخلاف بقوله (لانها) (اى ليس) فالتأنيث باعتبار الكلمة اى كلمة ليس (عملت) فى اسمها وخبرها (للفعلية) (لا للنفى) لانها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناهما النفى رضا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فبانتقاض النفى الذى ليس سببا لعملها لاتنتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض معنى النفى) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى لنقض الامعنى النفى (فى عملها) اى عمل ليس يعنى لا يؤثر انتقاض النفى بالا فى عملها حيث لا يبطل عملها بعده (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العاملة هى) صفة جرت على غير من هى له ولذا ابرز ضميرها (اى ليس) (لاجله) متعلق بقوله العاملة (اى لاجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض النفى بالا بقى فعليتها التى كانت علة لعملها (ومن ثمه) (اى ومن اجل ان عمل ليس) فى اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اى ليس عملها (للنفى) اى لكونها بمعنى النفى (وعمل ما ولا) المشبهين بليس ملابس (بالعكس) اى عملهما للنفى لا الفعلية (جاز) توسط كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفى لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفى بالا نحو (ليس زيد الا قائما) (باعمال ليس فى) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض نفيها بالا) لبقاء فعليتها (وامتنع) توسطها بين اسم ماوخبرها مثل (مازيد الاقائما) (باعمال) لفظ (مافى) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفى لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع مازيد الاقائما ولا رجل الا عالما مع انه كاف فى الفرق بين ماولا وبين ليس ليكون فى ما اشتباه لكونها مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع

مازيد الا قائما علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى عمل ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اى العمل فيه (للنفى و) الحال ان النفى (قدانتقض بالا) فلاتعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال مازيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل مابتوسط الا بينهما * ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء اوعلى المفعولية اوالخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة اوبحرف الجر وقدم ماكان مجرورا بالاضافة لانه لاخلاف فى انجراره وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال ﴿ و ﴾ (المستثنى) ﴿ مخفوض ﴾ فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذاكان واقعا ﴿ بعد غير و ﴾ بعد ﴿سوى﴾ كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (اوضمها) اى اوضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما ﴿و﴾ بعد ﴿سواء﴾ (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الاانه فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما انجر المستثنى اذاكان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة ﴿ و ﴾ المستثنى مخفوض ايضا اذاكان واقعا ﴿بعد حاشا﴾ اعاد بعد ليكون قوله ﴿ فى الاكثر ﴾ مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ماسبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله اوكان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لاعلى الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاى بلانون الوقاية ولوكان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لايقال رماى بل يقال رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدية عليها ولوكان فعلا لصح دخولها عليها مثل ماعدا وماخلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجىء اللام بعدها نحو حاشا لله (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعله مضمر) اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا اومعنى ولكنه

سابق حكما لتيقنه فى القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا اوحرفا (تبرئة المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز أن يضاف المصدر الى مايقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل الذى (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا) بالنصب اوحاشا زيد بالجر اى تبرأ زيد من ضرب عمرو (اى برّأه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايقاعه نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيد اوحاشا زيد اى تبرأ من ان يكون مضروبا ﴿واعراب﴾ كلمة ﴿غير﴾ المستعملة ﴿فيه﴾ ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا اوتخصيصا اوتخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذهو) اى غير (حينئذ) اى حين اذ تكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفه) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد ﴿كاعراب المستثنى بالا﴾ واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا ﴿على التفصيل﴾ (المذكور فيما سبق) لان كلمة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام او مقدما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على مااقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لاتخفى على المتامل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ماجاءنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكأنه) اى واظن انه (لما انجرّ به) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب ﴿وغير﴾ (اى كلمة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح بقوله (فى الاصل) اى فى اصل وضعه ﴿صفة﴾ يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدلالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات (واستعمالها)

اى استعمال كلمه غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير فى كلامهم) وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله فى ذلك الشئ (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) اى كلمة غير (مثلها) اى مثل كلمة الا (فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثابت (لاشتراك كل) واحد (منهما) اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا (فى مغايرة مابعده لما قبله) يعنى لان مابعد الا مغاير لما قبله ومابعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعنى شبه غير بالا والا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الآخر (كما حملت الا) الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا (عليها) (اى على كلمة غير) واستعملت (فى الصفة) فحينئذ يعرب مابعدها على حسب ماقبلها ان كان مرفوعا فمرفوع وان منصوبا فمنصوب وان مجرورا فمجرور (لكن) اى الا انه (لاتحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا) (اذا) وجد شروط ثلاثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الا اصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلاشبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شئ ولذا لم تحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير فلكونها غير اصيلة فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر أن يستتبع غيره لضعفه (كانت) (اى) كلمة (الا) (تابعة لجمع) اى مايدل على الجمعية (اى واقعة بعد شئ متعدد) فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ماوصف بالا (مذكورا) لفظا لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لامقدرا) اى لايجوز أن يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا و (قد يكون مقدرا) فى نظم الكلام (فى غير مثل جاءنى غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير زيد (وبعدما كان) الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون متعددا (ليوافقَ حالُها) اى حالُ الّا حالَ كونها (صفةً حالَها) اى حالَ الّا حالَ كونِها (اداةَ الاستثناءِ) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى الاستثناء

(اذلا بدلها) حال كونها مستعملة (فى الاستثناء من المستثنى منه متعدد) اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (فلا تقول فى الصفة) سواء كان فى كلام موجب (جاءنى رجل الا زيد) اوغير موجب نحو ماجاءنى زيد الا زيد كما لاتقول هكذا فى الاستثناء (والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) امامكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس اومع نقصان ككتب وزبر اومصححا نحو مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به ههنا مالم يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمع (كقوم ورهط و) نفر وانام والمتعدد اعم من (ان يكون مثنى) فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا *قال الرضى لايجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر فى حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اى فى قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى (مثل جاءنى رجلان الا زيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الا زيدا ومررت برجلين الا زيدا اى غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا (لايعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يرادبه) اى باللام (العهد) الخارجى او الذهنى (او) يرادبه (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما ويقينا (على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى *والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا* الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير أن يشاربه) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير أن يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التى يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءنى القوم الا زيدا فحينئذ السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (فلا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على غير لانه لايجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر أن تكون مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الاستثناء (اوعدم التناول) عطف على قوله التناول اى او يعلم عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا بناء (على تقدير ان يشاربه) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير أن يكون اللام الذى فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لايتعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جوز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لاتكون الا فى المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاءنى الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لاتقول جاءنى رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله عم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لايكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة فى سياق النفى سواء كانت مفردة (نحو ماجاءنى رجل او) جمعا نحو ماجاءنى (رجال) اوكانت مضافا اليها لكل نحو ماجاءنى كل رجل اوكل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك لايكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحوله علىّ عشرة دراهم او عشرون) اومائة او الف واياما كان لايتعذر الاستثناء (وانما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذاكان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اى على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية اوغيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول مابعد الا فيه) اى فى المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر أن يدخل فى المحصور افراده لانه لايكون محصورا مالم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى فى المستثنى منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل رجل الا زيدا جاءنى) اوجاءنى كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لايبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان مأكول واذا كانت الافراد داخلة فى المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اى لفلان خبر مقدم (علىّ) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة علىّ (عشرة) مبتدأ (الادرهما) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الاتابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرّف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الا على غير) اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة فى الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذى هو المعنى الموضوع له لكلمة الا (عند وجودها) اى عند وجود الشرائط

(المذكورة)

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله فى المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لايجزم فيها تناول المستثنى ولاعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطرّ) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها فى الصفة وان كان معنى مجازيا (وانما قلنا فى صدر هذا الكلام) اى فى قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لاتحمل) مبنى للمفعول (على غير فى الصفة غالبا فقيدناه) اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالبا) الفاء فى قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشان (قديتعذر الاستثناء فى المحصور) اى فى المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا (نحو جاءنى مائة رجل الا زيد) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لايتعذر) الاستثناء بل يصح (فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا والا رجلا) فى المستثنى المتصل (والا حمارا) فى المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لماكان ذلك) اى تعذر الاستثناء فى المحصور وعدم تعذره فى غيره (نادرا لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (فى بيان هذه القاعدة) اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام فى بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فى المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء الكلام على الغالب ممايكثر و يغلب ﴿نحو قوله تعالى﴾ فى نفى تعدد الآلهة ﴿لوكان فيهما﴾ (اى فى السماء والارض) افردهما باعتبار الجنس اى فى خلقهما والتصرف فيهما ﴿آلهة﴾ اى امر آلهة اى لوكان فى السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا اواعداما وافناء وفى الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ماارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادلالة فيها) اى فى آلهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لماعرفت لايكون الا فى الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فى سياق النفى اومسوّرة بكلمة كل اوفى بعض منه معلوم العدد وفى آلهة لايكون شىء من ذلك فلايوجد فيها الحصر وان كانت متعددة ﴿الا الله﴾ (اى غير الله) وقال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت ﴿لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا﴾ لم يجز لعدم الدخول بيقين ولايجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولايجرى النفى المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فلايجوز الخلف الذى هو البدل ﴿لفسدتا﴾

(اى لخرجتا) اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد مجاز عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد او الكلام مبنى على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخرجتا (عن الانتظام) اى الانتساق يقال انتظم الامر اذا انتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا فى الصحاح (فالا) اى فكلمة الا (فى) هذه (الآية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها) اى لان كلمة الا (تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى تلك الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر وهو (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس فى آلهة حصر على احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء) الذى هو الاصل فى الا (لعدم دخول الله فى آلهة بيقين) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس فى آلهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفى الآية مانع آخر) اى غير المانع الاول (عن حمل الا على الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى ذلك المانع (انه) اى الشان (لو حملت) اى الا (عليه) اى على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى منها) اى من تلك الآلهة (الله لفسدتها) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله) لانه اذا لم تفسدا لزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) المعنى (لا تثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباتها له (تعالى لجواز أن يكون حينئذ) اى حين كون معنى الآية هكذا (فيهما آلهة غير مستثنى منها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الآلهة فيهما متعددة فيلزم الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اى المعنى الذى (اذا كانت) الا فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة) حيث لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا فلزم ان لا يكون الاله الا واحدا (لان التعدد) اى تعدد الآلهة (يستلزم المغايرة) اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى

ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا فى الحاشية ولان العقل لم يجز المواطأة فى كل الامور وفى كل الازمان بين الآلهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا ﴿ وضعف ﴾ بالضم (حمل الا على غير) اعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء واستعمالها فى المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير ﴿ فى غيره ﴾ متعلق بقوله وضعف (اى فى غير جمع منكور غير محصور) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى (حينئذ) اى حين اذ كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (ومذهب وسيبويه جواز وقوع الا صفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذى هو معناها الحقيقى لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اى سيبويه (يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد أن يكون الا زيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد و يجوز ايضا ان يكون استثناء فحينئذ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثانى (وعليه) اى على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما فى هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له او حال اى متمسكين (بقوله) اى بقول عمرو ابن معدى كَرِبَ وهو جاهلى لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد لايفترقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لايقر بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز أن يريد أنهما لايفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا فى اللباب (وكل) مبتدأ مضاف الى (اخ مفارقه) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله لاعتماده على المبتدأ واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران (لعمر) مبتدأ مضاف الى (ابيك) وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذاته ما اقسم به ان الامر فى الواقع كذلك (الا الفرقدان) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون فى شماله بحيث لايفارق احدهما الآخر (فالا الفرقدان) فى البيت بالرفع (صفة) للمبتدأ وهو (لكل اخ)لا استثناء منه (والا) اى وان كان استثناء منه (وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان فى كلام موجب يجب نصبه على ماسبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الا محمول على غير فى الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اى هذا البيت (على الشذوذ وقال) اى المصنف بعد ما حمله على الشذوذ (فى) هذا (البيت شذوذ ان آخران) اى غير الشذوذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط (احدهما) اى احد

الشـذوذين (وصف كل دون المضـاف اليه) لانه لوكان صفة للاخ لقيل الا الفرقدين بالجر لان المطـابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه صفة المضـاف دون المضاف اليه (والمشـهور) فى الاستعمال (وصف المضاف اليه) كقوله تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شیء حى﴾ لان الحى بالجر صفة شیء (اذ هو المقصود) من الكلام (و) لفظة (كل) ليست الا (لافادة الشمول) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعـالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ (فقط وثانيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضـا (بين الصفة) وهى الفرقدان (والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قليـل) لان الصفة والموصوف لمـا نزلا منزلة الشیء الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف آبيا ان يقع بينهما اجنبى ولكن لما تغايرا فى اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعـل المتقدم (اى بناء) مفعول له لقوله النصب اوحال منه اى مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا وفى الآخر تقديرا كما ينصب لفظة مكان * وفى الرضى وانمـا انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الموصوف اى معنى الاسـتواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى * فقس عليه سـواء لاتحادهما فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم سـوى زيد اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضـافته الى المعـارف فلا يجوز جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها (فكأنك قلت) جاءنى القوم (مكان زيد) حيث هو لم يجیء الا ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء زيد غير زيد لانه ليس فيهما الآن معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان على الظرفية باعتبـار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها بقيت هى على حالها (على الاصح) (اى) بناء (على المذهب الاصح) لان فيهما مذهبين (و) الاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله لازمان سـقطت النون بالاضـافة الخ (الظرفية) لمـا قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبـار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية) وان يجعلا اسمين برأسهما

(والتصرف)

(والتصرف فيهما رفعا و نصبا وجرا) باقتضاء العوامل (كغير) اى كما يتصرف فى غير رفعا و نصبا وجرا على حسب العوامل (متمسكين بقول الشاعر) وهو سهيل بن شيبان اوله* فلما صرّحَ الشرُّ وامسى وهو عريان * اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد (ولم يَبقَ سوى العُدوان) سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوانا مثل غفران اى ولم يبق غير العدواة (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستعبده اصله ديناهم مثل بيعنا فاعل مثله اى جازيناهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لا ازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العدواة بل بقيت العدواة فقط لانه يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز فى غيره (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين كونه ظرفا (استنكارا لرفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان كان فاعلا لجاء (و) يقولون ايضا (فى الدار سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية و نصبوه مبتدأ (فى استنكار الرفع) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى) مبتدا مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا أليق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع اى لقد تقطع وصلتكم وانتصابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى * ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهرا ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل يشبه به فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال ﴿خبر كان﴾ وما يشتق منه اما داخلة تحت كان اوفى قوله ﴿واخواتها﴾ اى اشباهها (وستعرفها فى قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها فى بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) ﴿هو﴾ فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر ﴿المسند﴾ اى الذى اسند ﴿بعد دخولها﴾ (اى) بعد

(دخول كان) وما يشتق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بحذف المضاف (والمراد ببعدية المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان اواحدى اخواتها لا اسناد كان اواحدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك) اى البعدية (انما يتصور) اى لايمكن ان توجد البعدية الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد أن يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها (فالاسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم) اسم مفعول من قدّم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقرره) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها (لايكون) ذلك الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل) لا (يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه ردّ على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) اوكان زيد قام ابوه (ولا بمثل) يعنى او اسما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له (يصدق على) الفعل الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هو (قائم فى هذين المثالين المعرّف) بفتح الراء لانه مصدر ميمى والمصدر الميمى من الزوائد يجئ على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها (وليسا) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرّف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرّف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكأنه جواب ثان (فى جواب هذا النقض) الذى اورده الرضى (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين (فى خبر ان واخواتها) فى المرفوعات وقد حقق هناك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما ورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل

(اللفظى)

اللفظى ﴿ وامره ﴾ (اى امر خبر كان واخواتها) اى حاله وشانه ﴿ كامر خبر المبتدأ ﴾ اى كحاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفرد اوجملة ومعرفة ونكرة (واحكامه)من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفياومحذوفاومذكورا(وشرائطه) من انه لابد من ضمير اذاكان جملة (على ماسبق فى بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذاكان نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذاكان معرفة نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ﴿ و ﴾ (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا ﴿ يتقدم ﴾ خبر كان على اسمها حال كونه) اى كون الخبر ﴿ معرفة ﴾ (حقيقة) تميز مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة) مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذاكان خبر المبتدأ معرفة اونكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب) لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم اواخر (فلايلتبس احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخر فى الخبر حينئذ مع ان الاصل والاولى هو الثانى لكونه مسندا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذاكان الخبر معرفة حقيقة اوحكما واقع وثابت (اذاكان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف ليس على ما ينبغى ولابد من تقييده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لماكان اعرابهما لفظيا (اوكان هذا زيد) مثال لماكان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلى لالفظى ولاتقديرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هوالاصل على مامر فى بحث الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقليه لان الاعراب اما لفظى اوتقديرى اومحلى فكان ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فى الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيدا والاول لفظى والثانى تقديرى نحو كان زيد الفتى اوبالعكس نحو كان موسى العالم او الاول لفظى والثانى محلى او بالعكس نحو كان زيد هذا اوكان هذا زيدا وفى هذه الاقسام الثلاثة يجوز التقديم والتاخير لعدم الالتباس واما تقديريان واما محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى اوبالعكس وفى هذه الثلاثة لايجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقرينة وجب تقديم الاسم لما سبق فى الفاعل (بخلاف المبتدأ اوالخبر)لانه اذاكانا معرفتين او متساويين فى التعريف اولا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا اوغيره لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اى فى المبتدأ والخبر (لايصلح للقرينة)

يعنى للدلالة على ان احدها مبتدأ والآخر خبر (لاتفاقهمافيه بل لابد من قرينة رافعة) اما بالراء اوبالدال (للبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لهما سواء قدم الاسم اوالصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد زيد الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قلب سليم (وكذلك) اى كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظى لامطلق الاعراب (فى اسم كان وخبرها جميعا ولاقرينة) تدل على ان احدها اسم والآخر خبر (هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا (لايجوز تقديم الخبر) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينا لك آنفا (نحو كان الفتى هذا) اوكان القبعثرى موسى اوكان هذا ذاك ﴿ وقد يحذف ﴾ جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف ﴿ عامله ﴾ (اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لاخبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لايحذف من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الاكان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع ﴿ فى مثل ﴾ متعلق بقوله وقد يحذف ﴿ الناس ﴾ مبتدأ اللام فيه للجنس او الاستغراق ﴿ مجزيون ﴾ خبر ﴿ باعمالهم ﴾ متعلق بالخبر لقوله تعالى ﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ﴾ ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعنى الافعال الاختيارية ﴿ ان خيرا فخير وان شرا فشر ﴾ وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو لارتحلن وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو أرجل ولو راجلا وان راجلا انتهى * ومنه قوله عليه السلام ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ اى ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين ﴿ وتصدقوا ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة ﴾ ﴿ ويجوز فى مثلها ﴾ (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لافرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهى) اى الصورة المذكورة (ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا ﴿ اربعة اوجه ﴾ بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع

﴿ اسمها ﴾

اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط والجزء لايكون الاجملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقويها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس وهو حذف المبتدأ (نحوان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرية لانه لايجزى بالشر فى مقابلة الخير ومار بك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لايليه الاالفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لماقلنا انها اكثر فى الجملة الاسمية (ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثانى ايضا (نحوان خيرا فخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لابد للفاء من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لابدله من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لما قلنا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف فى الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحوان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغى ان يكون الضمير فى فجزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاء العمل لان المجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحوان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذفة مع خبرها ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوفة مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن الوجوه ومايكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل فى الموضعين فيلزم كثرة المحذوف ولمخالفة الاصل الذى هو الوجه الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خالفه فى الجزاء فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة فى المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته) يعنى مايكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول ومايكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع ومايكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان

المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوّض عنه لانه لايحذف ههنا الابالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه فى الاول جوازا وفى الثانى وجوبا وفى الاول حذف كان مع اسمها اوخبرها وفى الثانى حذفت وحدها وفى الاول الحذف بلا عوض وفى الثانى مع عوض ولذا وجب (اى يجب حذف عامله) اى عامل خبركان (يعنى كان) وحدها ايضا بعدان معوّضا عنها ﴿ فى مثل ﴾ اى فيما عوّض عن كان بعد حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماعا ﴿ اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ﴾ (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول للاختلاف فيه دون الاول وتنبيها على ان المختار عنده ماذهب اليه البصريون وقال المحشى وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق لان ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما مكسورة كالمفتوحة فى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى (فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدّرا باللام الجارة وهى متعلقة بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر من ان المصدرية وان المشـددة قياس فبقى بعده ان كنت (ثم حذفت لفظة كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانقلب الضمير المتصل) بكنت بعد حذفها (منفصلا) لما سيجىء ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة ما بعد أن فى موضع كان) بعد حذفه ليكون (عوضا عنها) اى عن كان فصار ان ما انت (وادغمت النون) اى نون ان بعد قلبها ميما (فى الميم) اى فى ميم ما لقرب النون من الميم فى المخرج (وابقى الخبر) اى خبركان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف فى اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر كأن لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) فى اما انت (واما على تقدير كسرها) اى كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة (منطلقا انطلقت فعمل) مبنى للمفعول (به) نائبه قوله (ماعمل) مبنى ايضا له (بالاول) نائبه يعنى ففعل بالثانى ما فعل فى الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام النون فى الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين العملين فى الموضعين (الاحذف اللام) من الثانى (اذلا لام فيه) اى فى الثانى

﴿ فيحذف ﴾

فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط فى الثانى لم يغير معنى كان الدال على الماضى فيهما (واقتصر) المصنف فى بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ماتكون الهمزة فيه مكسورة (لانه) اى لان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف ﴿ اسم ان ﴾ اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها للفعل المتعدى مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد واما لا التى لنفى الجنس وما ولا المشبهتان بليس فمشابهة الاولى الفعل بالواسطة والاخريين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس ﴿ واخواتها ﴾ اى امثالها واشباهها (وستعرفها فى قسم الحرف) اى تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعدما يقتضى ماوراء المرفوع لافى كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه فى المرفوعات ﴿ هو ﴾ فصل اومبتدأ ومابعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان ﴿ المسند اليه ﴾ اى الذى اسند اليه ﴿ بعد دخولها ﴾ (اى بعد دخول ان اواحدى اخواتها) ﴿ مثل ان زيدا قائم ﴾ واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا اوغيره كقوله تعالى ﴿ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ الآية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشان فى الضرورة اوغيرها كقولك ان زيد قائم فى انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت اليهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شان الا ان حذفه فى ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما فى قوله بما (والدخول فيما سبق) فى بحث خبر ان واخواتها فى المرفوعات وفى بحث خبر كان واخواتها فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات صريحا بل ادرجه فى الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه ليس على رسمه وهو أن يكون فضلة فى الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع انتقاض هذا التعريف) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى فى المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل فى محله وبحثه (بمثل ابوه فى) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت ﴿ المنصوب بلا التى لنفى الجنس ﴾ اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لنفى الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبرما ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين قوله لنفى الجنس احترازبه عن لا التى بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا اوتقديرا (اى لنفى صفة الجنس

وحكمه) بحذف المضاف لان المنفى بها الصفة والحكم فان المقصود فى قولك لاغلام رجل ظريف نفى ظرافة غلام الرجل فكأنك قلت لاظرافة لغلام الرجل فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل) المصنف فى هذا الموضع (اسم لالنفى الجنس مع انه اخصر) كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لالنفى الجنس لقلة النصب فى اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها (فلايصح جعله) اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه اولا (من المنصوبات لاحقيقة) نصب على التميز ولازائدة لتأكيد النفى فى قوله فلايصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولامجازا) عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كمافى باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كمافى البابين (بل المنصوب منه اقل مما عداه) اى من غير المنصوب لان مادخلت هى عليه ثلاثة اقسام على ماسيأتى والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ماعداه من المنصوبات) بيان مافى ماعداه (فان بعضها) اى بعض ماعداه فتانيث الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اى كل البعض (من المنصوبات) لفظا اوتقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) اى كما اذا كان منصوبا لفظا اوتقديرا واما ماكان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولاتقديرا فلم يعدّ من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا اوتقديرا (فعدّ) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها من المنصوبات (تجوّزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية *وفى الرضى لان كلامه فى المنصوبات وجميع ماهو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى انتهى*فلايعدّ المبنى من المنصوبات (ولايبعد) تزييف لماسبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب فى لالنفى الجنس اقل (ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا) اوتقديرا (كالمضاف) نحو لاغلام رجل فى الدار ولاثوبى رجل موجودان (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اى وكشبه المضاف نحو لاخيرا من زيد جالس عندنا (اومحلا كماهو مبنى منه على الفتح) اى ماينصب به نحو لارجل فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا اوتقديرا الاانه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لارجل ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولولم يعتبر الاعراب المحلى لماجاز الحمل عليه (واما ماهو مرفوع) لفظا اوتقديرا اذاكان الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لازيدا ومضافا اليها نحو لاغلام زيد اووقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو لافى الدار رجل على ماسيأتى (فليس اسمها)

اى للاهذه (لعدم عملها) من النصب او البناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لا لنفى الجنس ﴿ هو المسند اليه بعد دخولها ﴾ (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اى ماكان مسندا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ماكان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابوه قائم) وفى لاغلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيماسبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار أن يقال وهو المسند اليه بعد دخولها (كاف فى حدّ اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا (لكنه) اى الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حدّ المنصوب) بها (منه) اى من اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحدّ (قوله) ﴿ يليها ﴾ ليعين ماهو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشىء لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله ﴿ نكرة ﴾ والثالث ان يكون ﴿ مضافا او مشبها به ﴾ (اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها يكون لاهذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق بقوله او مشبها اى فى تعلق المضاف (بشىء هو) اى ذلك الشىء (من تمام معناه) اى يكون ذلك الشىء متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لايتم معناه ويكون ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهما لك (وهذه) المذكورات من القيود الثلاثة التى هى الولى والتنكير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى متتابعة بعضها اثر بعض قدسبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) هى قوله يليها (منه) اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى (من الضمير المجرور فى) قوله (دخولها) الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولى ليس وصفا للا وكلا المعنيين

واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (ومابقى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلا لامترادفا كما سبق ليكون الحال يجنب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يليها لما قلنا آنفا (مثل) مبتدأ مضاف (لاغلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا و) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لاغلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لئلا يطول الكتاب (و) مثل (لاعشرين درهما لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى مايكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تتمة المثالين كليهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لاغلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفا* ولما فرغ من بيان شرائط مايكون اسم لامنصوبا اراد أن يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان للبناء ايضا شروطا ثلثة ان يلى المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على مافهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لايكون مبنيا فلو رجع اليه لايستقيم اى ان كان المسنداليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) (بانتفاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولى والتنكير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) لان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به) قدسبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

(بمفهوم)

بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لايبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما (قوله) (فهو) اى الاسم المسند اليه (مبنى على ماينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لكن لايبنى على الالف لان مابالالف لايكون الا مضافا نحو اباه فبقى مابه البناء ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لوكان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (منصوبا فحكمه غير ذلك) لما سيجئ (وقوله على ماينصب به اى على ماكان ينصب به المفرد قبل دخول لا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لايكون منصوبا بل لايكون الا مبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ماكان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لارجل فى الدار) او غير منصرف نحو لا احمر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلاتنوين) لان التنوين لايدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا اولا لانه من خواص المعربات (نحو لامسلمات فى الدار) والمازنى يفتحه بلاتنوين (والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المكسور ماقبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لايبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل الاعراب (نحو لامسلمين لك ولامسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد ماليس بمضاف ولامضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والمجموع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكرنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لاهذه عند وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب (اذ معنى لارجل فى الدار لامن رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لانه) اى لان قوله لامن رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا) وفرضا (فحذفت) لفظة من الجواب فتضمن معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وبينوا وجه المناسبة بستة اوجه على ماسيجئ (تخفيفا) تعليل للحذف يعنى ان حذف من من الجواب لمجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و (على ماينصب به ليكون البناء) اى

بناؤه (على حركة) كالفتحه فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (او حرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء) يعنى ليكون اسم لاهذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كاليـاء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على احدهما الياء واذا لزم البنـاء ينبغى ان يبنى على مايستحق فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضـارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفـا (ترجح) اى الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بهـا) اى بالاضافة (مائلا) اى متوجهـا (الى مايستحقه فى الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم مطلقـا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضـافة فيه معان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لايكون المضاف مبنيا الانادرا نحو خمسة عشر اولانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشيـاء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضـاف او شبهه معربا عملا بالاصـل ﴿ وان كان ﴾ (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا ﴿ معرفة ﴾ (بانتفـاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها ﴿ او ﴾ كان المسـند اليه ﴿ مفصولا بينه ﴾ الظرف مرفوع محـلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين المسـند اليه) ﴿ وبين لا ﴾ عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفـاء شرط الاتصـال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح (على سـبيل منع الخلو) اى لايخلو من ان يكون المسـند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز أن يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملابسين (مع انتفـاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا اومشبهـا به) يعنى لاتكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به (اولا) ينتفى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضـافا اومشبها به (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العلقية لان المسنداليه اما معرفة اونكرة والاول اما مفرد اومضاف (نحو لازيد فى الدار ولا عمرو ولاغلام زيد فى الدار ولاغمرو) بالجر عطف على زيد اى ولاغلام عمرو فهذه اثنتان (و) الثانى اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لافى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولاامرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتـان

﴿ و ﴾

(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لافى الدار زيد ولاعمرو ولا فى الدار غلام زيد ولاعمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلافصل واثنتان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لايفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد أن يكون صور المفصول اربعا وغيرها اثنتين ولذا قيل اربع منها فى المفصول واثنتان منها فى المعرفة ولكل وجهة هو موليها ﴿ وجب ﴾ جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست) ﴿ الرفع ﴾ فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوى (اما) وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفة) مفردة كانت اومضافة مفصولة كانت اوغير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة (فلامتناع) نفوذ (اثر لا النافية للجنس فيها) اى فى هذه المعرفة فان شرط تأثير لا فى مدخولها من النصب اوالبناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود فى المعرفة متصلة اومنفصلة مفردة اومضافة واذا لم يوجد فلاتؤثر فيها ما اثرت فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (فى المفصول) وهو فى النكرة المفصولة وهذا التعليل يجرى ايضا فى المعرفة المفصولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق فى تأثيرها اعرابا اوبناء الولى فما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها ﴿ والتكرير ﴾ (اى وجب تكرير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اى الا انه يكون التكرير (مطلقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اى لا يشترط ان يكون الثانى عن الاول مثل ان تقول لازيد فى الدار ولازيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعى لا الشخصى (اما) وجوب التكرير (فى المعرفة) مطلقا مفردة كانت اومضافة مفصولة اوغير مفصولة (فليكون) التكرير (كالعوض عما فى التنكير من معنى) بيان لما فى قوله عما (نفى الآحاد) لان لا هذه موضوعة لنفى الآحاد وذا لايكون الا فى الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان فى المعرفة نفى المفرد لا نفى الآحاد فينبغى حينئذ التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد فى الجملة نفى الآحاد لان فى التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (فى النكرة) المفصولة وان وجد فيها نفى الآحاد كما فى صورة الولى (فليكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اى لسؤال

حقيقى او تقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله لما هو (قول السائل) تحقيقا او تقديرا او فرضا (أفى الدار رجل ام امرأة) واجيب لا فى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جار) على وزن غاز اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كما هو جار فى النكرة فكأنه قيل أزيد فى الدار ام عمرو فاجيب لا زيد فى الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية (ولا اباحسن لها) الواو للحال ولا لنفى الجنس واباحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة او التنبيه المفهومان من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه أنحكم نحن وليس علىّ رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل قوله عليه السلام « اقضاكم علىّ وافرضكم زيد » كذا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو قضية ولا اباحسن لها متأوّل (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله اباحسن (فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية علىّ رضى الله تعالى عنه) وهى ماصدّر بالاب اوالام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال انه (لا رفع فيه ولا تكرير) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله اباحسن (منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول (متأوّل) (بالنكرة) فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير المثل) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اى ولا مثل ابى حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح (لان المثل لتوغله فى الابهام لا يتعرّف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لا هذه حينئذ من القسم الثانى لحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كأنه مبنى على الالف التى هى اخت الفتحة وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به

علىّ رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل علىّ رضى الله تعالى عنه والحال انه لامثل لها (او بتأويله بفيصل) على وزن حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على علىّ رضى الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل (لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة) اى بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى عليه السلام ﴿اقضاكم علىّ﴾ رضى الله تعالى عنه (فكأنه قيل) هذه قضية (لا فيصل لها) فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبه بها (ويقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابوالحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتنكير) لانه لو لم يكن للتنكير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لقصد التنكير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا مع كونه كنية له رضى الله عنه الا ان الظاهر ايراده باللام (وفى مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى عليه السلام لا حول ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولاقوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصى ولاطاقة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى الا بعونه وعصمته بها (اى فيما كررت فيه) لفظ (لا) هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كلا منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة بلافصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثال (يجوز) فيه ﴿خمسة اوجه﴾ (بحسب اللفظ) اى بحسب التلفظ (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هذه الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما فى اثناء الوجوه تتقيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تقيد فانها على ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زيدت (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول مبنى والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى

فالقياس ان تكون ستة ولماسقط ماكان الاول فيه معربا منصوبا والثانى مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجوه ﴿فتحهما﴾ اى فتح الاول والثانى يعنى بناؤهما على الفتح (اى لا حول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فيهما) اى فى كل واحد منهما (لنفى الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما لو انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها (ولا قوة) مع ان لا فيه لنفى الجنس واسمها مبنى (عطف على لا حول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (وخبرها) اى خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرّغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لابدّ له من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشىء له الا بالله (اوعطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجودة (الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه) اى عن خبر الجملة الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق وليكون اوّلا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ﴿و﴾ (الثانى) من تلك الوجوه ﴿فتح الاول﴾ يعنى بناء الاول على الفتح ﴿ونصب الثانى﴾ (اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على المنفى يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفى المستفاد اوّلا كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجىء عمرو ايضا وزيد لا فيه نصا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول) الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا حملا على لفظه) او على محله القريب لماسبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

(لكل)

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لان الثانى وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز أن يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز فى اسمها المبنى و يعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز أن يعطف اسمان على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وقدذكر غيرمرة ﴿ و ﴾ (الثالث) ﴿ فتح الاول ﴾ يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى ﴿ ورفع الثانى ﴾ (اى لاحول) بالفتح (ولاقوة) بالرفع (الابالله اما فتح الاول) اى اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى ان تبنى على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثانى) اى اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفى لما قلنا فيما سبق (والثانى) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فى الظاهر (لانه) اى لان الاول (مرفوع) فى الاصل (بالابتداء) اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بدل من قوله معطوف او تفسير له او خبر مبتدأ محذوف اى هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لايكون الا (بان يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبرا للاول اى لاحول موجودا الا بالله ولاقوة مثل قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (اوعطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اى من الاول والثانى (خبر) واحد لان لا الاولى عامل لفظى يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلا فتكون جملة اخرى ولذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاولى ﴿ و ﴾ (الرابع) من تلك الوجوه ﴿ رفعهما ﴾ اى رفع الاسمين معا (بالابتداء) لان النكرة وقعت فى حيز النفى فتخصصت كما فى قولك مااحد خير منك على ما سبق (نحو لاحول ولا قوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اى لان هذا الكلام (جواب قولهم أبغير الله) خبر مقدم (حول و قوة) مبتدأ مؤخر والثانى معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) اى فى حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر و يجوز أن يكون حالا من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقة (للسؤال) لما عرفت انهما مرفوعان فى السؤال و مطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامران ههنا) اى فى القسم الرابع (ايضا)

اى كما جازا فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان تقليل الكلام اولى ﴿ و ﴾ (الخامس) من الوجوه الخمسة ﴿ رفع الاول ﴾ يعنى ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ما ولا تكون لنفى الجنس ﴿على ضعف﴾ رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لا لنفى الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى ما فان كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها ﴿ وفتح الثانى ﴾ اى يكون الثانى مبنيا على الفتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الا بالله بناء على ان يكون لا) فى الثانى (لنفى الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف) مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز أن يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه) مرفوع ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو أن تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه) متعلق بضعف (يجوز أن يكون رفعه) رفع الاول (لا لغاء عمل لا) اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون ما دخلت هى عليه مكرر لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ ورفعه لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس) يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير (لان شرط صحة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما فى قوله تعالى ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ﴾ اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل التكرير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة الالغاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله ولا دخل لا فيه لنفى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق الجار والمجرور خبرلها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق

(الاسمان)

الاسمان فيه اولا * وفى الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان لا يتوافق الاسمان فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة لنا الى ماذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع * الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم الخامس اوما جرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لا فيه فى الاول بمعنى ليس اوعلى ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس (متعين لعطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لا لنفى الجنس يقتضى نصب الاسم اوبناءه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول (نحو لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجودة (الا بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله الا بالله) يعنى الخبر المتعلق به قوله الا بالله (منصوبا ومرفوعا) فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى على المتامل الصادق ﴿واذا دخلت الهمزة﴾ الاستفهامية ﴿على﴾ لفظة ﴿لا﴾ (التى تكون (لنفى الجنس) لكون البحث فيها ﴿لم تغير﴾ مبنى للفاعل من غير من التفعيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تاثيرها) فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (فى مدخولها) اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا اومبنيا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيا فى الثانى (لان العامل) لفظيا كان اومعنويا سماعيا اوقياسيا رافعا اوناصبا اوجارا (لا يتغير عمله) اى اثره فى مدخوله من الاعراب

والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير مادخلت هى عليه وعدم تغيير اثر لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتنى بلا جرم ووجدت بلامال فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان (ومعناها) (اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) نصب على التميز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا (فتقول ألا رجل فى الدار) من غير تغيير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ماعداها لانه لاخلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بسكون الراء مجازا (نحو ألا نزول عندى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان المجهولية بالشئ كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحدين فى السبب فى الاخر (ولم يذكر سيبويه ان حال ألا) المستعمل (فى العرض كحاله قبل) دخول (الهمزة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا فى الافعال كما يقال ألا تنزل (بل ذكره السيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (وتبعه الجزولى) بالجيم المفتوحة والزاى المعجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز أن تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (الاندلسى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة (وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالها الاول (خطأ) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعنى ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل هلا وألا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو ألا زيدا تكرمه) فى تقدير ألا تكرم زيدا تكرمه على ماسبق واما اذا لم يقع بعدها فعل اووقع ولكن لم يصح ان يكون

(مفسرا)

مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافى ولا وجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب بحث لجواز أن يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو ألا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم فى الاضمار على شريطة التفسير ﴿ و ﴾ (اما) ﴿ التمنى ﴾ (نحو ألاماء اشربه حيث لا يرجى ماء) قيد به لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان مالا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحد أتطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله * ألاسبيل الى خمر فاشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا وفى الرضى روى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو (ألا رجلا جزاه الله خيرا) وروى ألا رجل بالجر اى الامن رجل (فهذه) اى كلمة ألا فى هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذى هو امام النحو (ليست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية لكلمة لا (عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتحضيض) مستقلا (برأسه) مثل ألا وهلا وغيرهما (فكأنه) اى فكأن الشاعر قال (قال الا ترونى) بضم التاء من الارائة اصله ترئيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتى التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلا ترونى رجلا) جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون ألا حرفا برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب) رجل فيه (ونون) وفى الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى اى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك الفعل فى الماضى * الى هنا كلامه (وهى) كلمة ألا (عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى مركبة من همزة الاستفهام ولا لنفى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك ألاماء اشربه (فكان القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال (ألا رجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (لكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل فى قول الشاعر وهو ألا رجل جزاه الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه فى كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذا لم يكن منونا يكون الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ماسبق من قوله

* صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام صرن لياليا *
ولما فرغ من المنصوب بلا التى لنفى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوعا شرع فى بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفى احواله فقال ﴿ونعت﴾ مبتدأ (اسم لا) بحذف المضاف ﴿المبنى﴾ بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ماعرفت ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن نحو لاغلام رجل ظريفا) فانه لامحالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذاكان معربا لابد أن تكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلايلزم ان يكون هو ايضا مبنيا ﴿الاول﴾ (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنعت) لابالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيودا له (اى لا) النعت (الثانى ومابعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احتراز) به (عن) النعت الثانى (مثل لارجل ظريف) امامبنى على الفتح موافقة لمنعوته وامامعرب رفعا ونصبا لماسيجىء لانه نعته الاول (كريم) بالرفع او كريما بالنصب (فى الدار) خبرلها ﴿مفردا﴾ بالنصب لانه (حال من ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لابد أن يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه مبنى) لماتقرر أن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (احتراز عن) النعت المضارع (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) اولا رجل خيرا من زيد فانه لايبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لماسيأتى ﴿يليه﴾ فعل مضارع معلوم (حال بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدا لكان اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبنى (اوصفة مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبنى لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز به عن المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه و بين المنعوت فصل بشىء (نحو لاغلام فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولايجوز البناء اصلا (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يغنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول ان لايكون مسبوقا بشىء ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن الآخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغنى عنه ايضا الاانه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيدا له ﴿مبنى﴾ خبر (على الفتح حملا على المنعوت) يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لمكان

الاتحاد بينهما) فى الصدق لان النعت يصدق على مايصدق عليه المنعوت فاتحدا فحينئذ اذا لم يبن لزم ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال) ايضا لما عرفت انه من شرط الولى بحيث لايجوز أن يقع بينهما فصل (وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة) تميز لان النفى فى قولك لا رجل ظريف قائم نفى القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الاان لبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه (والمبنى فى قوله) اى فى قول المصنف (ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة لابالتبعية فانه) اى المبنى بالاصالة هو (المذكور سابقا) فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لابالتبعية (فلا يرد أنه) اى الشان (اذا كرر المبنى) الذى هو اسم لاهذه (وبنى) المكرر (على الفتح) كالاول لكونه تأكيدا (ثم جيء بنعت) وجعل نعتا للثانى بناء على ماهو الظاهر (لايجوز بناؤه) اى بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة فى البناء (مثل لا ماء ماء باردا) بالنصب حملا على اللفظ اوالمحل القريب اوالرفع حملا على المحل البعيد (مع انه يصدق عليه) اى على قوله باردا (انه) اى البارد (نعت المبنى الاول مفردا يليه) يعنى تصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة هى فيه ولايصح بناؤه (فان باردا) الذى هو (فى هذا المثال نعت للتابع) يعنى الماء الثانى (لاالمتبوع) يعنى الاول (كما هو الظاهر) من النعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثانى وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول (ولو جعل) ذلك النعت (نعتا للمتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت (ممايليه) اى يلى النعت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت (ومعرب) سواء كان النعت مفردا اومضافا اومضارعا له ولى اولا (لان الاصل فى التوابع) كلها (تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤ لاء الكرام بالرفع اوبناء عارضا نحو لاغلام ظريف بالرفع اوالنصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت اومعربا نحو لاغلام رجل ظريف اوظريف لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفعا) منصوب على المصدرية اوعلى نزع الخافض اى برفع (حملا) اى لكونه محمولا (على محله

البعيد) ﴿ ونصبا ﴾ عطف على رفعا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ) اى لفظ اسم لاالمبنى وهو الفتح (اوعلى محله القريب) وهو النصب بها ﴿ مثل لارجل ﴾ فانه اسمها المبنى على الفتح ﴿ ظريف ﴾ وهو (بالفتح) يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه ﴿ وظريف ﴾ معرب (بالرفع) حملا على محله البعيد ﴿ وظريفا ﴾ معرب (بالنصب) حملا على اللفظ اوعلى محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية ﴿ والا ﴾ عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم لاهذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والاشار الشارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النعت كذلك) اى وان لم يكن نعت اسم لامتصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لاغلام رجل ظريف اولم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها اولا ﴿ فالاعراب ﴾ (اى فحكمه الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لاغير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (اونصبا حملا على اللفظ اوعلى المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرت امثلته) اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله والاتامل وكن على بصيرة ﴿ والعطف ﴾ اى عطف شئ (على) لفظ (اسم لا المبنى) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على مافهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لايكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله (اذاكان المعطوف نكرة) مثل لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف معطوفا (بلا تكرير لا فى المعطوف فانه) اى الحال والشان (اذاكان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثل لاغلام لك وزيدا ومضافا مثل لاغلام لك وعبد الله (وجب رفعه) اى رفع المعطوف اومعرفا باللام (نحو لاغلام لك والفرس) لانك لو نصبته حملا على اللفظ اوعلى المحل كانت لفظة لاعاملة فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لاتعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة (واذاكان لامكررا فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لارجل ولاامرأة (فحكمه) اى حكم هذا المعطوف (ماعلم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

﴿ اوجه ﴾

اوجه من حيث التلفظ لانه ذكر وجه التمثيل لاالحصر فيكون حكمه عاماشاملا لما وجد فيه شرطه وهوأن تكون لامكررة بطريق العطف وولى كل واحدةمنهما نكرة مفردة (بأن يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور ﴿على اللفظ﴾ (اى على لفظ اسم لاالمبنى) صفة الاسم ولفظه لماعرفت غيرمرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (ويجعل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل ﴿و﴾ (بان يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة ﴿على المحل﴾ اى محل اسم لاالمبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويجعل) المعطوف (مرفوعا) ﴿جائز﴾ فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هوالاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى منفيا (ولايجوزفيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ماذكرناه من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجدههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لماسيجىء وان جاز فى النداء نحو يازيد وعمرو لضعف لاعن التأثيرالافيما يليه اوكان فى حكمه كمافى النعت وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف) اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولاشك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواوزائدة لتأكيد اللصوق كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يازيد وعمرو لانه فى حكم ياعمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة) مثل ﴿لابيع فيه ولاخلة ولاشفاعة﴾ بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف على المنفى لفظة (لاكثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد النفى (نحو لاحول ولاقوة) لان لاالثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا ﴿مثل لااب وابنا وابن﴾ فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لااب وابنا وابن (فى قول الشاعر ولااب وابنا مثل مروان وابنه) لافيه لنفى الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لااب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو أن يأتى بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر

* كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى *

اذهو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر * الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع ايضا * وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاى معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر فى الامر اذ قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف فى تأزرا للاشباع كالف انتا فى قول الشاعر لا للتثنية (واما سائر التوابع) اى باقيها من التأكيد اللفظى او المعنوى والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعنى لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (لكن) اى الا انه (ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوى نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبدالله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى * الى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل فكأنه قال لا صاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لا ماء فى لا ماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا اباله ولا غلامى له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك اولا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينبغى المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او مثنى او جمعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا مجيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لا التى لنفى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحواب) فيه اشارة الى ان

(المراد به)

المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا يقطع عن الاضافة على ماسيأتى (و) من (حذف النون) اى نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثنى والجمع وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر أن يعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولامسلمى لك ولا اباله ولا اخاله فتكون معربة اتفاقا فقوله مثل لا اباله مبتدأ (جائز) خبر اى يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لا على ماينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل و (يقال لا اب له) ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لا غلامين له) ولا مسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل هذين التركيبين (مبنيا على ماينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى الافراد والتنكير والولى (و) يكون (الجار مع المجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبرا لها) للا التى لنفى الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان الآن لانه قد مات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الآن ولا غلامين موجودان لفلان الآن فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له الآن (و) الحال انه (قدجاء) ملابسا (على قلة) لكن لا الى حد الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لا اباله و) حذف النون مثل (لا غلامى له) ولا مسلمى له وجعل معربا منصوبا (بزيادة الالف) متعلق بقوله جاء (فى مثل اب) ونحوه (وباسقاط النون فى مثل لا غلامين) ولا مسلمين (كما فى حال الاضافة) يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولا غلامى رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى (تشبيها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه (لاسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف) متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء لاحكام المضاف) بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى على اسم لا هذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض (فيكون) اسم لا حينئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا

هذه فى هذين التركيبين (انما هو) فيه اشارة الى ان اللام فى قوله (لمشاركته) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به (اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة (بينه) اى بين المضاف (وبين مايضاف اليه) (له) (اى للمضاف) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا فى تركيب لا اباله ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعدلا فى قولك لاأباه ولاغلاميه (فى اصل معناه) اى فى المعنى الاصلى (اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو) اى الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر اوباعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك اب لك فكان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصلى لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه فكما تثبت الالف فى اباك تثبت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا فى الرضى (اوالمعنى) عطف على قوله اى اسم لا فى تفسير قوله تشبيهاله من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز) باثبات الالف فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا اب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون (تشبيهاله اى لمثل هذين التركيبين) وهما قولك لا اباله ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اى فى مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اى لكون مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها (بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لامعناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما فى التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل وتركيب لاغلامى له بتركيب لاغلامى رجل فاثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف فى المشبه به (لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين) الغير المضاف فيهما اسم لا (له اى لمايشتمل على الاضافة) اى لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا (فى اصل معناه اى معنى مايشتمل على الاضافة وهو) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه فى كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه *وقال المحشى لافرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة * الى هنا كلامه (الا ان بين الاختصاصين) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لايكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد اقيام المضاف اليه مقام التنوين اوالنون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف اوالتخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف لا اباله و لا غلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمه) قدسبق تفسيره غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات الالف وحذف النون (انما هو لتشبيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) باسم لا الذى هو (المضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لا ابا فيها) (اى فى الدار) ولا رقبى عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ) اذا اضيف اليه (انما هو بابوته له) اى بكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) لان الاب من حيث انه اب لايكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا ابا فيها به فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته له) اى لمشاركة تركيب لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها (فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سيأتى

(وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفى ثبوت جنس الاب) فى الاول (او) نفى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى مايتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لايتم الا بتقدير خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لايحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لا عاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفى ثبوت جنس الاب او) نفى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها (لا) ان المراد (نفى الوجود عن ثبوت ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير ﴿ خلافا لسيبويه ﴾ قدسبق نصب قوله خلافا (والخليل) بن احمد استاد سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله فى هذا الفن صار كأنه ليس منهم (وانما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه العمدة) والمقتدى (فيما بينهم) فخلافه خلافهم فذكره يغنى عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا مايكتفى بذكر

﴿ الاصل ﴾

الاصل عن ذكر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف (بيان الخلاف) فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم (لاتعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله (فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان اسم لا) هذه (فى مثل هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التميز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفى الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فحينئذ يكون اسم لامعرفة ولايجب الرفع ولاالتكرير لشبهه التنكير بصورة الفصل باللام (واقحام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيدا) علة للاقحام (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجىء ان المضاف اليه اذا لم يكن من جنس المضاف ولاظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء لحق لا وهو أن لا تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مضافا فتدخل لا حينئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده لما عرفت) وفى الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام لاتظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثانى فى قوله ياتيم تيم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذفا) (كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز أن ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان (فى مثل لا عليك) اى فى تركيب ذكر فيه الخبر (اى لا بأس عليك) لمن له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية (و) لكن (لايحذف) اى الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لايحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم المقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا فى الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا

ويحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى لا العاملة بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الآخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعنى جاز أن يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لا مثله) اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لا التى لنفى الجنس لان النفى يقتضى منفيا او قرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرا) لها فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف فى ذلك المثال (حرفا) عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز أن يكون مسندا ولا يجوز أن يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقة (اى لا احد كزيد) اى لا احد كائن كزيد ﴿خبر ما ولا﴾ اوردهما فى آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات ﴿المشبهتين﴾ وصفهما بها ليبان وجه عملهما لان سبب عملهما عند من يقول به ليس الا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه فى آخر المرفوعات ﴿بليس﴾ متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به ﴿هو﴾ فصل او مبتدأ ﴿المسند﴾ اى الاسم حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمهما ﴿بعد دخولهما﴾ (اى دخول ما ولا) يعنى بعد دخول واحد منهما ﴿وهى﴾ (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبر الما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ما ولا (لهما) والتأنيث باعتبار الخبر او لان التأنيث امر هين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر ﴿لغة حجازية﴾ (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم (لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب

(بهما)

بهما لفظا اوتقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلايظهر اثر عملهما فيه لانه لايعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لايعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها (فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنوتميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لايذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفى لاالعمل فحينئذ (لايجعلون الخبر) اى ماهو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبرا لهما ولا الاسم) اى ولايجعلون ماهو الاسم عندهم (اسما لهما) بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز (بل هما) اى مايقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز (مبتدأ وخبر) عند بنى تميم من غير أن يعملا فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون الجملة لاغير بناء (على ما كانا) اى الاسم والخبر (عليه قبل دخولهما عليهما) لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعدالدخول ايضا يكونان مرفوعين بهما فلايتغير العمل بدخولهما ومايتغير بدخولهما ليس الاحكمهما من الايجاب الى السلب * ولما بين ان ماولا تعملان فى الاسم والخبر رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الاعند اهل الحجاز والبصريين واما عند بنى تميم والكوفيين فلايعملان وان شابها لليس اراد الشارح بيان ما هوالراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل) اى هى التى انزل عليها القرآن (قال الله تعالى ماهذا بشرا) وما فيه هى المشابهة بليس وهذا فى محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها ولما عملت فى بشرا عملت ايضا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع والنصب عند من يجوّز عملها (وماهن امهاتهم) جمع ام وهى الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفا غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهات والنص شاهدله وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا فى الصحاح وهذا صريح فى كون ما عاملة رفعا ونصبا واما لا فمقيسة على ما لكونهما شريكتين فى المشابهة بليس * ولما بين كون ماولا عاملتين وماهو سبب لعملها وماهو المختار فيه اراد أن يبين مايبطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال ﴿ واذازيدت ﴾ لفظة ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها النافية لاالشرطيه لان لها صدرالكلام ﴿ مع ما ﴾ اى بعد ما بلا فصل لان مع يجىء بمعنى بعد كقوله تعالى ﴿ ان مع العسر ﴾ اى بعد العسر لانه لايكون مع العسر يسر وانما يكون بعده

(نحو ماان زيد قائم قيل انما خصت) لفظة (مابالذكر) ممتازا بها عن لا (لانهـا) اى لان كلمة ان (لاتزاد مع لا) اى بعد لا (فى استعمالاتهم وهى) اى كلمة ان بعد ما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفى لان ان وضعت للنفى كقوله تعالى ﴿ان عندكم من سلطان﴾ (اى ماعندكم وقوله تعـالى ان انتم الا بشر) اى ما انتم وما وضع للنفى اذا جئ بعد حرف النفى يكون للتأكيد والا يكون لغوا وذا غير جائز (ونافية) مؤكدة من غير أن تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى افاد الايجـاب ويرد عليهم ايضا انه لايجوز الجمع بين حرفين متفق المعنى الا مفصولا بينهما كما فى قولك ان زيدا لقائم كذا فى الرضى (او انتقض النفى) الذى يكون علة وسببا لعملهما (بالا) بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو مازيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر (او تقدم الخبر) (على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان اوغيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى ﴿فمامنكم من احد عنه حاجزين﴾ واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها فى سـياق النفى (نحو ماقائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اى عمل) لفظة (ما) فى الاسم والخبر (اذا كان مع) كل (واحد من هذه الامور الثلاثة) التى هى زيادة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لايخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا اسـناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان ان لاتزاد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت ان) بعدهـا (فلان) لفظ (ماعامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل فى العمل الا انه (عمل لشـبهه) بفعل غير متصرف وهو (ليس) والمشـابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشـابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينها وبين معمولهـا) اى ولما وقع الفصـل بينها وبين ماعملت هى فيه باجنبى وهو ان وان كان فيهـا معنى النفى (لم تعمل) لكون الولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفى) الذى هو علة وسبب لعملهما لما عرفت (ب) توسط كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملهمـا) فى اسمهما وخبرها (لمعنى النفى فلما انتقض) ذلك النفى بتوسط الا بينهما (بطل العمل) اى عمل ما ولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظى فى التركيب الاسـنادى يظهر العـامل المعنوى لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل

(اذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذى هو شرط فى عملهما حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتهما (مع ضعفها فى العمل) لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران وقد سبق تحقيق هذه المسئلة فى بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اى على خبر ما) اى اذا وقع عطف شيء على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تزاد فيه (بموجب) (بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم فى المعطوف بنقض نفى المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اى لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى) اى بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اى العاطف الذى يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفى يعنى يفيد ان ايجاب الحكم فى المعطوف بعد أن يكون المعطوف عليه منفيا (نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود لعمرو (فالرفع) (اى فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لاغير) ايذان بان الرفع مخصوص بالمعطوف لحمله على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعنى لا يكون منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن (بمنزلة الا) الاستثنائية (فى نقض النفى) يعنى كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا لانتقاض النفى الذى هو علة لعملهما بالا كذلك لا تعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفى ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم * ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع فى بيان ماهو شبيه بها فقال (المجرورات هو) تبين شرحه بما بين فى بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اى اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف (التى هى محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كانا محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل

الدال فى زيد والراء فى عمرو (فانه) يقال الدال فى زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن (لايطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعنى اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها ومافى الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اى على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعنى) ان الجر لايكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعنى لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل (وهو) اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة ومايقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (اوالفتحة) نحو غلام احمد (اوالياء) كما فى التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فى اول الكتاب (لفظا اوتقديرا) فبضرب الاثنين فى الثلاثة تصير الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى فى الاقسام الثلاثة وقد سبقت امثلة الجر اللفظى واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحبلى وابى العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لايكون بالفتحة ولابالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثنى (وانما قلنا) فى تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا اوتقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لايكون علامة الالما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لايكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل لحيثية كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) ان للوصل وقد سبق اعرابها مرارا (مختصا بما عرفه به) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المصنف به وهو التعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومما هو مشبه به) اى اعم من شئ يشبه المضاف اليه فى كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز أن توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل فى تعريف المجرور) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ماكان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله) الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ماجاءنى من احد ومازيد بقائم اوليس زيد بقائم

(وكذا)

(وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فجرّه كلا جرّ * وفى الرضى وعمل الجرّ ههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقى بتجرّده عن التنوين اوالنون لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقة والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى ما دخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعرف اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرّف اذا اعيد معرّفا يكون الثانى عين الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لاتكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور اوفى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لما عرفت ان المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجرّ لفظا) والمراد بحرف الجرّ غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل) قوله كل اسم (الجمل) جمع جملة (التى يضاف اليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو او اسمية نحو اذ الخليفة عبدالملك (فانها) اى تلك الجمل (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لا تكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فهى فى حكم الاسم لكونها مأوّلة به اى يوم نفع

الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك ﴿ نسب ﴾ مبنى للمفعول ﴿ اليه ﴾ اى الاسم ﴿ شئ ﴾ وانما قال شئ ليعم الاسم والفعل ولذا قال الشارح (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فى غلام (زيد او) كان (فعلا نحو مررت) فى مررت (بزيد) او اسما ايضا نحو انا مار بزيد ﴿ بواسطة حرف الجر ﴾ احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول ﴿ لفظا او تقديرا ﴾ (اى ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه او الى ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما فى) ما اذا كان المنسوب فعلا (مثل مررت بزيد) او اسما نحو انا مار بزيد (او مقدرا) ولم يذهب الى كون كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون ذلك المقدر) ﴿ مرادا ﴾ يريد أن قوله مرادا حال من قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر فى حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيهما على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل فى التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر واشار الشارح الى الثانى بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثل غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما فى نحو (ضرب اليوم) على ماسيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا منسيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضربته تاديبا (فانه) اى الحال والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه محلاله (بالحرف المقدر وهو) لفظة (فى) لانه كان فى الاصل صمت فى يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الايهام وتعدى الفعل الى يوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للصوم (لكنه) اى لكن ذلك الحرف (غير مراد) لا لفظا ولا تقديرا (اذ لو اريد لانجر) اليوم (به) اى بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس بمراد * ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد أن يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال ﴿ فالتقدير ﴾ (اى تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد ﴿ شرطه ﴾ اى شرط هذا التقدير ﴿ ان يكون المضاف ﴾ اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى * انى ارانى

(اعصر)

اعصر خمرا﴾ والا يلزم تقدم الشئ على شرطه وذا غير جائز ﴿ اسما ﴾ (اذلوكان المضاف فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف) الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما فى الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد ﴿ مجردا ﴾ (اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد أن الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه اوفى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولوكان التنوين مقدرا مثل كم رجله وضاربك وضاربه وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عنه) ﴿ تنوينه ﴾ بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (اوماقام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع) على حدهما بيان لقوله ما فى ماقام ﴿ لاجلها ﴾ علة للانسلاخ (اى لاجل الاضافة) لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين اوالنون) اى نون التثنية والجمع على حدهما (دليل تمام ماهى فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين اوالنون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ماقام مقامه (فلما ارادوا) اى النحاة (ان يمزجوا) من المزج بالميم والزاى المعجمة والجيم وهو الاختلاط اى اراد النحاة اختلاط (الكلمتين) واتصال احديهما بالاخرى (مزجا تكتسب به) اى بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (اوالتخصيص) اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية (اوالتخفيف) وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاولان مخصوصان بها لان او لمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة اوالتخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارتا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزاجا تاما اوالتخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة) اى التنوين اوالنون لانه ان لم تحذف لزم ان يكون التنوين اوالنون فى الوسط ولفات الغرض المطلوب وهو التعريف اوالتخصيص اوالتخفيف من الاضافة فلايكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (وتموها بالثانية)

اى وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ماتمت هى به لانه لما حذف ماتمت هى به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لها (ثم) اى بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ماهو وشرط تقدير الحروف (المتبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف) اى تعريف المضاف اليه وهو أنه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث ليسوا) اى ليس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لايحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب اومرفوع (انه) اى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لالفظا ولاتقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا اوتقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن) اى فى متن الكافية (والتصريح فى شرحه له) اى فى شرح المصنف لهذا المتن (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و) الاضافة (اللفظية انما هو) اى ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر) فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) اى المصنف (لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشروط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن) لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) اى عن المصنف (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) اى من باقى الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى

(ردف)

﴿ ردف لكم ﴾ لان الصفة ههنا متعدية فلا تحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وماكان كذلك تكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (فى اضافتها) اى فى اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز) فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية فتدخل لتأكيد البيان كما تزاد فى التميز فى قولك لله دره من فارس وعز من قائل لتأكيده ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن (ابهاما فانه لا يعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد (حسن) يعنى لا يعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ماهو المقصود والمراد (فاذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن (من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فجاز أن تكون الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة التخصيص (فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد) شيئا من الاشياء (الا تخفيفا فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد أفادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى الرجل (قلنا) لا نسلم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (مما تفيده الاضافة) لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف فى اللفظ) فى جانب المضاف اليه كما سيأتى ﴿ و هى ﴾ (اى الاضافة بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب ﴾ على ماسبق غير مرة ﴿ معنوية ﴾ (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تفيد معنى فى المضاف تعريفا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (اوتخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة اونكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى المضاف ولذا نسب اليه ﴿ ولفظية ﴾ (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف او المضاف اليه اوكليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط) يعنى فائدتها منحصرة فى اللفظ (دون المعنى) يعنى لاتفيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لاتسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كان فى اللفظ فقط انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل * ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحدة منهما ويبين انواعهما وشرائطهما وفوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام للعهد الخارجى على سبيل ترتيب اللف و النشر ﴿ فالمعنوية ﴾ التى هى قسم من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها) قدره ليصح الحمل بقوله ﴿ ان يكون ﴾ وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون كما لايخفى على من له قلب سليم ﴿ المضاف ﴾ (فيها) ﴿ غير صفة ﴾ والصفة المنفية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعنى لايكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة ﴿ مضافة ﴾ بالجر صفة الصفة ﴿ الى معمولها ﴾ (اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها اومفعولا لها واذا اضيف يصير مضافا اليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى ﴿ وآتوا اليتامى اموالهم ﴾ وهى على ضربين اما ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) فى قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلهـا ولامفعولها قبل الاضافة ولابعدها وهو قول الشارح (اوكان) المضاف (صفة) اسم فاعل اواسم مفعول اوالصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعولها (بل) لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير المعمول (كمصارع مصر) بالتنوين لانه اسم جنس وليس بعلم والمضـاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معمول وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة ايضـا بمعنى فى لان الكرم لايقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها (واحترز به) اى بقوله مضافة الى غيرمعمولها (عن) ان يكون المضاف صفة مضـافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضـارب زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضـافة الى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ماسيجئ لهما زيادة تحقيق ﴿وهى﴾ (اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالحصر استقرائى لانها ﴿امابمعنى اللام﴾ سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضـافة اليه فناسب الاضـافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار ﴿فيما﴾ (اى فى المضاف اليه) الذى هو ﴿عدا جنس المضاف﴾ بالنصب لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستترفيه راجع الى الموصول ﴿وظرفه﴾ عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لايكون) المضاف اليه فى التركيب الاضافى (صـادقا على المضاف) اى لايصح حمل المضـاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يعنى ولايكون المضاف اليه صادقا ايضـا على غير المضاف (ولاظرفا له) اى ولايكون المضـاف اليه ظرفا للمضاف كما لايكون صادقا عليـه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيدا ليس جنسا) المضاف الذى هو (للغلام) حال كونه (صـادقا عليه) وغيره لعـدم حمل زيد على الغلام حيث لايقـال الغلام زيد لعدم الجنسـية لان الغلام رق وزيد حر (ولاظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام اليه) اى الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصـا لزيد ومملوكا له (اى غلام لزيد) ﴿واما بمعنى من﴾ (البيانية) سميت بيـانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيـانية ايضـا تبين ان ما قبلها من اى جنس فتناسبا ﴿فى جنس المضاف﴾ يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضـاف ويصلح ان يتخذ منه (الصـادق) بالجر صفة المضاف

كما هو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه و (على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على مالايكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدارهم فضة (فيكون بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين على مايصدق عليه الآخر اويصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الآخر اولا والاول التساوى كالانسان والناطق والثانى امان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الآخر من غير عكس اولا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل مايصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة مايصدق احدهما دون الآخر كالحيوان والاسود فى الحمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع مايجتمعان فى مادة ويفترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه ﴿واما بمعنى فى ظرفه﴾ (اى فى ظرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا اومكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحل له (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل ان تكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لايخلو (اما مباين للمضاف) بان لايصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع (وحينئذ) اى حين اذ يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ماقلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفا له) اى للمضاف بان يكون زمانا اومكانا باعتبار وقوعه فيه (فالاضافة بمعنى فى) لما قلنا (والا) اى وان لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) اى فالاضافة (بمعنى اللام) فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مساوله) يعنى

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين (كليث واسد) وحبس ومنع (اواعم) عطف على مساو يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لايصدق على غيره وهو بالفارسية *يكشنبه* (فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير أن يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنعة) لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد بالاضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت مابينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين مايلزم المكلف من المعروف والمنكر على ماقيل الفقه معرفة النفس مالها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكة وهى فى الاصل شجرة مرة تتخذ منها المسواك الذى يستاك به ينبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كأنه مباين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز أن تتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه حينئذ يباين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز أن تتخذ منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كما ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان

المضـاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضـاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضـاف ولم يكن ايضـا ظرفا له تكون الاضـافة بمعنى اللام فكذلك ههنـا (فاضافة خاتم) الذى هو متفرع (الى) اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى من) اليـانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من اليبانية (واضـافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون (بمعنى اللام) لانه ليس اصلا لهـا ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولمـا كان اضـافة الخاتم الى الفضة كثيرا شـائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى المثـال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لايتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثـالا فقـال (كما يقال) عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) يعنى جيدة (من فضة خاتمى) اوبالعكس نحو فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديدُ سيفى جيد من حديد سيفك * ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها اليانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره فى قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد أن يبينه فقال منبها (واعلم) ايها الطالب المنصف (انه) اى الحال والشان (لايلزم) اى لايجب (فيما هو بمعنى اللام) اى فى الاضـافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بهـا) اى باللام قوله ان يصح فاعل لايلزم لان المقصود من هذه الاضـافة تخصيص المضـاف اليه بالمضـاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص (بل يكفى افادة الاختصـاص الذى هو مدلول اللام فقولك) فى اضافة العام الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لايصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهـار اللام كما استعمل فى قولك غلام زيد غلام لزيد (وبهذا الاصل) الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفى فيها افادة معنى الاختصـاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لايرد الاشـكال بانه كيف يصح ان يكون اضـافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه (ولايحتاج) مبنى للمفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار أنه من قبيل اضـافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسـبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

وخص به وفى علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزأ منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى مايفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولو احد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة * ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد أن يفرق بينها بالقلة والكثرة فى الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القليل فى الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل) (فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشىء الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضاف فى اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى البيانية فمتفرع منه فتكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردّها) اى وردّ الظرفية (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل (فان معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه) اى بسبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهىء لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كأن الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على ردّ اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن ردّ الاضافة) التى تكون (بمعنى من ايضا) اى كما امكن ردّ الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافه المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المبين) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين (والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم) يمكن ردّ الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن) اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة الى غيرها (ردّوها) اى ردّ النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون

(بمعنى اللام تقليلا) نصب على العلية لقوله ردّها (للاقسام) اى اقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية (فهى كثيرة فى كلامهم) اى كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها)اى بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأس من غير أن تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز فى امور شتى *ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع فى ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة البديعية التى هى كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه ﴿ نحو ﴾ مبتدأ ﴿ غلام زيد ﴾ (مثال) خبر (للاضافة) التى تكون (بمعنى اللام)لان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد) ﴿و﴾ نحو ﴿ خاتم فضة ﴾ (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذمنه (اى خاتم) متخذ(من فضة) ومصنوع منها ﴿و﴾ نحو ﴿ضرب اليوم ﴾ (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى فى) لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اى ضرب واقع فى اليوم) فاضيف الى زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى فى *ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما لفظى وهو التخفيف ولكنه لم ينبه عليه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال ﴿ وتفيد ﴾ (اى الاضافة المعنوية) ﴿ تعريفا ﴾ (اى تعريف المضاف) فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعنى فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه اويكون المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ماسيأتى من انه المختار مصاحبا ﴿ مع ﴾ (المضاف اليه) ﴿ المعرفة ﴾ (لان الهيئة التركيبية) التى هى هيئة غلام زيد (فى الاضافة المعنوية) التى يكون المضاف معرفة معها فلا ترد الاضافة المعنوية التى تفيد التخصيص (موضوعة) وضعا نوعيا (للدلالة على معلومية المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين وجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف

من المضاف اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اى لا لان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد فى قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههناك للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (قلنا ذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفه غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اى (كما ان المعرّف باللام) يعنى ان الاسم المعرف بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لواحد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرّف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى ﴿تالله لاكيدن﴾ (امرّ) فعل مضارع متكلم وحده من مرّ يمرّ (على اللئيم) متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم سال يسأل وهو من كان دنئ الاصل وشحيح النفس (يسبنى) من سب يسب مثل مدّ يمدّ وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثل قوله تعالى ﴿كمثل الحمار يحمل اسفارا﴾ (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد أن الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له

غلمان كثيرة اوذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الاواحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة اولا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو ليشمل ماهو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر (فان اضافتهما لاتفيد التعريف) اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلهما فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى زيد غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لاتخصص ذاتا * وفى الرضى واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لايتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماكان هو بمعناها من نظيرك وشبيهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل مافى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لاتخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك * الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى للذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون فانه له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) مبنى للمفعول اى ذلك الضد (بغيريته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غير لانحصار الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لايحب البطالين وغيرهنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان فى آنين فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان واحد (وكذلك) اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك (اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم) كابى حنيفة وابى يوسف (والشجاعة) نحو على بن ابى طالب وخالد بن الوليد (فقيل له) اى

(للشخص)

للشخص المشتهر فى ذلك الشئ (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابى حنيفة رحمه الله اولعلىّ رضى الله تعالى عنه جاء مثلك اوشبهك (اذا قصد) بالمثل (الذى يماثله فى الشئ الفلانى) يعنى فى العلم او الشجاعة ﴿و﴾ (تفيد الاضافة المعنوية) ﴿تخصيصا﴾ (اى تخصيص المضاف) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد أن كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا ﴿مع﴾ (المضاف اليه) ﴿النكرة﴾ لما سبق فى افادتها التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) فى عرف النحاة (تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام) الذى اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص بواحد منهما (فلما اضيف الى رجل) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اى فى الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرّف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير أن يتعين * ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع فى بيان شرطها الا انه اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال ﴿وشرطها﴾ (اى شرط الاضافة المعنوية) ومبناها وما تتوقف عليه ﴿تجريد المضاف﴾ اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعريف ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باىّ وجه كان والمراد مايقبل التجريد ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا ﴿من التعريف﴾ الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل (حذف لامه) اوحرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اوّلا (بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره فى آخر مبحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الخالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل (بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف) اى وجوده مجرّدا وعاريا من التعريف

(عند الاضافة سواء كان) ما اريد اضافته (نكرة فى نفسه) كغلام (من غير احتياج الى (تجريد او كان) ما اريد اضافته (معرفة جرّدت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) فى الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة) من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين ولاشك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه فى طلبِ الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل * وفى الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التعيين انتهى * (فتضيع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع يعنى كما يمتنع الاول يمتنع الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (فى نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احد اليائين فى الاخرى ثم عرّف باللام ثم جعل علما لنجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (فى لزوم تعريف المعرّف) متعلق بقوله لا فرق (فما بالهم) اى ما حالهم وشانهم (جوّزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذاك) ولم يجوّزوا اضافة المعرّف الى المعرفة او النكرة واىّ فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها

(تعريف)

(تعريف المعرف) اى جعل المعرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (اوالاضافة) فى الاخير (وحصول عطف على زوال اى فيهاحصول (تعريف آخر وهو التعريف) الحاصل (بالعملية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلا مالم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة) لماقلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر أن تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذاغير جائز بخلاف العلمية (فلايلزم فيها تعريف المعرف بل) انمايلزم (تبديل تعريف بتعريف آخر) يعنى زال التعريف اللامى اوالاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ ﴿ وماجازه ﴾ اى التركيب الذى فيه اضافة المعرّف باللام اجازه ﴿ الكوفيون من ﴾ (تركيب) بيان لما فى قوله وما ﴿ الثلاثة الاثواب ﴾ حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرّف باللام من غير تجريد ﴿ وشبهه ﴾ بالجر عطف على الثلاثة الاثواب ﴿ من العدد ﴾ (المعرّف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وجئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اىّ جنس هو فعرّف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرّف من اىّ نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) ﴿ ضعيف ﴾ (قياسا) نصب على التميز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لايحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلماثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة)

* ايا منزلى سلمى سلام عليكما * هل الا زمن اللاتى مضين رواجع *
* وهل يرجع التسليم اويكشف العمى * ثلاث الاثافى والديار البلاقع *

(ثلاث الاثافى) جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالاثافى واضاف الثلاث الى الاثافى بعد التجريد (والديار) جمع كثرة والقلة ادؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد

(البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء اى الخالى * والديار الخاليات عن الماء وانواع النبات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق

* ما زال مذ عقدت يداه ازاره * فسما وادرك خمسة الاشبار *

(واماما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه السلام) بيان ما (بالالف الدينار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل) اى فمحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجرى مجرى التفسير لانه لماقيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ماهو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لايحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كماذهب اليه الكوفيون والالكان اختيار غير الفصيح وهذا ليس من شان من بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه

﴿ و ﴾ (الاضافة) ﴿ اللفظية ﴾ (علامتها) اى قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما اوكلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله ﴿ ان يكون المضاف ﴾ فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية ﴿ صفة ﴾ مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله اومفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذالم يكن صفة) بل كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة واشار الى الثانى بقوله ﴿ مضافة ﴾ صفة لصفة ﴿ الى معمولها ﴾ فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فحينئذ تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصرو) كريم فى قولك (كريم البلد) فان المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم ﴿ مثل ﴾ ضارب فى قولك ﴿ ضارب زيد ﴾ هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف ﴿ و ﴾ نحو حسن فى قولك ﴿حسن الوجه﴾ هذا (من قبيل

(اضافة)

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ماسيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تامل ﴿ ولا تفيد ﴾ (الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد ﴿ الا تخفيفا ﴾ (لا تعريفا) يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولا تخصيصا) يعنى لا تفيد ايضا تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها فى تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا تخفيفا ﴿ فى اللفظ ﴾ (لا فى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو أفادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ) كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط الشدة و بقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخيف اللفظى فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها (والتخفيف اللفظى) فى هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما يقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (فى لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون (بحذف التنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة) يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد اوحكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمركم (او بحذف) عطف على قوله بحذف التنوين (نونى التثنية والجمع) المذكر السالم (مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما) عطف على قوله اما فى لفظ المضاف اى اما ان يكون التخفيف (فى لفظ المضاف اليه فقط)

بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لابحذفه نسيا منسيا بل بجعله مستترا (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح ماعلى سيأتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) للتخفيف (واستتر) عطف تفسير للحذف (فى القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اى الى الغلام (للتخفيف) اى كل ذلك لايفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما فى المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او فى المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل (بحذف التنوين و) التخفيف (فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل (بحذف الضمير) منه (واستتاره) اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا (فى الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لايكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن ثمه) (اى من جهة) واجل (وجوب افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * ومنه قوله تعالى ﴿ذكر رحمة ربك﴾ ومثل هذا لايخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو افادة جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعلها لما عرفت (وجعلها صفة للنكرة) بكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فمن جهة) واجل (انها) اى الاضافة

اللفظية (لم تفد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثانى لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل ثمه اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمه وهو) اى المشار اليه ثمه (مجموع امور ثلاثة) لا كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى) وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمه مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزم جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز أن يكون) الاستلزم (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه ثمه مجموع تلك الامور باعتبار أن يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا (انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

التخصيص) لانفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها فى ذلك الاستلزم ظرف مستقر خبرها اى لادخل موجود فى ذلك الاستلزام واللام فى لانتفاء متعلق باسم لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لادخل انتفاء التخصيص موجود وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لاضرب رجل كائن فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يرد ولايفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا ﴿ و ﴾ (من جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط ﴿ جاز ﴾ (تركيب) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل ﴿ الضاربا زيد و ﴾ الحسنا وجه اوجمعا على حدته مثل ﴿ الضاربوا زيد ﴾ والحسنوا وجه (لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) فى اللفظ (بحذف النون) فيهما بالاضافة لماسيجئ ﴿ وامتنع ﴾ (تركيب) يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما اولا مثل ﴿ الضارب زيد ﴾ والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) فى هذا التركيب (انما سقط للالف واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (لاللاضافة) لان الساقط اولا لايمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لايكون فى الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته (ولاشك انه لادخل فى هذا التفريع) اى فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص) كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده فى التعريف الاول وههنا لادخل لانتفائهما معا لان المعرف باللام لايتصور تعريفه (بل يكفى فيه) اى فى هذا التفريع (وجود التخفيف) فى اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثانى ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا (وعلى هذا) اى على انه لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب) والاولى (تقديم هذا التفريع) على التفريع الاول ويقول ومن ثمه جاز الضاربا زيد والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان اصل هذا التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان

﴿ ما ﴾

مانحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم مانحن فيه على غيره واجيب بان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفريع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشىء اذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (اما لانه) اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد (انما هو بعد الاضافة) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرّف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر أن يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن هذا الدليل (فى شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم (لان القول بتأخر اللام) عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا) تميز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لادليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفى اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وكونه محسوسا ملفوظا ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق مايعرضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما لما وقع فى شعر الاعشى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية *شب كور* (من قوله) بيان ما فى قوله لما (الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة

الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها) بالجر عطف على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب عبدها (فهو) اى الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لايمتنع ذلك) اى الواهب عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لوكان ممتنعا لما اجازه البليغ وان كان بواسطة (لايمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) ﴿وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها﴾ الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى) ان (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب اليه البعض (لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات القواعد لان الضعيف لايكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما فى المضاف او المضاف اليه اوفيهما جميعا (فى) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولايخفى) عليك (ان فيه) اى فى هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان فى هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزأ من الدليل اى جعل النتيجة جزأ القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف * اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة والندرة ويقال متصلا بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاثم والخطأ الحاصل بنفى الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاء نى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يا رب فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف فى الاستدل به) يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلا على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فحينئذ لايكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذلا نص فيه) اى فى هذا البيت (على الجر فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعبدها (حملا على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل

(فى)

فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى محلها الايرى انه لو وصف المائة لاتنصب الوصف (حملا على المحل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول معه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه (أولانه) عطف على قوله اذ لانص فيه فتكون علة اخرى للاستثناء (قد يحتمل) مبنى للمفعول من التفعل (فى المعطوف مالا يحتمل فى المعطوف عليه) مبنى للمفعول ايضا من التفعل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد يحتمل ونائب الثانى ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشىء اذا كان بعيدا عن العامل يتسامح فيه (كما فى رب شاة وسخلتها) ويازيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسخلتها ويازيد والحارث (ولم يجز) ان يدخل رب ويا على المعطوف (نحو رب سخلتها) ويا الحارث (بادخال رب) ويا (على سخلتها) والحارث (بدون العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة لانها تقبل التقليل وضده * اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمعز ذكرا كان اوانثى الا انه صغيره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم (والبيت تمامه) اى بما ذكر قبله ومايذكر من المصراع الاول والثانى (الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى الذى يهب المائة ساعة فساعة يعنى فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة فلايمنع ان يكون ماوهبه اكثر من مائة اواقل * وفى الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد (الهجان) وعبدها (اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر وحمر الا انه كسر الفاء لاجل الياء (من النوق) جمع ناقة بضم النون وسكون الواو (يستوى فيه) اى فى الهجان (الجمع والواحد) كالفلك كأنه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا (والهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق (او بدل منها) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثر فيه اوللمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى أليق لان فيه زيادة مدح ليس فى الاول

(او من قبيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفيين) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) اى لتشبيه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى (اوعبدها حقيقة) تميز (ف)حينئذ تكون (اضافته) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وحدق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ) كهود فى جميع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات النتاج حال من المائة) فحينئذ يكون مبنيا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل (يزجى بالزاى المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع (المعلوم المذكر) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال ازجى اى سبق والتزجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول ما لم يسم فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب او مبنيا للمفعول وهو مرفوع (لاتنكشف)

اى لاتبين ولا توضح لنا (الا بعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة وحرف الروى ماتكرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويتبين ويوضح المآل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء (لانه) اى الفراء (قاسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل)حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) ﴿ وانما جاز الضارب الرجل ﴾ المراد ههنا اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به المضاف اليه ايضا (يعنى كان القياس عدم جوازه) اى عدم جواز اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية فى احد الجانبين (لزوال التوين باللام) وحصول التخفيف ههنا اما بحذف التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لايجتمعان لان التنوين للتنكير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر (لكنه) اى الا انه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف ﴿ حملا على ﴾ (الوجه) ﴿ المختار فى الحسن الوجه ﴾ يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الخفة المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا فى الصفة على ماهو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران) اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى احدهما رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه بالمفعول) لانها لازمة لاتنصب المفعول به الا ان الفاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ماهو كثير شائع عليه لان ماهو الاحسن يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل)اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرّفين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرّفة باللام والمضاف اليه جنسا معرّفاباللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام اوالجنسية ايضا فصار القياس به كقياس الضب بالنون ﴿ والضاربك ﴾ (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لماعرفت) يعنى لعدم التخفيف ﴿ و ﴾ (كذا) ﴿شبهه﴾ اى شبه الضاربك (وهو) اى شبهه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربه وغيرهما) من التثنية فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط نحو الضارباهما والضاربانا والضارباكما والضارباه والضاربای والضارباك والضاربهما والضاربكما والجمع فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية ﴿ فيمن قال ﴾ متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانماجاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول لافى القائل وقيل الاظهر ان يجعل فى بمعنى عند لمناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى) من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه ﴿ انه ﴾ (اى الضارب فى) قولك (الضاربك) وامثاله ﴿ مضاف ﴾ كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لامجرور المحل على الاضافة (والتنوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التنوين للانفصال (لاللاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لايحتاج جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لامجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى ردّ قياس الفراء

﴿ الضارب ﴾

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قانا (حملا) (اى لمحموليته) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا (على ضاربك) فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارناله فى الوجود وهى ههنا بأسرها موجودة وقال المحشى كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ماقيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئان اواشياء فى التأويل والاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لايكون الابالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه (وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه (انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء (المفعولين) كمضروب مفردا حال كون كل منهما (مجردة عن اللام بمفعولاتها) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و) قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدها (التزموا الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا الى تحقق تخفيف) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربى وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضارباك والتنوين فى ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافة) فى احد الجانبين (بل) التخفيف فى جانب المضاف وانما حصل (بنفس اتصال الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط اولا لايمكن اسقاطه (وجوّزوه) اى وجوّزوا ضاربك وشبهه (بدونه) اى من غير أن يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه فى كونه جائزا بدون

التخفيف عليه) اى على ضاربك و بين وجه الحمل لان الشئ لايحمل على شئ مالم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسما فاعلا) الظاهر أنه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام اولم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان اومخاطبا اومتكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هى له لان الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لا للاضافة) يعنى ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يجز أن يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا (لا للاضافة) يعنى ليس سقوط التنوين فى ضاربك لاضافة الصفة (انها) اى التنوين انث الضمير باعتبار أنها حرف اوكلمة (لو اسقطت) مبنى للمفعول (للاضافة) يعنى لوكان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها فى محل الرفع خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (ينبغى ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة (على وجه) متعلق بيتصور (يكون الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية) لامتصلا منصوبا بها (ثم تضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة (ويقال ضاربك) بالاضافة (كما يتصور) فى الاضافة اللفظية ان يكون اولا منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية مثل (ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا (ويقال ضارب زيد)بالاضافة لحصول التخفيف بها(ولم يتصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها) انما (سقطت لاتصال الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لا للاختصاص (لا للاضافة ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لايجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى ﴿فناظرة بم يرجع المرسلون * وعم يتساءلون﴾ (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لا ضاربك (للفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر موانعه (ثم) اى بعد أن يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المنفصل متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) باضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعد هذا (حمل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل) واحد (منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا فى هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (لا للاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه فكأنه كان منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد فى الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وهنا لم يوجد شئ مما يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك ومالم يوجد لم يتصور * ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع فى انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ما حمل او لا فقال (واعلم)

فليحصل لك علم يفيد اليقين (انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيرهما) اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه و نظير الثانى من قوله ضاربك (على الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدلالات) متعلق بالاجوبة (الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (الضارب زيد) لما سبق من انه استدل اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (على موافقة) اى موافقين (بعض الشارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة منها) اى من تلك الامثلة (اشارة) مفعول ثان (الى مسئلة) متعلق بقوله اشارة (على حدتها) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (للحكم بامتناع الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا (فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى معنى الضعف فى هذا الشعر (انه) اى الشان (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقام فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هى له (مصدرة باللام) وانما ضعف (لانه بتوسط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وانما لم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضعف (لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه) يعنى قد يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشيء ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف لا يجوز أن يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه (وحينئذ) اى حين اذ كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع ما فيه) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيان لما (شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ اى ارجاعهما الى مسئلة ظاهرة لا يحتاج الى

البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة) يعنى يجوز أن يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار لا اصلا ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرّف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجرّدة عن اللام المضاف الى الضمير (وتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن فى كل من المسئلتين الاخيرتين (الردّ على الفراء فى الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير* ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد أن يبين مالا تجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال ﴿ ولا يضاف موصوف الى صفته ﴾ اى الى صفته القائمة به او بغيره لانه لايجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابوه حال كونه مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى لان لوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث (لايقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفى لايقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول ومبيناله ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى أحدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى ﴿ و ﴾ (لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير تفرقة ﴿ لا ﴾ (يضاف) ﴿ صفة الى موصوفها ﴾ للزوم تقدم الصفة على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لايجوز تقديمها على موصوفها (فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذا اصله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) لا (جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفية) حيث جوّزوا اضافة الموصوف الى الصفة والصفة الى موصوفها (فان مسجدا لجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة

جرد) بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى الثانى او بحذف اللام كما فى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان ﴿ و ﴾ (يرد) فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستئناف يعنى جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (هى) اى القاعدة الاولى (قوله) اى قول المصنف (ولا يضاف موصوف الى صفته)﴿ مثل مسجدا لجامع ﴾ بالاضافة ﴿ وجانب الغربى ﴾ بها ايضا﴿ وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء ﴾ (فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد) فى الاصل لبيان ان فى المسجد معنى الجمعية لان فى الجامع معنى الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التى فى الصلاة (والغربى صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربية (والاولى صفة الصلاة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولية (والحمقاء صفة البقلة) لبيان معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها موصوفاتها) يعنى قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربى والصلاة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا هو السؤال المقدر (واجيب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعنى كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته ﴿ متأول ﴾ التأول التطلب يعنى طلب المآل بالصرف عن ظاهره (فمسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف اليه فى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف (وذلك) اى هذا التأويل (يحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا فى نظم الكلام) بحيث يكون كأنه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اى الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع صفة للوقت) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا (فيندفع الايراد) المذكور (بوجهين فا) حدهما ا(ن الجامع ليس مضافا اليه) للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر (و) ان الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورا

حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) اى ماكان صفته (قائما) وهذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (مقامه) اى مقام ذلك المحذوف حال كونه (منطويا) اى مشتملا (عليه) لان النائب مناب الشئ يؤدى مؤداه و يغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة الصفات الغالبة) لما اضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى ﴿يس والقرآن الحكيم * والقرآن العظيم﴾ لان الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع الايراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة للمضاف) الذى هو المسجد فى الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع (صلاة الاولى وبقلة الحمقاء) حيث (يتأول) التركيب الاول (بقوله صلاة الساعة الاولى و) الثانى بقوله (بقلة الحبة الحمقاء) هى واحد حب الحنطة ونحوها كتمرة وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت للبشر وهذا حمق لان ماكان قوتا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطىء الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما نبتت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد * وقال الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طورسيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمن * الى هنا كلامه ومن هذا فهم انه اختار الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال

الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة ادّيت الصلاة فيهابالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلاة الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (لا يتمشى) اى لايجرى (فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لاشك ان المقصود) من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرّفا باللام يحتمل ان يكون يمينا وضدّه وشرقا وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ماهو المقصود واتضح (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف (مكان هو) اى المكان (جانبه بها) اى جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لوكان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هناك) اى فى المواضع التى اعتبرت جانبا (مكانان جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا له (فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو) اى ذلك المكان (الجزء) وهو الموصوف (والاضافة) اى اضافة الجانبُ الى ذلك الجزء (بيانية) لان بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل) فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك القاعدة (قوله ولا) يضاف (صفة الى موصوفها) (مثل جرد) جمع اجرد مثل احمر حمر وفى الحاشية* خرقهٔ بى ريشه از كهنكى وفرسودكى (قطيفة) على وزن وظيفة وهى دثار ذوريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال (ثياب) جمع ثوب مثل دار وديار (فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين (قطيفة جرد) وجرد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خالقة (ثم قدمت الصفة) فيهما (على الموصوف واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بانّ مثل هذا (متأوّل)

(يعنى)

يعنى اوّل مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا ولا تخصيصا لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا متأوّل (بانهم) اى بان النحاة اوبان العرب (حذفوا قطيفة) يعنى حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد (كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لابدّ لهامن موصوف مذكور اومقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولامقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفاقائما بالغير فلم يطلب له موصوف (فلما قصدوا تخصيصه) ليكون تميزا (لكونه صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على كل مالاريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرّد كالقطيفة اولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحالان يكون فضة وغيرها) يعنى لان يكون اصله فضة وذهبا ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) وهو ماكان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذى يتخصص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى فضة) وساج (فليس اضافته) اى اضافة جرد (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لولم يضف يبقى على عمومه ولم يعلم من اىّ جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسمامبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص ﴿ولايضاف اسم مماثل﴾ (اى مشابه) ﴿ للمضاف اليه ﴾ اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى ﴿انى ارانى اعصر خمرا﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿من قتل قتيلا﴾ ﴿ فى العموم ﴾ مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولاجميع الكل فانهما متماثلان فى العموم ﴿ والخصوص ﴾ ﴿ الى ذلك المضاف اليه) متعلق بقوله ولايضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحدا ﴿ كليث واسد ﴾

(فىالاعيان) جمع عين وهو مايقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجثث) بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهى اخص من الاعيان لان الاعيان تعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (فى المعانى) جمع معنى وهو مايتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعانى اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لاعموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة (اوغير مترادفين بل) يكونان (متساويين فى الصدق) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الا خر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق (والناطق) معناه ذات متصف بالنطق الاان احدهما يصدق على مايصدق عليه الا خر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلايضاف احد هذه الامثلة الى آخر فلايقال ليث اسد ولااسد ليث ولاحبس منع ولامنع حبس ولاانسان ناطق ولاناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم الفائدة) (فى ذكر المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة فيها لان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون فى نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح ذكر المضاف اليه لانه لافائدة فى ذكره (فانك اذا قلت رأيت ليث اسد) بالاضافة (لاتفيد) من هذا القول (الاماتفيده) اى ماتفيده من قولك (رأت ليثا بدون ذكر الاسد) الذى يكون مضافا اليه (واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه) اى فى ذكر الاسد لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون فى كلامه لغو لافائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه اوالجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشىء بالاضافة بل يصير خاصا (فى مثل) (كل الدراهم وعين الشىء) اراد بالمثل كل تركيب اضافى اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما) (يختص) (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولايبقى على عمومه) بل يكون خاصا (سواء افادت الاضافة التعريف) اى تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف مادخلت هى عليه والاضافة معنوية (اوالتخصيص) اى تخصيص المضاف اذاكانت اللام للجنس واعمية

(لفظ)

لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعمية العين عن الشيء) اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه) اى فى الشيء (للعهد) اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيد اوعمرو (ظاهرة) لاتحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففيها) اى فى اعمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة مايقوم بذاته سواء كان موجودا اومعدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلمااضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود * وقال المحشى تزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة انتهى * وفى بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز أن يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشيء الذى لايطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ماقلنا ايضا (و) (يرد على قولهم) اى قول النحاة او العرب (لايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة * اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقيل هذا عبدالله بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا اوعطف بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيد له (كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول (بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى اللفظ الآخر يعنى اللقب (على اللفظ) والدال (فكأنك اذا قلت جاءنى سعيد كرز) بالاضافة (فكأنك قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا) جاءنى (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة اوتخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ماوضعه الناس وما وضعوه

يكون اشهر فيما بينهم والاسم ماوضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه بالاضافة اليه * ولما فرغ من بيان ماجاز اضافته وما لم يجز شرع فى بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال ﴿ واذا اضيف الاسم الصحيح ﴾ (وهو فى عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم اذليس لغيرهم فيه عرف (ماليس فى آخره حرف علة) واو اوياء اوالف سواء كان عينه اوفاؤه صحيحين مثل عمرو اولا يعنى اوفاؤه مثل زيد اوعينه مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا اوتقديريا ﴿ اوالملحق به ﴾ اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه (وهو) اى الاسم الملحق به (ما فى آخره واو وياء ماقبلهما) اى قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا كرمى ومغزو اوغيره كظبى ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ماقلنا آنفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (وانما كان ملحقا بالصحيح) فى تحمل الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظا (لان حروف العلة بعد السكون) اى لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لايثقل عليها) اى على تلك الحروف (الحركة) ضمة كانت اوكسرة اوفتحة كما لايثقل على الحرف الصحيح (لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لاتثقل الحركة على حروف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لاتثقل (ولان حروف العلة) التى وقعت (بعد السكون مثلها) اى مثل حروف العلة التى وقعت (بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان) يعنى ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة فى الابتداء (ولايثقل عليها) اى على حروف العلة (الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء) سواء كان ضمة نحو قفل اوكسرة نحو فسق اوفتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا نحو وعد اوياء نحو يسر (كذلك) اى كما لاتثقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع فى الابتداء مطلقا لاتثقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن ﴿ الى ياء ﴾ متعلق بقوله واذا اضيف ﴿ المتكلم كسر آخره ﴾ جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف (للتناسب) يعنى لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها (مثل ثوبى ودارى فى الصحيح) يعنى هذان مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس فى آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى الاول والراء فى الثانى (و) مثل (ظبيى ودلوى فى الملحق به) هذان مثالان لما الحق به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء ماقبلها ساكن وآخر الثانى واو كذلك ﴿ والياء ﴾ الواو للحال اولعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

(لكن)

* لكن يمر عليها وهو منطلق * يعنى الياء اللاحقه للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيهـا للعهد واما اليـاء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للسـاكنين ﴿ مفتوحة اوسـاكنة ﴾ او ههنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايهما) من الفتحة والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعـار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذ الاصل فى الكلمة التى) وضعت (على حرف واحد هو الحركة) لاغير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لئلا يلزم الابتداء بالسـاكن) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم التصريف (حقيقة) تميز فيما اذا كانت فى صدر الكلام (او حكما) عطف على حقيقة اى فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها (والاصل فيما) اى فى الكلمة التى (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التى بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن * ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية ﴿ فان كان آخره ﴾ (اى آخر الاسم المضـاف الى ياء المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضـافته اليها ﴿ الفا ﴾ يعنى ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء فان كان الفا ﴿ تثبت ﴾ فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب) اى لعدم ما يوجب انقلابهـا اما واوا وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسـار ماقبلها لان الالف اذا انضم اوانكسر ما قبها تقلب واوا اوياء وههنا ليس شئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واوا او ياء (نحو عصاى ورحاى) او الف تأنيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كمسلماى وغلاماى ﴿ وهذيل ﴾ مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) ﴿ تقلبها ﴾ من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولهـا الاول الضمـير المتصل به (اى) تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلهـا (الالف حال كونهـا) اى حال كون الالف ﴿ لغير التثنية ياء ﴾ مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشـاكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشـاكلة تلك الياء المقلوبة

ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التى هى اختها (وتدغم) الياء المقلوبة بعد القلب (فى الياء) اى فى ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عصىّ) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردّت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا فى كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحىّ) وفى الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو تردّ الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء (ولا تقلب الف التثنة ياء) حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلاماى) فيكون الف التثنية متفقا عليه فى عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل ﴿ وان كان ﴾ (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) ﴿ ياء ﴾ وذلك فى المنقوص بالواو نحو غاز او بالياء نحو راض وفى المثنى والمجموع على حدّه نصبا وجرا ﴿ ادغمت ﴾ تلك الياء (فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف مايدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقى ما قبلها بعد الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى او مجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) نحو مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط النون) يعنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء فى الياء) لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمىّ) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضىّ ورامىّ وغازىّ وداعىّ بكسر ما قبلها والادغام ﴿ وان كان ﴾ (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ﴿ واوا ﴾ وذلك فى موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا ﴿ قلبت ﴾ (الواو) وقت الاضافة الى الياء ﴿ ياء ﴾ لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة (مثل مسلمون) يعنى الجمع المذكر السالم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ماقبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعنى لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه * وفى الرضى وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين فى اللين مخففا بالادغام ﴿ وادغمت ﴾ (الياء) المقلوبة من الواو (فى الياء) يعنى فى ياء المتكلم (وكسر ماقبلها) اى كسر

﴿ الحرف ﴾

الحرف الذى قبل المنقلبة لتسلم (لانها) اى لان الواو (لما انقلبت ياء ساكنة) لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لامحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيما تفر" فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ماقبلها) يعنى بدل حركة ماقبلها (بالحركة المناسبة لها) اى للياء وهى الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقيل مسلمىّ) بالكسر (وان كان قبل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (اوالواو) كذلك (فتحة) يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء اوالواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقى ماقبلها) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا تلتبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو فى غيرها (كقولك فى مسلمين) مثنى (مسلمىّ) بالفتح (وفى مصطفون) واعلون فى جمع مصطفى واعلى (مصطفىّ) واعلىّ بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو (لخفة الفتحة) وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما ﴿وفتحت الياء﴾ (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور) جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسيأتى اى فى صورة كون آخر الاسم المضاف الفا اوياء او واوا ﴿للساكنين﴾ (اى للزوم التقاء الساكنين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف اوالياء اوالواو والثانى ياء المتكلم (اذا لم تحرّك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفته) لما مر أن الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة ﴿واما الاسماء﴾ هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا اوياء اوواوا فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث اومن قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده باما الاستئنافية ﴿الستة﴾ (التى مرّ البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة * وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه

لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى* ﴿ فاخى وابى ﴾ قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ فى هذا الحكم ﴿ اى فالحال فى اخ واب منهما) اى من الاسماء الستة (اذا اضيفا) كل واحد منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر مبتدأ وخبرا وجعل (اخى وابى) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدى ودمى بلا ردّ المحذوف) وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (بجعله) اى بجعل المحذوف والباء متعلقة بقوله بلا رد (نسيا) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا) تأكيدله مثل قوله تعالى ﴿ وكنت نسيا منسيا ﴾ لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح ﴿ واجاز المبرد ﴾ (فيهما) اى فى اخى وابى ﴿ اخىّ وابىّ ﴾ قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (بردّ لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياءوادغام الياء) المنقلبة عن الواو (فى الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الردّ والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اى المبرد (فى ذلك) اى فى ردّ لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم (بقول الشاعر *وابىّ مالك ذوالمجاز بدار* الواو للقسم وما حرف النفى مشابه بليس وذوالمجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتأكيد النفى ودار خبرها ولك صفة بدار اى وابى ماذوالمجاز بدار مخصوصة لك ولائقة لك ولائقةاوّله*قدرآى احلك ذاالمجاز وقدرآى* قوله قد رآى قضاء يعنى تقديرالله وقضاؤه مبتدأ احلك انزلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق بمنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى أرى اظن وأرى بصيغة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) اى لتقارب الاب والاخ (لفظا ومعنى) اما لفظا فظاهر لان فى اوّلهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو المحذوف واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس (واجاب المصنف عنه) اى عما استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلا اوحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف وههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ماهو اشدّ منه وهو الردّ والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافه الى ياءالمتكلم على انه يجوزأن يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر (مع انه يحتمل

(ان)

ان يكون المقسم به اى ابىّ جمع اب) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون اوبالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فحينئذ يكون محتملا لاينهض حجة ولايثبت به مطلوبه (فاصله ابين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون فى الاضافة) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت ياآن) احديهما حرف الجمع يعني ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى) الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابىّ) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامه بالواو والنون اوبالياء والنون (فى قول الشاعر فلما تبينّ) من التفعل وهو الظهور والانكشاف لامؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفدّيننا) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالابينا) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا اردن بهم الآباء والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) اتم يريد أنهن لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستنقذوهن من ايدى من اخذهن او آذاهن ﴿وتقول﴾ صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولا لكان اولى للتحرّز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لايضاف الا الى الانثى الابحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لايحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لايراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد التمثيل فيجوز أن يكون القائل مذكرا كما جاز أن يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب ﴿حمى وهنى﴾ (بلاردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهنى

(عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان اختلفا فى الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى حمى وهنى (فى المشهور مايخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولايجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لالفظا ولامعنى وهو ظاهر ومع هذا ردّ المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعيش وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (فى الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا ﴿ويقال﴾ لم يقل ههنا وتقول تفننا الان الظاهر أن يذكر ههنا وتقول وفى السابق يقال تأمل (فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشئ ووزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون كشئ لان اصل السكون ولادليل على الحركة وفى البواقى كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن ﴿فىّ﴾ (بالردّ) اى ردّ العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام) لما مر مرارا ﴿فى الاكثر﴾ متعلق بقوله يقال (اى فى اكثر موارد استعمالاته) اى فى المواضع التى كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم ﴿وفمى﴾ بلاردّ ولاقلب ولا ادغام (فى بعضها) اى يقال فمى فى بعض موارد استعمالاته (ابقاء) مفعول له لقوله يقال فمى فى بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء (المعوّض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم اوغيره وانما عوّض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين آخره واو فى كلامهم واختير الميم فى التعويض لمناسبتها الواو فى كونها شفوية وانما قيل فى بعضها فمى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لاتستوجب ردّها الى الواو * ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال ﴿واذا قطعت﴾ على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذو لايقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة ﴿قيل﴾ عند التعداد مقطوعة عنها ﴿اخ واب وحم وهن وفم﴾ بلاردّ بل بالحذف فى الاربعة وبتعويض الميم عن الواو فى الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات

الاعراب يعنى ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) فى الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعنى فوك وفاك وفيك قيل ومن البدائع فى الفم كونه كمدلوله دئرا بين الفتح والضم والكسر * واقول وبالله التوفيق وهو لعبده رفيق وانما جاز فى الفم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لايبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل وخارج عندالانضمام والانفتاح ﴿و﴾ لكن ﴿فتح الفاء﴾ فى فم سواء كانت الميم مضمومة اومفتوحة او مكسورة ﴿افصح منهما﴾ (اى من الضم والكسر) لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لامحالة * وفى الوافية اما كون فتح الفاء فى فم افصح فلكون الفاء مفتوحا فى الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعنى المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوّض الواو ميما كما عوّضت ياء فكما انه اذا عوّضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوّضت ميما انتهى * وفى حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اوّلها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله ﴿وقد جاء حم مثل يد﴾ مطلقا يعنى حال الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم اوحمك ورأيت حما اوحمك ومررت بحم اوحمك) بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله ﴿و﴾ جاء (مثل) ﴿خبء﴾ بسكون العين و (بالهمزة) يعنى بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل فى المخرج لان الواو شفوى والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمؤ اوحمؤك ورأيت حمأ اوحمأك ومررت بحمئ اوحمئك) ﴿و﴾ خامسها جاء (مثل) ﴿دلو﴾ (با) بقاء ا(لواو) على حالها واسكان ماقبلها مطلقا (فيقال هذا حمو اوحموك ورأيت حموا اوحموك ومررت بحمو اوحموك) فالاعراب فى هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعنى بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيحى الآخر والاخير ملحقا به ﴿و﴾ سادسها جاء (مثل) ﴿عصا﴾ (بالالف) المقدرة اوالملفوظة (فيقال هذا حما اوحماك ورأيت حما اوحماك ومررت بحما اوحماك) والاعراب فى هذا النوع بالحركات تقديرى لان محل الاعراب الالف المقدرة فى حال الافراد والملفوظة فى حال الاضافة وهى لاتقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب ﴿مطلقا﴾ (اى جواز حم) تفسير المفهوم الاطلاق لا لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة (مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه) اى في حم (فى كل) واحد (من حالتى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما واماهن ففيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها قوله ﴿ وجاء هن مثل يد مطلقا ﴾ (اى فى الافراد والاضافة) سواء اضيف الى الياء اوالى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) اورد المثالين مخالفا لماسبق تفننا واما غيرها من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة و بالحركه تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات ﴿ وذو ﴾ اصله عند الفراء ذوو بالواوين اولامه ياء كفلس وعند غيره كفرس ﴿ لايضاف الى مضمر ﴾ ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما اومخاطبا اوغائبا ولذا قال وذو لايضاف الى مضمر على الاطلاق فيها (لانه وضع وصلة) نصب على التميز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب اوزيد الذهب فجاؤا يعنى فوضعوا ذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذوالى الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس فى الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقول الشاعر) اهنأ المعروف مالم تبتذل فيه الوجوه (انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله صبحنا الخزرجية من صفات * اياد ذوى ارومتها ذووها * (ولو قيل لايضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعنى ولو قال المصنف مكان وذو لايضاف الى مضمر وذو لايضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لاغير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغير لان ذو لايضاف الى العلم ولاالى

﴿ اسم ﴾

اسم الاشارة (وكأنه) اى المصنف (خص المضمر بالذكر) الباء دخلت على المقصور لكونه فى صورة الاضافة الى مضمر فى اخوانه فالمناسب للمقام ان يقول وذو لايضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخوانه انما كان بالاضافة اليه الا انه نفى ماهو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وهى عدم اضافته الى المضمر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير ذو (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لايوجد ذلك الحكم فى البعض الآخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب والادغام فى الاكثر فى فمى (عند اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنفى) المصنف (اضافته) اى اضافة ذو (الى المضمر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمر (نفيا) مفعول له لقوله فنفى (لاختصاصه) اى ذو متعلق بقوله نفيا لاعلة لقوله فنفى (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الى الياء كما ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قال وذو لايضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولايقطع) عطف على قوله لايضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى لايقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لماسبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان اجراء ماهو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الا باضافته) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لايحصل الغرض من وصفه الا بالاضافة اليها * ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع فى بيان مايتبعها فقال (التوابع) وهى الاسماء التى لايمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها (وهى جمع تابع) لاتابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لايعقل كما مر فى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع

هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لايكون جمعه الا على فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو مابين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة اوحكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ما له اعراب (فلا ينتقض حدها) اى حدالتوابع (بخروج ان ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس لهما اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان ان وضرب ضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لامطلق التوابع فلاينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج مالايكون من افراد المحدود لايكون مناقضا ﴿كل ثان﴾ (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا مايكون مسبوقا سواء كان بواحد اوباثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه مايكون سابقا بلا فصل بسابق آخر * وقال المحشى اراد دفع مايورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر اواعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لافى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهوقوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى (فيدخل فيه) اى فى حد التوابع (التابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس ﴿باعراب﴾ يريد أن الباء فيه للمصاحبة ﴿سابقه﴾ اى كان الثانى ملابسا لاعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه اوتقديريا اومحليا على ماسيجئ (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى (من جنس اعراب السابق) كما قلنا آنفا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق ﴿من جهة واحدة﴾ لامن جهتين (شخصية) لاجنسية ولانوعية

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية (مثل جاءنى زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع زيد) الموصوف به فى انه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم (فى المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف اومخصصة له لاتكون الامتأخرة عن الموصوف بمرتبة فى الوصف الاول وبمرتبتين اواكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع والرفع فى كل) واحد (منهما) اى من زيد والعالم اومن الموصوف والصفة (ناش) اى حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله وقائمة به تكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لاتكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضر خروجها و(هى) اى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد) الموصوف فى قولك جاءنى زيد العالم (فى قصد المتكلم منسوب اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجئ منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع (لااليه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعلم اولا اذلوكان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلايحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان) جنس (يشمل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الامور اومقدمات لان المراد بالثانوية الثانوية فى الرتبة لاالذكر على ماعرفت (وخبر المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ اومقدما عليه وجوبا اوجوازا (وخبرى كان وان واخواتهما) اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثانى مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت) واشباهه اخر اوقدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتميز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخلت فى التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج الكل) غير التوابع لانها هى المقصودة منه (الاخبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت) وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن الثياب والتميز عن المنصوب نحو ﴿وفجرنا الارض عيونا﴾ لان كل واحد منها باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لان

العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المنصور (اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن) اى الان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد مايدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا فى المبتدأ) لمامر أن المبتدأ دال عليها اماتحقيقا اوتأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) ليوجد مايدل على امر نسبى (صار) التجريد (عاملا فى الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبى (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان الابتداء اعنى التجريد عنها للاسناد عامل فى المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه) يعنى يقتضى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائمابه (و) من حيث انه يقتضى (مظنونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اى ظننت (فى مفعوليه) يعنى عمل فى المفعول الاول من حيث انه مظنون فيه وفى المفعول الثانى من حيث انه مظنون (فليس انتصابهما) اى المفعول الاول والمفعول الثانى (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما لان انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثانى من جهة كونه مظنونا لماعرفت (وكذا) الافعال التى هى تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى آخذا) يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية (و) يقتضى ايضا (مأخوذا) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عمل) اعطيت (فى مفعوليه فليس انتصابهما) اى انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف) اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اى بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول اوالثانى اوغيرهما وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اى ماسبق بلافصل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءنى زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديريا) نحو جاءنى الفتى القاضى اوالاول تقديرى والثانى لفظى اوبالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت اوالاول محلى والثانى اما لفظى اوتقديرى اوالثانى محلى والاول اما لفظى اوتقديرى فامثلتهما واضحة على الفطن (حقيقة اوحكما) تفصيل للاعراب اى سواء

كان ذلك الاعراب حقيقيا اوحكميا (فلا يرد) مثال المحلى فى الاول (نحوجاءنى هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما الا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفته المفردة على ما سبق وان لم يكن فى حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ (و) نحو (لا رجل) فان فتح رجل فى حكم الاعراب اعنى به النصب ولذا اجيز حمل (ظريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق (ثم) اى بعد ماعملت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة فى التعريف (اعلم ان لفظة كل ههنا) اى فى تعريف التوابع (ليست فى موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس واى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع (وبالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لايكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (فى الحقيقة التابع) الذى هو احد التوابع لان الجنس لايكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع (والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وهى صدق المحدود على كل افراد الحد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من دخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) اى فى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها) اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراده لانحصار

المحدود فى افراد الحد (فيحصل) لنا (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها (ومانع) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوصا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل مضمنا *ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال ﴿النعت﴾ والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم هو زيد لاغير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها ﴿تابع﴾ لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتى احتراز ﴿يدل على معنى فى متبوعه﴾ صفة للتابع (اى يدل) ذلك التابع حقيقيا كان اوسببيا (بهيئة تركيبه مع متبوعه) والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى فى متبوعه) ﴿مطلقا﴾ (اى دلالة مطلقة) يريد أن انتصاب مطلقا على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولايلزم من ذلك تأنيث مطلقا لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لاتساعده العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلقا الاان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر اوبتأنيث ما لا بدّ له فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية) بفتح الخاء ان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية ومضافة الى (مادة من المواد) بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره (احتراز عن سائر) اى باقى (التوابع) لما مر أن السائر بمعنى الباقى (فلا يرد عليه) اى على تعريف النعت (البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه) لان علمه بدل اشتمال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبته الى علمه لما سيجئ (والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه) فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جرّدت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبنى زيد داره اوو داره (ولا التأكيد) لفظيا كان اومعنويا (فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم) اى جاءنى زيد زيد * ولما كان

فى دلالة التأكيد على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله (لدلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول فى القوم) يعنى لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجئ صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قيل جاءنى زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ان ماهو المراد منها الحقيقية (فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة) من البدل والعطف والتأكيد (على حصول معنى) من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير (فى المتبوع) متعلق بالحصول (انما هى) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد) بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبنى زيد غلامه) مكان اعجبنى زيد علمه (او اعجبنى زيد وغلامه) مكان اعجبنى زيد وعلمه (او جاءنى زيد نفسه) بدل جاءنى القوم كلهم (لا تجد) بالخطاب (لها) اى لهذه الامثلة (دلالة على معنى فى متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى فى متبوع كل واحد منها اما فى الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى فى متبوعه واما فى الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد فى هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كأنه قال جاءنى زيد زيد بخلاف نحو جاءنى القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل فى القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها) اى فى متبوع الصفة (فى اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا * اعلم ان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثانى يقدر من جنس العامل الاول يعنى يقدر فى قولك جاءنى زيد العالم جاءنى العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجئ فى قولك جاءنى زيد الظريف ليس فى قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد الظرافة وكذا الحال فى جاءنى زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة فى ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (وفائدته) (اى فائدة النعت غالبا) اى فى غالب الاحوال (تخصيص) (فى النكرة) وهو فى عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله ﴿ او توضيح ﴾ (فى المعرفة) وهو فى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه ﴿ وقد تكون ﴾ اى فائدة النعت ﴿ لمجرد الثناء ﴾ اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد (تخصيص) كما فى الاول (او) قصد (توضيح) كما فى الثانى بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدأ فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى ﴿ او ﴾ قد يكون (لمجرد) ﴿ الذم ﴾ من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق ايضا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من عاذبه وبابه قال لجأ اليه (بالله) اى التجئ واعتمد اليه تعالى وأعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف ويدل على الانصراف فى الاول وعلى عدمه فى الثانى ماروى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك أينصرف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكأنه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة فى الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة فى كونه ملعونا ومطرودا ﴿ او ﴾ قد يكون النعت (لمجرد) ﴿ التأكيد ﴾ اى تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما ﴿ مثل نفخة واحدة ﴾ (اذ الوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (فى نفخة) لان التاء للوحدة كتاء تمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح (فاكدت) الوحدة المفهومة من التاء (بالواحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقى لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

﴿ اى ﴾

اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما (من النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط فى النعت) لكون دلالة المشتق على معنى فى متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأوّلوا غير المشتق) الواقع صفة كالاسد فى هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اوّلوه بمايليق بالمقام (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملتى لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف ردّه بقوله) (ولافصل) لان المقصود من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا اوغيره (اى لافرق) لان الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا لنفى الجنس وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لافرق كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (اوغيره) اى اويكون النعت غير مشتق كغير المذكورات (فى صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا (اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض مايترتب وجوده على شئ ويقصد به (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع) (عموما) اى دلالة عامة اووضعا عاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا اوحالا اونعتا (مثل تميمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوبا فى جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروعها (فان التميمى) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) اى فى جميع الازمان سواء ذكر متبوعه او لم يذكر (على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة بنى (تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى اومعرفة نحو زيد التميمى (وذومال) لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا (اوخصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لايدل على معنى

فى متبوعه فى جميع الا زمان بل فى بعض الا زمان بان يكون ما وصفه به مذكورا لفظا (بان يدل فى بعض المواضع) يعنى عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وحينئذ) اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (يجوز أن يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفى بعضها) اى بعض المواضع (لايدل على ذلك) اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم ذكر متبوعه لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولوكان المراد الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (فحينئذ) لايصح جعله نعتا ﴿ مثل مررت برجل اىّ رجل ﴾ ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه (اى كامل فى الرجولية) بفتح الراء ان كانت الياء مصدرية وضمها ان كانت نسبية (فاىّ رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب) اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه (على كمال الرجولية) يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لما قلنا فاىّ رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء فى اعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاىّ رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته على معنى الكمال (وفى مثل اىّ رجل عندك لايدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نعتا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ﴿ و ﴾ (مثل مررت) ﴿ بهذا الرجل ﴾ فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمة) لكون وضع اسم الاشارة ليس الا الدلالة على الذات المبهمة (والرجل) يدل (على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) فى الرجل بلام التعريف (بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة) فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (التى لايدل) الرجل اى مثل جاءنى الرجل

﴿ بدون ﴾

بدون ذكر هذا قبله اوالخل حامض والعسل حلو (على هـذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لاغير (لايصح ان يقع صفـة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لايراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبـوع (وذهب بعضهم) اى من القـائلين باشتراط الاشـتقاق فيه (الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل عن اسم الاشارة) بدل الكل لاصفة له لانه لايدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفـة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليـه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد النعت ﴿و﴾ (مثل مررت) ﴿ بزيدهذا ﴾ فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفه لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله (اى) مررت (بزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضـا ماافاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لايقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم اوالى الضمير او الى مثله لما سيجيء ان الموصوف اخص من الصفة اومساو وفى الثلاثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هـذا المعنى فلايكون اسم الاشـارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلى فيه اسم الاشـارة الذات المعينة كالعلم وغير مما يمكن ان يكون موصوفابه (يدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اى لزيد لا يضاح المعنى الحاصـل فيه فتكون الصفة للايضـاح (وفى المواضع الاخر التى لايدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل اوياهذا الرجل (لايصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لوكان مقصودا لوجب ان يلى مايوصف به فلما لم يل علم انه لايراد منه معنى الوصفية * ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطـابقة فيه اتم شرع فى بيان ما هو فى حكم الافراد فقـال ﴿ وتوصف النكرة ﴾ اومافى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطـابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا ﴿ بالجملة ﴾ لا مطلقا بل بالجملة ﴿ الخبرية ﴾ (التى هى فى حكم النكرة) فيوجد

التطابق بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى فى متبوعها) اى الصفة (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (فى المفرد) الذى يكون صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد) الدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وانما قيد الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احتراز عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق ايضا حتى يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة (لان الانشائية لاتقع صفة) لما قلنا (الا بتأويل بعيد) قيده بالبعيد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مأولة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت) فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جاءنى رجل اضربه) اذا ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعنى جاءنى رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان يؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة ﴿ ويلزم ﴾ (فيها) اى فى الجملة الخبرية الواقعة صفة ﴿ الضمير ﴾ ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلابد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز مايقوم مقامه لضعفه (الراجع الى تلك النكرة) لا الى غيرها لفظا او تقديرا مثل ﴿ واتقوا يوما لاتجزى نفس ﴾ الآية اى فيه (للربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لاتقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلابد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها الى شئ قبلها كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا تصح ان تقع صفة لها) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط

﴿ مفقودا ﴾

مفقودا (مثل جاءنى رجل زيد عالم) ﴿ويوصف﴾ مبنى للمفعول ﴿بحال الموصوف﴾ الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا اوجملة الا انه اذاكان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذاكان جملة فلايقع صفة الا للنكرة لماسبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اى بحال قائمة به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذالحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لايقوم بنفسه ﴿و﴾ يوصف ﴿بحال متعلقه﴾ بكسر اللام (اى) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ماسبق تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعنى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز أن يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه ﴿نحو مررت برجل حسن غلامه﴾ يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اى معنى حاصل فى الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام ﴿فالاول﴾ (اى النعت بحال الموصوف) اى بحال قائمة به ﴿يتبعه﴾ لاتحادهما فى الصدق حيث يصدق احدهما على ماصدق عليه الآخر فكأنهما شئ واحد فلزم المطابقة فى هذه الامور لئلايلزم كون الشئ مثلا معرفة ونكرة فى حالة واحدة (اى) يتبع الوصف (الموصوف فى عشرة امور) لكن لامن حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله (يوجد منها فى كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشئ الواحد لايكون واحدا وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع فى كل تركيب اربعة ﴿فى الاعراب﴾ سواء كان فى كليهما لفظيا او تقديريا او فى احدهما لفظيا وفى الآخر تقديريا او بالحركة او بالحرف (رفعا ونصبا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى فى حالة الرفع والنصب والجر ﴿والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث﴾ يعنى ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال فى البواقى (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها فى كل تركيب اربعة اى الوصف (صفة يستوى فيها) اى فى الصفة (المذكر

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيها اربعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتأنيث فى تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (اوفعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لايستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء فى فعيل اذا ذكر الموصوف فى المفعول وفى فعول اذا ذكر ايضا فى الفاعل طلبا للعدل يعنى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (اوكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر ﴿ والثانى ﴾ (اى النعت بحال متعلق الموصوف) ﴿ يتبعه ﴾ اى يتبع الوصف الموصوف ﴿ فى الخمسة الاول ﴾ بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ﴿ ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ﴾ ومنكرا تكون الصفه ايضا كذلك نحو جاءتنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (فى كل تركيب اثنان) لانه لايكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه فى هذه الخمسة لانه لما كان الوصف فى هذا النوع وصفا سببيا اكتفى فى المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل ﴿ و ﴾ لايتبع الوصف الموصوف ﴿ فى البواقى ﴾ (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها فى القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف فى هذا القسم اذا كان مذكرا لايجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة

امرأته واذا كان مؤنثا لايجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال فى البواقى فيكون الوصف فى هذا القسم فى الخمسة الباقية (كالفعل) فى انه يدور تانيثه وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولايكون بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا اومؤنثا (اومثنى) كذلك (اومجموعا) كذلك (افرد) الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه اومثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما اومجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لوثنى او جمع حين كون فاعله مثنى اومجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى اومجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكر اومؤنث (وجوبا) تميز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (فى التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا) الا انه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما (يذكر اويؤنث) ذلك الوصف يعنى يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى اومفصولا ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى اومفصولا (جوازا) * ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال (تقول) ايضاحا لها وزيادة فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل مررت برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلاماهما) كان (مثل) مررت برجلين (يقعد غلاماهما و) مررت برجال (قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلمانهم و مررت بامراة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها و) مررت (برجل قائمة جاريته) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جاريته و) مررت (برجل معمور اومعمورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية اوالفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت برجل (قائم او) برجل (قائمة فى الدار جاريته) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم اوتقوم) بالتذكير والتأنيث

فى الدار جاريتـه فان قلت) منشأهـذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف فى الامور العشرة كلها فى الاول ولم يتبع فى الثانى الافى الخمسة الاول وفى الخمسة الاخر صار كالفعل مع انه فى الاول ايضا يجوز أن يصير الوصف فيهاكالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه فى الخمسه فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف اومتعلقه فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب المستفيد (حق النظر) منصوب بنزع الخافض اى بحق النظر اى بعين الانصاف من غير تعنت ولاعناد فى اساليب الكلام وسياقه وسباقه (وجدت) النوع (الاول وهوالوصف بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (ايضا) اى كالنوع الثانى وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (فى الخمسة البواقى) الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير (كالفعل) فى ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله) اى فاعل الوصف الذى هو بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا اوفى حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فمضمر امابارز اومستكن وفى الصفات لايكون الامستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجىء (الراجع الى موصوفه) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير) الراجع الى شىء قبله يكون مفردا اذاكان مرجعه مفردا و (يلحقه) اى الفعل (الالف) اى الف الضمير (فى التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) اى واو الضمير اذاكان المرجع جمعامذكرا عاقلا (فى جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذاكان مرجعه جمعا مؤنثا (فى جمع المؤنث السالم) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذاكان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا (فى الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا فى الواحد المذكر اذاكان مرجعه مذكرا

* ولمابين فى السؤال ان الوصف بحال الموصوف فى الخمسة البواقى كالفعل اورد امثلتها على ترتيب اللف ايضا فقال (فلذلك) المذكور (قلت) بتاء الخطاب (مررت برجل ضارب) فى الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضاربين) فى التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) فى الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون (و) مررت (بامرأة ضاربة) فى الافراد والتأنيث (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) فى التثنية (و) مررت (بنسوة ضاربات) فى الجمع المؤنث (كما تقول فى الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب و) مررت برجلين (يضربان و) مررت برجال (يضربون و) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت

(بنسوة)

بنسوة (يضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقى مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز أن يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام) فى تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية متعلق بها ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له بالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول (لايخرجه مشابهته) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه) متعلق بلايخرجه (التبعية) يعنى تبعية الوصف الموصوف فى الامور العشرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لابسببه فكأنه مسند اليه لاالى ضميره (بخلاف الوصف الثانى) فانه قائم بسببه لابموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى اومجموعا وفى بعضها يجب التذكير اوالتأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلافصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل اومؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المصنف (ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكون الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا لمتبوعه كالفعل كما سبق

ولما نشا فى الوصف الثانى من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد أن يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل) ﴿ حسن قام رجل قاعد غلمانه ﴾ لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولو لم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقته الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الاجمع المذكر السالم وسيأتى الا انه (غير حقيقى) لما مر أن تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلايكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قدتكون للتذكير كما فى المخاطب المذكر ﴿ وضعف ﴾ (قام رجل) ﴿ قاعدون ﴾ بالحاق علامة جمع المذكر وهو الواو والنون فى الرفع ﴿ غلمانه ﴾ ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلاعطف (لانه) اى لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتى التثنية والجمع ضعيف بخلافهما فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما انقلبتا فى حالتى النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانا فى المشتق اوغيره (ولحاق) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحوق ومضاف الى الفاعل (علامتى المثنى) اى الالف (والمجموع) اى الواو (فى الفعل المسند الى ظاهرهما) اى المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى او مجموع كما انث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى بلافصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف ﴿ ويجوز ﴾ (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا (ولاضعف) لعدم شبهه الفعل ان يقال قام رجل ﴿ قعود غلمانه ﴾ لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكأنه لم يجمع (وان) للوصل (كان قعود جمعا) اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود (ايضا) اى (كما) مال ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لامطلق الاسم يعنى اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اى الاسم المجموع المكسر

﴿ الفعل ﴾

الفعل ومناسبته له) فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لايكسر) لانه لايقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بجمع التكسير (مثل) قام رجل (يقعدون غلمانه) فى الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولايذان تعدد الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يؤذن لفظا (الذى) صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز أن يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه (فى الظاهر) متعلق باجتمع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان فى الظاهر يعنى الا ان يأول باحد الوجوه الثلاثة فحينئذ لايلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت فى الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الا تى مجموع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الغاء الحرف (او) يعنى الثانى ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمر) يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ماسيأتى وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله (خبرا مقدما على المبتدأ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اى ان يجعل الفعل مع فاعله جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لماقبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق * ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان مالايجوز وصفه ولا توصيفه فقال ﴿ والمضمر ﴾ مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا ﴿لايوصف﴾ مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى المضمر يعنى ان المضمر مطلقا لايكون موصوفا بشىء مثله او بغيره لانه لم توجد معرفة مساوية له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و (لان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد منهما (اعرف المعارف واوضحها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لايجوز لانه لايمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل (فلا حاجة لهما) اى لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لايحتاج لهما الى التخصيص اولى لانه لايكون الا فى النكرات فلما اورد أن ذينك الضميرين لكونهما

اعرفين واوضحين لااحتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام مايجوز توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اى على ضمير المتكلم والمخاطب فى عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعنى كما ان ذينك الضميرين لايوصفان كذلك ضمير الغائب لايوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائى توصيفه متمسكا بقوله تعالى ﴿ لااله الاهو العزيز الحكيم ﴾ وحمل الجمهور مثله على البدل اوعلى ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لوجعل الضمير علما وحيئئذ يجوز توصيفه (و) حمل (على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف (الوصف المادح) اى كون الصفة للمدح (و) الوصف (الذام) اى كونها للذم (وغيرهما) من كونهـا للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه لايوصف للتخصيص والتوضيح لايوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هوالاولى لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصـل فلم يوصف مطلقا (طردا للبـاب) ﴿ ولا يوصف به ﴾ اى لايكون الضمير مطلقا متكلما كان اومخاطبا اوغائبا صفة لشىء تخصيصا اوتوضيحا اوغير ذلك كما لايكون موصوفا (لانه) اى الشـان (ليس فى المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو) اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات مايقوم بهـا معنى الحمرة وهذا المعنى لايوجد فى الضمير (لانه) اى المضمر (لايدل على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس (لا) يعنى لايدل (على قيام معنى بها) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لااعرف منه فلو وقع نعتا لشىء لزم ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة اومساويا (وكانه) اى اظن انه (لم يقع فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (قوله ولايوصف به) بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص اومسـاو لماسبق انه لااخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لايقع صفة لشىء (ولهذا) اى ولعدم وقوع قوله ولايوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضى) اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولايوصف به (وقال) اى الشارح الرضى (لم يذكر المصنف) فى المتن بعد قوله والمضمر لايوصف (انه) اى المضمر (لايوصف به) يعنى ان المصنف بين ان الضمير لايكون موصوفا بشىء ولم يبين انه لايكون صفة لشىء ايضـا بل سكت عنه مع انه لايقع صفة ايضـا (لانه)

(اى)

اى الشان (تبين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) ﴿والموصوف اخص أو مساو﴾ فانه لاشئ اخص من المضمر ولاشئ مساويا له حتى تكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها اومساويا لها علم ان المضمر لايكون صفة له لشئ لانه لايوجد فى المعارف اخص منه اومساو له على ماسيأتى حتى يقع صفة له * واعلم ان قوله والموصوف اخص اومسا وينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم اومساويا لها والصفة مساوية له ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل اوتكون الصفة اخص منه وهذا القسم لايجوز لئلايكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره (اى الموصوف المعرفة) وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لايكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والمعلومية من الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلابد أن يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف (لو لم يكن اكمل منها فلااقل من ان لايكون) الموصوف (ادون منها) يعنى لايكون انقص منها بل يكون مساويا لها (والمنقول) اى الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى على مانقل عنه مشى (جمهور النحاة) اى مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المضمرات) بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم الاشارة) مفردا كان اومثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا (ثم المعرف باللام) كذلك (والموصولات فبينهما) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف اوللجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لايلتبس بغيره دون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما صار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة

استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ماسيجىء فى قوله والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعاذاتيا لاعرضيا كان اخص من ذى اللام وكذامن الموصولات لما عرفت مابينها من المساواة (ومن ثمه) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص اومساو) (لم يوصف ذواللام) اى المعرف بلام التعريف لايوصف يعنى لايكون موصوفا بشىء من الاشياء (الابمثله) (اى بذى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر ولئلا يتوهم انه موصوف بعينه (او) لم يوصف ذواللام الا (بالموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه عمرا اوغيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كماان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفةله كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفةله (لما عرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرون منه﴾ الآية (او) لم يوصف ذواللام الا (بالمضاف الى مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة (نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلاواسطة متعلق بالمضاف (اوبواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس) لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه) يعنى ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الآخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذمنه فلااقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لاانقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف المضاف اليه لزم ان لايكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لايكون موصوفا ولاصفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

(مثل)

مثل قولك جاءنى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءنى غلامى صاحبك قلت لايلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا له فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ فى وصف له لايكون مشابها له فى جميع اوصافه * وفى الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين و بذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام و بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما * الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلايكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فمرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه ألا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بنائه لايكون لازما بل يكون عارضا فيجوز أن تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا الموصول لما عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا لئلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءنى زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءنى الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين (محمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سيبويه ﴿ وانما التزم ﴾ جواب عن سؤال مقدر وهو أنه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لايجوز وصفه الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم ﴿ وصف باب هذا ﴾ حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ﴿ بذى اللام ﴾

اى بالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هـذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذه المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء (مع ان القياس) الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدها ومساويا لاسم الاشارة وللمضاف لاسم الاشارة (يقتضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بذى اللام والموصول والمضاف الى احدها) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام (للابهام) علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام (لبيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لا يتصور) اى لا يمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لا يقدر أن يرفع ابهام ذلك الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لابهامه ولا يليق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس فى ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وماعلق بالمحال يكون محالا (فتعين) لرفع الابهام الواقع فى باب اسم الاشارة (ذو اللام) اى اسم الجنس المعرف باللام (لتعينه فى نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام) فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمه) (اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام بيان الجنس) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به
ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا
(لايتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف (عام لايختص
بجنس دون جنس) آخر يعنى لايكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل
يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو
محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه ﴿وحسن﴾ وصف باب اسم الاشارة
بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل
﴿مررت بهذا العالم﴾ والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف
الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم
الا ان اسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
لقيامه مقامه (لانه) اى الشان (يتبين به) اى بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
(ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد
فى غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا
مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف
فرد من افراد الرجل لان بصيغة التذكير لايشار الى المؤنث ووصف التذكير
ايضا لايكون صفة للمؤنث ﴿العطف﴾ اورده عقيب النعت لان فى العطف
معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى يثنى
طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى العامل او العمل ويوجد
ايضا فى بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تجمع مع الموصوف
ويتحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى
المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف
العطف بالحرف لامطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند
الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت
اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ﴿تابع﴾ جنس شامل للتوابع
﴿مقصود﴾ (اى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى
اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره
بالماضى لا لكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقق والثبوت (نسبته) اى نسبة
المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (او نسبة شئ اليه) اى الى المعطوف
مثل قولك جاءنى زيد وعمرو ﴿بالنسبة﴾ (الواقعة فى الكلام) اسنادية كانت
او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخبارى او انشائى (فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذى ذكر منكرا يعنى ان الباء

متعلقة فى الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق فى الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفى الظاهر بالفعل الاصطلاحى والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور فى قولك زيد فى الدار خبر فى الظاهر والخبر فى الحقيقة ماتعلق به وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضى لايجوز أن يعمل فيجب ان يقدر قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولماكان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الاتكلفا اذلوكان مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شئ او نسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون فى محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحينئذ يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ﴿ مع متبوعه ﴾ قوله مع ظرف مستقر اوصفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه اويكون مع بمعنى فى اى تابع قصد نسبته حال كونها مع متبوعه اوالكائنة فى متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كما يكون هو) اى التابع او المعطوف (مقصودا بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة فى الكلام (يكون متبوعه) اى متبوع التابع (ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) اى بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا فى الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) فى هذه الامثلة (تابع لانه) ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد نسبة المجئ) فى الاول ونسبة الرؤية فى الثانى ونسبة المرورية فى الثالث (اليه) اى الى عمرو (بنسبة المجئ) الباء متعلق بقصد (الواقعة فى الكلام) اى فى قوله جاءنى زيد وهى النسبة الفاعلية اوالمفعولية او الاضافية (وكما ان نسبة المجئ اليه) اى الى عمرو اوالرؤية او المرورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبيه (نسبته) اى نسبة المجئ (الى زيد الذى هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى (مقصودة) الى زيد الا ان بين القصدين فرقا لان القصد فى النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعا له * ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير

﴿ والايضاح ﴾

والايضاح شرع فى بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) فى التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل) لان البدل مقصود بالنسبة فى الكلام (من التوابع) الباقية التى هى الصفة والتأكيد وعطف البيان (لانها) اى لان هذه التوابع (غير مقصودة بالنسبة) فى الكلام لانه لم ينسب اليها شئ ولاهى الى شئ (بل المقصود) بالنسبة فى الكلام (متبوعاتها) اى متبوع كل واحد منها وانما جيئت هى اما للتخصيص كما فى الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما فى الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما فى عطف البيان او التقرير والشمول كما فى التأكيد وغيرها لاتقصد النسبة اليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه) اى البدل (المقصود) بالنسبة فى الكلام (دونه) اى دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعنى ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة فى الكلام بل انما جئ به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل (قيل) اى اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراده لانه (يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءنى زيد لاعمرو (وبل) مثل جاءنى زيد بل عمرو او ماجاءنى زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ او ماجاءنى زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل أزيد فى الدار ام عمرو (واو) مثل جاءنى زيد اوعمرو (واما لان المقصود بالنسبة) فى الكلام (معها) اى مع احد هذه الحروف (احد الامرين من التابع والمتبوع لاكلاهما) اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبة فى الكلام لان المقصود بالنسبة فى الاول هو المتبوع لاغير وفى الثانى المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه فى حكم المسكوت عنه وفى الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل فى الاضراب وفى الاستدراك لاولكن المقصود هو الثانى والمقصود بالنسبة فى الحروف الباقية وهى ام ولا واما واو احد الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا فى التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) فى الكلام ان لايذكر توطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة (ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة) فى الكلام (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه فى العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف ببل مقصود نفيا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفى لكن كلاهما مقصود ان الا ان احدهما ثبوتا والآخر

نفيا اما الاول والثانى بلا شك وفى الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا لكن مبهمات فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة فى الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد بقوله وهذا المعنى ماذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لايكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لايكون فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا فى ان يكون مقصودا بالنسبة فى الكلام (ولما تم الحد) اى حد المعطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (جمعا ومنعا) اى حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه (اردفه لزيادة التوضيح) اى لزيادة ايضاح العطف لانه لايعلم من التعريف مفصلا توسط احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا * وفى الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده انتهى * وانه لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان مايوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ماهو المختار فى الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) ﴿ يتوسط بينه ﴾ (اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار الشارح بقوله اى بين ذلك التابع واما حال من المستكن فى قوله مقصود ﴿ وبين متبوعه ﴾ اى متبوع التابع ﴿ احد الحروف ﴾ فاعل يتوسط ﴿ العشرة ﴾ (وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف) اى فى بحثها وبيان الفرق بينها ﴿ مثل قام زيد وعمرو ﴾ مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بجنب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ويجوز أن يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف (ولم يكتف) فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره (لان الحروف) التى للعطف (قد تتوسط بين الصفات) المراد بالحروف ههنا التى تكون لمطلق الجمع وهى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لاعطفا على يده لانه حينئذ يكون معطوفا لابدلا (مثل جاءنى زيد العالم والشاعر) اى الذى يكتب الشعر اوينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر اوينظمه شاعر (والدبير) بكسر الدال المهملة وبعده باء

منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسى اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المنثور او يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها ولاتقول هند حاملة وشاحها (كالشاعر والدبير) فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما) اى احد الجهتين (كونها) اى ان تكون التى دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التى لم تدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له (تابعة له) الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها (بتبعية المعطوف للمعطوف عليه) اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو فى الذكر فقط ويعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه (واخريهما اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة خبر بعد خبر للكون اوحال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه الصفة) التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة) تدل على معنى فى متبوعاتها مطلقا (يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه بتوسط) متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشيئين) مطلقا (لا يلزم) خبر لانه اى لايجب (ان يكون لعطف الثانى على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز أن تكون الواو ابتدائية او استئنافية اوحالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غيرذلك وفى بعض النسخ لان توسط بلاحرف الجر وحينئذ يكون قوله ولايلزم من الالزام لا من اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها لايستلزم اى لا يستوجب (فلولم يكن) قوله تابع (مقصود بالنسبة مع متبوعه) واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره (وهى) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزمخشرى) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف وللدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كأنه واجب (فى مواضع) متعلق بيجوز (عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشاف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشاف ومنها قوله تعالى ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها) اى لتلك القرية (منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة لقرية) فالتقدير الاقرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون * واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى صورة الشعراء فالآية هى قوله ﴿وما اهلكنا من قرية الالها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين﴾ والآية التى وردت فيها الواو هى فى صورة الحجر هكذا ﴿وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ ووجدت نسخة الآية فيها كما فى صورة الحجر ولعل ماورد عن الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على من له نظر صائب (فلو اكتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف تابع تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولم يعرفه بقوله اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط

(بينه)

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ماكان عليه فى) حل (الوصفية) وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين (لنوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون مابعد كل منهما مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة والموصوف (من التغاير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسباله كما ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف (فلو حد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى فى هذا الحد (بعض الصفات) كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره *وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفى هذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير أن يكون معطوفا من وجه * الى هنا كلامه (وقل بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه لو اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف (نظر لان الحروف المتوسطة بينها) اى بين الصفات (عاطفة فى الصفات) كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والايلزم الغاؤها (لدلالتها) اى لدلالة الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى فى الصفات التى دخلت هى عليها (على ماتدل) اى تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ماتدل كما فى الواو (والترتيب) كما فى الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخى (ففى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة فى الصفات) وجعلها (عاطفة فى غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها لتأكيد اللصوق معنى مجازى لها لاحقيقى وانما وصفه بالبعيد لان ما لايكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز أن يخرج الواو من ان يكون للعطف فى مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهى توجد فى صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما فى قولك جاءنى زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما لبعد الصفة عن الموصوف * واعلم ان الاسماء فى عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر * ولما كان فى عطف بعضها شروط اراد أن يبين العطف فيها وشروطه فقال ﴿ واذا عطف على ﴾ (المضمر) ﴿ المرفوع ﴾ (لا) المضمر (المنصوب) متصلا كان او منفصلا (و) لا المضمر (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيها ﴿ المتصل ﴾ (بارزا كان) المضمر المتصل (او مستترا) لانهما فى الحكم الآتى سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما (لا) المضمر المرفوع (المنفصل) لان الحكم الآتى لم يجر عليه ﴿ اكد ﴾ مبنى للمفعول من التأكيد اى اكد المرفوع المتصل بمضمر ﴿ بمنفصل ﴾ (اولا) منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه (ثم) اى بعد التأكيد به (عطف عليه) اى على المضمر المرفوع (وذلك) اى التأكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمر (المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (كالجزء مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك المضمر (به لفظا) تميز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به (لايجوز انفصاله) لان الاصل فى الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به مالم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذى اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزأ منه (فلو عطف عليه) اى على المضمر الذى كان جزأ منه (بلا تأكيد) بالمضمر المنفصل (كان) ذلك العطف فى الامتناع (كما لو عطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اى قبل العطف ليظهر أنه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لايكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اى الشان (بذلك) اى بالتأكيد (يظهر أن ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف الذى لايستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بالزاى المعجمة فى آخره (مما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزأ منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر * ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بل هو اولى لقربه لانه اذا كان لشئ معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيدا (تأكيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) اى كون المعطوف تأكيدا (باطل) لماسبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير بان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لماسبق (فان كان الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ماضرب الاانت) او الاانا او الاهو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الاانه منفصل بالاعن الفعل لغرض لايكون الابه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من الفعل (لفظا) وان كان جزأ منه معنى فلاحاجة فيه الى التأكيد لانتفاء احد شطرى العلة وهو كونه جزا من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزأ من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا) لكن لامطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربتنى (وزيدا لم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزأ لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلاحاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما بلا تأكيد ولافصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلمامر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك بزيد ولاحاجة

فيه الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لماسيأتى ﴿مثل ضربت انا﴾ اوانت ﴿وزيد﴾ مثال لمايكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه) او زيد ضرب هو وعمرو مثال لمايكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعى الى الحكم به فى الثانى طردا للباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لامن قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل ﴿ الا ان يقع فصل﴾ استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل يعنى اكد ذلك الضمير او لا بضمير مرفوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بشئ (بين) المضمر (المرفوع المتصل و بين ماعطف عليه) اى على المضمر المرفوع المتصل من مظهر اومضمر آخر ﴿فيجوز﴾ حينئذ ﴿ تركه﴾ (اى ترك التأكيد) بمتصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام بوجود الفصل) ولو جئ بفصل لكان اطول والطويل يكون اثقل وطول الكلام قديغنى عما هو الواجب فاغناؤه عماهو الاولى اولى واحرى (فحسن الاختصار) طلبا لتخفيف الكلام (بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) ﴿ نحو ضربت اليوم وزيد﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ ءانا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون﴾ لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف العطف كقوله تعالى ﴿ ما اشركنا ولا آؤنا ﴾ ولما كان فيه ابهام بينه بقوله (فان المعطوف) فى الآية (هو آباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعنى عدم الشرك مورث لنا من آبائنا (و) لفظة (لا) فى ولا آباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذى هو الواو (لتأكيد النفى) مثل قوله تعالى ﴿ ماجاءنا من بشير ولانذير ﴾ ومثل قولك ماجاءنى زيد ولاعمرو فتكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذن قام مقام التأكيد فكان ينبغى ان يقال ويجب (فانه) اى الحال والشان (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمنفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى ﴿ فكبكبوا فيهاهم والغاوون ﴾ او بعده وقبله معا كقوله تعالى ﴿ ماعبدنا من دونه من شئ نحن ولاآباؤنا ﴾ او بعده فقط مثل ماضربت انا ولازيد فالاقسام ثلاثة (وقدلايؤكد) بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى ﴿ فاستقم كماامرت ومن تاب معك ﴾ وقوله ﴿ سيصلى نارا ذات لهب وامرأته ﴾ (والامران) اى اجتماع الفصل

(مع)

مع التاكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا اوالامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث والشروع فى مايناسبه* ولما فرغ من بيان المسئلة اراد أن يبين انها خلافية والتأكيد استحسانى لاواجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك فقال (واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامران متساويان لوقوع كليهما كثيرا فى كلام علام الغيوب الاان الاول هو الاولى لكونه اكثروقوعا (ويجوزون) اى البصريون (العطف) المذكور (بلاتاكيد) بالمنفصل وحده اومع الفصل (ولافصل) وحده اومع التاكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التى اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لايجوز العطف عليه اصلا كما لايجوز على ماهو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلاتاكيد ولافصل ايضا يكون (على قبح) لمخالفته ماهو الاولى والاحسن ولولا انه قبيح لوقع فى فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجز واذالم يقع علم انه قبيح لاانهم حظروه اصلا بحيث لايجوز أن يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى العطف بلا تاكيد ولافصل (بلاقبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المجرور) لاالمرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لامنفصل له لما سيجىء (اعيد الخافض) (اى الجار) اى جار المعطوف عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل (حرفا كان) ذلك الخافض (او اسما لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة (بجاره اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع المتصل (بفعله) لانه لايوجد اتصال الفاعل بالفعل الا فى الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا) سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايذانا بانه مستقل بنفسه (والمجرور لاينفصل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا اوظاهرا (فكره العطف عليه) اى على الضمير المجرور بلااعادة الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلاتاكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار فى الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا* ولما توهم انه لايلزم اعادة

الجار لجواز وجه آخر فيه وهو أن يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل فقط مظهرا كان اومضمرا (كما يجيء) وجهه(في) بحث(المضمرات حتى يؤكد به) اى بالضمير المجرور المنفصل (اوّلا) اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل) عرفته سابقا * ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تأكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فيؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعارة المرفوع له) اى جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة) اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس * ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز التأكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولايكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل (لان الفصل لاتأثيرله) يعني لاوجود للفصل (الا في جواز) اى الاعند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف هوالاولى (للاختصار) اى لان يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر التأكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل (فحيث لايمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لايتصورله) اى للفصل (اثر) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده فالخلف اولى بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل الاستفهام ههنا انكارى اى فلايكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذ تعذرت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لنا شيء (الا اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد) (و) اسما مضافا نحو (المال بيني وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عله (والمعطوف) في هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور) فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجره) اى جر المعطوف (با) لعاملا (لاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لااحتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تأكيدا ليصح العطف وماكان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك مازيدقائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لايكون له معنى الا التأكيد علم ذلك (بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ بين لايضاف الا الى الشيء(المتعدد)الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الاانه لايضاف الاالى المتعدد كاى واية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف

ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر المعطوف فى مثله (با) العاملا (لثانى كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله شهيدا) اوكما فى بحسبك درهم اوقياسا كما فى قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم (وهذا الذى ذكرناه) اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على المضمر المجرور (فى) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والفصل معا عند العطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة والاختيار لافى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطرارا) لان الضرورة تبيح المحظور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة فى حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع (فى) بعض (الاشعار) مثل قوله * فاليوم قدبت تهجونا او تشتمنا * فاذهب فمابك والايام من عجب * لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لما صح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السعة اى مالم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لايكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة ومابعدها مفعولا معه * وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لايقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم اوبالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا اوعلى الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى اوعلى تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) اوالقوم جاؤا انفسهم اواجمعون وضربت انت اومستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبتنى جمالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض وضربتنى الحمار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد با) لضمير ا(لمنفصل) ولا الفصل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلا تأكيد ولا فصل فلم لايجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

بلاشرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من التأكيد بالمنفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لايكون الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت اواياك ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه (والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حماره فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البدل (ولم يجز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصل (الا بعد التأكيد با) لضميرا (لمنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالمفصل والنفصل معا (و) لم يجز العطف (فى الثانى) اى الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان اوحرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه التأكيد عين المؤكد) بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل اوالفصل لزيادة ارتباطه به (والبدل فى الاغلب) لايخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه اواعجبنى زيد علمه فى بدل الاشتمال (والغلط قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلقلته لاحكم له طردا للباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليسا باجنبيين لمتبوعهما) اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو صفة ولما تعلق احد البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا باجنبيين (ولامنفصلين عنه) اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (الفاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الا اتصالا (فلاحاجة فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل اوالاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب (يغاير المعطوف عليه) مثل جاءنى زيد وعمرو (و) مع هذا (تخلل بينهما)

اى بين المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنبيا من الآخر (فلابد فيه) اى فى العطف (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل با) لمضمر المرفوع ا (لمنفصل) اوالاكتفاء بالفصل (فى المرفوع) اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المتصل (فى) الضمير (المجرور ليخرج) تعليل لقوله فلابد فيه الى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذى يكون هو المعطوف عليه (عن صرافة) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن دراية (الاتصال) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا (وبه يناسب) عطف على يخرج اى وليناسب ذلك الضمير (المعطوف) اى الاسم الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل ويكون كأنه منفصل (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (با) الضميرا (لمنفصل ويقوى) هذا تعليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المجرور (مناسبة) اى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه (اليه) اى الى المعطوف المجرور (كما فى المعطوف عليه) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه * واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لايوصف ولا يوصف به ايا ماكان متصلا اومنفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعنى ان الضمير لايكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما ﴿ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ﴾ يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله لابالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف فائدة (فيما يجوز له) اى للمعطوف عليه (ويمتنع له من الاحوال) بيان لما فى قوله فيما (العارضة له) اى الاحوال التى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته (نظرا الى ماقبله) اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع اوالنصب اوالجر اوالى شئ قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذى قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لايقال وقعد

عمرو عطفا على قام ابوه (بشرط ان لايكون مايقتضيها) اى الشيء الذى فى المعطوف عليه يقتضى الاحوال (منتفيا) اى منفيا (فى المعطوف) لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالبناء) يعنى لايلزم من كون المعطوف عليه مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لايجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا اومنصوبا اومجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدها وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لايجب ان المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتنكير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لايجب ان يكون المعطوف نكرة (والافراد) اى لايلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك (والتثنية والجمع) يعنى لايجب ان يكون المعطوف تثنية اوجمعا عند كون المعطوف عليه مثنى اومجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (ليس فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يازيد والحارث او معرفة بالنداء (مثل قولنا يارجل والحارث) اوكان المعطوف عليه اسم لانفى الجنس مثل لارجل والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به فلايكون فى حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشيء المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) لحرف النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلافاصل ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لامحالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف النداء (مفقود فى المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو رب شاة وسختلها) لفظة اما ههنا استئنافية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن قوله بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف كما لايخفى على من له قلب سعيد او ألقى السمع وهو شهيد* والسخلة بفتح السين وسكون الخاء المعجمة ولد الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان اوانثى وجمعه سخل وسخال

(فبتقدير)

(فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلة لها اومحمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لايكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولانه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكارة الضمير) الذى اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) فى تقدير رب شئ رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا ومايكون مخالفا لوضعه يكون شاذا (اى رب شاة وسخلة شاة) يعنى كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لابمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شئ لابعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) اى كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (فى حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ماشار اليه الشارح وماذكره المصنف فى المتن يكون عاما (فى الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ماقبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) فى الافراد والتعريف يعنى اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (فلذا) اى لاجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى تلك الاحوال بشرط اتحادهما فى الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (فى) قولك (يازيد وعمرو لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه فى هذا المثال (بالنظر الى) ماقبله اعنى (حرف النداء) لانه يقتضى بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعنى (كونه مفردا معرفة فى نفسه) وذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد فى كونه مفردا معرفة) فى نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يازيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يارجل وزيد لماسبق ان المعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اى بناء المعطوف اذا كان مضافا (فى) مثل قولك (يازيد وعبدالله) اوشبه

مضاف مثل يازيد وخيرا من زيد اونكرة لم يقصد تعريفها مثل يازيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا اوشبهه اونكرة لم يبن المعطوف (فان) المعطوف فى هذا المثال اعنى (عبدالله) لكونه مضافا (ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب غلام المعطوف فى قولك لارجل ولاغلام زيد عندى لان نصب اسم لا ليس بالنظر الى لفظة لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على ماسبق وهو مفقود فى المعطوف (ومن ثمه) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى مثل هذه المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه) لامطلقا بل فى الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اى فى الحال الذى (يجوز) ان يجرى فيه (ويمتنع له) (لم يجز) العطف على خبر ما الحجازية بالجر او النصب (فى تركيب) فيه كان خبر ما هذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (مازيد بقائم او) منصوبا مثل مازيد (قائما ولاذاهب) بالجر او النصب (عمرو الا الرفع) (فى ذاهب) ففى رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفى وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لماسبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران (اذ لو نصب) ذاهب عطفا على قائما (او خفض) عطفا على بقائم (لكان) اى ذاهب (معطوفا على قائم اوقاعد فيكون) بواسطة العطف (خبرا عن زيد) الذى هو اسم ما كما ان المعطوف عليه اعنى قائما خبر عنه (وهو) اى كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد (ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع) المستكن (فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما) اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده فى وجه وضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما فى وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذلو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد ليس الا (فتعين الرفع) اى رفع ذاهب (على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ مؤخر وهو عمرو) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجها آخر كما ذكرناه لك ليكون النفى بجنب النفى لان النفى فى الجملة الاولى من زيد هو القيام وفى الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر فى هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف على ان يكون اى ويكون هذا الكلام اعنى ولاذاهب عمرو (من قبيل عطف جملة على جملة) اسميتين (و) الحال انه (لامانع منه) اى من هذا العطف كما كان فى عطف المفرد على المفرد بان عطف على خبر مامنصوبا اومجرورا

مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف وانما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى يكون حكم المعطوف فيها لحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب المعطوف) صفته لان يغضب (معطوف باعتبار اللفظ) اى لفظ يغضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب (ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة الثلاثة التى انفهمت بقوله ﴿ وانما جاز ﴾ مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت ﴿ الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها ﴾ (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (فى هذا التركيب) ﴿ فاء السببية ﴾ بالاضافة (اى) لانها (فاء لها نسبة الى السببية) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة وبين الملابسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ماقبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا (لا العطف) اى لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ماقبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف) اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها

تعقيب جعلت الثانية جزأ من الاولى (فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة (الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير أن تكون الفاء للسببية والعطف (الذى يطير فيغضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى) للجملة (الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيبه (بسببه) اى بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معني الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر فيه) اى فى المعطوف (ضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) ﴿واذا عطف﴾ (اى اذا اوقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى اوقع الحيلولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا او اوقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى ﴿ على ﴾ (وجود) ﴿ عاملين ﴾ قدر مضافا لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله اوقع (عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فى الثانى تأمل (وقال بعض شارحى اللباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب لان اللباب بوزن العباب لب الشيء ان كان اسم جنس او شارحى المسمى باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الاظهر عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لا مطلقا (محمول على معناه اللغوى) لما سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا) اى

الاسمان (معموليهمـا) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف للمعنى اللغوى ههنـا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ماذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح (واكثر الشارحين على ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشـارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحى (وانمـا قال) المصنف (على معمولى عاملين) بناء على ماذهب اليه اكثر الشـارحين وفيه اشارة الى انه الاولى عند الشارح (لاعلى معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد (فانه) اى هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقـام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصـار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو اصله جاءنى زيد جاءنى عمرو فحذف الفعل الثـانى واقيم مقـامه حرف العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا قائم وعمرا ذاهب ومازيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولاعلى اكثر) اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين فانه) اى هذا العطف (لاخلاف فى امتناعه) لان الحرف الواحد لايقوى ان يقوم مقـام العوامل وينوب عنها فظهر أن هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفـاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة معمولات لعـامل واحد وقسم لايجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير متحدين) ذاتا وعملا وذلك لايكون الا (بان يكون) العامل (الثانى غير) العامل (الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه) اى فى الحقيقة (اذ العامل) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط (و) العامل (الثانى تأكيد له) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولايجوز أن يعمل عاملان فى معمول واحد فيترجح الاول لسبقه ويكون الثـانى تاكيدا له من غير أن يكون له مدخل فى العمل ولايكون هذا من باب التنازع لان التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدأ (كما وقع)

خبره ظاهر الا فى الحقيقة (فى قولهم) اى فى قول العرب (ما) لفظة ماهذه المشابهة بليس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركى قرجه اوت وفى الحديث ﴿الشونيز دواء من كل داء الا السام﴾ اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها فى كل داء يصيبه حتى فى الرمد يعنى اذا رمدت عينه اكتحل بها فبرئ من ساعته كذا فى شرح شرعة الاسلام (تمرة) خبرما (ولا بيضاء) لفظة لا ههنا زائدة لتأكيد النفى مثل قولك مازيد قائما ولا عمرو حاضرا وبيضاء بالمد كحمراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله بيضاء الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى معطوفة على تمرة الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (فى قول الشاعر) وهو ابو ذؤيب (أكل امرئ) الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل لان المسؤل عنه بها ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف اليه لكل و (تحسبين) فعل مضارع معلوم وفاعله تاء الخطاب وقد وقع بين مفعوليه و (امرأ) مفعول ثان له اى أتحسبين كل امرئ امرأ اى أتظنين ان كل ماهو فى شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو فى زى الرجل ليس برجل (ونار) بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما فى قوله تعالى ﴿نارا تلظى﴾ اصله تتلظى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء فى قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسبين وقد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح (فهذا) العطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب الظاهر) اى بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا ان هذا العطف (لم يجز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اى بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للفراء) يعنى ان الفراء خالف الجمهور فى تجويز هذا العطف خلافا (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة

عن العامل اختصارا جاز أن ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز أن ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز أن ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور عندهم و (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤوّل) عطف على خبر ان فى فانه وهو قوله يجوز او حال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز أن يكون حالا بالواو والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول اوعن شعراء العرب كالمثال الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب الظاهر (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤوّل اويجوز اوحال بعد حال اى العطف المجوّز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية فى المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجز مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره (فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الا فى) تقديم الجار على الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و) الا فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كان الظرف وهو لفظ فى عامل فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى كان كالعدم فكأنه كان عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع) كما فى الصورة الاولى (او) تأخير (المنصوب) كما فى الصورة الثانية (لمجيئه فى كلامهم) اى لكون مثل هذا العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقتصر الجواز) اى جواز العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخر المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها (خلافا لسيبويه) يعنى خالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا فى تجويز مثل هذا العطف (فانه) اى سيبويه (لا يجوّز هذا العطف) اى فى

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب كما جوّزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر جائزا (فى هذه الصورة) اى المذكورة آنفا التى جوّزها الجمهور (ايضا) اى كما لايجوّز الصور التى جوّزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصور التى جوّزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله * أكل امرئ تحسبين امرأ * * ونارا توقد بالليل نارا * واصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو ان فى الدار زيدا وفى الحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ بالجر على تقدير والارحام وفى قول الشاعر * فاذهب فمابك والايام * على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لايحصى فى كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة) لان القراءة يرجح بعضها بعضا * واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا اوقياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا اوسماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأوّل بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لايقدر أن يقوم مقام العاملين القويين ﴿التأكيد﴾ اما مهموز من أكد واما مثال واوى من وكد ومعناهما لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان فى التأكيد اللفظى يزاد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ ﴿تابع﴾ جنس يشمل التوابع كلها ﴿يقرّر امر المتبوع﴾ (اى حاله وشانه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقرّرا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرّا متحققا بحيث لايظن به غيره وان كان اوّلا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرّر ﴿فى النسبة﴾ متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل﴾ (اومنسوبا اليه) مثل قطع الامير نفسه او جاء زيد زيد (فثبت

عنده) اى المصنف (وتحقق ان المنصوب) كالمثال الاول (اوالمنسوب اليه) كالمثال الثانى (فى هذه النسبة) اى النسبة المذكورة فى التعريف (هو المتبوع لاغير) لان المراد من التأكيد على مافهم من تعريفه ومن معناه اللغوى انما هو تقرير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لاالتابع لانه مقرِّر ومحقق (وذلك) يشير الى فائدة التأكيد والغرض منه اى الغرض من التأكيد والفائدة التى وضع لها التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءنى زيد نفسه اوزيد قتيل قتيل (او) ثانيها (لدفع ظنه) اى ظن السامع (بالمتكلم الغلط) فى كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع فى حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفعين (يكون بتكرير اللفظ) اى لايكون الابتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل لان البحث فى الاسم اواشارة الى ان التأكيد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث فى الاسم يدل عليه قوله ويجرى اى التأكيد مطلقا فى الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن اوالغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) اوبتكرير لفظهما جميعا ان الظن اوالغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالمتكلم (تجوّزا) اى ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لاالحقيقى لانه يقال تجوّز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لابالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه (فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل) فانه لما قيل قتيل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكده بقوله قتيل (دفعا لتوهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل) معناه المجازى لاالحقيقى وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قبيل الاستعارة اوالمجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لايبقى للسامع شك) واعتذار (فى ارادة المعنى الحقيقى) اى فى ان المتكلم لايريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعا وهوالموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (فى المنسوب اليه فانه) اى الشان (ربما) اى كثيرا ما (ينسب الفعل الى شىء و) الحال ان (المراد) منه (نسبته) اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا مايحيلون الامور الى

من تبعهم مثل قوله تعالى ﴿ يذبح ابناءهم ﴾ مع ان الذبح ليس بقائم به وبنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كما فى قطع الامير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بمن امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية (اى قطع غلامه) بامره (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا فى النسبة فقط كما فى قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير او نفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد (اى ضرب هو لا من يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الآمرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) فى (الشمول) (اى التأكيد) الاصطلاحى قسمان الاول (مايقرر امر المتبوع فى النسبة) اسنادية اوغيرها (بالتفصيل الذى ذكرناه او) الثانى مايقرر امر المتبوع ايضا لكن (فى شمول المتبوع افراده) يعنى فى شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم جميعا ووقوع المجيء منهم والتأكيد باجمعين افاد أن المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد (دفعا لظن السامع) بالمتكلم (تجوزا) اى تكلما بالمجاز (لا فى نفس المنسوب اليه) عطف على قوله فى شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا يقرر الا (فى شموله) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول لا يكون الا فى المنسوب اليه (فانه) اى الشان (كثيرا) منصوب على الظرفية اوعلى المصدرية ولفظة (ما) صفة له قدسبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا اوغير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر الامن واحد منهم (مع انه يراد النسبة) اى نسبة الفعل (الى بعضها) اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور (فيندفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشتريت العبد كله وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا (واخواته) اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن

وجمعهن مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثـل جاءنى الزيدان كلاهما (وثلاثتهم) مثل جاءنى القوم ثلاثتهم (واربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين ثلاثة واربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة ومافوقها ولا يؤكد بها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والالم يكن تأكيدا كذا فى الرضى (ونحوها فهذا) اى تقرير المتبوع فى النسبة او فى الشمول (هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف جامع لافراده (واذا عرفت هذا) اى كونه جامعا لافراده (فنقول) فى بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف الصفة والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيد بقوله) متعلق باخرج (يقرر امر المتبوع اما البدل) اى اما خروج البـدل (والعطف) بالحرف (فظاهر خروجهما به) امااخراج العطف فلانه لماكان دالا على معنى غيرمادل عليه المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمرو لم يكن فيه تقرير ولاشمول لافى النسبة ولا فى غيرها واما البدل فلانه لماكان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على مايدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود فى البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها) دون التقرير سواء كانت فى النكرات والمعارف لا على مايدل عليه (وافادتها) اى افادة الصفة (توضيح متبوعهـا فى بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليس الا لعارض الاستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لا فى النسبة ولا فى الشمول (واما عطف البيـان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا) اى لايحقق ولايقرر امر المتبوع (فى النسبة والشمول) بل انمايقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابى حفص مع قطع النظر عن النسبة اولم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (حاصل ماذكره المصنف فى شرحه) على الكافية ﴿وهو﴾ (اى التأكيد) قسمان ﴿لفظى﴾ مختص بالمعارف اذ لايقال جاءنى رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا فى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمى لفظيـا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع ﴿ومعنوى﴾ وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من

ملاحظة المعنى) لا من اللفظ وجه الحصر انه لايخلو اما ان يكون الثانى عين الاول فى اللفظ اولا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظى وان كان الثانى فهو التأكيد المعنوى وسمى معنويا لانه لايقرر الا المعنى ﴿ فاللفظى ﴾ الذى هو قسم (منه) اى من مطلق التأكيد ﴿ تكرير اللفظ الاول ﴾ (اى مكرر اللفظ الاول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى مايقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تمييز (نحو جاءنى زيد زيد) ورأيت زيدا زيدا ومررت بزيد بزيد (او حكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هو او بارزا (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (فى حكم تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (وان كان) الثانى (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال فى الاول وضرورة الانفصال فى الثانى (داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لايجوز اتصال الثانى ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلا مانع منه لايجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثانى منفصلا بقدر الامكان ﴿ ويجرى ﴾ (اى التكرير مطلقا) الاصطلاحى واللغوى فيصح قوله فى الالفاظ كلها على عمومه (لا التكرير) اى لايجرى التكرير (الذى هو التأكيد الاصطلاحى) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن فى يجرى راجعا الى التكرير مطلقا ليبقى قوله ﴿ فى الالفاظ كلها ﴾ على عمومه لان التأكيد الاصطلاحى لايجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ (اسماء) لفظية او معنوية مثل جاءنى زيد زيد او جاءنى نفسه (او افعالا) مثل ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا) مثل ان ان زيدا قائم (او جملا) اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تقييدية) اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (او غير ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ماذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى ﴿ اسكن انت ﴾ وضربت انت اوضربت انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن فى يجرى (الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى) اى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير ولان البحث فى التأكيد اللفظى لا فى مطلق

التكرير وان كان لمعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد أن يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون التأكيد ايضا بكلها تأكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيد المعنوى) (و) التأكيد (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون الشيء محصورا يستلزم العد والحد (وهى) مبتدأ اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام مايؤكد المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر ومايؤكد به الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه ومايؤكد به المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة (قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اكتع وابتع وابصع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيدا بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لا معنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرها فى باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام) لانه يقال اتى عليه حول كتيع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اكتع بمعنى اتم لان الكتع هو التمام (وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و) ابضع (بالضاد المعجمة) مشتق (من بضع اى روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابتع من البتع) بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (مع شدة مغرزه) اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى الابل وفى غيره لا يكون الا على سبيل المجاز لان المغرز فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية) لا تدرك الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) الوضعية اللغوية (و) بين (معناها التأكيدى بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الثاقب قيل لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم

المستلزم لتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيدى العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيدى ايضا اقوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما * ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيد المعنوى اراد أن يفصلها فقال مصدرا بالفاء ﴿ فالاولان ﴾ على سبيل التغليب جمعهما فى فصل واحد لكونهما متحدين فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال معنى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين) ﴿ يعمان ﴾ (اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما ﴿ باختلاف صيغتهما ﴾ اى صيغة النفس والعين (افرادا) تميزا وحال (وتثنية وجمعا) ﴿ و ﴾ (اختلاف) ﴿ ضميرهما ﴾ (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهمزة ﴿ تقول ﴾ جاءنى زيد ﴿ نفسه ﴾ اوعينه (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتنى هند ﴿ نفسها ﴾ باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان اوالهندان ﴿ انفسهما ﴾ باختلاف الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل فى كل مايضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ فى موضع قلباكما فلايجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفساهما وعيناهما) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءنى القوم ﴿ انفسهم ﴾ باختلاف الضمير وحده (فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتنى النساء ﴿ انفسهن ﴾ (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان اوغير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد بالتأكيد الجارى فى الجمع المؤنث تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله ﴿ والثانى ﴾ (لماسمى المصنف (النفس والعين اولين تغليبا) فى الذكر فى الاول لافى الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثانى وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور اولا على ماهو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر

فيه الخفة فى اللفظ كعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والذكورة (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسيأتى له زيادة تحقيق (سمى الثالث ثانيا) ﴿ للمثنى وهو كلاهما ﴾ تقول جاءنى الزيدان كلاهما (للمذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر ﴿ وكلتاهما ﴾ (للمؤنث) اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتنى الهندان كلتاهما ﴿ والباقى ﴾ من الفاظ التأكيد المعنوى (بعد الثلاثة المذكورة) التى هى النفس والعين وكلاهما مؤكد ﴿ لغير المثنى ﴾ وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (اوجمعا) مذكرا كان اومؤنثا ﴿ باختلاف الضمير ﴾ (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن ﴿ فى كله ﴾ (نحو قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا ﴿ وكلها ﴾ اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها ﴿ و ﴾ الكائن فى ﴿ كلهم ﴾ عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) او جاءنى العبيد كلهم اوالقوم كلهم ﴿ و ﴾ الكائن فى ﴿ كلهن ﴾ اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا (نحو طلقت النساء كلهن) اوجمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن ﴿ و ﴾ (باختلاف) ﴿ الصيغ ﴾ عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض فى بيضة وبيع فى بيعة ﴿ فى ﴾ الكلمات ﴿ البواقى ﴾ (وهى) اى الكلمات البواقى اربع (اجمع واكتع وابتع وابصع با) لصاد (المهملة او) الضاد (المعجمة) ﴿ تقول ﴾ اشتريت العبد ﴿ اجمع ﴾ (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا (و) اشتريت الجارية ﴿ جمعاء ﴾ بالمد (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا (اوالجمع) يعنى اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءنى الرجال جمعاء اوغير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا انه لايؤكد مثل هذا الجمع به الا (بتاويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءنى القوم ﴿ اجمعون ﴾ (فى جمع) المذكر (و) ﴿ جمع ﴾ (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا ومافى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل السالم (وكذا) اى مثل اجمع وماتفرع منه (اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع) وتشترك هذه الالفاظ كلها فى انها لايؤكد بها غير المعارف عند البصرية لان التأكيد بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لايتحقق الا فى المعارف ﴿ ولا يؤكد بكل واجمع ﴾ ومايتفرع منهما بالضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع ﴿ الاذو اجزاء ﴾ (مفردا كان) اى ذوالاجزاء كالعبد (اوجمعا) كالقوم (اذ الكلية) فى كل (والاجتماع) فى اجمع واخواته (لايتحققان) اى لايوجد ان

(الا فيه) اى فى كل واحد منهما يعنى يوجد فى كل الكلية وفى اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد بموادهما وصيغتهما فلا يؤكدان الا مايقبل الافتراق والاجتماع اوفى ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الاذو اجزاء وافراد بل لايصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير أن يراد به الا تلك (لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لايصح تأكيده بكل واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدا وهو الكلية والاجتماع (و) لكن (يجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان ﴿ يصح افتراقها ﴾ وامتيازها ﴿ حسا ﴾ نصب على التمييز اوعلى المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام مايشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاءنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة فى آن واحد ﴿ اوحكما ﴾ عطف على حسا والافتراق الحكمى مايكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لايكون للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لايصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تأكيده حينئذ بكل واجمع (ليكون فى التأكيد بكل واجمع) واخواتها (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لايحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه لايقال جاءنى زيدكله اواجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون فى التأكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الاذو اجزاء ﴿ مثل اكرمت القوم كلهم ﴾ وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا ﴿ واشتريت العبدكله ﴾ واجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لايصح افتراقه حسا او حكما بالنسبة الى بعض كالمجئ والذهاب فلا يقال جاءنى العبدكله ولا ذهب العبدكله (فان العبدقد يتجزى فى الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيد العبد (بكل واجمع ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التأكيد بكل و يفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس بتفرق ﴿ بخلاف جاءنى زيدكله ﴾ واجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء زيد بالنسبة الى المجئ المنسوب اليه (لاحسا ولاحكما فى حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا يكون فى التأكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجئ فائدة ﴿ واذا اكد الضمير المرفوع ﴾ لا المنصوب والمجرور ﴿ المتصل ﴾ لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا اوجائزا

﴿ بالنفس ﴾

﴿بالنفس والعين﴾ اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوى (اى اذا اريد تأكيده بهما) اى تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة﴾ و مثل قوله ﴿اذا نودى﴾ المعرف باللام ﴿اكد﴾ جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اوّلا) منصوب على الظرفيه اى قبل تأكيده بالنفس والعين (بمنفصل) متعلق باكد اى ضمير مرفوع منفصل لماسياتى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا (مثل ضربت انت نفسك) اوعينك واما مستكنا مثل اضرب انت اوعينك وان كان متكلما فيضاف اليه ايضا اما بارزا نحو ضربت انا نفسى زيدا واما مستكنا نحو اضرب انا نفسى زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه (فنفسك) المضاف الى المخاطب (تأكيد لتاء الضمير) المتصل المخاطب الذى فى ضربت (بعد تأكيدها) اى تاء الضمير (بمضمر منفصل هو) قوله (انت اذ لولا ذلك) اى لانه لولم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس التأكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأكيد اولا (اذا وقع) اى النفس اوالعين (تأكيدا للمستكن) جوازا كان (نحو زيدا كرمنى هو نفسه) اوعينه اووجوبا نحو تكرم انت نفسك اوعينك (فلولم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمنى هو نفسه (بل يقال زيد اكرمنى نفسه) اوعينه (لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل) فحينئذ لايعلم ان هذا الكلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه او انه خال عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى عن التأكيد فوجب ان يؤكد اوّلا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التاكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لابارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأكيد بالمنفصل اوّلا فيما ليس بملتبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور كما اشرنا (لجواز التأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اى بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل (با) الضمير المنصوب ا (لمنفصل) وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لامنفصل له لانهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما

ولانه يجب الابراز فيهما حيث لايستكنان حتى يجب التأكيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طردا للباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك فى المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم اللبس) اى لعدم التباس التأكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لايستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و) قيده ايضا (بالمتصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما اومخاطبا اوغائبا (بالنفس والعين بلاتأكيده) اى تأكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه ونوعه (نحو انت نفسك) اوعينك (قائم) اوانا نفسى اوعينى حاضر وزيد هو نفسه اوعينه حاضر (لعدم اللبس) اى التباس التأكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر فى الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التأكيد والاختصار مطلوب (وانما قيد) هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقا (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجمعين) ومايتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد فى سعة الكلام مايسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال فى السعة جاء كلهم واجمعون (بلا تأكيد بالمنفصل) اى من غير تأكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون) بلاتأكيد حيث لايقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم التباس التأكيد) الذى هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذى هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعين يليان العوامل قليلا) نصب على التميز اوعلى المصدرية يعنى لايقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم اوجاء اجمعون وانما يقال جاء كل القوم اوجاء جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهما يقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه اوجاء نفس زيد فلابد من التميز بين كونهما تأكيدا اوفاعلا (فانهما يليانها) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد فى كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد اولا بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ (واخواه) اى اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعنى ابتع وابصع) اى هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع كفرس وافراس (على ماهو المشهور) يعنى المشهور أن فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتدأ متعدد بالنطق فينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان

جمع فاعل على افعال مختلف فيه ﴿ لا جمع ﴾ متعلق بقوله اتباع (يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعنى اكتع واتبع وابصع (بتبعيته) اى اجمع الذى هو الاصل فى هذه الكلمات (لا بالاصالة) اى لا تستعمل فى معنى التأكيد بالاصالة بل انما تستعمل فيه تبعا لاجمع (لكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على المقصود) اى لكون دلالة اجمع على ماهو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليهـا بالمادة والصيغة معا ولان له معنى عند عدم كونه تأكيدا وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك ﴿ فلا تتقدم ﴾ (يعنى اكتع واخواه) يعنى ابتع وابصع فى الذكر والترتيب ﴿ عليه ﴾ (اى على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون اجمع مقدما فى الذكر والترتيب عليها ﴿ وذكرها ﴾ مبتدأ (اى ذكرا كتع مع اخويه) يعنى ابتع وابصع ﴿ دونه ﴾ (اى دون ذكر اجمع) يعنى من غير أن يكون اجمع مذكورا ﴿ ضعيف ﴾ خبر فلا يقال جاءنى القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى (الجمعية) المقصود من هذه الكلمات لما سبق (وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل) يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذ مخالف لما اتفق عليه الجمهور * وفى الرضى واعلم انك لو أردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقـديم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لمـاهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى * الى هنا كلامه ﴿ البدل ﴾ اورده عقيب التأكيد لمناسبة كونه ضدا له فى المقصود لان المقصود ههنا الثـانى وثمه الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة ﴿ تابع ﴾ جنس يشمل التوابع كلها ﴿ مقصود بما نسب ﴾ مبنى للمفعول ﴿ الى المتبوع ﴾ (اى يقصد النسبة اليه) اى الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضـارع المجهول (بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف ﴿ دونه ﴾ (اى دون المتبوع) ظرف اوحال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع

(ای لاتكون النسبة الى المتبوع)ای النسبة المأخوذة فی الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اواضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية ای المقصودة فی النسبة (بنسبة ما نسب اليه) ای الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) ای الى المتبوع (توطئة) ای وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (لنسبته الى التابع) حقيقة كما فی الابدال الثلاثة اوحكما كما فی بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئه حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه فی حكم التوطئة فانه فی حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير والتمكين فی حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فی النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة فی ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان مانسب اليه) ای الى المتبوع للتوطئة (مسندا اليه اوغيره) يعنى اسنادية (مثل جاءنی زيد اخوك او) ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز) المصنف (بقوله) فی التعريف (مقصود بمانسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (النعت والتاكيد وعطف البيان لانها) ای لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) ای بنسبة ما (نسب اليه) ای الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاصالة والاستقلال وانما جیء بالتابع فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع) ای المعطوف عليه (فيه) ای فی العطف بالحرف (مقصود بما) ای بنسبة ما (نسب اليه) ای الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه وهو الثانی لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) ای حد البدل (على المعطوف ببل) سواء كان فی كلام موجب مثل جاءنی زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ماجاءنی زيد بل عمرو (لان متبوعه) ای لان متبوع المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدا) ای ظهر (له) حكم غير الحكم الاول اورأی غير رأی (فاعرض عنه) ای عن ذلك الحكم اوالرأی (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) ای المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثانی والثانی مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد) ای حد البدل (لايتناول) ای لايكون شاملا (البدل الذی) وقع (بعد الا) يعنى البدل الذی وقع بعد الا فی كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا فی بحث المستثنى بالا (مثل ماقام احد الازيد) ومارأيت احدا

الازيدا ومامررت باحدالا بزيد (فان زيدا) فى هذه الامثلة (بدل من احد) بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما فى قوله مانسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط فى البدل ان تحد النسبتان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا (بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد) الذى هو مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذى هو البدل وههنا ليس كذلك لما قلنا ان النسبة فى الاول سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل (القيام فانه) اى الشان (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيا ونسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) فيكون فيهما نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك القدر لايضر البدل (فيصدق على زيد أنه تابع مقصود نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع) يعنى يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة فى الحد) اى فى حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (اوالنفى) فيهما اوالاثبات فى احدهما والنفى فى الآخر لكونهما مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة مانسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لمامر غير مرة (ويكون الاول توطئة الى الثانى) يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة لاشخصها (وهو) (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر أن البدل لايخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلايخلو اما ان يكون بعضه اولا فان كان الاول فهو الثانى والا فلا يخلو اما ان يكون اجنبيا من المبدل منه اولا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلى وقيل فى وجهه وجوه اخر فتطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى الكلى الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء (بدل الكل) (اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن

VELUT ARBOR ÆVO

Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmuş Gökçen

PJ
6101
I172J336
1890
v.1
c.1
ROBA